

المجلد الثامن

شرح بداية المبتدي

للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني

٥١١-٥٩٣ هـ

طبعة جديدة ملونة مع تعليقات مفيدة

قام بإعادة وتصحيح أخطائه العلمية والطبعية
وتخريج أحاديثه نخبه من متخصصي الفقه والحديث

على أساس حاشية

الشيخ عبدالحفي اللكنوي

١٢٦٤-١٣٠٤ هـ

المجلد الثامن

كتاب الجنائيات - كتاب الدييات - كتاب المعاقلة

كتاب الوصايا - كتاب الخنثى

مكتبة المصطفى
كراتشي باكستان

الْمُهَلَّلَاتِ

شرح بداية المبتدي

لِلْمَوْلَانِ الْوَلِيِّ الرَّبِّ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْخُرَافِيِّ

المتوفى سنة ٥٥٩٣

المجلد الثامن

كتاب الجنائيات كتاب الديات كتاب المعاقل

كتاب الوصايا كتاب الخنثى

طبعة جديدة مصححة ملونة بحواشي جديدة ومفيدة

قامت بإعداده جماعة من العلماء المتخصصين في الفقه والحديث

وراجعوا حواشيه وخرجوا أحاديثه وقاموا بتصحيح أخطائه

مكتبة النشر

كراتشي باكستان

سعر مجموع ثمانی مجلدات

800/= روپیہ پاکستانیہ

(مکمل ۸ جلدیں: 800/= روپیہ)

الطبعة الأولى: ۱۴۲۸ھ - ۲۰۰۷م

الطبعة الثانية: ۱۴۲۹ھ - ۲۰۰۸م



للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA Publishers

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3 Overseas Bungalows Block 16-A
Gulistan-e-Jauhar Karachi - Pakistan

هاتف: +92-21-7740738

فاکس: +92-21-4018902

الموقع على الإنترنت: www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

یطلب من:

مکتبة البشری، کراچی +92-321-2196170

مکتبة الحرمین، لاہور +92-321-4399313

وغیرہما من المکتبات المشہورۃ

كتاب الجنايات

قال: القتل على خمسة أوجه: عمد، وشبه عمد، وخطأ، وما أُجْرِي مَجْرَى القُدُورِي حَصراً استقرالياً
الخطأ، والقتل بسبب، والمراد: بيان قتل تتعلّق به الأحكام. قال: فالعمد: ما تعمد ضربه القُدُورِي مراد القُدُورِي
بسلاح أو ما أُجْرِي مجرى السلاح كالمُحدّد من الخشب، وليطة القصب، والمروّة قشر القصب
المُحدّد، والنار؛ لأن العمد هو القصد، ولا يوقّف عليه إلا بدليله، وهو استعمال الآلة القتالة، فكان متعمداً فيه عند ذلك. وموجب ذلك المأثم؛

كتاب الجنايات: ذكر الجنايات عقب الرهن؛ لأن الرهن لصيانة المال، وحكم الجناية لصيانة الأنفس، والمال وسيلة النفس، فكان مقدماً عليها، ومحاسن أجزئتها محاسن الحدود والجناية في اللغة: اسم لما يكتسب من الشر، تسمية للمصدر من جئ عليه شراً، وهو عام، إلا أنه في الشرع خص بفعل محرم شرعاً، حل بالنفوس والأطراف، والأول يسمى قتلاً، وهو فعل من العباد تزول به الحياة، والثاني: يسمى قطعاً، وجرحاً، وسببها: سبب الحدود، وشرطها: كون المحل حيواناً. [العناية ١٣٧/٩]
الأحكام: كالقصاص والدية والكفارة وحرمان الميراث وغيرها. [الكفاية ١٣٧/٩] قيد به؛ لأن أنواع القتل أكثر من خمسة، وقد ذكر في "مبسوط شيخ الإسلام" أنواع القتل أكثر من خمسة رجم وقصاص، وقتل حربي، وقتل لقطع الطريق، وقتل المرتد، فعلم أن المراد به القتل الموجب للضمان وهو خمسة. [البنية ٦٢/١٣]
بسلاح: متخذ من الحديد نحو السيف والسكين.

المروّة: وهي القطعة من الحجر الصوان يكون لها أطراف تقطع ما أصابته. (البنية) والنار: ألا ترى أنها تعمل عمل الحديد في الذكاة، حتى أنها إذا وضعت في المذبح، فقطعت ما يجب قطعه في الذكاة، وسال بها الدم حل، فإن انحسم ولم يسل الدم لا يحل. [الكفاية ١٣٩/٩] لأن العمد إخت: أي أما اشتراط السلاح أو ما يجري مجرى السلاح؛ فلأن العمد هو القصد، وهو فعل القلب لا يوقف عليه؛ إذ هو أمر مبطن، فأقيم استعمال الآلة القتالة غالباً مقامه تيسيراً، كما أقيم السفر مقام المشقة. عند ذلك: أي عند وجود العمد باستعمال الآلة القتالة. [البنية ٦٣/١٣]

لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ الآية، وقد نطق به غير واحد من السنة،* وعليه انعقد إجماع الأمة. قال: **والقود**؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ إلا أنه تقيّد بوصف العمدية؛ لقوله **عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ** ^{جمع قتل} ^{قوله تعالى} "العمد قود" ****** أي: موجه، ولأن الجناية بها تتكامل، وحكمة الزجر عليها تتوفر، والعقوبة المتناهية لا شرع لها دون ذلك. قال: **إلا أن يعفو الأولياء، أو يصلحوا؛** لأن الحق لهم، ثم هو واجب عيناً، وليس للولي أخذ الدية إلا برضا القاتل، ^{القصاص} ^{القود}

ومن يقتل إلخ: الآية المذكورة وإن أفادت المأثم في قتل المؤمن عمداً فقط بعبارتها، إلا أنها تفيد المأثم في قتل الذمي عمداً أيضاً بدلالتها بناء على ثبوت المساواة في العصمة بين المسلم والذمي نظراً إلى التكليف، أو الدية. **غير واحد إلخ:** أي السنة فيه أكثر من أن يحصى، وأظهر من أن يخفى. [البنية ١٣/٦٤] **والقود:** يعني القصاص معطوف على قوله: المأثم، أي موجب القتل العمد الإثم في الآخرة، والقصاص في الدنيا؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾، وهو بظاهره لم يفصل بين العمد والخطأ، لكنه يقيّد بوصف العمدية؛ لقوله **عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ** ^{عقوبة} ^{العمد قود}. [العناية ٩/١٤٠] **أي موجه:** وهذا يدل على نفي ما عداه؛ لأنه وقع في مقام البيان. **والعقوبة المتناهية:** حجة أخرى، وتقريرها: القود عقوبة متناهية، والعقوبة المتناهية لا شرع لها دون العمدية، وذلك ظاهر. [العناية ٩/١٤٠]

* الأحاديث في تحريم قتل المسلم كثيرة جداً، فمنها ما أخرجه الأئمة الستة عن مسروق. [نصب الراية ٣٢٣/٤] أخرجه البخاري في "صحيحه" عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة. [رقم: ٦٨٧٨، باب قول الله تعالى: إن النفس بالنفس]

** روي من حديث ابن عباس، ومن حديث عمرو بن حزم. [نصب الراية ٢٢٧/٤] أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن ابن عباس **قال:** قال رسول الله ﷺ: "العمد قود إلا أن يعفو ولي المقتول:" [٣٦٥/٩، باب من قال العمد قود]

وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله، إلا أن له حقَّ العدول إلى المال من غير مرضاة القتال؛ لأنه تعيّن مدفعاً للهلاك، فيجوز بدون رضاه، وفي قول: الواجب أحدهما المال لا بعينه، ويتعين باختياره؛ لأن حق العبد شرع جابراً، وفي كل واحد نوع جبر فيتحير. ولنا: ما تلونا من الكتاب، وروينا من السنة، ولأن المال لا يصلح موجباً؛ لعدم المماثلة، والقصاص يصلح للمماثل،

وهو [أي تعين القود] أحد قولي الشافعي رحمه الله **إلخ**: فعلى هذا إذا عفا الولي عن القصاص يسقط حق الولي، وكذا إذا مات القتال يسقط حق الولي، وفي قوله الآخر: الواجب أحدهما لا بعينه، ويتعين باختياره، فعلى هذا لو عفا الولي عن القصاص كان له المطالبة بالدية، وكذلك إذا مات كان له حق استيفاء الدية؛ لكونها موجبة أصلياً. [الكفاية ١٤٠/٩-١٤١] **مدفعاً للهلاك**: كمن أصابته عظمصة، فبذل له إنسان طعاماً بثمن المثل لزمه الشراء؛ لأنه ملك ما يحبي به نفسه بعوض يعد له. [الكفاية ١٤٠/٩] **فيجوز إلخ**: وهذا؛ لأن إحياء النفس فرض على الإنسان ما أمكن. [البنية ٦٦/١٣] **جابرًا**: لحاجة العبد إلى الجبر حين تحقق نقصان في حقه. (الكفاية) **نوع جبر**: أي لحق المقتول مما فات عليه، فإن المقتول ينتفع بالدية من حيث قضاء ديونه، وتنفيذ وصاياه وتجهيزه وتكفينه، أو لحق الولي؛ لأنه ينتفع به الولي الذي كان ينتفع بالمقتول، وفي القصاص نوع جبر أيضاً لمعنى الانتقام، وتشفي الصدور. [الكفاية ١٤١/٩] **ما تلونا**: من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾، ووجه التمسك به: أن الله تعالى ذكر في الخطأ الدية، فتعين أن يكون القصاص المذكور فيه فيما هو ضد الخطأ، وهو العمد، متعيناً بالعمد، لا يعدل عنه؛ لئلا تلزم الزيادة على النص بالرأي. ووجه التمسك بالسنة: أن الألف واللام في قوله: العمد للجنس؛ إذ لا معهود ينصرف إليه، ففيه تنصيب على أن حكم جنس العمد ذلك، فمن عدل عنه إلى غيره زاد على النص. [العناية ١٤١/٩]

لا يصلح: وهذا؛ لأنه لا مماثلة بين الآدمي والمال لا صورة ولا معنى، فالآدمي خلق لتحمل أمانة الله تعالى والاشتغال بعبادته، والمال خلق لإقامة مصالحه هو مملوك الآدمي، والآدمي مالكة، فأن يتشابهان، وإنما التماثل في القصاص، فالنفس بالنفس والقتل بالقتل. [الكفاية ١٤١/٩]

وفيه مصلحة الأحياء زجراً وجبراً فيتعين، وفي الخطأ وجوب المال ضرورة صون الدم عن الإهدار، ولا يتيقن بعدم قصد الولي بعد أخذ المال، فلا يتعين مدفعا للهلاك، ولا كفارة فيه عندنا، وعند الشافعي **رحمته** تجب؛ لأن الحاجة إلى التكفير في العمد أمس منها إليه في الخطأ، فكان أدعى إلى إيجابها. ولنا: أنه **كبرة محضة**، وفي الكفارة معنى العبادة، فلا تناط بمثلها،

زجراً [للغير عن وقوعه فيه] **وجبراً**: فأما زجراً، فإن من قصد قتل عدوه، فإذا تفكر في عاقبة أمره أنه إذا قتل قتل به الزجر عن قتله، فكان حياة لهما، أي إبقاء لهما على الحياة، وأما جبراً؛ فلأنه إذا قتل به سلم حياة الأولياء، فإن القاتل يصير حرباً على أولياء القاتل خوفاً على نفسه منهم، فهو يقصد إفناءهم لإزالة الخوف عن نفسه، فالشرع مكنتهم من قتله قصاصاً دفعاً لشره عن أنفسهم، وإحياء الحي في دفع سبب الهلاك عنه، ولما كان فيه حياة من الوجه الذي قلنا صلح جابراً؛ لأن الفاتل بالقتل حياة، والحاصل بالقصاص حياة مثل الأول. [الكفاية ١٤٢/٩]

وفي الخطأ الخ: أي وإنما وجبت الدية في الخطأ، بخلاف القياس؛ لأن القتل أعظم العقوبات، والخطأ معذور، فيتعذر إيجاب المثل عليه، ونفس المقتول محرومة لا يسقط حرمتها بعذر الخطأ، فوجب المال صيانة للدم عن الهدر منه على القاتل، بأن سلمت له نفسه، وللقتل بأن لم يهدر دمه، وشرع المال عند عدم الإمكان لا يدل على شرعه عند الإمكان. (الكفاية) **ولا يتيقن الخ**: أي يقتل القاتل بعد ما أخذ الدية يعني يجوز أن يأخذ الولي مال القاتل بدون رضاه ثم يقتله، وهذا جواب عن قول الشافعي **رحمته**؛ لأنه تعين مدفعا للهلاك. [الكفاية ١٤٢/٩ - ١٤٣] **عندنا**: أي في القتل العمد سواء وجب فيه القصاص أو لم يجب كالأب إذا قتل ابنه عمداً. [العناية ١٤٣/٩] وبه قال مالك وأحمد في المشهور عنه. [البنية ٦٨/١٣]

أمس: وذلك لأن الكفارة شرعت ماحية للإثم، والإثم في العمد أكبر، فكان أدعى إلى إيجاب الكفارة. [الكفاية ١٤٣/٩] **كبرة محضة**: أي ليس فيه جهة الإباحة. [البنية ٦٨/١٣] وما هو كذلك لا يكون سبباً لما فيه معنى العبادة، والكفارة فيها ذلك. [العناية ١٤٣/٩] **فلا تناط الخ**: لأن الحكم نتيجة السبب، فإراعى التناسب بينهما، فلا يجب إلا بسبب دائر بين الحظر والإباحة كالخطأ، فإنه بالنظر إلى أصل الفعل مباح، وبالنظر إلى المحل الذي أصابه محذور، والكفارة دائرة بين العبادة والعقوبة، فتحجب بمثله، ولا تجب بالقتل العمد؛ لأنه محذور كما لا تجب بالمباح المحض، وهو القتل بحق كالقصاص، وإنما تجب بسبب دائر بين العبادة والعقوبة؛ لتنسب العقوبة إلى جانب الحظر، والعبادة إلى جانب الإباحة. [الكفاية ١٤٣/٩]

ولأن الكفارة من المقادير، وتعيّنها في الشرع لدفع الأدنى لايعينها لدفع الأعلى.
 ومن حكمه: حرمان الميراث؛ لقوله **عليه السلام**: لا ميراث لقاتل ^{مقادير الشرع} ^{الذنب الأعلى} ^{القتل العمد} ^{القدوري} ^{قال: وشبه العمد عند} ^{أبي حنيفة رحمه الله}: أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح، ولا ما أجزى مجرى السلاح،
 وقال أبو يوسف ومحمد **رحمهما**، وهو قول الشافعي **رحمه الله**: إذا ضربه بحجرٍ عظيم أو بخشبة
 عظيمة فهو عمد، وشبه العمد: أن يتعمد ضربه بما لا يُقتل به غالباً؛ لأنه يتقاصر معنى
 العمدية باستعمال آلة صغيرة لا يقتل بها غالباً؛ لما أنه يقصد بها غيره كالتأديب ونحوه،
^{آلة الصغيرة} ^{القتل} ^{كالتحريق}

ولأن الكفارة **إلخ**: هذا جواب عن قياس الشافعي **رحمه الله** حيث قاس وجوب الكفارة في العمد على وجوب
 الكفارة في الخطأ. [الكفاية ١٤٤/٩] **الأدنى**: في الخطأ، أي الذنب الأدنى. **وشبه العمد**: سمي به؛ لأن في
 هذا الفعل معنيين: معنى العمدية؛ باعتبار قصد الفاعل إلى الضرب، وإلى ارتكاب ما هو محرم عليه، ومعنى
 الخطأ؛ باعتبار انعدام قصد القتل بالنظر إلى الآلة التي استعملها؛ إذ هي آلة الضرب للتأديب دون القتل، وإنما
 يقصد إلى كل فعل بالته، فكان ذلك خطأ يشبه العمد صورة من حيث أنه كان قاصداً إلى الضرب، وإلى
 ارتكاب ما هو محرم عليه كذا في "المبسوط". (العناية) **بما ليس بسلاح إلخ**: سواء كان الهلاك به غالباً
 كالحجر والعصا الكبيرين، ومذقة القصار، أو لم يكن كالعصا الصغيرة. [العناية ١٤٤/٩]
لا يقتل به غالباً: كالعصا الصغيرة إذا لم يوال في ضربات، فأما إذا والى فيها فليل: شبه عمد عندهما،
 وقيل: عمد محض. [العناية ١٤٤/٩]

* أخرجه ابن ماجه في "سننه" عن أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب، أن أبا قتادة
 رجل من بني مدلج قتل ابنه، فأخذ منه عمر مائة من الإبل، ثلاثين حقة وثلاثين جذعة، وأربعين خلفه،
 فقال: أين أخو المقتول سمعت رسول الله **ﷺ** يقول: "ليس لقاتل ميراث". [رقم: ٢٦٤٦، باب القاتل لا يرث]
 قال البيهقي في المعرفة: وحديث عمرو بن شعيب، عن عمر فيه إنقطاع. [نصب الراية ٣٢٩/٤] قلت:
 لا ضير، فإن الانقطاع غير مضر عندنا، لاسيما إذا تأيد بموصول ابن راشد وابن عياش، وهذه أمثل طرق
 الحديث، وقد عمل به الأئمة مع أن شيئاً من طرقه لا يخلو من كلام. [إعلاء السنن ٢٢٩/١٨]

فكان شبه العمد، ولا يتقاصر باستعمال آلة لا تلبث؛ لأنه لا يقصد به إلا القتل كالسيف، فكان عمداً موجباً للقتل. وله قوله **عَلَيْكَ: أَلَا** **إِنْ قَتِلَ خَطِئَ الْعَمْدُ قَتِيلُ السُّوْطِ وَالْعَصَا، وَفِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ،*** **وَلَأَنَّ الْآلَةَ غَيْرَ مَوْضُوعَةٍ لِلْقَتْلِ، وَلَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِيهِ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ اسْتِعْمَالُهَا عَلَى غَرَّةٍ مِنَ الْمَقْصُودِ قَتْلُهُ، وَبِهِ يَحْصُلُ الْقَتْلُ غَالِباً، فَقَصُرَتِ الْعَمْدِيَّةُ نَظْراً إِلَى الْآلَةِ، فَكَانَ شَبَهُ الْعَمْدِ كَالْقَتْلِ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا الصَّغِيرَةِ.**

قال: وموجب ذلك على القولين الإثم؛ لأنه قتلٌ وهو قاصد في الضرب.

شبه العمد
القُدُورِي

فكان: أي القتل بالآلة الصغيرة. **أَلَا إِنْ قَتِلَ:** وجه الاستدلال: أنه **عَلَيْكَ** جعل قتل السوط والعصا مطلقاً شبه عمد، فتخصيصه به بالصغيرة إبطال للإطلاق، وهو لا يجوز. (العناية) **وَلَأَنَّ الْآلَةَ:** أي ولأن العصا الكبيرة والصغيرة تساوي في كونها غير موضوعتين للقتل ولا مستعملتين له؛ إذ لا يمكن الاستعمال على غرة من المقصود قتله، وبلاستعمال على غرته يحصل القتل غالباً، وإذا تساوى والقتل بالعصا الصغيرة شبه عمد، فكذا بالكبيرة. [العناية ١٤٥/٩-١٤٦] **فيه:** أي في القتل؛ لأنه لا يمكن استعمال هذه الآلة. [الباية ٧١/١٣]

لا يمكن: يعني أن استعمال آلة القتل غالباً إنما يكون إذا كان المقتول غافلاً عن أنه يقتل كاستعمال السكين والسيف، وههنا لا يمكن استعمال هذه الآلة على غفلة من المقتول؛ لاحتياج القتل ههنا إلى توالي الضربات، فلم يكن هذا الاستعمال استعمالاً في القتل. **يَحْصُلُ الْقَتْلُ إِخ:** أي بالاستعمال على غرة من المقصود بالقتل يحصل القتل غالباً، ولا يحصل ذلك إلا بآلة موضوعة للقتل كالسيف والسكين. [الكفاية ١٤٥/٩-١٤٦]

شبه العمد: أي القتل بالحجر العظيم والخشب العظيم.

* روي من حديث عبد الله بن عمرو، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث ابن عباس. [نصب الراية ٣٣١/٤]

أخرجه أبو داود في "سننه" عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ خطب يوم الفتح. . . . فقال: "ألا إن كل مأثرة كانت في الجاهلية من دم أو مال تذكر وتدعى تحت قدمي، إلا ما كان من سقاية الحاج وسدانة البيت"، ثم قال: "ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها". [رقم: ٤٥٨٨، باب في دية الخطأ شبه العمد]

والكفارة؛ لشبهه بالخطأ، والدية مغلظة على العاقلة، والأصل: أن كل دية وجبت بالقتل ابتداءً لا بمعنى يحدث من بعد، فهي على العاقلة اعتباراً بالخطأ، وتجب في ثلاث سنين؛ لقضية عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وتجب مغلظة، وسنن صفة التغليظ من بعد إن شاء الله تعالى. ويتعلق به حرمان الميراث؛ لأنه جزاء القتل، والشبهة تؤثر في سقوط القصاص دون حرمان الميراث، ومالك رضي الله عنه: وإن أنكر معرفة شبه العمد، فالحجة عليه ما أسلفناه. قال: والخطأ على نوعين: خطأ في القصد: وهو أن يرمي شخصاً يظنه صيداً، فإذا هو آدمي، أو يظنه حربياً فإذا هو مسلم.

لشبهه بالخطأ: أي نظراً إلى الآلة، فدخل تحت قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً﴾ (الكفاية) ابتداءً لا بمعنى: احترز بقوله: ابتداءً عن دية وجبت بالصلح في القتل العمد، وعن دية وجبت على الوالد بقتل ولده عمداً؛ لأنها لم تجب ابتداءً؛ لأن الواجب فيه ابتداءً القصاص، إلا أنه يسقط بعلّة الأبوة، فوجبت الدية صيانة للدم عن الهدر. [الكفاية ١٤٦/٩] لقضية عمر بن الخطاب: يعني ما روي عنه أنه قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين، والمروي عنه كالمروي عن رسول الله ﷺ؛ لأنه مما لا يعرف بالرأي. [العناية ١٤١/٩] جزاء القتل: أي مباشرة وقد وجد. (الكفاية) ومالك وإن أنكر إلخ: قال مالك رضي الله عنه: لا أدري ما شبه العمد، وإنما القتل نوعان: عمد وخطأ؛ إذ لا واسطة بينهما في سائر الأفعال، كذا في هذا الفعل. [الكفاية ١٤٧/٩] ما أسلفناه: قيل: أراد قوله ﷺ: "ألا إن قتيل خطأ العمد قتيل السوط والعصا" الحديث، ولكن المعهود من المصنف رضي الله عنه في مثله أنه يقول: ما رويناه، والحق أن يقال: إنما قال: ما أسلفنا نظراً إلى الحديث، والمعنى المعقول. [العناية ١٤٧/٩] على نوعين: وإنما انحصر على هذين النوعين؛ لأن رميه السهم إلى شيء معين بالقصد إليه مشتمل على فعلين: فعل القلب وهو القصد، وفعل الجارحة، وهو الرمي، فلو اتصل بالخطأ بالفعل الأول كان هو النوع الأول، ولو اتصل بالفعل الثاني كان هو النوع الثاني، فلما انحصر فعل الرمي على هذين الفعلين، انحصر الخطأ المتصل بفعل الرمي أيضاً على هذين النوعين ضرورة. [الكفاية ١٤٧/٩-١٤٨] القصد: أي في قصد الفاعل وظنه.

• حصاً في الفعل وهو الرمي غرضاً فيسبب ذمماً. ^{الخطأ} ويرحب ذلك. ^{الخطأ}

• سئل عن عاقبة لقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ الآية، وهي على عاقبته في ثلاث سين؛ لما بيناه. ^{من نفسه عمر} ولا إثم فيه. يعني في الوجهين، قالوا: ^{الدية}

المراد إثم القتل، فأما في نفسه، فلا يعرى عن الإثم من حيث ترك العزيمة، والمبالغة في التثبت في حال الرمي؛ إذ شرع الكفارة يؤذن باعتبار هذا المعنى. ^{ترك العزيمة} وحرم من ^{الاحتياط}

لأن فيه إثماً، فيصح تعليق الحرمان به، بخلاف ما إذا تعمد الضرب موضعاً من جسده فأخطأ، فأصاب موضعاً آخر فمات، حيث يجب القصاص؛ لأن القتل قد وجد بالقصد إلى بعض بدنه، وجميع البدن كالمحل الواحد. قال: ^{المقتوري}

حصاً مثل سائر مقتب عن رجل نفسه: ^{بنفسه} حكم الخطأ: ^{الخطأ}

الفعل أي في نفس الفعل لا في صه. عوصاً بفتح الغين المعجمة والراء، وبالصاد المعجمة وهو المهدف. [البنية ٧٣/١٣] ولا إثم فيه: لقوله ^ع "رفع عن أمني الخطأ والنسيان". [العناية ١٤٨/٩]

ثم الفعل أي إثم قصد القتل، فأما في نفسه، أي فأما القتل في نفسه، فلا يعرى عن الإثم من حيث ترك العزيمة والمبالغة في التثبت، وهذا إثم إثم القتل؛ لأن نفس ترك المبالغة في التثبت ليس بإثم، وإنما يصير به إثماً إذا اتصل به القتل، فتصير الكفارة لذب القتل، وإن لم يكن فيه إثم قصد القتل. [الكفاية ١٤٨/٩]

إذا عمد إلح متصل بقوة؛ وموجب ذنب لكفارة والدية، وصورة ذلك: رجل تعمد أن يضرب يد رجل فأخطأ، فأصاب عنقه فقتله، فهو عمد فيه القود، ولو أراد يد رجل، فأصاب عنق غيره وأباه، فهو خطأ. [العناية ١٤٨/٩] موضع آخر: بأن أصاب عنقه. [البنية ٧٤/١٣] حكم الخطأ: إلح لكنه دون خطأ حقيقة، فإنه ليس من أهل القصد أصلاً، وبموجب الكفارة لترك التحرر عن يومه في موضع يتوهم أن يصير قاتلاً، والكفارة في قتل الخطأ إنما تحب لترك التحرر أيضاً، وحرمان الميراث لمباشرة القتل، ويتوهم أن يكون متاوماً، ولم يكن بائناً قصداً منه إلى استعجال الإرث. [الكفاية ١٤٨/٩]

وأما قتل سبب، كحفر بئر، ووضع حجر في حيز ممكّن، وموجّهه ^{القتل بسبب} إلى سبب فيه
دمي السبب على اعاقبه؛ لأنه سبب التلف، وهو متعمّد فيه، فأنزل موقعاً دافعاً، فوجب
الدية. ولا كفارة فيه. ولا ^{الحاهر والواضع} يعنى به حرمة سبب. وقال الشافعي ^{يعني في البئر يعني في الحفر} يلحق
بالخطأ في أحكامه؛ لأن الشرع أنزله قاتلاً. ولنا: أن القتل معدوم منه حقيقة فألحق
به في حق الضمان، فبقي في حق غيره على الأصل، وهو إن كان يأتى بالحفر في
غير ممكّن لا يأتى بالموت على ما قالوا، وهذه كفارة ذنب القتل، وكذا الحرمان
بسببه. وما يكون شبه عمد في النفس، فهو ^{كفارة القتل} ^{موت الرجل} ^{بما يقتضيه} ^{لعدم الإثم فيها} **عمد** فيما سواه، لأن إتلاف النفس
يختلف باختلاف الآلة، وما دونها لا يختص ^{ببعض} إتلافه بآلة دون آلة، والله أعلم.

أنزله قاتلاً يعني في الضمان فكان كما مباشرة، فعندهم المسبب كالمباشرة (إساية) **معدوم** منه لأن مباشرة
القتل باتصال فعل من القاتل بالمقتول ولم يوجد، وإنما اتصل فعله بالأرض. (الكفاية) **فالحق** به إلخ أي نسب
بالمباشرة في إيجاب الضمان صيانة للدم عن مصدر. (الكفاية) **حق غيره** أي في حق الكفارة وحرمان
الميراث. [الكفاية ١٤٨، ٩] **فهو عمد إلخ** يعني ليس فيما دون النفس شبه عمد، أو خطأ. (إساية)
يختلف [فإن إتلاف النفس لا يقصد إلا بالسلاح أو ما جرى مجراه. (العناية ١٤٨/٩)] إلخ وذلك لأن
القتل إرهاب الروح، وهي غير محسوسة نقصد أحدها، فيستدل عليه بالآلة، فيختلف باختلاف الآلة. فأما
دون النفس، فإنلافه بالخروج، وهو فعل محسوس، فلا يحتاج في تحقيقه إلى الاستدلال بالآلة، فلا يختلف
باحتلاف الآلة. [الكفاية ١٤٨/٩] **لا يختص بإتلافه** ألا ترى أن قوء العين كما يقصد بإسكين يقصد
بالسوط والعصا الصغيرة. [العناية ١٤٨/٩]

باب ما يوجب القصاص وما لا

قال: **قصاص واجب بفس كل محقون الدم على** ^{دمي أو نسبي} **أما** العمدية؛ **فما بيّناه**. وأما حقن الدم على التأييد؛ **فلتتفي شبهة الإباحة، وتحقق المساواة**. قال: **وُفُسَ حُرٌّ بِحُرٍّ، وَحُرٌّ بِعَبْدٍ؛ لِلْعُمُومَاتِ**. وقال الشافعي لا يقتل الحرّ بالعبد؛ لقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾، ومن ضرورة هذه المقابلة أن لا يُقتل حرٌّ بعبد،

باب ما يوجب الخ لما فرغ من بيان أقسام لقتل، وكان من حمتها العمد، وهو قد يوجب القصاص وقد لا يوجهه يحتاج إلى تفصيل ذلك في باب على حدة. (العناية) **ساد** أي من الكتاب واسعة ومعقور. [لكفاية ١٤٩/٩] في أوّل كتاب الجنايات من قوله العمد قود، وأن حناية شملها. [السيرة ١٣/٧٦] **على الساد** احتراز عن المستأمن، فإن في دمه شبهة الإباحة بالعود إلى دار الحرب المزیلة للمساواة المنسبة عنها القصاص. [العناية ١٤٩/٩]

فلسفي الخ لأن عدم تأييد يورث شبهة الإباحة كما في الحربي المستأمن، ولا يقال: بأن من أسلم في دار الحرب، فقد صار محقون لدمه على تأييد، ومع هذا لا يقتصر من قاتنه؛ لأن كمال الحق لم يوجد في حقه؛ لأن كماله بالعصمة المقومة والمؤثمة، وبالإسلام حصلت له المؤثمة دون المقومة؛ إذ المقومة تحصل بدار الإسلام. [لكفاية ١٤٩/٩] **وتتحقق المساواة** يعني يجب أن يكون الذي قتل أولاً محقون الدم على التأييد، حتى يقتل بمقابته القاتل الذي هو محقون الدم على التأييد؛ ليتحقق المساواة. **للعُمُومَاتِ** يريد به مثل قوله تعالى: ﴿لَنْ نَجْزِيَكُمْ فِيهِمْ عَذَابًا﴾ وقوله.

وقوله: ﴿لَنْ نَجْزِيَكُمْ فِيهِمْ عَذَابًا﴾ وقوله **﴿لَنْ نَجْزِيَكُمْ فِيهِمْ عَذَابًا﴾** **القول العمد**. **أن لا يقتل الخ** لأن قوله حرّ بالحر وقع تفسيراً؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾، واعتبر هو التفسير، ولأن هذا يقتضي مقابلة جنس الأحرار بجنس الأحرار في حكم القصاص، فمن قاتل الحرّ بالعبد لا يكون جنس لأحرار مقابل جنس لأحرار قصاصاً، بل يكون بعضهم مقابلاً لبعض. [لكفاية ١٤٩/٩]

ولأن مبنى القصاص على المساواة، وهي منتفية بين المالك والمملوك، ولهذا لا يُقَطَّع ^{بحر} طرف الحر بطرفه، بخلاف العبد بالعبد؛ لأنهما يستويان، وبخلاف العبد حيث يقتل بالحر؛ لأنه تفاوت إلى نقصان. ولنا: أن القصاص يعتمد المساواة في العصمة، وهي ^{من المساواة} بالدين أو بالدار، ^{يعني عدا} ويستويان فيهما، وجريان القصاص بين العبدین يؤذن بانتفاء شبهة الإباحة، والنص تخصيصاً بالذكر، فلا ينفي ما عداه. قال: ^{إباحة الدم} ^{نقدوري} خلافاً للشافعي. له: قوله ^{عصمة الدم} "لا يُقتل مؤمنٌ بكافرٌ"، *

ولا معنى ^ح يعني أن القصاص يعتمد المساواة، ولا مساواة بين الحر والعبد؛ لأن العبد مملوك، والحر مالك، والملكية أمانة القدرة، والملوكية سمة العجز، ولا مساواة بين القادر والعاجز. [الكفاية ١٤٩/٩] لا ينقطع أي لا يقطع طرف الحر بطرف العبد مع أن حرمة الطرف دون حرمة النفس، والأصناف تابعة لنفوس، فلا لا يقتل الحر بالعبد مع عظم حرمة النفس أو. (الكفاية) حيث نقل [بدلالة قوله: الحر بالحر؛ لأنه لما اقتصر الكامل بالكامل يقتصر القاصر بالكامل بالطريق الأول] أي العبد يقتل بالحر؛ لأن ذلك إنما ثبت بدلالة نص قوله تعالى: ^{عنه} ^{عنه} فإن العبد إذا قتل بالعد، فأولى أن يقتل بالحر؛ لأن الحر أقوى حالاً، وأعلى رتبة من العبد. [الكفاية ١٤٩/٩-١٥٠]

العصمة أي لا غير، ولهذا يقتل العاقل بالجنون والعام بالخاص. بالدين يعني عند الشافعي (السياسة) وسنن فيجري القصاص بينهما. (العناية) والنص [جواب عما استدلل به من المقابلة في الآية. (العناية)] اختصاص ^ح يعني أنه ليس في مقابلة الحر بالحر بقي مقابلة الحر بالعبد؛ لأن فيه ذكر بعض ما يشتمله العموم على موافقة حكمه، فلا يوجب تخصيص ما بقي. [الكفاية ١٥٠/٩] فلا ينفي ^ح ولم يذكر الجواب عن الأصناف، وقد أجيبت: بأن القصاص في الأطراف يعتمد لمساواة في الجزء المان، فإنه لا تقطع اليد الصحيحة بالشلل، ولا مساواة بينهما في ذلك؛ لأن الرق ثابت في أجزاء الجسم، بخلاف النفوس، فإن القصاص فيها يعتمدها في العصمة، وقد تساوى فيها على ما مر. [العناية ١٥٠/٩]

أخرجه البخاري في كتاب العلم، وفي موضعين في الدييات عن أبي حنيفة . وأخرج أبو داود والسنائي عن قيس بن عباد. [نصب الراية ٣٣٤، ٤] أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي حنيفة . =

روي من حديث عمر بن الخطاب . . . ومن حديث ابن عباس، ومن حديث سراقه بن مالك، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده [نصب الراية ٤/٣٣٩] أخرجه البيهقي في "نسه" عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن أنصاف عن عمر بن الخطاب وذكر قصة، وقال: لولا أني سمعت رسول الله يقول: لا يدخل من بيته شيء منه فإنه قد . . . قال البيهقي: وهذا إسناد صحيح. [٣٨/٨، باب الرجل يقتل نسبه]

وهو بإطلاقه حجة على مالك ^{في قوله} **إذا ذبحه ذبحاً**، ولأنه سبب لإحيائه،
 فمن المحار أن يستحق له إفتاؤه، ولهذا لا يجوز له قتله، وإن وجدته في صف الأعداء
 مقاتلاً أو رانياً، وهو محصن، ^{والقصاص يستحقه المقتول}، ثم يحلفه وارثه، والجحد من قبل
 الرجال أو النساء، وإن علا في هذا بمنزلة الأب، وكذا الوالدة والجدة من قبل الأب أو
 الأم قُربت أم بعدت؛ لما بينا، ويقتل الولد بالوالد؛ لعدم **المُسْقِط**. قال: **ولا نفس** ^{لا يستحق}
القصاص، **ولا ولده عليه**، وكذا لا يقتل بعبد ملك بعضه؛ لأن القصاص لا يتجزأ.
 قال: **ورث قصاصاً** ^{على نفسه} **لمسقط** لحرمة الأبوة، **ولا يستوفي قصاصاً** ^{تعدوي}
بالسيف، وقال الشافعي: **يُفعل به مثل ما فعل إن كان فعلاً مشروعاً**،

إذا **دعاه دُعاه** لا تعد شبهة خطأ من كل وجه، بخلاف ما إذا رماه سيف أو سكين، فإن فيه توهم لتأديب؛
 لأن شبهة لأية ثمعة عن ذلك، فتمكنت فيه نوع شبهة. [العناية ١٥٥٩] **والقصاص الح** هذا جواب عما
 يفى: هو استوفى القصاص منه لا يكون سبيهاً من تولد، فإن استيفاء القصاص يمنع من وارث الوالد،
 وتقدير الجواب أن القصاص يستحقه المقتول أولاً، وهذا لو عفي يصح. [البنية ٨٤/٩]
 لما **سا** بشرة بن قومه: لأنه سب لإحيائه (معدية) **المسقط** أي مسقط عصاص، وهو قيم الواجب
 وهو سب لإحيائه، [ساية ٨٤/٩] **ولا ولده** معصوف على الصمير مستكن في يستوجب، وجار ذلك
 لا تأكد بمقتضى نوقوع الفصل يعني **ولا يسوجب** ولده على أبيه إذا قتل أب عند ولده. [العناية ١٥٦/٩]
لا يتجزأ: فيضمن لشريكه قيمته وما يخصه من العبد. [البنية ٨٥/١٣]
ورث قصاصاً الح بأن قبل الأب أم أمه مثلاً، وورث الابن قصاص أمه على أبيه. [الكفاية ١٥٦/٩]
ولا يستوفي الح يعني إذا قتل الموجب بمعد لا يستوفي إلا بالسيف. (الكفاية) **فعلاً مشروعاً** كما إذا
 قطع يد إنسان عمداً، فمات منه يقطع يده لقتل، ويجهل مثل تلك المدة، فإن مات، وإلا يخر رقبته، وإن حصل
 نقتل بطريق غير مشروع بأن سقاه حمراً حتى قتله، أو وطئ صبيغة، أو لاص بصفي، فمات من ذلك، احتلف
 أصحاب الشافعي فيه، قال بعضهم: يخر رقبته، ويفعل به مثل ما فعل، وقال بعضهم: يتخذ آلة من حشب
 مثل آلة رجل، فيفعل به مثل ما فعل، وفي لخم يوحى الماء حتى يموت تحقيقاً للمساواة. [الكفاية ١٥٦/٩]

فإن مات، وإلا تُحَرِّزَ رَقَبَتُهُ؛ لأن مَبْنِيَّ القصاص على المساواة. ولنا: قوله **عنه**:
 "لا قَوْدَ إِلَّا بالسيف"، والمراد به السلاح، ولأن فيما ذهب إليه استيفاء الزيادة ^{الشامعي}
 لو لم يحصل المقصود بمثل ما فعل فيحز، فيجب التحرز عنه ^{الزيادة} كما في كسر العظم.
 قال: ويد قبل مكاتب عمداً، ونسب به وارتب إلا مولى، ونزك وفع: فده
 لقصاص عمداً إلى حقيقته وأبي يوسف رحمه الله: وقال محمد بن حاتم: لا أرى في هذا
 قصاصاً؛ لأنه اشتباه سبب الاستيفاء، فإنه الولاء إن مات حراً، والمملك إن مات
 عبداً، وصار كمن قال لغيره: بعني هذه الجارية بكذا، وقال المولى: زوّجتها
 منك لا يحلّ له وطؤها لاختلاف السبب كذا هذا. ولهما: أن حق الاستيفاء
 للمولى بيقين على التقديرين وهو معلوم، والحكم متحد، واختلاف السبب
 لا يفضي إلى المنازعة، ولا إلى اختلاف حكم، ^{مروى}

مات بذلك الفعل المشروع. بالسيف أي لا قود يستوي إلا بالسيف. (الكفاية) السلاح هكذا فهمت
 الصحابة (الكفاية) **فيما ذهب الخ** دليل معقول يتضمن الجواب عن قوله: لأن متى القصاص على
 المساواة، ووجهه: لا سبب وجود المساواة فيما ذهب إليه؛ لأن فيه الزيادة إلخ. [العناية ١٥٦/٩]
كسر العظم أي عمداً، فإنه لا يجب القصاص أصلاً إلا في السر؛ لتوهم الزيادة فلا ينسقط البعض منه
 أولى. [الكفاية ١٥٧/٩] **التقدير** أي على تقدير أن يموت حراً، وعلى تقدير أن يموت عبداً. (البناية)
متحد: وهو استيفاء القصاص. [الكفاية ١٥٧/٩]

* روي من حديث أبي بكر، ومن حديث اسمعان بن بشير، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث أبي هريرة،
 ومن حديث علي (نصب الراية) أخرجه ابن ماجه في "سننه" عن الحر بن مالك عن المازك بن فضالة
 عن الحسن عن أبي بكر عن النبي ﷺ قال: لا قود إلا بالسيف. [رقم: ٢٦٦٨، باب لا قود إلا بالسيف]
 ورواه ابن رازي في "مسنده"، وقال: لا أعلم أحداً أسنده بأحسن من هذا الإسناد. [نصب الراية ٤/ ٣٤١]

فلا يبالى به، بخلاف تلك المسألة؛ لأن حكم ملك اليمين يغير حكم النكاح. ^{باجتلاف السب} ^{سأله حريه}
 رث وفاء، وله وراث غير مولى. ^{فلا قصاص. ويرى حسعور مع مولى؛ لأنه اشتبه من}
 له الحق؛ لأنه المولى إن مات عبداً، والوارث إن مات حراً، إذ ظهر الاختلاف بين ^{من الاستفاء}
 الصحابة في موته على نعت الحرية أو الرق، بخلاف الأولى؛ لأن المولى متعين
 فيها. وإن لم يترك وفاءً، وله ورثة أحرار: وجب القصاص للمولى في قولهم جميعاً؛ لأنه
 مات عبداً بلا ريب؛ لانفساخ الكتابة، بخلاف معتق البعض إذا مات ولم يترك وفاءً؛ ^{بالموت عاجزاً}
 لأن العتق في البعض لا يفسخ بالعجز. ^{موت عاجزاً} ^{موت عاجزاً}
 فمقتضى حتى حسعور ^{موت عاجزاً} ^{موت عاجزاً}؛ لأن المرقن لا ملك له، فلا يليه، والراهن لو تولاه
 لبطل حق المرقن في الدين، فيشترط اجتماعهما؛ ليسقط حق المرقن برضاه.

فلا سأل به. كما إذا قال المقر: لك عبي ألف من ثمن بيع، وقال المقر له: لا، بل قرص يجب الألف على
 المقر. (الكفاية) حكم النكاح. لأن حكم ملك اليمين كونه الرقبة مملوكة، وحل الاستمتاع نوع، والتبع
 ممرلة المدوم، والنكاح يثبت الحل مقصوداً، فم يكسر الاتفاق فيما هو المقصود، والحكم باخل من غير
 تعيين السبب يقضي إلى المارعة؛ لأن الحل مملك اليمين يستلزم عرامة الثمن، والحل بالنكاح يستلزم غرامة
 المهر، ولا كذلك هاهنا؛ لأن استيفاء القصاص على التقديرين واحد. [الكفاية ١٥٧/٩-١٥٨]
 ظهر الاختلاف الخ فإن على قول علي وعبد الله بن مسعود يموت حراً إذا أدبت كتابته،
 فيكون استيفاء القصاص لورثته، وعلى قول زيد بن ثابت يموت عبداً، واستيفاء القصاص للمولى. (الكفاية)
 الأولى أي فيما ليس له وارث إلا المولى. ^{خلاف معني} [يعني لا يجب القصاص؛ لأن ملك المولى لا يعود
 بموته. (العناية ١٥٨/٩)] العصب يعني إذا مات عاجزاً ذكر في "المتقى" عن أبي حنيفة أنه لا قصاص،
 لأن معجز المكاتب يفسخ الكتابة، وموت المعتق لا يوجب انفساخ عتقه، فلم يثبت الملك للمولى في الكل
 بموته عاجزاً. [الكفاية ١٥٨/٩-١٥٩]

قال أي محمد * في "الجامع الصغير". (الباب) **ولي المعتوه** [هو من احتبط عقله] **إح** إذا قتل ابن معتوه، فأب المعتوه، وهو جد امقتول ولاية استيفاء القصاص، وولاية الصبح. [الكفاية ١٥٩/٩ - ١٦٠] **النفس** أي نفس من له القصاص. **كالإكاح**. ولكن كل من منك الإكاح لا يملك استيفاء القصاص، فإن الأح يملك الإكاح، ولا يملك استيفاء القصاص؛ وذلك لأن القصاص شرع لتشفي الصدر، وللأب شفقة كاملة يعد ضرر الولد نفسه، فذلك جعل التشفي للأب كالحاصل للاب، بخلاف الأخ. [الكفاية ١٦٠/٩] **أن يصالح** لكن هذا فيما إذا صالح على قدر الدية، أما إذا صالح على أقل من الدية لم يجوز الخط وإن قل، ويجب كمال الدية. (الكفاية) **لما ذكرنا** أراد به قوله: لأنه من الولاية على النفس شرع لأمر راجع إليها، وهو تشفي الصدر. (الكفاية) **وهذا من قبيله**: أي استيفاء القصاص من قبل الولاية على النفس. [الكفاية ١٦٠/٩] **هذا الإطلاق**. يريد قوله: والوصي بمسزلة الأب في جميع ذلك. [الكفاية ١٦٠/٩] **فانه لم يستش** **إح**: أي فإن محمداً * لم يستش إلا القتل، والمسألة المذكورة في "الجامع الصغير" كما ذكره. [السياسة ٩١/١٣] **لا يملك الصلح**: أي عر النفس على المال، أما يملك الوصي الصلح عما دون النفس على المال؛ لأنه يملك استيفاءه، فيملك صلحه على المال. [الكفاية ١٦١/٩]

واحتتمالُ العفو من الصغير منقطع، فيثبت لكل واحد كمالاً في ولاية الإنكاح، بخلاف الكبيرين؛ لأن احتمال العفو من الغائب ثابت، ومسألة المولين ممنوعة.

قال: ومن ضرب رجلاً **بجر** فقتله، فإن أصابه بالحديد: هل به. وإن أصابه

بالعود: فعليه الدية. **قال** **الشيخ**: وهذا إذا أصابه بحدّ الحديد لوجود الجرح، فكمل

السبب، وإن أصابه بظهر الحديد: فعندهما يجب، وهو رواية عن أبي حنيفة **رحمه الله** اعتباراً ^{ولم يجرح} ^{القصاص}

منه للآلة، وهو الحديد، وعنه: إنما يجب إذا جرح، وهو الأصح على ما نبينه إن شاء

الله تعالى، وعلى هذا الضرب بسنجات الميزان، وأما إذا ضربه بالعود، فإنما تجب ^{الاختلاف} ^{من الحديد} ^{يعود المر}

الدية؛ لوجود قتل النفس المعصومة، وامتناع القصاص، حتى لا يُهدّر الدم، ثم قيل:

هو بمنزلة العصا الكبيرة، فيكون قتلاً بالثقل،

مقطع أي في حال استيفاء القصاص؛ لأن الصغير ليس من أهل العفو، وإنما يتوهم عفو بعد بلوغه، وشبهة عفوهم بتوهم أعراضه لا يمنع استيفاء القصاص، بخلاف الكبيرين، وأحدهما غائب؛ لأن هناك شبهة العفو موجودة؛ حوار أن يكون الغائب عمداً، والحاضر لا يشعر به، وعفو الغائب صحيح. ولاية الإنكاح: حيث يجوز لأحد أولياء الصغير أن يزوجه؛ لأن لكل واحد منهم ذلك. [البنية ٩٤/١٣]

باب فلو استوفى لكان استيفاء منه مع الشبهة، ودا لا يجوز. **مؤرخه** وفي فوائد مولانا حميد الدين: عند بين مولين، وأحدهما صغير قتل عمداً، قال بعض مشايخنا: عند أبي حنيفة له ولاية استيفاء القصاص. [الكفاية ١٦٣/٩] **قال:** أي محمد **رحمه الله** في 'الجامع الصغير'. [الساية ٩٥/١٣] **بهر** في 'الدر المختار'. المر — بفتح الميم — ما يعمل به في الطين، وقال العيني: المر — بفتح الميم وتشديد الراء — هو خشبة طويلة في رأسها حديدة عريضة من فوقها خشبة عريضة يضع الرجل رجله عليها، ويحفر بها الأرض.

وهو الحديد [لأن الحديد سلاح كنه. (الساية)]: فإنه معد لذلك في الدنيا والآخرة. قال الله تعالى:

وَلَا يَجْعَلُ اللَّهُ سَبِيحَةً لِلْإِنْسَانِ أُفٍّ لَّيْسَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَجْرٌ [الكفاية ١٦٣/٩-١٦٤]

إذا جرح: لأن بدون الجرح لا يتكامل إفساد الطاهر، فلا يستدعي العقوبة المتناهية.

وفيه خلاف أبي حنيفة - على ما نبين، وقيل: هو بمنزلة السوط، وفيه خلاف الشافعي - . وهي مسألة الموالاتة. له أن الموالاتة في الضربات إلى أن مات دليل العمدية، فيتحقق الموجب. ولنا: ما روينا ألا إن قتل خطأ العمد، ويروى: "شبه العمد" الحديث، ولأن فيه شبهة عدم العمدية؛ لأن الموالاتة قد تُستعمل للتأديب، أو لعله اعتراه القصد في خلال الضربات، فيعزى أول الفعل عنه، وعساه أصاب المقتل، والشبهة دائرة للقود، فوجبت الدية. قال: ومن عرف حسداً له في القتل، أو قصاصاً عند أبي حنيفة - وقالوا: يقتص منه، وهو قول الشافعي - . غير أن عندهما يستوفي جزاً، وعنده يغرق كما بيناه من قبل، لهم: قوله .

مسألة الموالاتة يعني في الضرب بالعصا الصغيرة أو الحجر الصغير إذا والى الضربات لا يحب القصاص به، وقال الشافعي - يجب إذا والى الضربات على وجه لا تحميه النفس عادة؛ لأنه دلالة القصد إلى القتل، وبه قال مالك وأحمد - . [النهاية ٩٦/١٣] ولنا ما روينا - ولا يقال: إنه محمول على عدم الموالاتة؛ لأننا نقول: بأن إجرأه على إطلاقه أولى؛ إذ فيه درء القصاص، وهو مدحوب إليه. [الكفاية ١٦٤/٩] وعنده حسد مثل أي لعل أول الفعل، وهو الصربة أصاب المقتل، فالشبهة إلى القتل، فلا يدل ذلك على العمد. (الباية) في أي محمد - في الجامع الصغير. [النهاية ٩٧/١٣] ومن عرف حسداً ذكر محمد التعريق بالماء مطلقاً، وهو على ثلاثة أوجه: إن كان الماء قليلاً لا يقتل به عاصماً لا يحب القصاص بالاتفاق، وإن كان الماء كثيراً إلا أنه يمكن النجاة بالسباحة، فهو شبه العمد عديماً، وإن كان الماء كثيراً، ولا يمكن النجاة بالسباحة كالبحر، فهذا مسألة الكتاب كذا في بعض الفوائد. [الكفاية ١٦٤/٩]

كما ساء [في أوائل هذا الباب] إشارة إلى قوة: يفعل به كما فعل إن كان فعلاً مشروعاً. [النهاية ١٦٤/٩] لهم قوله - أي للشافعي - وهما، لكن للشافعي الاستدلال بالحديث، وهما الاستدلال بالمعقوف، أو للشافعي الاستدلال بالحديث في وجوب القصاص والاستيفاء، وهما الاستدلال بهذا الحديث في وجوب القصاص، وفي الاستيفاء لم يعملوا بهذا الحديث؛ لقوله "لا قود إلا بالسيف". [الكفاية ١٦٤/٩ ١٦٥] "تقدم تخريج هذا الحديث قريباً."

"من غرَّق غرقناه"، ولأن الآلة قاتلة، فاستعملها أمانة العمدية؛ ولا مراء في العصمة.
 وله: قوله: ألا إن قتل الخطأ العمد قتل السَّوْط والعصا، وفيه: وفي كل خطأ
 أرش، ولأن الآلة غير معدة للقتل، ولا مستعملة فيه؛ لتعذر استعماله، فتمكنت
 شبهة عدم العمدية؛ ولأن القصاص ينبئ عن المماثلة، ومنه يقال: اقتص أثره، ومنه:
 المِقْصَة للجَلَمَيْن، ولا تماثل بين الجرح والدق؛ لقصور الثاني عن تخريب الظاهر، وكذا
 لا يتماثلان في حكمة الزجر؛ لأن القتل بالسلاح غالب، وبالمثقل نادر، وما رواه غير
 مرفوع، أو هو محمول على السياسة، وقد أومت إليه إضافته إلى نفسه فيه،
 الحديث

العصمة أي عصمة المحل؛ لأن كلاماً فيما إذا كان المقتول محقون الدم على التأييد وقد وجد، فيجب
 القصاص. (الباية) والعصا وهذا في معناه؛ لأن الماء غير جارح كالسوط والعصا. للحسن الحلم الذي يحز به،
 وهما حلمان. [العناية ١٦٥/٩] وبالمثقل نادر وشرعية الزجر في العائث لا في النادر، ولهذا شرع الحد في شرب
 الخمر لا في شرب البول. (الباية) رواه أي الشافعي من قوله: "من غرق غرقناه". [الباية ٩٩/١٣]
 غير مرفوع [أي غير مرفوع إلى النبي]. (الباية). فلا يكون حجة عنده؛ لأنه لا يرى العمل بالموقوف.
 وقد أومت إليه أي إلى الحمل على السياسة إضافة النبي. فعل التفريق إلى نفسه، حيث قال: غرقناه،
 ولم يقل: من غرق يغرق. [الكفاية ١٦٥/٩]

رواه البيهقي في "سنه" عن البراء بن عازب عن النبي قال: قال صاحب "التقيح" في هذا الإسناد: من يجهل
 حاله كبشر وغيره. [نصب الرأية ٣٤٤/٤]

عريب بهذا اللفظ، ومعناه ما أخرجه عبد الرزاق واس أبي شيبه في "مصنعيهما"، والدار قطني، ثم البيهقي في
 "سنيهما". [نصب الرأية ٣٤٤/٤] أخرجه عبد الرزاق في "مصنعه" عن النعمان بن بشير أن رسول الله
 قال: قال: لا يوجب القصاص ما لا يوجب القصاص. [رقم: ١٧١٨٢، باب عمد السلاح] بالجملة الحديث
 حجة مرسله كان أو مسداً من أبي بكر، أو من النعمان بن بشير، أو من كليهما. [إعلاء السنن ٨١/١٨]

رواه أبو يعلى موصلي في 'مسند' حدثنا أبو همام ثنا بن وهب 'خبرني بكر بن مصر عن عمرو بن
الخطار أن رجلاً دعا عبد الله بن مسعود بن وليمة، فلما جاء تدخل سمع هو، فلم يدخل، فقال له: لم
رجعت؟ قال: إني سمعت رسول الله يقول: من شرب ماء من غير إذن لم يدر ما يشرب. [نصب الراية ٣٤٦/٤]

وفي سرقة "الجامع الصغير": ومن شهر على رجل سلاحاً ليلاً أو نهاراً، أو شهر عليه عصاً ليلاً في مصر، أو نهاراً في طريق في غير مصر، فقتله المشهور عليه عمداً: فلا شيء عليه؛ لما بينا؛ وهذا لأن السلاح لا يلبث، فيحتاج إلى دفعه بالقتل، والعصا الصغيرة وإن كانت تلبث، ولكن في الليل لا يلحقه الغوث، فيضطر إلى دفعه بالقتل، وكذا في النهار في غير مصر في الطريق لا يلحقه الغوث، فإذا قتله كان دمه هدراً، قالوا: فإن كان عصاً لا تلبث يحتمل أن يكون مثل السلاح عندهما. قال: وإن شهر المخون على غيره سلاحاً، فقتله المشهور عنه عمداً: فعنه الدية في ماله. وقال الشافعي: لا شيء عليه، وعلى هذا الخلاف الصبي والدابة، وعن أبي يوسف: أنه يجب الضمان في الدابة، ولا يجب في الصبي والمجنون، للشافعي رحمته الله: أنه قتله دافعاً عن نفسه، فيعتبر بالبالغ الشاهر، ولأنه يصير محمولاً على قتله بفعله، فأشبهه المكره، العاقلة

وفي سرقة الجامع الح وإما ذكر هذه لزيادة بيان فيها ما ليس في قوة: ومن شهر على المسمين سيفاً، فعليهم أن يقتلوه، وهو قوله. فلا شيء عليه، وإما ذكر هذه مائدة، وهو: أن من الحائز أن يخور قتله، وعليه الضمان كما في قتل الحمل الصائل، والأكل من ما في غير حانة المحمصة، فقال: فلا شيء عليه؛ لدفع هذا الوهم. (الكفاية) لما بينا: إشارة إلى ما ذكر من الحديث والمعقول. [الكفاية ١٦٦/٩-١٦٧] وهذا أي عدم شيء عليه. (الساية) الغوث. أي من يخلصه منه. (الساية) مثل السلاح إذا صر به نحجر عظيم أو بحشة عظيمة فهو عمد. (الناية) قال. أي محمد رحمته الله. في 'الجامع الصغير'. [الساية ١٣ ١٠٥] الصبي والدابة. يعني إذا صالاً على إسناد فقتله الموصول عليه عمداً بضمن الدية والقيمة. [الغاية ٩ ١٦٧] فيعتبر الصبي والمجنون والدية. فأشبهه المكره: صورته: أن رجلاً أكره غيره بالسلاح على أن يقتله، وتحقق عند المكره أنه لو لم يقتله بقتله هو فقتله، فلا شيء عليه، ولا يقال: بأن عبد الشافعي رحمته الله يحك القصاص على المكره. فكيف يصح الاستدلال؛ لأننا نقول: إما يحك القصاص عنده على المكره إذا كان المقتول غير مكره، =

”روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث المحارق أبي قابوس. [نصب الراية ٣٤٨/٤] أخرجه مسلم في ‘صحيحه’ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: ﷺ قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: “قاتله”، قال: ﷺ قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: ﷺ [رقم: ١٤٠، باب الدليل على أن من قصد أحد ما عيره بغير حق كان القاصد مهتر الدم في حقه] وروى البخاري في ‘صحيحه’ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: ﷺ [رقم: ٢٤٨٠، باب من قتل دون ماله]

باب القصاص فيما دون النفس

قال: **ومن وضع يد غيره عمداً من القصاص: قُطِعَتْ يده**، وإن كاتب يده أكبر من يده **المقصوعة** لقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾، وهو ينبي عن المماثلة، فكل ما أمكن رعايتها فيه يجب فيه القصاص، وما لا فلا، وقد أمكن في القطع من المفصل فاعتبر، ولا معتبر بكبر اليد وصغرها؛ لأن منفعة اليد لا تختلف بذلك، وكذلك الرجل، ومارن الأنف، والأذن؛ لإمكان رعاية المماثلة. قال: **ومن حرس عيس راحل، ففنعها: لا قصاص عليه؛ لامتناع المماثلة في القلع**، وإن كانت قائمة **فذهب ضوعها: فعليه القصاص؛ لإمكان المماثلة على ما قال في الكتاب: تُحْمَى له المرأة. ويُجعل على وجهه قطن رطب، وتقابل عينه بالمرأة، فذهب ضوعها، وهو مأثور**

باب ما فرغ من بيان القصاص في نفس أتبعه ما هو متصلة لشع، وهو القصاص في الأطراف. [الغاية ٩ ١٦٨] **والجروح قصاص** أي ذوات قصاص في شرح الأقطع: فاقصت الآية ثبوت القصاص فيما دون النفس، وفي الإيضاح: **قصر القصاص فيما دون نفس مشروعة بهذه الآية، والمماثلة معتبرة من حيث سلامة الأجزاء، ونقط القصاص يبي عن هذا. [كفاية ٩ ١٦٧-١٦٨] وما لا فلا.** أي وما لم يكن فيه رعاية مماثلة فلا يجب القصاص. [الغاية ١٣ ١٠٩] ومارن. وهو ما لا من الأنف، وحترره عن القصة. (رد المحتار) **لامتناع المماثلة الخ** لأنه إذا قُبعت فقد تعدت اعتبار المماثلة؛ لأنه ليس به حد معلوم، ومن الخائر أن يكون الثاني رتداً. [الكفاية ٩ ١٦٨] **تحمي له المرأة:** كسر ميم ومد همزة: لة الرؤية، ورأيت نخط بعض العلماء أن المراد ههنا فولاد صيقل يرى به الوجه لا المرأة المعروفة من الزناح. (رد المحتار) **ويجعل** ويشد عليه لأخرى **وهو مأثور الخ** هذه حادثة وقعت في زمان عثمان **الصلح**، فسأل الصحابة عنها، فلم يكن عندهم جواب، فحضر عبي **فأسأله**، فأجاب هذا، فقضى عثمان هذا، ولم يكر أحد من الصحابة **فصر** جماعاً منهم. [كفاية ٩ ١٦٨]

عن جماعة من الصحابة **قال: وفي السنن القصص: لقوله تعالى: ﴿وَالسِّنُّ**
بِالسِّنِّ﴾، وإن كان سن من شخص منه أكبر من سن الآخر؛ لأن منفعة السن
 لا تتفاوت بالصغر والكبر. **قال: وفي كل شجرة حصى فيها المماثلة القصص؛**
لما تلونها. **قال: ولا قصاص في عصب إلا في السن.** وهذا اللفظ مروى عن عمر
 وابن مسعود **وقال: "لا قصاص في العظم"**، ***

وفي كل شجرة تختص الشجرة بما يكون بالوجه والرأس لعة، وما يكون غيرهما فحراحة. **المماثلة** كما في
 الموصحة، كما سيحيى في فصل الشجاج. **لما تلونها** إشارة إلى قوله تعالى: **وهذه حجارة مما**
 النسخ؛ لما ذكرنا، وهو إشارة إلى قوله: **يسئ عن المماثلة.** (العاية) **إلا في السن** فإن كان السن عظماً،
 فالاستثناء متصل، ولابد من فرق بينها وبين غيرها من العظام، وهو إمكان القصاص فيها بأن يبرد بإسود
 ما كسر منها، أو إلى أصلها إن قطعها، ولا يقطع؛ نتعذر المماثلة، فرما تقصد به الثانية كذا في 'المبسوط'. وإن
 كان غير عظم كما أشار إليه قوله **قال: "لا قصاص في عظم"** حيث لم يستثن السن، فالاستثناء منقطع. وقد
 اختلف الأطباء في ذلك، فمهم من قال: هو طرف عصب يابس؛ لأنه يحدث ويمو بعد تمام الحقة، ومنهم من
 قال: هو عظم، وكأنه وقع عند المصنف أنه عظم، حتى قال: والمراد منه غير السن. [العاية ١٦٨/٩-١٦٩]

روى عبد الرزاق في "مصنفه" في "كتاب العقول" أحبرنا معمر عن رجل عن الحكم بن عتيبة قال: لعظم
 رجل رجلاً فذهب بصره وعينه قائمة، فأرادوا أن يقيدوه، فأعيا عليهم، وعلى الناس كيف يقيدونه،
 وجعلوا لا يدرون كيف يصنعون فأتاهم علي، فأمر به، فجعل على وجهه كرسف، ثم استقبل به
 الشمس، وأذن من عيه مرآة، فالتمع بصره وعيه قائمة. [رقم: ١٧٤١٤، ٣٢٨/٩، باب العين]

عريب. [نصب الراية ٣٥٠/٤] وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن الشعبي وأحسن قالاً: ليس في
 عظم قصاص. [رقم: ٧٣٥٨، ٢٥٨/٩، باب العظام من قال: ليس فيها قصاص]

عريب. [نصب الراية ٣٥٠/٤] وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حفص عن حجاج عن عطاء
 عن عمر **قال: "لا قصاص في عظم"**. [رقم: ٧٣٥٢، ٢٥٧/٩، باب العظام من قال: ليس فيها قصاص]
 وفي رواية عن ابن عباس **قال: "ليس في العظام قصاص"**. [رقم: ٧٣٥٣]

والمراد غير السن، ولأن اعتبار المماثلة في غير السن متعذر؛ لاحتمال الزيادة والنقصان، بخلاف السن؛ لأنه يُترد بالمرّد، ولو قلع من أصله يقلع الثاني، فيتماثلان. قال: **وليس فيما دون نفس** نسبة عمد إلى هو عمد أو حصاً؛ لأن شبه العمد يعود ^{بقصوري} إلى الآلة، والقتل هو الذي يختلف باختلافها دون ما دون النفس؛ لأنه لا يختلف إتلافه باختلاف الآلة، فلم يبق إلا العمد والخطأ. ولا **قصاص** بين **الرجل** و **مرء** **فيس** دون **نفس**، ولا بين **حر** و **عبد**، ولا بين **نفس** **خلافاً للشافعي** ^{فيما دون نفس} في جميع ذلك إلا في **الحر** يقطع طرف العبد، ويُعتبر الأطراف بالأنفس؛ لكونها تابعة لها. ولنا: أن الأطراف يُسلّك بها مسلك الأموال،

والمراد غير السن لقوله تعالى: «وَالسِّنَّ وَالسِّنَّ» يوحد الشئ بالثنية، ولنا بالباب، والصرح بصرح، ولأعني بالأعني، وأسفل بالأسفل؛ ما في خلاف ذلك من لإحلال بمماثلة. [العدة ٩ ١٦٨] **يقلع** [وقيل: يرد إلى موضع أصل السن] الثاني: ويُخالف ما قال في 'كفاية': إذ قلع السن، فإنه لا يقع منه قصاص؛ فتعذر عقوبة مماثلة فيه، فربما يفسد به شئ، ولكن يرد بالمرّد إلى موضع أصل السن. **وليس فيما دون إلخ** قد ذكره مرة، لكنه قد ذكر هناك أنه عمد، وهما أنه عمد أو حصاً، فيحصل لأول معنى أن مرده إلى أن يمكن قصاص؛ وذلك لأن شبه العمد إذا حصل فيما دون النفس، وأمكن قصاص جعل عمد، روي أن أربع عمه أس من مائة كسرت ثنية حارية من لأصغر بصمة، فأمر بني ^ب بقصاص وبطمة بدت على نفس لا توجب قود، وبها لم يكن قصاص جعل حصاً، ووجب لأرش (عنايه) **والقل هو الذي إلخ** لأنه عذره عن إرهاب الروح، وهو غير محسوس، فأقيمت آلة لصحة تفريق لأجزاء مقدم لإرهاب، خلاف الأصرف، لأنه محسوسه، فلا حاجة إلى ذلك. **للشافعي** فإن عده يقتصر. **أخر** يعني لا يجب قصاص فيه عده أيضاً. [العدة ٩ ١٦٩] **لكونها تابعة لها**. يعني دعة سفوس، فكما يخري قصاص بين **الرجل** و **نساء** في **لغوس**، فكذلك في الأصرف؛ كونه تابعة لها. [العدة ٩ ١٦٩] **يسلك بها مسلك إلخ** لأن لأصرف حققت وقاية لأنفس كمال. (لكفاية)

فينعدم التماثل بالتفاوت في القيمة، وهو معلوم قطعاً بتقويم الشرع، فأمكن
اعتباره، بخلاف التفاوت في البطش؛ لأنه لا ضابط له، فاعتبر أصله، وبخلاف
الأنفس؛ لأن المتلف إزهاق الروح، ولا تفاوت فيه، ^{إردق الروح} ~~و حسب قصاص في لأصناف~~
~~من أسسه والكافر؛ للتساوي بينهما في الأرض.~~ قال: ^{القديري} ~~ومن فصع من حل من نصف~~
~~السعد، و جرحه جانفة، و من معها.~~ **فلا قصاص عليه؛** لأنه لا يُمكن اعتبار المماثلة
فيه؛ إذ الأول كسر العظم **ولا ضابط فيه**، وكذا البرء نادر، فيفضي الثاني إلى الهلاك
ظاهراً. قال: ~~و د كات من أنفسه مع مسحه. و د فصع من نصفه. و د نصفه~~
~~لأصاع؛ فامقصوح بحيدر إن من فصع يده معيبة. ولا شيء من غيرهما. و د من~~
^{اليد البعينة}
أخذ الأرض كاملاً؛ لأن استيفاء الحق كاملاً متعذر،

التماثل بالتفاوت [فإن قيمة الرجل خمس مائة دينار، وقيمة يد المرأة نصفها] ^{الح} الأصل في جريان
القصاص فيما دون النفس اعتبار المماثلة في الفعل، والمحل المأخوذ بالفعل؛ لأن المماثلة في ضمان العدوان
مصوص عليه، فيجب اعتبارها. (الكفاية) **بنفوس السرخ** ^{الح} فإن الشرع قوم اليد الواحدة للحر بخمس
مائة دينار قطعاً وبقياً، ولا يبلغ قيمة العبد إلى ذلك، ولو بلغت إنما يبلغ بالحرز والظن، فلا يكون مساوية
ليد الحر يقيناً، فينعدم التماثل. [الكفاية ١٧٠/٩-١٧١]

خلاف التفاوت لأن التفاوت بين طرفي المرأة وطرف الرجل ظاهر؛ لأن يد المرأة تصنع لنوع من المنافع
لا تصلح بيد الرجل، فصارت كاليمين واليسار. [الساية ١١٣/١٣] **جرحه حائفة** الحائفة: هي التي
تصل إلى الحرف من الصدر أو الظهر أو البطن، فلا قصاص؛ لانقضاء شرطه، بل يجب ثلث الدية، ولا تكون
الجائفة في الرقبة والحق واليد والرجل، ولو في الأثنين والدر، فهي حائفة اتفاقي. (رد المحتار)
فلا قصاص عليه بل يجب حكومة عدل. (البنية) **لا يمكن** ^{الح} لأنه ليس له حد معلوم، ومن الجائر أن
يكون الثاني رائداً. [الكفاية ١٧١/٩] **ولا صابط فيه** أي في كسر العظم، وفي بعض السح: ولا ضابط
في الثاني وهو الجرح الحائفة؛ لأنها تصل إلى البطن من الصدر والظهر. [الساية ١١٤/١٣]

فيخير كما في الشلاء والصحيحة، وفي عكسه: يخير أيضاً؛ لأنه يتعذر الاستيفاء
 كملاً للتعدي إلى غير حقه، وكذا إذا كانت الشجة في طول الرأس،
 وهي تأخذ من جبهته إلى قفاه، ولا تبلغ إلى قفا الشاج، فهو بالخيار؛ لأن المعنى
 لا يختلف. قال: ^{القنوري} ~~ولا قصص في~~ ~~ولا في~~ ~~ولا في~~ وعن أبي يوسف
 أنه إذا قطع من أصله يجب؛ لأنه يمكن اعتبار المساواة. ولنا: أنه ينقبض
 وينبسط، فلا يمكن اعتبار المساواة، ~~لا ينقطع~~ لأن موضع القطع
 معلوم كالمفصل، ولو قطع بعض الحشفة أو بعض الذكر: فلا قصاص فيه؛
 لأن البعض لا يُعلم مقداره، بخلاف الأذن إذا قطع كله أو بعضه؛ لأنه لا ينقبض،
 ولا ينبسط، وله حدٌ يعرف، فيمكن اعتبار المساواة، والشفة إذا استقصاها
 بالقطع: يجب القصاص؛ لإمكان اعتبار المساواة، بخلاف ما إذا قطع بعضها؛
 لأنه يتعذر اعتبارها.

المساواة

فحجر أي المشحوح رأسه بين لاقتصاص عتق شجته، وبين أحد لأرث. (لسية) وفي عكسه ح أي لو
 كان رأس المشحوح أكبر من رأس لشاح يعير أيضاً؛ لأنه لو ستوى مشحوح مثل حقه في المساحة مما بين قري
 اشاح كان هد أريد في الشين من الأول؛ لأن تلك المساحة لم تأخذ ما بين قري المشحوح بكر رأسه، وهي
 تأخذ ما بين قري الشاح لصغر رأسه، فيزداد في الشين، وإن اقتصر على ما يكون مثل الأول في الشين وإن كان
 دون حقه في المساحة، فيحجر إن شاء أحد لأرث، وإن شاء اقتصر على ما يكون مثل الأول في الشين، وإن كان
 دونه في المساحة. (لكهية) **للعدي إلى الح** أي في مقدار شين لا في قدر الشجة [الكهية ٩ ١٧٢]

وعن أبي يوسف **ح** [رواه بشر عنه. (السدة ١٣ ١١٧)] قاضي حد حكي في شرحه على "الجامع
 صغير" رواية أبي يوسف في الذكر واللسان. (رد المختار) **استقصاها** أي بلغ أقصاها أي هابتها

فصل

قال: **وإذا تصالح من وفية سبع على من جرحه حتى ولو جرحه بغيره** ^{القنوي} **كثيراً** لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ الآية، على ما قيل:

نزلت الآية في الصلح، وقوله: "من قُتِلَ له قَتِيلٌ" الحديث،

فصل لما كان تصور الصلح بعد تصور الحنابة، وموجبها ثمنه ذلك في فصل عنى حدة. [العناية ١٧٤/٩] **كثيراً** أي زائداً على مقدار الدية. (العناية) **سبع** لأنه أح تقدير الآية على قول ابن عباس والحسن والضحاك ومحمد **فمن أعطى له على سهولة، وأريد به ولي القتل** يقال: حد ما أتاك عفواً، أي سهلاً من أخيه أي من جهة أخيه المقتول شيء، أي شيء من المال بطريق الصلح ويكره؛ لأنه مجهول القدر، فإنه مقدر بما تراصيا عليه، فاتباع بالمعروف، أي منه اتباع أي فلولي القتل اتباع المصالح بالمعروف أي مطابقة بين الصلح على مجاملة وحسن معاملة، وأداء إليه بإحسان، أي وعنى المصالح أداء إلى ولي القتل بإحسان في الأداء. وقال جماعة: وهو مروي عن عمر وابن عباس وابن مسعود الآية في عفو بعض الأولياء، ويدل عليه قوله شيء، فإنه يراد به البعض، وتقديره: فمن عفي له وهو القاتل من أخيه في الدين، وهو المقتول شيء من القصاص، بأن كان للقتيل أولياء، فعفا بعضهم، فقد صار نصيب الباقيين مالاً، وهو الدية على حصصهم من الميراث، فاتباع بالمعروف أي فبفتح الدين لم يعفوا القاتل بطلب حصصهم بالمعروف، أي بقدر حقوقهم من غير ريادة، وأداء إليه بإحسان أي وليود القاتل إلى غير العافي حقه وافيّاً غير ناقص، وأريد بالمصدر في قوله: فاتباع وأداء إليه الأمر بهذا الفعل كما في قوله تعالى: [الكفاية ١٧٤/٩-١٧٥]

أخرج الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٣٥٠/٤] أخرج الحارثي في "صحيحه" عن أبي هريرة أنه عام فتح مكة قتلت حراة رجلاً من بني ليث بقتيل لهم في الجاهلية، فقام رسول الله ، فقال: "إن الله حسن عن مكة القيل، وسلط عليهم رسوله والمؤمنين، ألا وإها لم تحل لأحد قلبي، ولا تحل لأحد بعدي، ألا وإها أحلت لي ساعة من نهار، ألا وإها ساعتي هذه حرام لا يختنئ شوكها، ولا يُعصد شجرها، ولا يلتقط ساقطتها إلا مشد، ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين: إما يودي، وإما يقاد." [رقم: ٦٨٨٠، باب من قتل له قتل فهو بخير النظرين]

والمراد - والله أعلم -: الأخذ بالرضا، على ما بيناه، وهو الصلح بعينه، ولأنه حق ثابت للورثة يجري فيه الإسقاط عفواً، فكذا تعويضاً؛ لاشتماله على إحسان الأولياء، وإحياء القتيل، فيجوز بالتراضي، والقليل والكثير فيه سواء؛ لأنه ليس فيه نصٌّ مقدّر، فيفوّض إلى اصطلاحهما كالخلع وغيره، وإن لم يذكروا حالاً ولا مؤجلاً، فهو حال؛ لأنه مال واجب بالعقد، والأصل في أمثاله الحلّ نحو المهر والتمن، بخلاف الدية؛ لأنها ما وجبت بالعقد. قال: وإن كان القاتل حرّاً وعبد، فأمر الآخر ومولى العبد أن يصاح عن دمه على نصف درهم، فعلى: فالألف على الحرّ، ومولى العبد نصف؛ لأن عقد الصلح أضيف إليهما. وإذا عفا أحدُ شركاء من الدم، أو صاحبه عن قصسه على عوص: سقط حق الباقي عن قصصه. وإن كان هم نصيبهم من الدية. وأصل هذا: أن القصاص حقّ جميع الورثة، وكذا الدية،

والمراد والله أعلم بالح. إنما يحتاج إلى قوله: والمراد؛ لأن الظاهر يشهد للشافعي في أحد قوليه لولي القتل الاختيار بين أن يقتل، وبين أن يأخذ المال بغير رضاه. على ما بيناه أن ليس لولي القتل العدول عن القصاص إلا برضا القتيل. [الكفاية ١٧٥/٩] وهو الصلح الح: أي أخذ الدية هو الصلح بعينه؛ لأن الصلح عبارة عن قطع النزاع، ففي أخذ الدية قطع النزاع. [النهاية ١٢٠/١٣] وغيره يعني كالإعتاق على مال (العناية) بخلاف الدية أي في قتل الخطأ حيث لا تحب حالة. (النهاية) قال. أي محمد في 'الجامع الصغير'. [النهاية ١٢١/١٣] دمه أي عن دم عليهما. أصيب [لأن ذلك الرجل سفير محض لاحتياجه إلى الإضافة عليهما] إليهما. لأن الواجب بدل عن القصاص، وانقصاص عليهما على السواء. فيقسم البدل عليهما على السواء كرجلين اشتريا عبداً كان الثمن عليهما على السواء؛ لأن الثمن بدل العبد، وقد مكاه على السواء، فبدله كذلك. [الكفاية ١٧٥/٩]

خلافاً لمالك والشافعي في الزوجين. لهما: أن الوراثة خلافة، وهي بالنسب دون السبب؛ لانقطاعه بالموت، ولنا: أنه . أمر بتوريث امرأة أشيم الضابي من عقل زوجها أشيم، ولأنه حق يجري فيه الإرث. حتى إن من قتل وله ابنان،

قصاص والدية

حلاك مالك أح هذا بقص كما ترى يدل على أنه ليس بزوجين حق في قصاص ودية جميعاً عندهما، وفي 'المبسوط': ولكل وارث في دم العمد نصيب بميراثه عندهما، وقال مالك -: لا يرث الزوج لروحة من دية شئ، وكذا في عامة الكتب تخصيص بالدية، ثم قال في 'مبسوط': وكذلك ثبت حق الزوج والزوجة في قصاص عمد، وعلى قول من أبي بنى: لا يثبت حقهما في القصاص، ولتحصيل بقول من أبي بنى في خلاف يؤيد أن لا خلاف ملك في القصاص، وفي بعض نقول التحصيل على خلاف مالك في دية لا يثبت خلافه في قصاص، من يسعى أن يكون له فيه خلاف بالطريق الأول؛ لأن دية ما، وما لا خلاف فيه أن روح وزوجة يرثان، فمما يرث ملك فيه الإرث، فلأن لا يرى في القصاص هما بالطريق الأول. [الكفاية ١٧٥/٩]

كما [في مالك والشافعي (سنة)] - [من مورث، يعني أن وجوههم بعد موت بصريق لخلافه، فيثبت بالنسب دون روحية؛ لأنه يقطع بالنسب] - [يستمر عدم توريث أحد الزوجين من الآخر شيئاً، وهو باطل، وكما حمل على أن معده إورثة فيما يجب بعد موت خلافة، وهي فيه بالنسب لا بالسب؛ لانقطاعه بموت، ولقصاص والدية إلى جوار بعد الموت، وقتل؛ به فسد العقل والعقل، ثم لأور حديث امرأة أشيم لضابي بكسر الصاد معجمة كما ذكره في الكتب، ومما شئ؛ فلاهم مورث كسائر لأموال لانفاق، فيجب أن يكون في حق الزوجين كذلك؛ لأن وجوههم أولاً سميت، ثم ينت مورثة، ولا يقع سميت إلا بأن يفسد لوجوب من سمته، وهو خراج، فكذلك كسائر الأمور في توهمها قبل الموت، لا ترى أنه بد أوصى شئ منه دحت دية فيها، وتقصى منه دية. [لعدة ٩ ١٧٥ ١٧٦]

أشيم: قال السيد السند ناقلاً عن الزهري: إن قتل أشيم كان خطأ.

روي من حديث الضحاك بن سفيان، ومن حديث المغيرة بن شعبة، [نصب الراية ٣٥٢/٤] فحديث لصحاح بن سفيان: أخرجه 'بودود' في سنده عن سعد بن: كان عمر من خطابات يقول: لدية لعاقبة، ولا ترث امرأة من دية زوجها شيئاً، حتى قال له الضحاك بن سفيان: كتب إلي رسول الله ﷺ أن أوريث امرأة أشيم لضابي من دية روحها، فرجع عمر. [رقم: ٢٩٢٧، باب في امرأة ترث من دية زوجها] =

فمات أحدهما عن ابن: كان القصاص بين الصلي و ابن الابن، فثبت لسائر
القصاص والدية
الورثة، والزوجية تبقى بعد الموت حكماً في حق الإرث، أو يثبت بعد الموت
القصاص والدية
مستنداً إلى سببه، وهو الجرح، وإذا ثبت للجميع، فكلُّ منهم يتمكن من الاستيفاء
والإسقاط عفواً وصلاحاً، ومن ضرورة سقوط حق البعض في القصاص سقوط
حق الباقيين فيه؛ لأنه لا يتحرأ، بخلاف ما إذا قتل رجلين وعفا أحدُ الوليين؛ لأن
الواجب هناك قصاصان من غير شبهة؛ لاختلاف القتل والمقتول، وههنا واحد
لا تخادهما، وإذا سقط القصاص ينقلب نصيب الباقيين مالاً؛ لأنه امتنع بمعنى راجع
إلى القاتل، وليس للعافي شيء من المال؛ لأنه أسقط حقه بفعله ورضاه، ثم يجب
ما يجب من المال في ثلاث سنين، وقال زفر - : يجب في سنتين فيما إذا كان بين
الشريكين، وعفا أحدهما؛ لأن الواجب نصفُ الدية،

والبروحه سمي الح هـ جواب عما قال مات واشفعي من قوهما: لا يقطعاه بالموت. (الساية)
سه والزوجية في تلك الحالة ثالثة. وعفا احد الح أي وب القصاص حيث لا يسقط حق الآخر في
قصاص. [أبداية ١٣ ١٢٣] وههنا في مسألة ما إذا قتل وه ساد. (الساية) معني [هو مراعاة حرمة
لبعض نفسه] راجع إلى القاتل وهو ثبوت العصمة للقاتل بعفو البعض من القصاص، فيجب مال كما
في خطأ، وب محذر عن لقصاص ثمة لمعني في القاتل، وهو كونه خاطئاً. [الكفاية ٩ ١٧٧]
نح في سنتي الثلث في ستة والسدس في ستة. (كفاية) لأن الواجب نصف الح يعني بالعفو، فيكون
في الستة الأولى الثلث، وفي الثانية السدس كما إذا قطع يد إسان خطأ. [العناية ٩ ١٧٧]
= ورواه اترمدي، وقال: هـ حديث حسن صحيح، ولعمري على هذا عند أهل العلم. [رقم: ١٤١٥،
باب ما جاء في المرأة هل ترث من دية زوجها]

وإذا قتل واحد جماعة، فحصر أولياء المقتولين: قتل حسد عنهم، ولا مسمى، حكم عمر ذلك، فإن حصر واحد منهم: قتل له، وسقط حق الباقي. وقال الشافعي رحمه الله: يُقتل بالأول منهم، ويجب للباقين المال، وإن اجتمعوا ولم يعرف الأول: قتل لهم، وقُسِّمت الديات بينهم، وقيل: يُقرع بينهم، فيقتل لمن خرجت قرعته. له: أن الموجود من الواحد قتلات، والذي تحقق في حقه قتل واحد، فلا تماثل، وهو القياس في الفصل الأول، إلا أنه عرف بالشرع. ولنا: أن كل واحد منهم قاتل بوصف الكمال، فجاء التماثل أصله الفصل الأول؛ إذ لو لم يكن كذلك لما وجب القصاص، ولأنه وجد من كل واحد منهم جرح صالح للإزهاق،

فيضاف إلى كل واحد منهم؛ إذ هو لا يتجزأ؛ ولأن القصاص شرع مع المنايا؛
الإزهاق الروح وهو الحرمة

بقتل بالأول منهم. يعني أن قتلهم على التعاقب، وإن قتلهم جمعة، أو جهل الأول قتل بهم، وقسم الديات بينهم، أو يقرع. (العناية) قتلات لأنه قتل جماعة. (النهاية) الفصل الأول هو ما إذا قتل جماعة واحداً. (الكفاية) إلا أنه أي إلا أن الجماعة تقتل بالواحد اتفاقاً. [النهاية ١٣/١٢٦] بالشرع. يريد قضية عمر بن الخطاب (العناية) أصله إجماع أي أصل ثبوت التماثل الفصل الأول. وهو ما إذا قتل جماعة واحداً، فجماعة يقتلون بالواحد بالإجماع، يعني أن الجماعة إذا قتلوا واحداً اعتبر كل واحد منهم قاتلاً على الكمال، ولو لا هذا لما وجب القصاص، فكذا إذا وقع القتل جزاء جعل كل واحد منهم مستوفياً حقه على الكمال. [الكفاية ٩/١٧٩]

إد لو لم يكن إجماع أي لو لم يكن بينهما مماثلة لما جاز ذلك، وإذا كانت الجماعة مثلاً للواحد كان العكس كذلك؛ لأن المماثلة بين الشيئين إما تكون من الخائضين. [العناية ٩/١٧٩] كل واحد إجماع أي من كل واحد من الأولياء؛ وذلك لأنهم لما حضروا وقضى القاضي، إما أن يستوفوا بأنفسهم جميعاً، أو يوكل بعضهم بعضاً في حقه، أو يوكلوا غيرهم، فيكون فعل الوكيل كفعل الموكل، فيكون الجرح صاحباً للإزهاق موجوداً من كل واحد. [الكفاية ٩/١٧٩]

فبصاف إجماع: بحيث أنه لو انفرد عن الباقي كان قاتلاً بصفة الكمال. (العناية) شرع وهو أن الآدمي بيان الرب، فلا يجوز تحزنته، قال الله تعالى: "الآدمي بيان الرب، ملعون من هدمه". [النهاية ١٣/١٢٦]

والخيل مسجورة فإن قطع بعض وترث بعض متصور، فلا يمكن أن يجعل كل واحد فاعلاً كاملاً.
لعوب والعبث فيه بادر؛ لسرعة وقوعه. **مقدم بطلد** من أحد السككين، والإمرار على المفصل إلى أن يقطع. [البنية ١٣ ١٢٨] **العوب** فلا ينع في الاجتماع. **نسي رحل** قيد بدنه؛ لأنه لو قطع يمين أحدهما ويسار الآخر، قطعت يده. لا يقال: نتفي المماثلة حينئذ؛ لأنه ما فوت عنى كل واحد منهما جسماً مفعلاً، وهما فوتاه عليه؛ لأن المعتبر في حق كل واحد ما استوفاه، وليس في ذلك تقويت جسس المنفعة، ولا زيادة على حقه. [العناية ٩/١٨١] **بالأول**: والثاني يأخذ الدية.
كل رهس بعد الرهس رهس شيئاً من إيسر، وسلمه إليه، ثم رهسه من آخر م يصح اشائي. (الكفاية)
سب الاستحفاي وهو انقطع المحسوس، وكونه مشعولاً بحق لأور لا يمنع تقرر السبب في حق الثاني، فلا يمنع ثبوت حكمه، ألا ترى أن منك اموى في عبده لا يمنع وجوب اقصاص عليه إذا تقرر سسه، والحق دون المالك. [لكفاية ٩/١٨١] **كل رهس** **لح** وفي بعض النسخ: كالشميعين في الشفعة، فلا يتقدم أحدهما على الآخر. [البنية ١٣/١٢٩]

والقصاص ملك الفعل يثبت مع المنافي، فلا يظهر إلا في حق الاستيفاء، أما المحل فحلوه عنه، فلا يمنع ثبوت الثاني، بخلاف الرهن؛ لأن الحق ثابت في المحل، وصار كما إذا قطع العبد ^{لرجس} يمينهما على التعاقب، فتستحق رقبته لهما وإن حضر واحد منهما، فقطع يده: فلأخر عليه نصف الدية؛ لأن للحاضر أن يستوفي؛ لثبوت حقه، وتردد حق الغائب، وإذا استوفي لم يسبق محل الاستيفاء، فيتعين حق الآخر في الدية؛ لأنه أوفى به حقاً مستحقاً. قال: ^{القدوري} **فصل العبد** ... وقال زفر لا يصح إقراره؛ لأنه يلاقي حق المولى بالإبطال، فصار كما إذا أقر بالمال. ^{فلا يصح العبد}

[جواب عن قوله: لأن اليد استحقها الأول. (العناية)] **باب نفي** يعني أن القصاص عارة عن إطلاق لفعل، والإطلاق في الفعل لا يقتضي حراً في المحل كما في الاصطيد والاحتشاش، فإن الفعل مملوك، والمحل حلو عنه، فلا يمنع ثبوت الثاني، بخلاف الرهن، لأنه لثبوت يد الاستيفاء حكماً، فإذا ثبت للأول استحالة ثبوته للثاني كما في الاستيفاء الحقيقي. [الكفاية ١٨١/٩] وهو حرمة النفس. **في حق الاستيفاء:** لأنه ثابت بطريق الضرورة. [البنية ١٢٩/١٣]

باب أي حق الاستيفاء للمرهق. **نفس** أي لمقطوع يدها. **تردد** يعني أن حق الحاضر ثابت في اليد، ومراجعة الآخر له في الاستيفاء موهومة عسى أن يعفو أو لا يحصر، فلا يؤخر المعلوم لموهوم كأحد الشفعين إذا ادعى الشفعة والآخر عائب يقضى بالجميع له كذلك. [العناية ١٨١/٩] **باب** يعني أنه قضى لجميع طرفه حقاً مستحقاً عليه، فيقضى للآخر بالأرض، بخلاف النفس، فإن هناك لو استوفى أحدهما القصاص، ثم حصر الآخر لا يقضى له شيء؛ لأن حقه في الاستيفاء فات بعينه، فأنهم إذا اجتمعوا واستوفوا صار كل واحد منهما مستوفياً على الكمال، فلا يحب معه الدية، وليس في الطرف واحد وفاء يحققهما، وإنما تعدر عن الثاني الاستيفاء نقصائه بطرفه حقاً مستحقاً عليه. [الكفاية ١٨١/٩] **نفس العبد** وإنما قيد بالعبد؛ لأنه لو أقر بالخطأ لا يجوز، سواء كان مأدوناً أو محجوراً، أما المحجور فظاهر، وأما المأذون؛ فلأنه ليس من التجارة. [العناية ١٨١/٩]

ولنا: أنه غير متهم فيه؛ لأنه مضرٌّ به فيقبل، ولأن العبد مبقي على أصل الحرية في حق الدم عملاً بالآدمية، حتى لا يصح إقرار المولى عليه بالحد والقصاص، وبطلان حق المولى بطريق الضمن، فلا يبالي به. ومن رمى رجلاً عمد، عمدت يده على رجل حر، فمات: فماتت يده على رجل حر، ويد يده على عاقلة، لأن الأول عمد، والثاني أحد نوعي الخطأ، كأنه رمى إلى صيد، فأصاب آدمياً، والفعل يتعدّد بتعدّد الأثر.

يعلن صيداً

فصل

قال: ومن قطع ^{رجلاً} رجل حصاً، ثم فيه عمد فعل أن يرمي يده، أو يضع يده عمد.

لأنه مضر فإن المستحق بالقصاص دمه. [الكفاية ١٨٢/٩] لا يصح إقرار الخ توضيح لقائه على الحرية، وكل ما لا يصح إقرار المولى على العبد فيه، فهو فيه بمنزلة الحر، ولهذا وقع طلاق زوجته بالإقرار لوقوعه بالإيقاع، وإذا أقر بسبب يوجب أحد يؤخذ به. [العناية ١٨٢/٩] وبطلان حق الخ هنا جواب عن قول زهر، تقريره: أن بطلان حق المولى في إقراره بقتل العمد. [البناية ١٣٠/١٣]

فأصاب دماً فوجب الدية على عاقلة. [البناية ١٣١/١٣] والفعل يتعدّد الخ لأن الرمي الواحد جاز أن يتعدّد بتعدّد آثاره، فإن الإنسان إذا أرسل سهماً يسمى رمياً، وإذا مرق جلد حيوان ولم يمت يسمى جرحاً، وإذا أصاب ومات يسمى قتلاً، وإذا أصاب كوزاً، وفرق تركيبه يسمى كسراً، وإذا نفذ السهم إلى غير المرمي إليه، صار بمنزلة فعل آخر، وهو فيه مخطئ، فيجب الدية. [الكفاية ١٨٢/٩]

فصل ذكر حكم الفعلين عقيب فعل واحد في فصل على حدة؛ رعاية للتناسب. [العناية ١٨٣/٩]

قال أي محمد في "الجامع الصغير". [البناية ١٣٢/١٣] ومن قطع الخ اعلم أنه لا يحلوا القطع والقتل من أن يتحلل بيهما برء أو لا، فإن تحلل بينهما برء يعتبر كل فعل، ويؤحد بموجب الفعلين؛ لأن موجب الأول قد تقرر بالبرء، فلا يدخل أحدهما في الآخر حتى لو كانا عمدين، فلولي القطع والقتل، وإن كانا خطأين يجب دية ونصف دية، وإن كان أحدهما عمداً والآخر خطأ، فإن كان القطع عمداً والقتل خطأً يجب في الدية القود، وفي النفس الدية، وإن كان القطع خطأً والقتل عمداً، يجب في اليد نصف الدية، =

وهذا عند أبي حنيفة . . . وقالوا: يقتل، ولا تقطع يده؛ لأن الجمع ممكن؛ لتجانس الفعلين، وعدم تحلل البرء، فيجمع بينهما. وله: أن الجمع متعذر إما للاختلاف بين الفعلين هذين؛ لأن الموجب القود، وهو يعتمد المساواة في الفعل، وذلك بأن يكون القتل بالقتل، والقطع بالقطع، وهو متعذر، أو لأن الحزّ يقطع إضافة اعتماد المساواة السراية إلى القطع حتى لو صدر من شخصين: يجب القود على الحارّ، فصار كتحلل البرء، بخلاف ما إذا قطع وسرى؛ لأن الفعل واحد، وبخلاف ما إذا كانا خطأين؛

فجمع بينهما لأن الثاني يصح ممماً للأول؛ لأن القطع يصح مرهقاً لسروح بالسراية، والقتل متمماً له قبل تحلل البرء. (الساية) من القصد، إذ انصرف يسلط به مسكلاً لأمور، بخلاف نفس. (الكفاية) القود أي لقصع عمد، أو القتل عمد. وهو معذر بقود يدي يعتمد مساواة متعذر، لأنه يكون استيفاء الفعلين في فعل واحد، والتعذر فيه ظاهر. [الباية ١٣/١٣٣]

ولأن الحزّ أي حر لومة يجمع سرية القصد كائناً، حتى لو صدر من شخصين وجب على كل واحد منهما انقصاص، فكذلك إذا كان من شخص واحد، فيقصع لأوليائه يده، ثم يقنونه إن شاءوا، وإن شاءوا فتبوه من غير قصع؛ لأن قصاص يعتمد المساواة في الفعل، وذلك بأن يكون لقتل بالقتل، وانقصع بانقصع، واستيفاء القصد بالقتل متعذر؛ لاختلافهما حقيقة وحكماً، ولأن لمثله صورة ومعنى يكون لاستيفائهما، وبالاكتفاء بالقتل لم يوجد المماثلة، لا معنى، فلا يصار إليه مع القدرة على المماثلة صورة، فيحذر نوي.

أما السراية الح لأن الحزّ يقوت به، ولا يتصور سرية بعد فوت الحزّ، حتى لو صدر لقصع وأخر من شخصين، يجب القود على الحار دون القاضع، ولو لم يكن آخر قاضعاً لسراية القصد لوجب القود عيهما، فصار كتحلل البرء. [الكفاية ٩/١٨٤] صدر أي انقصع والقتل عمدين

الحزّ ولو كان يعتبر سرية لقصع ما يجب القود على الحار. فصار الح أي إذا نقصع إضافة لسرية إليه صار كتحلل البرء، ولا جمع فيه بالاتفاق. [الباية ٩/١٨٤] قطع حيث يكتفى بالقتل. (الكفاية) وبخلاف: حيث يجمع إجماعاً.

لأن الموجب الدية، وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة، ولأن أرش اليد إنما يجب عند استحكام أثر الفعل، وذلك بالخز القاطع لسرية، فيجتمع ضمان الكل. وضمان الجزء في حالة واحدة، ولا يجتمعان، أما القطع والقتل قصاصاً يجتمعان. قال: ومن صواب من يرى أن من يقطع يد من يقطع يده، فدية واحدة، لأنه لما برأ منها لا تبقى معتبرة في حق الأرش، وإن بقيت معتبرة في حق التعزير، فبقي الاعتبار لعشرة، وكذلك كل جراحة اندملت، ولم يسبق لها أثر على أصل أبي حنيفة... وعن أبي يوسف في مثله حكومة عدل، وعن محمد أنه يجب أجره الطبيب.

غير هذا، فمساواة دليل أن عشرة لو قتلوا رجلاً حصاً يجب عليهم دية واحدة، وإن تعدد الفعل لاتحاد شخص، وإن قتلوا رجلاً عمداً قتلوا جميعاً به؛ لأن القصاص حرماء الفعل، فيتعدد بتعدد الفعل. [الكفاية ١٨٥/٩] ولأن أرش اليد تقريره: أرش اليد يجب عند استحكام أثر الفعل، يعني القطع بانقضاء توهم السرية، ودون ما يكون بالخز لقاطع لسرية، فأرش اليد يجب بالخز لقاطع لسرية، وبه يجب ضمان الكل، فيجمع ضمان الكل، وضمان الجزء في حالة واحدة، وهي حالة الخز، وفي ذلك تكرار دية اليد؛ لأن ضمان الكل يشملها، والتكرار فيها غير مشروع فلا يجتمعان. [العناية ١٨٥/٩]

حيث أن مني اعتماد على التعبد والتشديد، وهذا يقتل جماعة بالواحد، وليس كذلك الخصم؛ لأن مساهمة للحقيق، وهذا لا تعدد الدية بتعدد القاتلين. (ساية) قال: في الجامع الصغير. [الساية ١٣٤/١٣] ومن صواب من يرى أن من يقطع يد من يقطع يده، فدية واحدة، وهو موضع آخر، فبرأ موضع التسعين، وسرى العشرة. (الكفاية) قال: هذا إذا برأ من تسعين، ولم يبق لها أثر أصلاً، فإن بقي لها أثر ينبغي أن يجب عليه حكومة العدل للأسواط، ودية للقتل. [الكفاية ١٨٥/٩]

كل جراحة أخرى يعني مثل أن كانت شجة، فالتحمت وست الشعر، فإنها لا تبقى معتبرة لا في حق الأرش، ولا في حق حكومة عدل، وإنما تبقى في حق التعزير. [العناية ١٨٥/٩] حكومة عدل وتفسير حكومة العدل: أنه لو كان عبداً مجروحاً بهذا كمن قيمته، وبدون إخراجة كمن قيمته، فيضمن تفاوت الذي بينهما في الحر من الدية، وفي العبد من القيمة. [الكفاية ١٨٥/٩]

عند أبي حنيفة **عفو** اعلم أن العفو عن القطع والشجعة والجراحة ليس بعفو مما يحدث منه عند أبي حنيفة **عفو** خلافاً هما. [العناية ١٨٥/٩-١٨٦] **التسجد** فهو عفو عن الشجعة لا عن النفس عنده، وأما عندهما هو عفو عن النفس أيضاً. **عفو** [لأن الفعل عرس لا يقي، فلا يتصور العفو عنه. (العناية ١٨٦/٩)] **عن موجه** لأن نفس الفعل لا يحتمل العفو، لأنه عرس كما وجد يتلاشى، فيكون المراد موجه، وموجه نوعان: القطع إذا اقتصر، والقتل إذا سري، فيكون عفواً عنهما كما لو قال: أبرأتك عن العصب يكون ذلك إبراء عن الصمان الواجب، وهو رد العين عند قيامه، ورد القيمة بعد هلاكه، وكذلك المشتري إذا أُرأى البائع عن العيب يكون إبراء عن موجه، وهو الرد عند الإمكان والرجوع بالقصاص عند التعذر. [الكفاية ١٨٥/٩-١٨٦]

ولأن اسم القطع يتناول الساري، والمقتصر، فيكون العفو عن القطع عفواً عن نوعيه، وصار كما إذا عفا عن الجناية، فإنه يتناول الجناية السارية، والمقتصرة كذا الساري والمقتصر هذا. وله: أن سبب الضمان قد تحقق، وهو قتل نفس معصومة متقومة، والعفو لم يتناوله بصريحه؛ لأنه عفا عن القطع، وهو غير القتل، وبالسراية تبين أن الواقع قتل، وحقه فيه، ونحن بوجوب ضمانه، وكان ينبغي أن يجب القصاص، وهو القياس؛ لأنه هو الموجب للعمد، إلا أن في الاستحسان ثقب الدية؛ لأن صورة العفو أورثت شبهة وهي دائرة للقيود، ولا نسلم أن الساري نوع من القطع، وأن السراية صفة له، بل الساري قتل من الابتداء، وكذا لا موجب له من حيث كونه قطعاً،

الساري والمقتصر ألا ترى أن الإذن بالقصاص يدن به، وما يحدث منه، حتى أن من قال لآخر: اقطع يدي فقصعه، ثم سرى إلى النفس لم يصح. وإذا جعل الإذن بالقصاص إداً له، وما يحدث منه، فكذا العفو عن القطع؛ لأن العفو في الانتهاء كالإذن في الابتداء. (الكفاية) **والعفو لم يسأله** كما هو قال: لا قطع لي قبل فلان؛ فلائنه لا يوجب البراءة عن النفس. [الكفاية ١٨٦/٩]

وحقه قد فما هو حقه م يعف عنه، وما عفا عنه، فليس حقه، فلا يكون معتبر، ألا ترى أن الولي لو قال بعد السراية: عموثك عن اليد لم يكن عفواً، أو قال اخي عليه: عموثك عن القتل، واقتصر القطع م يكن عفواً، فكذا إذا عفا عن اليد، ثم سرى، وإذا م يكن العفو معتبراً وجب الضمان (العناية) **ولا سلم** الج جواب عن قوهما: فيكون العفو عفواً عن نوعيه. (العناية) **بل الساري قتل** الج إصراب عن قونه: نوع من القصاص؛ ودلت لأن القتل فعل مرهق للروح به، ولما اترهق الروح، به عرفنا أنه كان قتلاً. [العناية ١٨٦/٩]

وكذا لا موجب له الج جواب عن قوله: أو القتل إذا سرى يريد أن يقتل ليس بموجب بقطع من حيث كونه قطعاً؛ لأنه إذا سرى ومات تبين أن هذا القصاص م يكن به موجب أصلاً، بما اثبت موجب القتل، وهو الدية، فكان العفو المصاف إلى القطع مضافاً إلى غير محله، فلا يصح، وإذا لم يصح العفو عن القطع لا يكون عفواً عن القتل، وهو معنى قوله. فلا يتناوله العفو. [العناية ١٨٦/٩]

فلا يتناوله العفو، بخلاف العفو عن الجناية؛ لأنه اسم جنس، وبخلاف العفو عن الشجة، وما يحدث منها؛ لأنه صريح في العفو عن السراية والقتل، ولو كان القطع خطأ، فقد أجراه مجرى العمد في هذه الوجوه وفاقاً وخلافاً، ^{عنه} إذن بذلك إطلاقه، إلا أنه إن كان خطأ، فهو من الثلث، وإن كان عمداً، فهو من جميع المال؛ لأن موجب العمد القود، ولم يتعلق به حقُّ الورثة؛ لما أنه ليس بمال، فصار كما إذا أوصى بإعارة أرضه، ^{في الموت} ^{أي تبرع}

حس يتناول اساري وغيره (الساية) وفاقاً. أي إذا قال: عفوت عن الحياة، أو عن القطع، وما يحدث منه، وخلافاً إذا قال: عفوت عن القصاص. [الكفاية ١٨٧/٩] إطلاقه: أي إطلاق لفظ 'الجامع الصغير'، وهو قوله: ومن قطع يد رجل، فعما المقصوعة يده عن القصاص، غير متعرض للعمد وخطأ، ومع الإصلاق بأن قوله: فعلى القاصع الدية في ماله يد عنى أنه في العمد؛ لأن الدية في خطأ عنى معاقبة، وأجيب بأن الوصع مطلق لاحالة، والحواب بما هو لأحد نوعيه، وتقريره: فعلى القاتل الدية في ماله إن كان القطع عمداً. [العناية ١٨٨/٩] **جميع المال**. أي يسقط القصاص من جميع المال في العمد، حتى لو كانت الدية رائدة عنى الثلث لا يقلب شيء من القصاص مالا؛ لأن المنحصر في الثلث التبرع بالمال، والقصاص ليس بمال. [الكفاية ١٨٧/٩] ولم يتعلق به إلخ لأن حق الورثة إنما يثبت بطريق الخلاف، وحكم الخلف لا يثبت مع وجود الأصل، والقياس في المال أيضاً أن لا يثبت فيه تعلق حقهم إلا بعد موت المورث، لكن ثبت ذلك شرعاً لقوله ^{٢٤} 'لأن تدع ورثتك أعياء حير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس'، وتركهم أغياء إنما يتحقق بتعلق حقهم بما يتحقق به العي، وهو المال، فلو لم يتعلق به تصرف فيه، فبتركهم عالة يتكفون الناس، والقصاص ليس بمال، فلا يتعلق به لكنه موروث؛ لأن الإرث خلافة. [العناية ١٨٨/٩]

ليس بمال. لأنه ليس إلا بمجرد انتقام، وتشفي صدور، فلا يتعلق حقهم به. (الكفاية) بإعارة أرضه: [كان ذلك من جميع المال؛ لأن المافع ليست بأموال] أي كما لو أعار أرضه في مرض موته، وانتفع بها المستعير، ثم مات المستعير كان ذلك من كل المال، ولا يصح إرادة حقيقة الوصية بإعارة أرضه؛ لأن الرواية محبوسة أنه إذا أوصى بإعارة أرضه، ولم يخرج من الثلث، فاحكم فيها التهاؤ يسكن الموصى له يوماً، والورثة يومين، وإن كان قادراً للقسمة يقسم، ويسكن الموصى به في الثلث، والورثة في الثلثين. [الكفاية ١٨٨/٩]

أما الخطأ: فموجبه المال، وحق الورثة يتعلق به، فيعتبر من الثلث. قال: وقد قصبت
 من دمه رجل، فزوجت على يده. ثم مات: فيها مهر منته، وعلى عفتها ثلث
 من حصص، ومن كان عمداً، ففي ماله. وهذا عند أبي حنيفة ^{القطع}؛ لأن العفو عن
 اليد إذا لم يكن عفواً عما يحدث منه عنده، فالتزوج على اليد لا يكون تزواً على
 ما يحدث منه، ثم القطع إذا كان عمداً يكون هذا تزواً على القصاص في الطرف،
 وهو ليس بمال، فلا يصلح مهراً لاسيما على تقدير السقوط، فيجب مهر المثل،
 وعليها الدية في مالها؛ لأن التزوج وإن كان يتضمن العفو على ما نبين إن شاء الله
 تعالى، لكن عن القصاص في الطرف في هذه الصورة، وإذا سري تبين أنه قتل
 النفس، ولم يتناوله العفو، فتجب الدية، وتجب في مالها؛ ^{لا قطع اليد}

قال أي محمد في الجامع الصغير: [الباية ١٣٩/١٣] يده أي على موجب يده. (الكفاية)
 ثم مات قيد باموت في وجوب مهر المثل؛ لأنه لو لم يموت، فتزوجها على اليد صحت التسمية، ويصير
 أرش ذلك، وهو خمسة آلاف درهم مهراً لها بالإجماع، سواء كان القطع عمداً أو خطأ، تزوجها على
 القطع أو على القطع، وما يحدث منه، أو على اجنابة؛ لأنه لما برأ تين أن موجبها الأرض دون القصاص؛
 لأن القصاص لا يجري في الأطراف بين الرجل والمرأة، والأرض يصح صدقاً كذا ذكره الإمام قاضي حاد
 والمحوي ^{رحمه الله}. [الكفاية ١٨٩/٩] منه: عن موجب قطع اليد.

على تقدير السقوط فإنه إذا لم يصح مهراً على تقدير ثبوته لا يصلح على تقدير سقوطه بالنظر
 الأولى، والقصاص يسقط ههنا، إما بقولها التروح؛ لأن سقوطه متعلق بالقبول، فلما قبست سقط، وإما
 باعتبار تعدد الاستيفاء، فإنه لما جعل القصاص جعل لها ولاية الاستيفاء، ولا يمكن استيفاء القصاص عن
 نفسه. [١٨٩/٩-١٩٠] بين إشارة إلى قوله: وقد رضي بسقوط حقه. (الباية) عن القصاص لكن يتضمن
 العفو عن القصاص. [الباية ١٤٠/١٣]

لأنه عمد، والقياس: أن يجب القصاص على ما بيناه. وإذا وجب لها مهر المثل، وعليها الدية تقع المقاصة إن كانا على السواء، وإن كان في الدية فضل: ترده على الورثة، وإن كان في المهر فضل: ترده الورثة عليها، وإذا كان القطع خطأ: يكون هذا تزوجاً على أرش اليد، وإذا سرى إلى النفس تبين أنه لا أرش لليد، وأن المسمى لتزوج معدوم، فيجب مهر المثل كما إذا تزوجها على ما في اليد، ولا شيء فيها، ولا يتقاصان؛ لأن الدية تجب على العاقلة في الخطأ والمهر لها. قال: **وهو وجه** على ما ذهبنا إليه من أنها على حد ما ذهبنا إليه من ذلك، **وتمنع عمد** منها **منه**. لأن هذا تزوج على القصاص، وهو لا يصلح مهراً، فيجب مهر المثل على ما بيناه، وصار كما إذا تزوجها على خمر أو خنزير، ولا شيء له عليها؛ لأنه لما جعل القصاص مهراً، فقد رضي بسقوطه بجهة المهر، فيسقط أصلاً كما إذا أسقط القصاص بشرط أن يصير مالاً، فإنه يسقط أصلاً.

لأنه عمد والعاقلة لا يتحمل العمد. (السياسة) **سأه** يريد به قوله: لأنه هو الموجب للعمد. [البنية ١٣/١٤٠] تقع المقاصد [بين دية الزوج ومهر المرأة] أي إذا حلت الدية لا في الحال؛ لتأجيل الدية، وحلول مهر المثل. [الكفاية ٩/١٩١] إذا تزوجها فيجب مهر المثل. **على العاقلة** ولا يقال: بأن الصحيح أنه تجب على القاتل. ثم تتحمل العاقلة، فيكون أصل الوجوب على القاتل، واعتبار هذا يوجب جواز المقاصة؛ لأننا نقول: عند بعض المشايخ تجب على العاقلة ابتداءً، وعند بعضهم تتحمل العاقلة عن القاتل بطريق الحوالة، والحوالة توجب البراءة، فلا تقع المقاصة. [الكفاية ٩/١٩٢] والمهر لها أي ويجب مهر المثل هنا، ولا يتقاصان. (السياسة) **قال** أي محمد بن علي في "الجامع الصغير". (البنية) **سأه** من أنه ليس بمال. **ولا شيء عليها**. أي لا دية، ولا قصاص. (الغاية) **كما إذا أسقط الخ** بأن قال: أسقطت عك القصاص بشرط أن يصير مالاً، فإنه يسقط أصلاً. [الكفاية ٩/١٩١]

وهذا لأنه استحق إتلاف النفس بجميع أجزائها،
استيلاء الحق

في الفصلين يعني في الترواح على اليد إذا كان القطع حصاً. وفي الترواح على اليد، وما يحدث منها، أو على الحاية، وعبر بالفصلين باعتبار المختلف واستغرق، وإلا فافصول ثلاثة. (العناية) قال أي محمد في 'الجامع الصغير'. [الباب ١٣، ١٤٢] **قوله** **بقفل الح**. وم يذكر ما إذا مات المقتص منه من القطع، وحكمه الدية على عاقبة مقتصر له عند أبي حيفة، وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي لا شيء عليه، على ما سيحيى. [العناية ١٩٢/٩] **قال**. أي محمد في 'الجامع الصغير'. [الباب ١٣، ١٤٣]

ثم عفا أي أقرأ القاصع عن القصاص. **بالقصاص الح** نريد القصاص، وعبر القصاص مقدم على العفو. (الكفاية) **لا شيء عليه** لا القصاص ولا الدية، وبه قال الشافعي. (الساية) **خمس أحررها** لأن اليد كانت جميعاً للولي تبعاً للنفس، فمطل حقه بالنفس مما بقي لا مما استوفى. [الساية ١٤٣/١٣]

ولهذا لو لم يَغْفُ لا يضمنه، وكذا إذا سرى وما برأ، أو ما عفا وما سرى، أو قطع ثم حَزَّ رقبته قبل البرء أو بعده، وصار كما إذا كان له قصاص في الطرف، فقطع أصابعه، ثم عفا: لا يضمن الأصابع. وله: أنه استوفى غير حقه؛ لأن حقه في القتل، وهذا قطع وإبانة، وكان القياس أن يجب القصاص، إلا أنه سقط للشبهة، فإن له أن يتلفه تبعاً، وإذا سقط وجب المال، وإنما لا يجب في الحال؛ لأنه يَحْتَمَلُ أن يصير قتلاً بالسراية، فيكون مستوفياً حقه، وملك القصاص في النفس ضروري لا يظهر إلا عند الاستيفاء،

وهذا لو لم يَغْفُ هذه المسألة على أربعة أوجه: قطع ثم عفا وبرأ، ولم يسر، أو لم يعف وسرى، أو عفا وسرى أو لم يعف وم يسر، والمحتف هو الأول، وكذا الثالث أيضاً على الخلاف في الصحيح من الرواية. (الكفاية) وما برأ تأكيد لقوله: سرى. (الكفاية) سرى أي لم يظهر حاله بعد. [الكفاية ١٩٣/٩] لا يضمن الأصابع فكذا في الطرف مع النفس؛ وهذا لأن حقه ثابت في النفس، وكل حق صهر في النفس يظهر في حق الأطراف صعباً؛ لأهما من حملة النفس. [الساية ١٣، ١٤٤]

استوفى غير حقه لأن استيفاء الطرف قطع، وقد بينا أن حقه في القتل، والقطع غير القتل، وقد استوفاه من نفس متقومة، فإن نفس من عليه القصاص متقومة في حق سائر الناس، فكذلك في حق من له القصاص. (الكفاية) لا يضمن الطرف تبعاً للنفس. [الساية ١٣/١٤٤] بل عند البرء جواب إشكال، وهو: أن يقال: إذا كان القصاص غير حقه، وقد استوفاه، وأنه مضمون عليه، فلم لا يجب عليه الضمان في الحال، فأجاب بما ذكر. [الكفاية ١٩٣/٩]

وملك القصاص الخ جواب عن قوسهما: إنه استوفى حقه، يعني لما كان ملك القصاص ضرورياً لثبوته مع الماني، وهو الحرية كما مر بحيث لا يظهر إلا في هذه الأحوال الثلاثة، وهي استيفاء النفس بالقصاص والعفو والاعتياص لا يصح التصرف في القاتل بغيرها، والقطع مقصوداً غيرها، فيكون تصرفاً في غير موضع الضرورة، ولا حق له فيه، فيجب الضمان. [العناية ١٩٤/٩] ضروري أي لأنه ثابت على مفاة الدليل؛ لأن القاتل حر، والحرية تنافي المملوكية، ولكن يشت لصيانة الدم المعصوم، وحصول الرجح المقصود شرعيته، فيقدر بقدر ما تدفع به الضرورة، والضرورة تدفع بظهوره عند الاستيفاء، أو العفو، أو الاعتياص بالصالح؛ =

أو العفو أو الاعتياض؛ لما أنه تصرف فيه، فأما قبل ذلك لم يظهر؛ لعدم الضرورة، بخلاف ما إذا سرى؛ لأنه استيفاء، وأما إذا لم يعف، وما سرى، قلنا: إنما يتبين كونه قطعاً بغير حق بالبرء، حتى لو قطع وما عفا وبرأ: الصحيح أنه على هذا الخلاف، وإذا قطع ثم حزر رقبته قبل البرء: فهو استيفاء، ولو حزر بعد البرء، فهو على هذا الخلاف، هو الصحيح، والأصابع وإن كانت تابعة قِياماً بالكف^{تصلياً}، فالكف تابعة لها غرضاً، بخلاف الطرف؛ لأنها تابعة للنفس من كل وجه. قال: ومنه قصاص في الطرف في سنة ٥٥، ثم سرى إلى النفس ومات بنفسه سنة ٥٦ نفس عبد الله بن حنيفة سنة ٥٧، وقال: لا قصاص؛

= لأن هذه الأشياء تصرف فيه أي في القاتل في القصاص أما كون الاستيفاء تصرفاً فيه فظاهر، وكذلك العفو؛ لأنه إسقاط، وإسقاط الشيء تصرف فيه، وكذا الاعتياض. فأما قبل الاستيفاء أو العفو أو الاعتياض فلا ضرورة، فلا يظهر الملك، فيجب الضمان بإتلافه. [الكفاية ١٩٣/٩] انه أي أن كل واحد من هذه الأشياء الثلاثة. (البداية) فأما قبل ذلك يعني قبل التصرف هذه الأشياء الثلاثة، يريد به القصاص، فلم يظهر يعني منك القصاص؛ لعدم الضرورة. (العناية) بخلاف ما إذا الخ جواب عن قوهما: وكذا إذا سرى. (العناية) إذا لم يعف الخ جواب عن قوهما: أو ما عفا وما سرى. (العناية) على هذا الخلاف يعني فلا يكون مستشهداً به، وكذلك قوله: هو الصحيح. [العناية ١٩٤/٩] والأصابع الخ جواب عن قوهما: وصار كما إذا كان له قصاص في الطرف، فقطع أصابعه، ثم عفا، وهو أن الأصابع وإن كانت تابعة للكف قِياماً به، فالكف تابعة لها غرضاً؛ لأن منفعة البطش تقوم بالأصابع، وأما أصل في الضمان أيضاً، ولكل أصبع أرض مقدرة. بخلاف الكف، فلما صار أصلاً كان للمقطوع حق الاستيفاء قصداً، ويكون استيفاؤها كاستيفاء الكف، بخلاف الطرف؛ لأنها تابعة للنفس من كل وجه. [الكفاية ١٩٤/٩] عرضاً: أي من حيث العرض. لأن منفعة البطش تقوم بالأصابع، والكف كالشرط له. [الساية ١٤٥/١٣] قال: أي في الأصل؛ لأن هذه من مسائل 'الأصل' ذكرها تفرعاً، وليست بمذكورة في البداية، فعلى هذا لم يقع لفظ قال. [البنية ١٤٦/١٣]

لأنه استوفى حقه وهو القطع، ولا يمكن التقييد بوصف السلامة؛ لما فيه من سدّ باب القصاص؛ إذ الاحتراز عن السراية ليس في وسعه، فصار كالإمام والبزاع والحجام والمأمور بقطع اليد. وله: أنه قتل بغير حق؛ لأن حقه في القطع، وهذا وقع قتلاً، ولهذا لو وقع ظلماً كان قتلاً، ولأنه جرح أفضى إلى فوات الحياة في مجرى العادة، وهو مسمى القتل، إلا أن القصاص سقط لشبهة، فوجب المال، بخلاف ما استشهدا به من المسائل؛ لأنه مكف فيها بالفعل، إما تقلداً كالإمام أو عقداً كما في غيره منها، والواجبات لا تتقيد بوصف السلامة كالرمي إلى الحربي، وفيما نحن فيه لا التزام ولا وجوب؛ إذ هو مندوب إلى العفو، فيكون من باب الإطلاق، فأشبه الاصطياد.

فصار كالإمام أي إذا قصع يد اسارق فسرى ومات ممعة البطش تقوم بالأصابع، والبراع والحجام إذا فعلاً متعدداً بقطع اليد كما إذا قار رحن: قصع يدي، فقصع يده، فمات المقتطوع من انقصع لا شيء عليه؛ وهذا لأن السرية تبع لابتداء الحناية، فم يحر أن يكون ابتداء الحناية مساحاً، وسرايتها مضمونة. (لكفاية) والبراع من برع اميطار الدابة شقها بسرعة، وهو مثل شرط الحجام. [الساية ١٣ ١٤٦]

طلباً أي قطع اليد ثم السرية. **مجرى العادة** يعني أن الموت من الجرح يس على خلاف العادة. (لكفاية) **مسمى القتل** أي الجرح انفصي إلى فوات الحياة هو المسمى بالقتل، وكان القياس أن يكون فيه قصاص. [الساية ١٣ ١٤٦] **كما في غيره** [أي غير الإمام وهو البراع والحجام والختان] (الساية ١٣ ١٤٧)

منه أي من المسائل، يعني سراع والحجام، فإن الفعل يح عبيهم بعقد الإجارة. [العامة ٩ ١٩٤] **السلامة** لأنها يكون تكليف ما ليس في وسع. **كالرمي** أي أنه إذا رمى إلى الحربي فأصاب أسيراً مسمماً لم يصم. [الساية ١٣ ١٤٧] **ولا وجوب** إذ العفو مندوب إليه، قال الله تعالى: «وإذا رمى إلى صيد فأصاب إسماً صم، فليكن من باب الإصلاق، أي الإباحة، فأشبه الاصطياد، ولو رمى إلى صيد فأصاب إسماً صم، كذا هذا. (العامة) فأشبه الاصطياد أي في الإباحة، والإباحة تتقيد بوصف السلامة. [لكفاية ٩ ١٩٤]

باب الشهادة في القتل

قال: ومن قُتِل، وله ابنان: حاصر وعائف، فأقدم الحاصرُ سِنَّه على القتل،
ثم قدم الغائبُ: فإنه بعد سِنَّه عند أبي حنيفة ^{عند} ~~ح~~، وقالوا: لا يعيد، وإن كان ^{المقتول} ~~كان~~
حطاً: لم يُعَدْها بالإجماع، وكذلك الدَّيْنُ يكون لأيهما على آخر. لهما في الخلافية:
أن القصاص طريقه طريق الوراثة كالدين؛ وهذا لأنه عوض عن نفسه، فيكون ^{القصاص} ~~المقتول~~ ^{المال} ~~الميت~~.
ولهذا يسقط بعفوه بعد الجرح قبل الموت، وهو النفس ^{هو المورث} ~~الميت~~.

باب الشهادة الح . القتل بعد تحققه ربما يحدد، فيحتاج من به انقصاص إلى إثباته بالبينة، فبشر الشهادة فيه في باب على حدة. [الكفاية ١٩٥/٩] **قال** . أي محمد . في الجامع الصغير . [السياة ١٣ / ١٤٧] **ثم قدم العائ** **الح** وأجمعوا على أن القتل يحبس إلى أن يحصر العائ؛ لأنه صار منهمماً بالقتل، وادتهم يحبس، وأجمعوا على أنه لا يقصى بانقصاص ما لم يحصر العائ؛ لأن المقصود من القضاء الاستيفاء، والحاضر لا يتمكن من الاستيفاء بالإجماع. [الكفاية ١٩٥/٩]

وكذلك الدين. لا يكلف بإقامة البينة بالإجماع. [السياة ١٣/١٤٨] أن **القصاص** **الح** والأصل: أن استيفاء أقصاص حق الورثة عنده، وحق المورث عندهما، وليس لأبي حنيفة - **هـ** - تمسك بصحة العفو من إوارث حال حياة المورث استحساناً كما أنه ليس هما ذلك بصحة العفو من المورث المخرج استحساناً للتدافع، والقياس عدم الحوار، أما من جهة المورث؛ فلأن القتل لم يوجد بعد، وأما من جهة إوارث؛ فنوقوعه قبل ثبوت حقه، ووجه الاستحسان: أن السب قد تحقق فصح من كل منهما كذلك، وإذا طهر دث صهر وجه قوهما أن القصاص طريقه طريقة المورثة كالدين، وما كان كذلك كان حكمه حكم الدين، وحكمه: أن يتصب أحد الورثة حصماً عن الباقيين، واستدل لهما على أن طريقه طريق الوراثة بقوله؛ وهذا لأنه عوض نفس قال الله تعالى: **﴿كُلُّ نَفْسٍ بِنَفْسٍهَا سَوِيَّةٌ﴾** فيكون المثلث فيه لمن له المثلث في المعوص كما في الذية، ولهذا لو اقتب مالا يكون للميت تقضى به ديونه، وتعد منه وصاياه. [العناية ٩/١٩٥]

طريق الوراثة: أي على معنى أنه يثبت للميت أولاً، ثم ينتقل عنه الوارث. (البناية)

فيستصب أحد الورثة خصماً عن الباقيين، وله أن القصاص طريقه طريق الخلافة دون
 الوراثة. ألا ترى أن ملك القصاص يثبت بعد الموت، والميت ليس من أهله، بخلاف
 الدين والدية؛ لأنه من أهل الملك في الأموال، كما إذا نصب شبكة، وتعقل بها صيد
 بعد موته: فإنه يملكه، وإذا كان طريقه الإثبات ابتداءً لا ينتصب أحدهم خصماً عن
 الباقيين، فيعيد البينة بعد حضوره.

أي حاضر
خصم
لأنه ادعى على الحاضر سقوط حقه في القصاص
إلى مال، ولا يمكنه إثباته إلا بإثبات العفو من الغائب، فينتصب الحاضر خصماً عن
الدعوى

الغائب،
لما بيناه. قال:

انقلاب القود مالاً. **لَهُمَا يَجْرَانُ** بَشَاهِدَهُمَا إِلَى أَنْفُسِهِمَا مَغْنِيًا، وَهُوَ

عن **الشافعي** لأهمه كالوكلاء عن الميت، فيمصر كل منهم بأشياء حقوقه. (البناية) **و** أي لأي حليفة أو طريقه صريق الخلافة، وهو أن يثبت لمن يخلف ابتداء كالعهد **إد** أقرب، فإنه يثبت الملك للمولى ابتداء بطريق خلافة؛ لأن العهد ليس بأهل للملك كما أن أميت ليس من أهل انقصاص؛ لكونه ملك الفعل، ولا يتصور الفعل من الميت، والورثة هو أن يثبت أميت للمورث ابتداء، ثم لنوارث. [العمدة ١٩٥/٩]

والدية: هذا جواب عن قولهما: كالدين. [البناية ١٤٩/١٣]

الأموال ولهذا يكفر من ماله، ويقضى ديونه من ماله. (الكفاية) **حسم** فيقبل بية القاتل محصور الشاهد.
ما سدد وهو أن القود مشترك بينهما (الساية) **شأن** أي محمد في الجامع الصغير". [الباية ١٤٩/١٣]
صهيب لأهما بالشهادة زعما أن القود قد سقط، ورعهم يعتسر في حقهما. [الكفاية ١٩٦/٩]
لأنهما يجزان؛ تعليل لقوله: فشهادتهما باطلة. [العناية ١٩٦/٩]

القاتل **انصا** والمشهود عليه أيضاً. [السياسة ١٣/١٥٠] **وان صدقهما** [بأن قاتل: عفوت عليه، والقاتل يقول: ما عفا عني] يعني وكذبهما القاتل غرم القاتل للمشهود عليه ثلث الدية؛ لإقراره له بذلك، وفي بعض النسخ: ولكنه يصرف ذلك إلى الشاهدين، وهذا استحسان، والقياس أن لا يبرمه شيء؛ لأن ما ادعاه الشاهدان على القاتل م يشتمل على إنكاره، وما أقر به القاتل للمشهود عليه قد بطل بتكذيبه. وجه الاستحسان: أن القاتل بتكذيبه للشاهدين أقر للمشهود عليه بثبوت الدية لرغمه أن القصاص سقط بدعواهما العفو عن الثالث واقتل بصيبه مالأ. والثالث لما صدق الشاهدان في العفو، فقد رعم أن نصيبهما اقل مالأ، فصار مقرراً لهما بما أقر به القاتل، فيحوز إقراره بذلك بمسألة ما لو أقر لرجل بألف درهم، فقال المقر له: هذه الألف ليست لي، ولكنها لفلان جار. وصار الألف لفلان كذا هذا. [العناية ٩/١٩٧]

قال: وإن شهد أنه قتله، وقال: لا بدري بأي شيء قتله: ففيه الدية استحساناً، والقياس: أن لا تقبل هذه الشهادة؛ لأن القتل يختلف باختلاف الآلة، فجهل المشهود به، وجه الاستحسان: أنهم شهدوا بقتل مطلق، والمطلق ليس بمجمل، فيجب أقلُّ موجه وهو الدية، ولأنه يحمل إجماعهم في الشهادة على إجماعهم بالمشهود عليه ستراً عليه، وأولوا كذبهم في نفي العلم بظاهر ما ورد بإطلاقه في إصلاح ذات البين،
لأنه يكون فسقة

قال أي محمد بن علي في 'الجامع الصغير'. (الناية) **فيه الدية** لأن أحدهما شهد بقتل معصوم لا بوجوب القصاص، والآخر بقتل مجهول، فم يتفقا على قتل واحد، فإذا كان كذلك فعليه الدية. [الساية ١٣، ١٥٢] **والمطلق ليس بمجمل** [فإن المطلق ما يدل على ذات مهمة، وأجمل ما اردحت فيه المعاني]. فإن المطلق يمكن العمل، ألا ترى أن الله تعالى أوجب الكفارة بتحرير رقبة مصفقة، ووجب العمل به، ولو كان محملاً لما وجب العمل به. [الكفاية ١٩٨/٩-١٩٩]

ولأنه يحمل إجماعهم الخ فيه صفة التحسيس التام كما في قوله تعالى: **وإذا كذبوا فاعذبهم** **خ** فإن الأول بمعنى الإهام، والثاني بمعنى الصيع، وهو الإحسان، وهو في الحقيقة جواب عما يرد على وجه الاستحسان، وهو أن يقال الشهود في قوهم: لا بدري بأي شيء قتله، إما صادقون، أو كاذبون؛ لعدم الوسطة بين الصدق والكذب، وعلى كلا التقديرين يجب أن لا تقبل شهادتهم؛ لأنهم إن صدقوا امتنع القضاء بها؛ لاختلاف موجب السيف والعصا، وإن كذبوا فكذلك؛ لأنهم صاروا فسقة، ووجه ذلك: أنهم جعلوا عالمين بأنه قتله بالسيف والعصا الخ. [العناية ١٩٩/٩]

على إجماعهم الخ أي إجماعهم في حقه باستتر عليه. (الكفاية) **وأولوا الخ** أي الشهود أو قوهم: لا بدري مع أنهم يعلمون بظاهر ما ورد من الحديث بإطلاق الكذب بإطلاقه، أي تحوير الكذب في إصلاح ذات البين، وهو قوله: **ليس بكذاب من يصلح بين اثنين**. [الكفاية ١٩٩/٩] **باطلاقه** [باطلاق الكذب تحويه]. يحتمل أن يرجع الضمير إلى ما هو الحديث الوارد في حل الكذب في إصلاح ذات البين، والأصح أن يرجع إلى الكذب. **دات البين**. دات الشيء لنفسه وحقيقته، والمراد ما أصيب إليه، ومنه إصلاح دات البين أي إصلاح أحوال بينكم، حتى تكون أحوال ألفة ومحبة.

وهذا في معناه فلا يثبت الاختلاف بالشك، وتجب الدية في ماله؛ لأن الأصل في الفعل العمد، فلا يلزم العاقبة. قال: وقد قرأ رجال كل واحد منهما أنه قتل فلاناً، ففعل **قُتِلَ** **قَتَلْتُمَاهُ** جميعاً، فله أن يفتنهما وإن شهدوا على رجل أنه قتل فلاناً، وشهد آخرون على حر منه، وقال نفي: فتنبه جميعاً: فصل ذلك كله، والفرق: أن الإقرار والشهادة يتناول كل واحد منهما وجود كل القتل، ووجوب القصاص، وقد حصل التكذيب في الأول من المقر له. وفي الثاني من المشهود له، غير أن تكذيب المقر له المقر في بعض ما أقر به لا يبطل إقراره في الباقي، وتكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته أصلاً؛ لأن التكذيب تفسيق، وفسق الشاهد يمنع القبول، أما فسق المقر لا يمنع صحة الإقرار.

يصح إقرارهما

في معناه أي ستر الشاهد على المشهود عليه ما يوجب قتل في معنى إصلاح ذات السبب نجامع أن يعمد مندوب ههنا كما أن الإصلاح مندوب ههنا، فكان ورود الإصلاق والتجويز ههنا وروداً ههنا. [الكفاية ٩/١٩٩-٢٠٠] **الاحلاف** [أي اختلاف الفعل والآلة] إلخ يعني إذا احتمل أن يكونوا عالمين، وأحموا، واحتمل أن لا يكونوا كذلك وقع الشك، والاختلاف لا يثبت بالشك. [العناية ٩/٢٠٠] قال أي محمد في 'الجامع الصغير' (الساية) فتنبه إلخ أم هو قال. صدقتهما في هذه الصورة لا يقتل واحد منهما ذكره التمرناشي. [الساية ١٣/١٥٤] ما أقر به قيد ببعض؛ لأن تكذيب المقر له في كل ما أقر به رد لإقراره، فيبطل به [الكفاية ٩/٢٠٠] لا يبطل إقراره إلخ فإن من أقر بألف درهم، وصدقه المقر به في نصف يصح الإقرار فيما صدقه. [العناية ٩/٢٠٠] القول فلا يقبل شهادتهما.

باب في اعتبار حالة القتل

قال: ومن رمى مسلماً، فأراده **الرامي** ^{من يديه والقصاص} ثم وقع به السهم: فعلى **الرامي** ^{بوره مرد} **الدية** ^{عند أبي حنيفة} **وإذا لم يدر** ^{لا شيء عليه} لأنه بالارتداد أسقط تقوّم نفسه، فيكون مبرئاً للرامي عن موجهه، كما إذا أبرأه بعد الجرح قبل الموت. وله: أن الضمان يجب بفعله، وهو الرمي؛ إذ لا فعل منه بعده، فتعتبر حالة الرمي والرمي إليه فيها متقوّم، ولهذا تعتبر حالة الرمي في حق الحلّ حتى لا يُحرّم برّدة الرامي بعد الرمي، ^{حالة الرمي للإسلامه} وكذا في حق التكفير، حتى جاز بعد الجرح قبل الموت، والفعل وإن كان عمداً،

قال أي محمد **في الجامع الصغير**. (الساية) **فيكون مبرئاً إلخ** لأن من له الحق متى أخرج المتقوّم عن التقوّم يصير مبرئاً للضامن عن الضمان كالمعصوب منه إذا اعتق المعصوب يصير مبرئاً للعاصب عن الضمان [الكفاية ٢٠١/٩] **موجه**. أي موجب القتل سقوط عصمة نفسه. [الساية ١٥٦/١٣]

كما إذا أبرأ أي أبرأ الرامي عن الحياة أو حقه بعد الجرح أي العقد سبه. وهو الرمي. (العناية) **ولهذا** أي ولأجل اعتبار حالة الرمي. (الساية) **حالة الرمي إلخ**. أي إذا رمى صيداً، ثم ارتد - والعياد بالله - ثم أصاب، فإن رده بعد الرمي لا تحرم؛ لأن فعله ذكاة شرعاً، وقد تم موجباً للحل بشرطه وهو التسمية. (العناية)

وكذا في حق إلخ أي إذا كانت الحياة خطأ، فكفر بعد الرمي قبل الإصابة، فإنه صحيح، وهذه العبارة أسبب مما قاله المصنف: حتى جاز بعد الخزع قبل الموت؛ لإمكان اعتبار وقت الإصابة هناك. [العناية ٢٠١/٩]

جاز بعد الجرح إلخ والجرح سبب الموت، فصار كأنه قتله حين جرحه، والرمي سبب الجرح، فيصح التكفير قبل الإصابة أيضاً، وفي شرح 'الجامع الصغير' لقاضي حان: فيصير قاتلاً من وقت الرمي، ولهذا لو كانت الحياة خطأ فكفر بعد الرمي قبل الإصابة صح تكفيره. [الكفاية ٢٠٢/٩]

والفعل إلخ. أي فإن قيل: إن كان ما ذكرتم صحيحاً بجميع مقدماته، والفعل عمد، فلوجب القصاص، أجاب بقوله: والفعل وإن كان إلخ. [العناية ٢٠١/٩]

فالقود سقط للشبهة، ووجب الدية، ^{في ماله} وجر رمي ^{بها} محمد ^{بها} فسلمه ثم وقع سهمه: فلا شيء عليه في هضم جميعه، وكذا إذا رمى حريياً، فأسلم؛ لأن الرمي ما انعقد ^{أي لا شيء عليه} موجباً للضمان؛ لعدم تقوّم المحل، فلا ينقلب موجباً لصيرورته متقوماً بعد ذلك. قال: ^{في رمي عبداً فأخذه من لاد، ثم وقع سهمه بها فحمله فحمله} عند أبي حنيفة ^{العد} وقال محمد ^{عليه فضل ما بين قيمته مرمياً إلى غير مرمي، وقول أبي يوسف} مع قول أبي حنيفة ^{له: أن العتق قاطع للسراية، وإذا انقطعت: بقي مجرد الرمي، وهو جنابة يُنتقص بها قيمة المرمي إليه بالإضافة إلى ما قبل الرمي، فيجب ذلك، ولهما: أنه يصير قاتلاً من وقت الرمي؛ لأن فعله الرمي، الرمي}

لشبهه يعني الشبهة الناشئة من اعتبار حالة الإصابة. [العناية ٢٠١٩] فأسلمه ثم وقع به السهم لا يجب شيء. (الساية) قال أي محمد ^{في الجامع الصغير}. (البداية) عليه فصل ^{أح} بيانه: أن قيمته إن كانت قبل الرمي ألف درهم، وبعد الرمي ثمان مائة درهم لرمه مائتا درهم. [الساية ١٥٧/١٣] له أي محمد كما إذا قطع يد عبد، أو جرحه ثم أعتقه المولى، ثم سرى فالعتق يقطع السراية، حتى لا يجب بالسراية بعد العتق شيء، أي لا يصح دية ولا قيمة، وإنما يضمن النقصان، فكذلك ههنا؛ وهذا لأن توجه السهم عليه أوجب إشرافه على اهلاك فصار ذلك كالخراج الواقع به. [الكفاية ٢٠٢/٩]

قاطع للسراية لا شبهة من به الحق؛ لأن المستحق حال ابتداء الحماية المولى، وحال الإصابة العبد حرته، فصار العتق بمنزلة البرء. [العناية ٢٠٢٩] ذلك أي فضل ما بين قيمته مرمياً إلى غير مرمي. [الساية ١٥٧/١٣] يصير قاتلاً ^{الح} وهو طاهر على مذهب أبي حنيفة ^{وَأما أبو يوسف} فيحتاج إلى الفرق بين هذه وبين ما إذا رمى مسلماً، فارتد والعياد بالله - قبل الإصابة حيث اعتبر هناك حالة الإصابة، وههنا حالة الرمي. وهو أن الرمي إليه جرح بالارتداد من أن يكون معصوماً، والضمان يعتمد العصمة، فلا يجب الضمان بالمساق، وأما الإعتاق؛ فإنه لا ينافي بالعصمة، فيجب عليه ضمان قيمته للمولى، ومن هذا يعلم أن أبا يوسف ^{يعتبر وقت الرمي، إلا في صورة الارتداد}. [العناية ٢٠٢/٩]

وهو مملوك في تلك الحالة، فتجب قيمته، بخلاف القطع والجرح؛ لأنه إتلافٌ ^{حالة الرمي} بعض المحل، وأنه يوجب الضمان للمولى، وبعد السراية لو وجب شيء لوجب للعبد، فتصير النهاية مخالفة للبداية. أما الرمي قبل الإصابة ليس بإتلاف شيء منه؛ لأنه لا أثر له في المحل، وإنما قلت الرغبات فيه، فلا يجب به ضمان، فلا تتخالف ^{بعد} النهاية والبداية، فتجب قيمته للمولى، ^{العبد}

مملوك. فيعتبر قيمته يومئذ. (الكفاية) فتجب قيمته لأن الفعل انعقد من الانتداء موجباً للقيمة، فلا يتغير باعتراض الحرية. [الكفاية ٢٠٢/٩] خلاف القطع إلخ. جواب عما ذكرنا لمحمد ^{رحمته} من صورة الجرح والقطع استشهاداً على قطع السراية، وتحقيقه: أن العتق فيهما يوجب قطع السراية لاختلاف نهاية الحاية وبدايتها، فإن ذلك بمنزلة تبدل محل، ولا نسم تحققه في اشتراح فيه؛ لأن الرمي قبل الإصابة إلخ. [العناية ٢٠٣/٩] لأنه [أي لأن كل واحد من القطع والجرح. (البناية)] إتلاف إلخ. لأنه اتصل الفعل بالمحل. وتأثر به المحل، وأنه يوجب الضمان للمولى. وبعد السراية لو وجب شيء لوجب للعبد، فيلزم مخالفة نهاية الفعل ببدايته، فلا بد من أن يجعل العتق قاطعاً للسراية بهذه الضرورة، ولا ضرورة في الرمي؛ لأنه لا أثر له في المحل قبل الوصول، وإنما يقل الرغبات فيه، فلا يجب به ضمان، فلا يلزم المخالفة في البداية والنهاية في استحقاق الضمان، فيجب القيمة للمولى. ومحمد يحتاج إلى الفرق أيضاً، فإنه لم يعتبر هنا لا حالة الرمي. ولا حالة الإصابة، وفيما تقدم مع أبي يوسف ^{رحمته} محمد ^{رحمته} أن نهاية الحاية مخالفة لابتدائها فلا يمكن اعتبارهما معاً؛ لأن ذلك يوجب أن يكون الواجب مشتركاً بين المولى والعبد والفعل لم يعقد موجباً لهذا، ولا اعتبار أحدهما دون الآخر، فيصار إلى ما ذكر من اعتبار الفصل، بخلاف الأول، فإنه بالارتداد يكون مبرئاً، فيسقط الضمان. [الكفاية ٢٠٢-٢٠٣/٩] يوجب الضمان إلخ: لأنه ورد على محل مملوك له.

فتصير النهاية إلخ فيعتبر ذلك كشمل المحل وعقد تبدله لا تتحقق السراية كذا هاها. (النساية) في المحل لعدم إصاهاة إلى المحل. (النساية) فتجب قيمته إلخ: بخلاف الجرح، فإن هناك اتصل بالمحل ووجب الجرح للمولى في الحال، وعند السراية لو قسا بوجوب ضمان النفس كان ذلك للعبد الميت، فخالفت النهاية البداية، فكذلك قطع العتق السراية. [البناية ١٥٨/١٣]

کتاب الدیات

قال: من فيه دية معصية على نفسه، فليتركها حتى يفتقر إلى الله تعالى، وقد بيناه في القدر

أول الجنایات. قال: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ** لقوله تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ** **القدوري** شبه العمدة

الآية، في هذا قصص منهن من سألن بهذا النص، ولا حرج من الاستعداد لأنه

لم يَرِدْ به نص، والمقادير تعرف بالتوقيف، ولأنه جعل المذكور كل الواجب بحرف الفاء،
 المقدرات الشرعية التوقيف الشارع النص
 أو لكونه كل المذكور على ما عرف. ونحوه: **مسلم**؛ لأنه مسلم به،
 النص في أصول فقه

والظاهرُ بِسلامة أطرافه، ^{يا حبيب}_{يا حبيب} ^{مسيح}_{مسيح} لأنه لم تعرف حياته ولا سلامته.

كتاب **لدينا** قدم القصص؛ لأنه الأصل، وصيانة الحياة والأنفس فيه أقوى، والدية كالحلف له ولهذا تحب بالمواضع كالخطأ، وما في معناه. (رد المحتار) دية الدية لغة: مصدر من ودي القاتل المقتول إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس، ثم قيل للمال الذي هو بدل النفس: الدية تسمية بالمصدر، والأرض اسم للواجب على ما دون النفس. [الكفاية ٦٠٤/٩] **سأه** أي ييسر شبه العمد. [الكفاية ٦٠٥/٩]

حجج المدعى: استدلال من الآية بوجهين آخرين: أحدهما: بالنظر إلى الفاء؛ وذلك لأن الواقع بعد فاء الخراء يحتمل أن يكون كل الخراء؛ إذ لو لم يكن كذلك لانتسب، فلا يعم أنه هو الخراء، أو بقي شيء، ومثله محل، ألا ترى أنه لو قال لامرأته: إن دخلت الدار فأنت طالق، وفي بيته أن يقول: وعنده حر، ولكنه لم يقل: لا يكون الخراء إلا المذكور؛ لثلا يتخلل الفهم، والأحر بالنظر إلى المذكور يعني لو كان العير مراداً لذكره؛ لأنه موضع الحاجة إلى البيان. [العناية ٢٠٥/٩-٢٠٦] وبجوابه أي يخبرني الذي عليه عتق رقعة إعتاق. [النهاية ١٦١/١٣]

مسلم قيد به؛ لأنه لو كانا كافرين لم يحجزه. [السياسة ١٦١/١٣] لأنه مسلم به لأن شرط هذا الاعتناق الإسلام، وسلامة الأطراف، والأول يحصل بالإسلام أحد الأبوين، والثاني بالظهور؛ إذا اظهر سلامة أطرافه. [العناية ٢٠٦/٩] لا يقال: بأن الإيمان مبصوح عليه، فيعتبر الكمال كما قلنا في قصص الهمة: لأنها نقول: ذلك فعل حسبي، وهذا وصف. [الكفاية ٢٠٦/٩]

قال: وهو الكفارة في الخطأ؛ لما تلوناه، ودية عبد أبي حنيفة وأبي يوسف منها مائة من الإبل أربعاً: خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة. وقال محمد والشافعي حقه: أثلاثاً: ثلاثون جذعة، وثلاثون حقة، وأربعون ثنية كلها خلفات في بطونها أولادها؛ لقوله ^{شبه} "ألا إن قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا، وفيه مائة من الإبل: أربعون منها في بطونها أولادها"، وعن عمر ^{شبه} ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، ولأن دية شبه العمد أغلظ، ^{شبه}

وهو الكفارة أي عتق رقبة مؤمنة الذي ذكرناه في شبه العمد، هو الكفارة في الخطأ. [الكفاية ٢٠٦/٩] ما يلوذ يعني قوة تعالى: ^{شبه} [العناية ٢٠٦/٩] بنت مخاض هي التي طعت في السنة الثانية، سميت بها؛ لأن أمها صارت ذات مخاض بأخرى. (البناية) بنت لبون وهي التي طعت في السنة الثالثة، سميت بها؛ لأن أمها تلد أخرى، ولبن ذات لب. (النساية) حقة وهي التي طعت في السنة الرابعة، وحق لها أن تتركب وتحمل. [البناية ١٦٢/١٣]

جذعة وهي التي طعت في السنة الخامسة، سميت به؛ لمعنى في أسائها يعرفه عبد أرباب الإبل، وهي أكر من يوحد في الركاة. (النساية) سه هي التي طعت في السنة السادسة. [البناية ١٦٢/١٣] حقة الحقة الحامل من النوق. [الكفاية ٢٠٦/٩] أغلظ يعني من دية الخطأ مخص، فإن الإبل فيه تحب الحماساً، وديث أي كونه أغلظ فيما قناه؛ لأن يقول: أثلاثاً، وأنته تقولون: أرباعاً. [العناية ٢٠٧/٩]

تقدم في الحيايات روى أبو داود والسنائي وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمر، وصححه ابن القصاص في كتابه. [نصب الراية ٣٥٦/٤]

أخرجه أبو داود في سننه عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ خطب يوم الفتح فقال: يا أيها الناس ما أمة كانت في الجاهلية من دم أو مال تذكر وتدعى تحت قدمي إلا ما كان من سقاية الحاج وسدانة البيت، ثم قال: ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها. [رقم: ٤٥٨٨، باب في دية الخطأ شبه العمد]

وذلك فيما قلنا. ولهما: قوله **مسعود**: "في نفس المؤمن مائة من الإبل"، وما رواه غيرُ ثابت؛ لاختلاف الصحابة **مسعود** في صفة التعلّيز، وابن مسعود **مسعود**. قال: بالتعلّيز أربعاً كما ذكرنا، **مسعود** وهو كالمرفوع، فيعارض به. قال: ولا ينسب لبعض إلا في الإبل خاصة؛

قول ابن مسعود القدوري

قوله **مسعود** وجه الاستدلال: أن الثابت **مسعود** هذا، وليس فيه دلالة على صفة من التعلّيز، ولا بد منه بالإجماع، وما رواه غير ثابت لاختلاف الصحابة **مسعود** في صفة التعلّيز، فإن عمر وزيداً وغيرهما قالوا: مثل ما قال محمد والشافعي. وقال علي **مسعود** يجب أثلاثاً ثلاثة وثلاثون حقة، وثلاثة وثلاثون جذعة، وأربعة وثلاثون حلفة، وقال ابن مسعود **مسعود** مثل ما قلنا، ولم نخر الحاجة بما روى محمد والشافعي **مسعود** بينهم؛ ولو كان ما روي صحيحاً حرت. وأوقع الاتفاق بينهم، فعلم أن ما رواه غير ثابت، وابن مسعود **مسعود** قال بالتعلّيز مثل ما قلنا، ولا مدخل للرأي في تقديرات الشرع، فلا بد من أن يكون ما قال ابن مسعود **مسعود** مسموعاً له، فصار ما قال ابن مسعود كالمرفوع، فيعارض ما رواه محمد والشافعي **مسعود** لقول ابن مسعود **مسعود**. وإذا تعارض الخبران كان الأخذ بالمتيقن أولى وهو الأدنى، وهو ما قلنا فتدبر.

وهو [أي الذي قال ابن مسعود **مسعود**] كالمرفوع لأن الرأي لا مدخل له في المقادير. [البنية ١٣/١٦٤] في الإبل خاصة يعني لا يزداد في الدراهم والدينار على عشرة آلاف درهم أو ألف دينار، وقال سفيان الثوري والحسن بن صالح: تعلّز في النوعين الأخيرين أي الدراهم والدينار، بأن ينظر إلى قيمة أسنان الإبل في دية الخطأ، وإلى قيمة أسنان الإبل شبه العمد، فما زاد على أسنان دية الخطأ يزداد على عشرة آلاف درهم إن كان الرجل من أهل الورق ويزاد على ألف دينار إن كان من أهل الذهب؛ لأن التعلّيز في شبه العمد شرع في الإبل بزيادة جناية وجدت منه، ولم توجد في الخطأ، وهذا المعنى موجود في الحجرين، فيجب التعلّيز فيهما. [العناية ٩/٢٠٧]

تقدم في الركاة في كتاب عمرو بن حزم قال: وإن في نفس المؤمن مائة من الإبل رواه ابن حبان في صحيحه. [نصب الراية ٤/٣٥٧]

أما حديث ابن مسعود **مسعود** فأخرجه أبو داود عن علقمة والأسود قالوا: قال عبد الله: في شبه العمد خمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون بات لبون، وخمس وعشرون بات محاض. [رقم ٤٥٥٢، باب في دية الخطأ شبه العمد] وأما اختلاف الصحابة فمنه ما أخرجه أبو داود عن أبي عياض عن عثمان بن عفان وريد بن ثابت في المغلطة أربعون جذعة حقة، وثلاثون حقة، وثلاثون بات لبون، =

حَبِّهِ عَلَيْهِ سَلَامٌ عَنِ الْحَدِيثِ عَنِ الْحَسَنِ مَا بَيْنَا مِنْ قَبْلِ قَالَ: وَرَوَاهُ ش
الْقُدْرِيُّ

حفظ منه من القرآن الكريم: خمسة وثلاثون مائة وعشرون سورة وعشرة آيات

وإنما قول ابن مسعود . . . وهذا

أخذنا نحن، والشافعيُّ به؛ لروايته أن النبي ﷺ: **قُضِيَ فِي قَتِيلٍ قَتْلُ خَمْسِ أَهْمَاسٍ**

لأن الوصف فيه يعني أن التعيط في الإلست توقفاً، فلا يشت في غيره قياساً؛ كيلا تنصل انقذر اثبات بصريح النص بالدلالة). العناية) لم تد إشارة إلى قوله: لأن التوقيف فيه. (العناية) من فل يعني في أول كتاب الجنائيات. [العناية ٢٠٧/٩]

= وفي اخطأ ثلاثون حقة، وثلاثون بات سود، وعشرون بي لون دكور عشرون بات محاص. [رقم ٥٥٢].

باب في دية الخطأ شبه العمد وأبو عياض ثقة احتج به البخاري في صحيحه [نصف أربعة ٣٥٦]

أخرج أصحاب السنن الأربعة. [نصب امرية ٤ ٣٥٧] أخرج أبو داود في سننه عن حجاج بن رصة

عن زيد بن حبيب عن حثيف بن مالك الطائي عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله في دية

الخطأ: عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون ست محاص، وعشرون ست سول، وعشرون سي محاص

ذكر. [رقم ٤٥٤٥، باب الهدية كم هي] وأصل مدار قطبي الكلام عليه محصنه له قال: هذا حديث

ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث من وجوه أحدها: أنه يخالف ما رواه أبو عميرة عن عبد الله بن

مسعود عن أبيه بالسند الصحيح عنه الذي لا مصع فيه ولا تأويل عنه، الوجه الثاني أن هذا الخبر المرفوع

الذي فيه ذكر بي المحاض لا تعلمه رواه عنه إلا حشيف من مالت عن ابن مسعود وهو رجل مجهول.

لم يروه عنه إلا زيد بن حبيب بن حرميل الحشمي، الوجه الثالث أن حمز حشف بن مائل لا يعنى أحد رواه

عن زيد بن حبيب إلا حماد بن أرملة وهو رجل مشهور بالبغداد. [نصف ثمانية ٣٥٨ ٣٥٩]

وقال ابن اخوري في التحقيق: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه فكيف جاز لنداء فطحي أن يسقط ذكر هذا، وحشف

وثقه أسباني وابن حبان وريد بن جبير وثقه ابن معين وغيره أخرجاه في الصحيحين. [أساية ١٣، ١٦٤]

والجواب عن الأول ان ابا عبيدة اختلف عليه ايضا، وكذلك اختلف على ابراهيم ايضا، والجواب عن

الثاني ان حشف بن مالك وقع السائي، وذكره ابن حبان في نقات التابعين، ورواه الواحد غير مصرح =

على نحو ما قال، ولأن ما قلناه أخفُّ، فكان أليقَ بحالة الخطأ؛ لأن الحاطيَّ معذورٌ،
غير أن عند الشافعي رحمته يقضي بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض، والحجة عليه ما
رويناه. قال: **ومن العيس ألف دينار، ومن الورق عشرة آلاف درهم،** وقال الشافعي رحمته:
من الورق اثنا عشر ألفاً؛ لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قضى بذلك.*

نحو ما قال. أي ابن مسعود رضي الله عنه، وعن علي رضي الله عنه أنه أوجب أربعاً وخمسة وعشرون ست محص، وخمسة
وعشرون ست لبون، وخمسة وعشرون حقة، وخمسة وعشرون جدعة، والمقادير لا نعرف إلا سماعاً، لكن
ما قبل أخف، فكان أولى خال الخطأ رج. [العناية ٩ ٢٠٧-٢٠٥] غير أن إلح استثناء من قوله: أحداً
نحن والشافعي به. [البناية ١٣ ١٦٦] ما روينا وهو رواية ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قضى في قتل قتل
خطأ أحماساً على نحو ما قال بإقامة ابن مخاض مكان ابن لبون. [الكفاية ٩/٢٠٨]
بذلك: في رجل من بني عدي قتل، أي باثني عشر ألفاً. [البناية ١٣/١٦٦]

= لأن الرجل متى كان ثقه يقبل قوله واشترط المحدثين أن يروي عنه اثنتان لا واحدة كذا قل ابن خوري
والخواب عن الثالث أن التدليس ليس يخرج عدداً والخواب عن الرابع أن الخجاج ثقة عدداً، باحتمال رواية
ابن مسعود عن النبي ﷺ بأن دية الخطأ أحماس عشرون حقة وعشرون جدعة وعشرون ست لبون وعشرون
بات محاص وعشرون بنو محاص تاتة وهو مذهبه المشهور عنه ولا يقدح فيه كلام الدار قاضي وهو أحوط
وأنسب قتل الخطأ من سائر المذهب ولد، اختاره أصحابنا. [إعلاء السس ١٨ ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥]

* أخرج أصحاب السنن الأربعة. (نصب الراية) أخرجه أبو داود في سننه عن محمد بن مسلم عن
عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً من بني عدي قتل، فجعل النبي ﷺ دية اثني
عشر ألفاً [رقم ٤٥٤٦، باب الدية كم هي] وقال الترمذي: لا يعلم أحداً يذكر في هذا الإسناد عن
عباس غير محمد بن مسلم - ومحمد بن مسلم هذا هو الطائفي أخرج له اسحاري في المديعة، ومسلم في
لاستشهاد، ووثقه ابن معين وقال إذا حدث من حفظه يحصى وإذا حدث من كتابه فلا بأس به
وصحفه أحمد، وفار السائي: الصواب مرسل وقال ابن حبان: المرسل أصح، وقال ابن أبي حاتم في
عنده: قال أبي: المرسل أصح. [نصب الراية ٤/٣٦١]

ولنا: ما روي عن عمر **"أن النبي قضى بالدية في قتل بعشرة آلاف درهم"**، وتأويل ما روي أنه قضى من دراهم كان وزنها وزن ستة، وقد كانت كذلك. قال: **ولا تثبت الدية إلا من هذه الأنواع** ^{الشافعي} **ثلاثة عند أبي حنيفة** ^{الشافعي} **وقال: ومن البصر** ^{القنوري} **ومن الجرد ومن العم من حس مننا حدة كل حله ثوبان** ^{هذه الثلاثة}

فقصي ^{الشافعي} **أح فتعارضا فيحتاج إلى تأويل**، وذكر المصنف تأويل ما ذكره الشافعي ^{الشافعي} أنه قضى من دراهم كان وزنها وزن ستة، وقد كانت الدراهم كذلك إلى عهد عمر ^{الشافعي} **فأبطل عمر ذلك الورق**. [العناية ٢٠٨/٩] **وزن سبعة** أي وزن ستة مثاقيل، فإن في ابتداء عهد رسول الله كان وزن الدراهم وزن ستة، ثم صار وزن سبعة. (الساية) **وقد كانت كذلك** أي وزن ستة إلى عهد عمر ^{الشافعي} **ثم صار وزن سبعة كما ذكرنا**. [الساية ١٦٧/١٣] **فيه بحث**، وهو أنه قال: روي عمر أن النبي قضى بعشرة آلاف درهم ثم قال: وقد كانت الدراهم كذلك، يعني إلى عهد عمر ^{الشافعي} **ودلك تناقض**، والحوار أن المقور كان في ابتداء عهد رسول الله ^{الشافعي} **وزن الدراهم وزن ستة**، ثم صار وزن سبعة، وعلى هذا يجوز أن يكون في آخر عهده ^{الشافعي} **يؤخذ من الدراهم وزن سبعة أيضاً**، ولا تناقض حينئذ. [العناية ٢٠٨/٩]

رس ^{الشافعي} **أح وقيل في تفسير ذلك: قيمة كل بقرة خمسون درهماً، وقيمة كل شاة خمسة دراهم، قيمة كل حلة خمسون درهماً،... وفائدة هذا الاختلاف إنما تظهر فيما إذا صالح اقاتل مع وي اقتيل على أكثر من مائتي بقرة أو غيرها على قول أبي حنيفة** ^{الشافعي} **عنى ما هو المذكور في كتاب الدييات يجوز كما لو صالح على أكثر من مائتي فرس، وعلى قولهما: لا يجوز كما لو صالح على أكثر من مائة من الإبل**. [العناية ٢٠٩/٩] **كل حدة ثوبان** ^{الشافعي} **حلة: إزار ورداء، وهو المحتار، وقيل: في ديار قميص وسراويل كما في 'النهاية'**. [الكفاية ٢٠٩/٩]

عريب. [نصب الراية ٣٦٢/٤] وروي محمد بن الحسن في كتاب الآثار أحرباً أبو حنيفة عن اهشيم عن عامر الشعبي عن عبيدة السلماني عن عمر بن الخطاب ^{الشافعي} **قال: عني أهل الورق من الدية عشرة آلاف درهم، وعني أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل البقر مائتا بقرة، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل، وعني أهل العم ألفا شاة وعلى أهل الخيل مائتا حنة قال محمد: وهذا كله نأخذ، وكان أبو حنيفة يأخذ من ذلك الإبل والدرهم والدينار**. [رقم: ٥٥٤، باب الدييات وما يجب على أهل الورق والمواشي]

لأن عمر ^{عنه} هكذا جعل على أهل كل مال منها* وله: أن التقدير إنما يستقيم بشيء معلوم المالية، وهذه الأشياء مجهولة المالية، وهذا لا يُقدَّر بها ضمان. والتقدير بالإبل عُرِفَ بالآثار المشهورة، ^{البقر والغنم والحصاة} عدمناها في غيرها، وذكر في المعقل: أنه لو صالح على الزيادة على مائتي حلة، أو مائتي بقرة لا يجوز، وهذا آية التقدير بذلك، ثم قيل: هو قول الكل، فيرتفع الخلاف، وقيل: هو قولهما.

ضمان أي ضمان شيء مما وجب ضمانه بالإتلاف، أو غيره. (العناية) **والتقدير بالإبل** جواب عما يقال: فالإبل كذلك. [السياسة ١٣/١٦٩] **وذكر في المعقل** أي في كتاب المعقل من 'المسوط': أنه لو صالح على الزيادة على مائتي حلة إلى قوله: لا يجوز، أورد هذا على طريق الشبهة على قول أبي حنيفة. أي ما ذكر في كتاب المعقل دليل على أن هذه الأصناف في الدية أصول مقدرة عدده كما هي عددها؛ إذ لو كان بدلاً حار كما لو صالح على بدل آخر، فأحاب عن الشبهة بوجهين: أحدهما: أنه صحيح رواية كتاب المعقل، وقال: لا خلاف بينهم، وأن هذه الأصناف من الأصناف مقدرة أيضاً. والثاني: أنه لم يصحح الشبهة، وقال: الخلاف فيها ثابت كما هو المذكور في الكتاب، وما ذكر في المعقل معمول على قولهما، والجواب عن قضاء عمر ^ب يَحْتَمِلُ أن عمر ^ب إنما قضى بذلك بطريق الصلح بعد ما قضى بالدرهم أو الدناير؛ إذ الصلح من الدية على مال آخر جائز. [الكفاية ٢٠٩، ٢١٠-٢١٠] **وهذا آية التقدير:** فإن ما هو المقدر شرعاً لا يصح الصلح على الزيادة عليه.

* أخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم، ودية أهل الكتاب يومئذ نصف من دية المسلمين قال: وكان ذلك كذلك حتى استحب عمر فقام خطيباً فقال: ألا أن الإبل قد علت قال: فخرجها عمر على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل البورق ثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الخيل مائتي حلة قال: وترك دية أهل الدمة لم يرفع فيما رفع من الدية. [رقم ٤٥٤٢، باب الدية كم هي] [نصب الرأية ٣٦٢/٤] وفي الباب حديث مرفوع أخرجه أبو داود في سننه عن عطاء بن أبي رباح أن رسول الله ﷺ قضى في الدية على أهل الإبل مائة من الأبل، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الخيل مائتي حلة. الحديث. [رقم ٤٥٤٣، باب الدية كم هي]

فكذا في أطرافها، وأجزائها اعتباراً بها، وبالثلث وما فوقه. قال: ^{القدوري} ودية النسيء والنهي
سواء. وقال الشافعي: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي
ثمان مائة درهم، وقال مالك: دية اليهودي والنصراني ستة آلاف درهم؛
لقوله: "عقل الكافر نصف عقل المسلم"، والكل عنده اثنا عشر ألفاً، وللشافعي:
ما روي: أن النبي ﷺ جعل دية النصراني واليهودي أربعة آلاف درهم، ودية
المجوسي ثمان مائة درهم. ولنا: قوله: "دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار"،

فَكَدَّ فِي أَطْرَفِهَا لِئَلَّا يَلْمَ مُحَالِفَةَ التَّبَعِ لِلْأَصْلِ. [العناية ٢١٠/٩] سَوَاءٌ رَجُلُهُمْ، وَسِوَاهُمْ كَسَانُهُمْ فِي
النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا. [العناية ٢١١/٩]

روى من حديث ابن عمرو، ومن حديث ابن عمر، [نصب الرأية ٣٦٤/٤] فحديث ابن عمرو أخرجه الترمذي في 'جامعه' عن أسامة بن زيد الليثي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن، وقال: حديث حسن. [رقم: ١٤١٣، باب ما جاء في دية الكافر] وأخرج أبو داود في "سننه" عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: دية المعاهد نصف دية الحر. [رقم ٤٥٨٣، باب في دية الذمي]

رواه عبد الرزاق في 'مصنعه' في كتاب العقول أخبرنا ابن جريح أخبرني عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ فرض على كل مسلم قتل رجلاً من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم. [رقم ١٨٤٧٤، ١٠٦/٩٢ باب دية أهل الكتاب] ومن طريق عبد الرزاق رواه الدارقطني في سننه ورواه أن رسول الله ﷺ جعل عقر أهل الكتاب من اليهود والنصارى على الصنف من عقل المسلمين. [رقم ٣٢٥٧، ٩٣/٣ كتاب الحدود والديات وغيره] [نصب الراية ٣٦٥/٤]

أُخرج أبو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار، ووقفه الشافعي في "مسئله" على سعيد، فقال: أخبرنا محمد بن الحسن ثنا محمد بن يزيد ثنا سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال: دية كل معاهد في عهده ألف دينار. [نصب الرأية ٣٦٦/٤] ومراسيل ابن المسيب صحاح عبد المحدثين. [إعلاء السنن ١٦٠/١٨] =

وكذلك قضى أبو بكر وعمر رضي الله عنهما * وما رواه الشافعي لم يُعرف راويه، ولم يذكر في كتب الحديث، ** وما رويناه أشهر مما رواه مالك رحمته الله، فإنه ظهر به عمل الصحابة رضي الله عنهم.

فإنه أي فإن رويناه. [للسنة ١٣ ١٧١] عمل الصحابة وهو ما روى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ ودى للمعاهدين لدين كان هما عهد من رسول الله ﷺ، وقتلتهما عمرو بن أمية بمائة من الإبل، وعن الزهري أن أبو بكر وعمر رضي الله عنهما كان يُعلان دية الدمي مثل دية مسلم، وعن ابن مسعود رضي الله عنه دية لدمي مثل دية مسلم، وعن الزهري أيضًا كانت دية لدمي مثل دية مسلم عن عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، فما كان من معاوية جعلها على النصف، وعن عبي رضي الله عنه إنما بذلوا الخرية؛ ليكون دمؤهم كدمائنا، وأموالهم كأموالنا، وما يروى بخلاف هذا من الصحابة لا يعارض هذه المشاهير من الآثار. [الكفاية ٢١١/٩]

= ومن أحاديث باب مرواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار: أحرق أبو حنيفة عن هشام بن أبي هيثم أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم قالوا: دية لمعاهد دية أحر المسلم. [٥٨٧، باب دية المعاهد]

* روى عبد الرزاق في مصنفه: أحرقا معمر عن الزهري قال: كان دية اليهودي والنصراني في زمن النبي ﷺ مثل دية مسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فما كان معاوية رضي الله عنه أعصى أهل القتل النصف وألقى النصف في بيت الماء، ثم قضى عمر بن عبد العزيز في النصف، وألقى ما كان جعل معاوية، قال الزهري، ولم يقص أن أذكر عمر بن عبد العزيز، فأحرقه أن الدية كانت تامة لأهل الدمة، قلت الزهري يعني أن ابن مسيب قال: دية أربعة آلاف، فقال: إن حير الأمور ما عرض على كتاب الله قال الله تعالى: * إِنَّ كَذِبَ مَنْ مَوَدَّ شُكُّهُ وَسَهْمُهُ مَسْفُوفَةٌ مُسْتَسْمَةٌ لِي هَذِهِ [رقم: ١٨٤٩١، ٩٥/١٠، ٩٦، باب دية الجوسي] [نصب الراية ٣٦٨/٤]

** فيه نظر الآثار فيه عن عمر وعثمان فحديث عمر رواه الشافعي في مسنده أحرقا فضيل بن عباس عن مصور عن ثابت عن سعيد بن مسيب عن عمر بن الخطاب أنه قضى في اليهودي والنصراني أربعة آلاف وفي الجوسي ثمانمائة. [نصب الراية ٣٦٥/٤]

فصل فيما دون النفس

قال: وفي نفس الدية. وقد ذكرناه، قال وفي المارن ^{القدوري} وفي اللسان ^{القدوري} وفي ذكر ^{القدوري} وفي الأصل فيه: ما روى سعيد بن المسيب ^{النديل} أن النبي قال: "في النفس الدية، وفي اللسان الدية، وفي المارن الدية"،

دون النفس لما فرع من ذكر النفس ذكر ما هو تبع لها، وهو ما دونها. (العناية ٢١٢/٩) وقد ذكرناه أي في أوائل الجسايات. (الكفاية) وفي المارن ما لأن من الألف. (الكفاية) وفي اللسان الح فالحاصل أن ما لا ثاني له في البدن من أعضاء، أو معاني مقصودة، فيتلأفها يحب كمال الدية. (الكفاية) سعيد بن المسيب من التابعين، وما روى عن رسول الله فهو مرسل، وهو حجة بالإجماع. [الكفاية ٢١٢/٩]

غريب وأعمده المصنف قريباً بأنم منه فحديث سعيد لم أحده، وأما كتاب عمرو بن حزم فأخرجه السائي في سننه وأبو داود في مراسيله عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن حزم عن أبيه عن حده أن رسول الله كتب كتاباً إلى أهل اليمن فيه الفرائض والنس والديات ونعت به مع عمرو بن حزم فقرأ على أهل اليمن هذه نسختها عن محمد النبي إلى شرحيل بن عبد كلال ويعيم بن عبد كلال قبل ذي رعين ومعاف وهمدان أما بعد وكان في كتابه أن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بيته فإنه قود إلا أن يرصى أولياء المقتول وأن في النفس الدية مائة من الإبل وفي الألف إذا أوعب حده الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيصتين الدية وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي العين الواحدة نصف الدية وفي اليد الواحدة نصف الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأمومة ثلث الدية وفي الحائفة ثلث الدية وفي المتقلة خمس عشرة من الأبل وفي كل إصبع من أصابع البدن والرجل عشرة من الأبل وفي الس خمس من الأبل وفي الموضحة خمس من الأبل وأن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار. [رقم ٤٨٥٣، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول] ما جاء في اللسان تقدم في كتاب عمرو بن حزم وفي اللسان الدية وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عكرمة بن خالد عن رجل من آل عمر قال قال رسول الله في اللسان الدية كاملة. [رقم ٦٩٧٥، باب اللسان ما فيه إذا أصيب. =

وإن كانت الآلة قائمة، ولو قَدَرَ على التكلم ببعض الحروف، قيل: تقسم على عدد الحروف، وقيل: على عدد حروف تتعلق باللسان، فبقدر ما لا يَقْدِر: تجب، وقيل: إن قَدَرَ على أداء أكثرها: تجب حكومةً عدل؛ لحصول الإفهام مع الاختلال، وإن عجز عن أداء الأكثر: يجب كلُّ الدية؛ لأن الظاهر أنه لا تحصل منفعة الكلام، وكذا الذكر؛ لأنه يفوت به منفعة الوطاء، والإيلاد، واستمساك البول، والرمي به، ودَفَق الماء والإيلاج الذي هو طريق الإعلاق عادة، وكذا في الحَشْفَةِ الدِّيَّة كاملة؛ لأن الحشفة أصل منفعة الإيلاج والدفق والقصة كالتابع له. قال: **وإن عقل إذا ذهب باصرب دية؛ لفوات منفعة الإدراك؛ إذ به ينتفع بنفسه في معاشه ومعاذته، وكذا إذا ذهب سمعه، أو بصره، أو شمّه، أو ذوقه؛**

عدد الحروف يعني جملة الحروف مما تتعلق باللسان وغيره. (العناية) تتعلق باللسان الح الحروف التي تتعلق باللسان، هي الألف والناء والصاء والحيم والذال والذال والراء والراء والسين والشين والصاد والصاد والطاء والطاء واللام والو، فما لم يمكنه إتيان حرف منها يلزمه بحصته من الدية، فأما الهوائية والحنيقية والشموية، فلا تدخل في القسمة، فالشفوية الميم والباء، والحنيقية والعين والعين والقاف، والأصل في هذا ما روي أن رجلاً قطع طرف لسان رجل في زمان علي عليه السلام، فأمره أن يقرأ ب ت ث، فكل ما قرأ حرفاً أسقط من دية بقدر ذلك، وما لم يقرأ أوجب من الدية بحساب ذلك. [الكفاية ٢١٣/٩] في كون الألف من ذلك نظراً؛ لأنه من أقصى الخلق. [العناية ٢١٣/٩] **وكذا الذكر** أي تجب فيه الدية بلا خلاف. [الساية ١٧٧/١٣]

عادة وإنما قيده بالعادة؛ لأنه يتصور الإعلاق بالسحق، إلا أنه في العادة إما يتحقق بالإيلاج. (الكفاية) **ومعاذته** أي آخرته؛ إذ العقل من أعظم ما يختص به آدمي يدرك الأشياء، وبه يمتار عن الهائم، فكان فيه منفعة مقصودة. [الساية ١٧٧/١٣] **إذا ذهب الح** تجب الدية بمقابلة فوات كل واحدة من هذه المنافع. [الكفاية ٢١٣/٩]

لأن كل واحد منها منفعة مقصودة. وقد روي أن عمر . قضى بأربع ذيات في ضربة واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر. قال: ^{القدوري} **سب الدية**: لأنه يفوت به منفعة الجمال. قال: ^{القدوري} **سب شعر الرأس** لما قلنا، وقال مالك وهو قول الشافعي . ^{منحة وشعر برأس} تجب فيهما حكومة عدل؛ لأن ذلك زيادة في الآدمي، ولهذا يُحلق شعر الرأس كله، واللحية بعضها في بعض البلاد، وصار كشعر الصدر والساق، ولهذا يجب في شعر العبد نقصان القيمة. ولنا: أن اللحية في وقتها جمال،

سب شعر مقصودة يعني ليس فيها استئناح كل منها للأخرى، بخلاف قتل النفس، حيث لا يجب إلا دية واحدة؛ لأن الأطراف تنع النفس، أما الطرف فيس تنع لطرف الآخر، فيعتبر كل واحدة منها بنفسها. [الكفاية ٢١٤/٩] **سب الدية** ويؤجل سنة فإن ست لم تجب الدية، وإن مات قبل مصي السنة لا شيء فيه. [الساية ١٧٧/١٣] **سب شعر الرأس الخ** وذكر الإمام الترمذاشي قالوا: لو حلق رأس إنسان وم يست: تجب الدية، الرجل وامرأة، والصغير والكبير فيه سواء، ولا يصاب بالدية حال الحلق، بل يؤجل سنة لتصور السات، وكذا حلق الدحية، فإن مات المخلوق رأسه، أو لحيته قبل مصي السنة، ولم يبت لا شيء فيه، وقالوا: حكومة عدل. [الكفاية ٢١٤/٩] **سب** وهو أنه يفوت به الجمال. [الساية ١٧٨/١٣] **سب** أي شعر الرأس واللحية. **وعد** أي ولأجل كون شعر الرأس زيادة في الآدمي. [الساية ١٧٩/١٣] **سب العبد** كلحية العبد، ولو كان في الشعر جمال للرم في شعر العبد كمال القيمة.

في وقتها جمال والدليل على أنه جمال قوله 'وإن لله ملائكة تسبحهم سبحان من ربي الرجال بالنعاء والنساء بالقرون والذوائب'، بخلاف شعر الصدر والساق؛ لأنه لا يتعلق به الجمال.

روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا أبو خالد عن عوف الأعرابي قال: سمعت شيخاً في زمان الحماحم فعت فعتة فقيل: ذلك أبو المهلب، عم أبي قلاتة، قال رمى رجل رجلاً بحجر في رأسه في زمان عمر بن الخطاب فذهب سمعه، وعقله، ولسانه، وذكره، فلم يقرب النساء، فقضى فيها عمر بأربع ذيات، وهو حي. [رقم ٦٩٤٣، باب إذا ذهب سمعه وبصره] ورواه عبد الرزاق في مصنفه أخرجنا سفيان الثوري عن عوف به وأخرجه البيهقي في سننه. [نصب الراية ٣٧١/٤]

وفي حلقها تفويته على الكمال، فتجب الدية كما في الأذنين الشاخصين، وكذا شعرُ
 الرأس جمال، ألا ترى أن من عَدِمَه خَلْقَةً يتكلف في ستره، بخلاف شعر الصدر
 والساق؛ لأنه لا يتعلق به جمال. وأما لحية العبد فعن أبي حنيفة ^{عنه} : أنه يجب فيها
 كمالُ القيمة، والتخريج على الظاهر: أن المقصود بالعبد المنفعة بالاستعمال دون
 الجمال بخلاف الحر. قال: وفي سائر حكوماته حسن، وهو الأصح؛ لأنه تابع للحية،
 فصار كبعض أطرافها، ^{أسجة} وحده الكوسج إن كان على دمه شعرات معدودة: فلا شيء
 في حقه؛ لأن وجوده يشينه ولا يزينه. وبكذلك كبر من دنت ^{الشعر}، وكان على الحد
 وليس جميعه، لكنه غير متحصن به، فله حكومة عدل؛ لأن فيه بعض الجمال، وإن
 كان متحصلاً. فله كمال ^{عنه}؛ لأنه ليس بكوسج، وفيه معنى الجمال، وهذا كله إذا
 فسد المنبت، فإن نبتت حتى استوفى كما كان: لا يجب شيء؛ لأنه لم يبق أثر الجناية،
 ويؤدّب على ارتكابه ما لا يحلّ، وإن نبتت بيضاء، فعن أبي حنيفة أنه لا يجب شيء في
 الحر؛ لأنه يزيده جمالاً، وفي العبد تجب حكومة عدل؛ لأنه ينقص قيمته، وعندهما:
 تجب حكومة عدل؛ لأنه في غير أوانه يشينه، ولا يزينه،
^{السياس}

الأدب الشاخص أي المرتفعين، وصمهما؛ لدفع إرادة السمع. (العناية) فعن أبي حنيفة ^{عنه} إلخ وهو رواية
 الحسن عن أبي حنيفة ^{عنه} اعتباراً بالدية في الحر؛ لقوات الجمال. (العناية) بخلاف الحر فإن المقصود فيه الجمال
 ولو حنف بعض اللحية وم يبت، وقيل: يجب فيه حكومة عدل. [النهاية ١٧٩/١٣] وهو الأصح احتراز عما
 قال بعض مشايخنا: يجب فيه كمال الدية؛ لأنه عضو على حدة، ويقوت به الجمال. [العناية ٢١٤/٩]

بخلاف ثديي الرجل حيث تحب حكومة عدل؛ لأنه ليس فيه تفويتُ جنس
 المنفعة والجمال، وفي حسي المراد منه: لفوات جنس منفعة الإرضاع،
 وإمساك اللبن، وفي إحداهما تصفياً؛ لما بيناه. قال: وفي أشعار العينين الدية،
 وفي إحداها ربع دية. قال: يحتمل أن مراده: الأهداب مجازاً كما ذكره
 محمد في "الأصل" للمجاورة كالراوية للقربة، وهي حقيقة في البعير؛ وهذا
 لأنه يفوت به الجمال على الكمال، وجنس المنفعة، وهي منفعة دفع الأذى
 والقذى عن العين؛ إذ هو يندفع بالهدب، وإذا كان الواجب في الكل كل الدية،
 كل الأشعار
 وهي أربعة كان في إحداها ربع الدية،

لفوات لأنه إذا لم يكن لها حكمة يتعد على الصبي الانتفاع عند الارتضاع. لما ساء أي عند قوله: لأن
 في تفويت الاثنين إلى آخره. [الباية ١٨٢/١٣] يعني الدية إذا قلعتها ولم يبت.
 حصل أن مراده الخ ولعله قال ذلك دفعاً لتحطئة من خطأ محمد في إطلاق الأشعار على الأهداب، قالوا:
 الأشعار مابت الشعر، وهي حروف العينين وأطرافها، والشعور التي عليها تسمى الهدب، فقال المصنف:
 يحتمل أن مراده الأهداب، فيكون مجازاً للمجاورة من ذكر المحل، وإرادة الحال. [الباية ٢١٥/٩]
 كما ذكره محمد الخ قال محمد في أشعار العينين الدية كاملة إذا لم يست، فأراد به الشعر؛ لأن الشعر
 هو الذي ينبت دون الخلد. للسحور ذكر في "مسوط شيخ الإسلام": وجعل محمد - الأشعار اسماً
 للشعور التي ننت عن الشعور التي عليها تسمى الهدب، قالوا: وكأنه أحد من شفر الوادي، وهو جانبه
 وحدة، فسميت مابت الشعور أشعاراً؛ لأنها حدود الأحقان، ولكن مشايخنا قالوا: بأن الأمر كما قالوا:
 إن الأشعار اسم لمنابت الشعور، واسم الشعور الهدب، إلا أنه كنى بالأشعار عن الهدب؛ لاتصال ومجاورة
 بينهما كما سمو القربة راوية، وهي البعير الذي يستقي عليه الماء؛ لاتصال بين القربة البعير وكما قيل
 للمطر: سماء. [الكفاية ٢١٥/٩] والقذى وهو الذي يقع في العين. [الباية ١٨٣/١٣]

فهي أحدها لب دية أصبع، وما فيها مفصلان، فهي خمسة أصابع دية أصبع، وهو نظير انقسام دية اليد على الأصابع. قال: وفي كل سن خمس من الأضراس لقوله في حديث أبي موسى الأشعري "وفي كل سن خمس من الإبل"، والأسنان والأضراس كلها سواء؛ لإطلاق ما روينا؛ ولما روي في بعض الروايات: "والأسنان كلها سواء"،

فهي أحدها لب دية أصبع، يعني أن عشر الدية الواجب بإزاء كل أصبع، إنما هو بمقابلة مفاصلها، فما فيه ثلاثة مفاصل كان لكل واحد منها ثلثه، وما فيه مفصلان، كان لكل منهما نصفه. [العناية ٢١٦/٩]

والأسنان والأضراس كلها سواء؛ لأن السن اسم الجنس يدخل تحته اثنان وثلاثون: أربع منها ثانيا، وهي الأسنان المتقدمة اثنان فوق اثنان أسفل، ومثلها رابعيات، وهي ما يلي الثانيا، ومثلها أرباعيات تلي الرباعيات، ومثلها صواحك تلي الأرباعيات اثنا عشرة سناً تسمى بالطواحي من كل جانب ثلاث فوق، وثلاث أسفل، وبعدها سن وهي آخر الأسنان يسمى ضرس الجمل؛ لأنه ينبت بعد البلوغ وقت كمال العقل، فلا يصح أن يقال الأسنان والأضراس سواء؛ لعوده إلى معنى أن يقال: الأسنان وبعضها سواء. [العناية ٢١٦/٩]

والأسنان والأضراس كلها سواء؛ وإذا قلع جميع أسنانه، فعليه ستة عشر ألفاً من الدراهم؛ لأن الأسنان اثنان وثلاثون، فإذا وجب في كل سن نصف عشر الدية، وهي خمس مائة بلغت الجملة ستة عشر ألفاً، وليس في البدن جنس عضو يحب تفويته أكثر من مقدار الدية سوى الأسنان، وإذا قلع جميع أسنان الكوسح، = ليس هذا في حديث أبي موسى، وأخرج أبو داود وابن ماجه. [نصب الراية ٣٧٣/٤] أخرجه أبو داود عن ابن عباس أن رسول الله قال: الأصابع سواء، والأسنان سواء، الثنية والضرس سواء هذه سواء. [رقم ٤٥٥٩، باب ديات الأعضاء] وأخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن عباس عن النبي أنه

فهي في السن خمساً من الإبل. [رقم ٢٦٥١، باب دية الأسنان]

تقدم لأبي داود وابن ماجه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً الأصابع والأسنان سواء، ورواه الزار في "مسنده" حدثنا عدة بن عبد الله القسطلي ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ثنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي قال: الثنية والضرس سواء، وهذه وهذه سواء، وقال: لا تعلم أحدا يرويه عن شعبة بهذا اللفظ إلا عبد الصمد وغيره يرويه مختصراً. [نصب الراية ٣٧٤/٤]

ولا تُخرج الدَّم، والدَّامعة: وهي التي تظهر الدَّم، ولا تُسِيلُهُ كالدمع في العين،
 ولدامية: وهي التي تسيل الدم، والباضعة: وهي التي تَبْضَعُ الجلد أي تقطعه،
 والمتلاحمة: وهي التي تأخذ في اللحم، والسّمحاق: وهي التي تصل إلى السّمحاق،
 وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس، والموصّحة: وهي التي توضّح العظم أي
 تبينه، وإحاشمة: وهي التي تكسر العظم. والمنقّنة: وهي التي تنقل العظم بعد الكسر
 أي تحوله، والآمة وهي التي تصل إلى أم الرأس، وهو الذي فيه الدماغ. قال: ففي
 الموصّحة القصاص إن كانت عمداً لما روي: "أنه **عائذ** قضى بالقصاص في
 الموصّحة"،* ولأنه يمكن أن ينتهي السكين إلى العظم، فيتساويان،

وهي التي إلح رده الطوري بأن الزيلعي صرح بتحقيق قطع الحدد في الأنواع العشرة، فالطاهر في تفسيرها
 ما في "المحيط" و"الدائع": أما التي تصنع اللحم، ومثله في كتب اللغة، وعلى هذا، فيراد في المتلاحمة قيد
 آخر، فيقال كما في 'الدائع' وغيرها: هي التي تذهب في اللحم أكثر مما تذهب البضعة. (ردالمحتار)
 والمتلاحمة في 'المغرب': هي الشجة التي تشق اللحم دون العظم، ثم يتلاحم بعد شقها أي يتلام
 ويتلاصق، قال الأزهري: الأوجه أن يقال: اللاحمة أي القاصعة للحم، وإنما سميت بذلك على ما يؤور
 إليه، أو على التماثل. [الكفاية ٢١٧/٩] تحوله من وضع إلى موضع آخر. [الساية ١٨٩/١٣]
 والآمة وهي العاشرة، ولم يذكر ما بعدها، وهي الدامعة بالعين المعجمة، وهي التي تخرج الدماغ؛ لأن
 النفس لا تبقى بعدها عادة، فكان ذلك قتلاً، لا شجة. [العمدة ٢١٨، ٩] التي تصل أي تبلغ إلى أم
 الدماغ، حتى يبقى بينها وبين الدماغ جلد رقيق، وأم الدماغ الجلد الذي تجمع الدماغ كذا في "الصحيح".
 *عريب. [نصب الراية ٣٧٤/٤] وأخرجه البيهقي في 'السنن الكبرى' عن طاؤوس قال: قال رسول الله ﷺ
 لا طلاق قبل ملك، ولا قصاص فيما دون الموصّحة من الجراحات. [٨٣/٨] وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"
 عن عمر بن عبد العزيز أن النبي ﷺ لم يقض فيما دون الموصّحة بشيء. [٣٠٧/٩، رقم ١٧٣١٦، باب
 الموصّحة] وأيضاً عن الحسن. [رقم: ١٧٣٢٠]

فيتحقق القصاص. قال: **ولا قصاص** ^{في حد} ^{الحد} لأنه لا يمكن اعتبار المساوات فيها؛ لأنه لا حد ينتهي السكين إليه، ولأن فيما فوق الموضحة كسر العظم، ^{بقية الشجاج} ^{ذلك الحد} ولا قصاص فيه، وهذه رواية عن أبي حنيفة ^{العظم}، وقال محمد ^{في الأصل}: وهو ظاهر الرواية، يجب القصاص فيما قبل الموضحة؛ لأنه يمكن اعتبار المساواة فيه؛ إذ ليس فيه كسر العظم، ولا خوف هلاك غالب، فيُسبَر غورها بمسبار، ثم يتخذ حديدة بقدر ذلك، فيقطع بها مقدار ما قطع، فيتحقق استيفاء القصاص. قال: ^{بذلك الحديدة} ^{من الشارع} **دون الموصحة بحكم العدل**، لأنه ليس فيها أرش مقدّر، ولا يمكن إهداره، فوجب اعتباره بحكم العدل، وهو مأثور عن النخعي وعمر بن عبد العزيز ^{إبراهيم}.

فيحقق لقصاص لأن عند المساواة تتحقق الماثلة، فيتحقق القصاص؛ لأن عند المساواة تتحقق الماثلة، فيتحقق الاستيفاء. [الساية ١٣/١٩٠] **فب فوق** ^{بما} أي فيما هو أكثر شجة من الموضحة، وهو ما ذكره بعد الموضحة، وهو ثلاثة: اهشمة والمقلة والامة. (الكفاية) **فب** أي قبل الموصحة ذكرًا، دون اموضحة وهو ستة من الحارصة إلى السحقاق. (الكفاية) **دون** أي دون الموضحة من حيث الأثر والشح، ولكن قبل الموضحة من حيث الذكر، وهو الحارصة إلى السحقاق، فذلك ذكر مرة بما قبل اموضحة، ومرة بما دون الموضحة. [الكفاية ٢١٨/٩] **حكمه لعدل** ووجوب حكومة عدل فيها بما هو على رواية غير الأصل، وأما على روايته، فقد قال: **يجب القصاص فيما فوق الموضحة**. [العناية ٢١٨/٩]

حديث إبراهيم أخرجه عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا سفيان الثوري عن حماد عن إبراهيم النخعي قال: فيما دون الموصحة حكومة. [رقم ١٧٣١٩، باب الموضحة] وحديث عمر بن عبد العزيز عريث وعن شريح نحو ذلك رواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن شريح قال: في الجائفة ثلث الدية وفي الأمة ثلث الدية، فإذا ذهب العقل فالدية كاملة، وفي المقلة عشر ونصف عشر الدية، وفي اموضحة نصف عشر الدية، وفي غير ذلك من الحارحات حكومة عدل، ولا تكون الموضحة إلا في الوجه والرأس، ولا تكون الحائفة إلا في الخوف. [رقم ٥٦٣، باب دية الأسان والأشعار والأصابع] [نصب الراية ٣٧٤/٤]

قال: وفي موضحة إن كتب حصاً نصف عشر دية، وفي الهاشمة عشر دية، وفي الجائفة ثلث دية، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي المتقلة خمسة عشر، وفي الآمة، ونصف عشر الدية، وفي الآمة ثلث دية، وفي الجائفة ثلث الدية، إلى الجانب الآخر من ذلك فليس جائفة، ففيهما ثلث الدية، لما روي في كتاب عمرو بن حزم أن النبي قال: "وفي الموضحة خمس من الإبل، وفي الهاشمة عشر، وفي المتقلة خمسة عشر، وفي الآمة، ويروي المأمومة ثلث الدية"، وقال علي: في الجائفة ثلث الدية. وعن أبي بكر أنه حكم في جائفة نفذت إلى الجانب الآخر بثلثي الدية.

وفي الحنفية قال في "الإبصار": الجائفة ما يصل إلى الخوف من الصدر والبطن والظهر والخسين، والاسم دليل عليه، وما وصل من الرقبة إلى الموضع الذي إذا وصل إليه اشرب كان مقطراً، وما فوق ذلك، فليس بجائفة؛ قال في "النهاية": فعلى هذا ذكر الجائفة هنا في مسائل الشجاج وقع اتفاقاً؛ وذلك لأن الشجاج تختص بالرأس والجبهة والوجه والذقن. [العناية ٢١٩/٩]

تقدم في كتاب عمرو بن حزم. [نصب الرأية ٣٧٥/٤] أخرجه إسحاق في سننه. وفي المأمومة ثلث لدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المتقلة خمس عشرة عن الإبل، وفي كل أصع من أصابع اليد، والرجل عشر من الإبل، وفي الس خمس من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل، وإن الرجل يقتل بالمرأة، وعلى أهل الذهب ألف دينار. [رقم: ٤٨٥٣]

تقدم في كتاب عمرو بن حزم وفي الجائفة ثلث الدية، وتقدم في مرس مكحول وأشعث [نصب الرأية ٣٧٥/٤] وروي أن أبي شبة في "مصنفه" حدثنا عبد الرحيم عن محمد بن إسحاق عن مكحول، وعن أشعث عن الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الجائفة ثلث الدية. [٢١٠/٩، رقم ٧١٢٦، باب الجائفة كم فيها] رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا ابن حريص عن داود بن أبي عاصم قال: سمعت ابن المسيب يقول: قضى أبو بكر بالجائفة إذا نفذت الحصيتين في الخوف من كل الشقين بثلثي الدية. [٣٧٠/٩، رقم ١٧٦٢٩، باب الجائفة] وأخبرنا الثوري عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرو بن شعيب عن ابن المسيب أو غيره أن أبا بكر قضى في الجائفة التي نفذت بثلثي الدية إذا نفذت الحصيتين كلاهما، ورأى صاحبها قال سعيان. لا أرى ولا تكون الجائفة إلا في الخوف سمعنا ذلك. [٣٦٩/٩، رقم ١٧٦٢٣، باب الجائفة] [نصب الرأية ٣٧٦، ٣٧٥/٤]

ولأَها إذا نفذت نزلت منزلة جائفتين: إحداهما من جانب البطن، والأخرى من ^{الجائفة} جانب الظهر، وفي كل جائفة ثلث الدية، فلهذا وجب في النافذة ثلث الدية، وعن محمد رحمه الله أنه جعل المتلاحمة قبل الباضعة، وقال هي التي يتلاحم فيها الدم، ويسود، وما ذكرناه بدء مروي عن أبي يوسف رحمه الله وهذا اختلاف عبارة لا يعود إلى معنى وحكم، وبعد هذا شجة أخرى تسمى الدامغة، وهي التي تصل إلى الدماغ، وإنما لم يذكرها؛ لأنها تقع قتلاً في الغالب لا جناية مقتصرة منفردة بحكم على حدة، ثم هذه الشجاجة تختص بالوجه والرأس لغةً، وما كان في غير الوجه والرأس يسمى جراحاً، والحكم مرتب على الحقيقة في الصحيح، حتى لو تحققت في غيرهما نحو الساق واليد: لا يكون لها أرش مقدر، وإنما تجب حكومة العدل؛ لأن التقدير ^{تقدير الأرض} بالتوقيف، وهو إنما ورد فيما يختص بهما، ولأنه إنما ورد الحكم فيها لمعنى الشين الذي يدحقه ببقاء أثر الجراحة، والشين يختص بما يظهر منها في الغالب، وهو العضوان هذان لا سواهما. ^{الوجه والرأس}

سلاحم قال الريعي: متلاحمة مأخوذة من قولهم: التحم الشيئان إذا التصق أحدهما بالآخر، فالمتلاحمة ما يظهر اللحم، ولا يقطعه، والباطنة بعدها؛ لأنها تقطعه. وهذا اختلاف أي اختلاف في مأخذ الكلمة. (الكفاية) **عماره** يعني يرجع إلى مأخذ الاشتقاق، فمحمد ذهب إلى أن متلاحمة مشتقة من التحم الشيئان إذا تصل أحدهما بالآخر، فالمتلاحمة ما يظهر اللحم ولا تقطعه، والباطنة بعدها؛ لأنها تقطعه. [العناية ٢١٩/٩] لا يعود أي لا يعود إلى معنى موثر يبيّن عليه الاختلاف في الأحكام. [الكفاية ٢١٩/٩] وبعد هذا أي بعد الآمة شجة تسمى الدامغة، بالعين المعجمة، وهي التي تصل إلى الدماغ، ولم يذكرها محمد؛ لأن النفس لا تبقى بعدها عادةً، فيكون قتلاً، ولا يكون من الشجاجة، والكلام في الشجاجة، وكذا لم يذكر حارصة؛ لأنه لا يبقى لها أثر في الغالب. بالتوقف يعني لأن التقدير من أمرين، والأمور لا تكون إلا بالتوقيف على الشرع. [النهاية ١٣/١٩٣]

وأما اللّحيان: فقد قيل: ليسا من الوجه، وهو قول مالك **رحمته**: حتى لو وجد فيهما ما فيه أرش مقدّر لا يجب المقدّر، وهذا لأن الوجه مشتقّ من المواجهة، ولا مواجهة للناظر فيهما، إلا أن عندنا هما من الوجه؛ لاتصالهما به من غير فاصلة، وقد يتحقق فيه معنى المواجهة أيضاً، وقالوا: الجائفة تختص بالجوف جوف الرأس، أو جوف البطن، وتفسّر حكومة العدل على ما قاله الطحاوي **رحمته**: أن يقوم مملوكاً بدون هذا الأثر، ويقوم وبه هذا الأثر، ثم ينظر إلى تفاوت ما بين القيمتين، فإن كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية، وإن كان ربع عشر، فربع عشر، وقال الكرخي **رحمته**: ينظر كم

وأما اللّحيان يريد به العظم الذي تحت الدق. [العناية ٢٢٠/٩] اللحي العظم الذي عيه الأسنان، ومنه رماه بلحي جمل. فقد قيل **رحمته** وفي 'الدخيرة': والذقن من الوجه بلا اختلاف والعظم الذي تحت الذقن، وهو اللحيان، فمن الوجه عندما حتى لو وجدت هذه الشجاج الثلاث في اللحيين كان لها أرش مقدّر عندنا، خلافاً لمالك **رحمته**. وفي 'مبسوط شيخ الإسلام': ويجب أن يمرض غسل اللحيين في الطهارة؛ لأهما من الوجه على الحقيقة، إلا أما تركها هذه الحقيقة بالإجماع، ولا إجماع ههنا، فقيت العبرة للحقيقة. [الكفاية ٢١٩/٩-٢٢٠] **رحمته** **رحمته** وعليه فذكرها مع الشجاج له وجه من حيث أنها قد تكون في الرأس؛ لكن نظر فيه الاتفاق بما في "مختصر الكرخي" من أنها لا تكون في الرقعة ولا في الحلق، ولا تكون إلا فيما يصل إلى الخوف من الصدر، والظهر والبطن والحسين، وما ذكره في 'الأصل' من أنها لا تكون فوق الدق ولا تحت العانة **رحمته**، قال العيني: ولا تدخل الجائفة في العشرة؛ إذ لا يطلق عليها الشجة، وإنما ذكرت مع الأمة لاستوائهما في الحكم. (رد المحتار) أن يقوم **رحمته** فإن كانت قيمته من غير جراحة تبلغ ألفاً ومع الجراحة تتبع قيمته تسع مائة علمت أن الجراحة أوجبت بقصا عشر قيمته، فأوجبت عشر الدية؛ لأن قيمة الحر ديته، وبه أحد شمس الأئمة الحلواني **رحمته** في 'فتاوى قاضي خان': الفتوى على هذا. (الكفاية) **بسطر كم** **رحمته** بيان هذا: أن هذه الشجة لو كانت ناصعة مثلاً، فإنه ينظر كم مقدار الناصعة من الموضحة، فإن كان مقدارها ثلث الموضحة وجب ثلث أرش الموضحة، وإن كان ربع الموضحة يجب ربع أرش الموضحة، وإن كان ثلاثة أرباع الموضحة يجب ثلاثة أرباع أرش الموضحة، قال شيخ الإسلام: هذا هو الأصح، كذا في "الدخيرة". [الكفاية ٢٢٠/٩]

مقدارَ هذه الشجّة من الموضّحة، فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية؛ لأن ما لا نصّ فيه يُردُّ إلى المنصوص عليه.

فصل

قال: وفي أصبع اليد نصف اليد؛ لأن في كل أصبع عُشرُ الدية على ما روينا، فكان في الخمس نصفُ الدية، ولأن في قطع الأصابع تقويتُ جنس من الأيدي منفعة البطش، وهو الموجب على ما مر، في موضعها مع كعب، ففصل نصف أصبع اليد؛ لقوله: وفي اليدين الدية وفي إحداهما نصفُ الدية، ولأن الكف تبع للأصابع؛ لأن البطش بها، وفي قطعها مع نصف الساعد في راسع و كعب نصف اليد، وفي إرساده لأصبع حرمه عن، وهو رواية عن أبي يوسف . وعنه: أن ما زاد على أصابع اليد والرجل، فهو تبع إلى المنكب وإلى الفخذ؛ لأن الشرع أوجب في اليد الواحدة نصف الدية، واليد اسم لهذه الجارحة إلى المنكب، فلا يزداد على تقدير الشرع.

فصل ما كانت لأطراف دون الرأس، وما حكم على حدة ذكرها في فصل على حدة. [العناية ٩/٢٢١] وفي الحديث قول القدوري في 'مختصره'. [نساية ١٣/١٩٦] على ما روي وهو ما ذكر في فصل ما دون السمع قوله: في كل أصبع عشر من الإبل. (الكفاية) على ما مر وهو قوة: ولأن في قطع الكل تقويتُ جنس سمعة من حرمه. (كفاية) الساعد هو من يدهما بين المرفق والكعب. وهو هو مختار لطريقين والبدن أح وأجيب من قوله: واليد اسم هذه جارحة سابع، فإن اليد إذا ذكرت في موضع القطع، فإمراده من مفصل يرد كما في ية السرفة. [العناية ٩/٢٢٢] هذه الجارحة من رؤوس الأصابع من الإبط. [الكفاية ٩/٢٢١]

تقدم من ذلك ما فيه الكفاية [نصب سرية ٤/٣٧٦] وروى بن أبي شيبة في 'مصنعه' حدث أبو بكر قال: حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن عبي قال: في اليد نصف الدية. [١٨٠/٩، رقم: ٦٩٩٥، باب اليديكم فيها]

ولهما: أن اليد آلة باطشة، والبطش^{نظري} يتعلق بالكف، والأصابع دون الذراع، فلم يجعل الذراع تبعاً في حق التضمين، ولأنه لا وجه إلى أن يكون تبعاً للأصابع؛ لأن بينهما عضواً كاملاً، ولا إلى أن يكون تبعاً للكف؛ لأنه تابع، ولا تبع للتبع. قال: **هـ إن قطع كف من المضمين فيها أصبع واحدة، فقد عسر^{للأصابع} اليد**، وهذا عند أبي حنيفة **س**. وقالوا: ينظر إلى أرش الكف والأصبع، فيكون عليه الأكثر، ويدخل القليل في الكثير؛ لأنه لا وجه إلى الجمع بين الأرشين؛ لأن الكل شيء واحد، ولا إلى إهدار أحدهما؛ لأن كل واحد منهما أصل من وجه، فرجحنا بالكثرة.

كما لم يجعل إحدى اليدين تابعة للأخرى. (الكفاية) أي أن يكون الخ أي لا وجه إلى أن يكون تبعاً للكف؛ لأن الكف تابع للأصابع، ولا تبع للتبع؛ لأنه من حيث أنه تبع لا يجب للكف شيء، ومن حيث أنه أصل الساعد وجب أن يجب له شيء، فيؤدي إلى الجمع بين الوجوب وعدمه؛ ولما لم يكن الساعد تبعاً لا إلى الأصابع، ولا إلى الكف وجب اعتباره أصلاً؛ إذ لا وجه إلى إهداره، ولم يرد من الشارع فيه شيء مقدر، فتحب فيه حكومة عدل. [الكفاية ٢٢٢/٩]

قال أي محمد في الخامع الصغير. [الساية ١٩٧/١٣] **سطر** إلى أرش الخ اعلم أنه إذا قطع الكف، ولا أصابع فيها قال أبو يوسف فيها حكومة عدل لا يبيع أرش أصبع؛ لأن الأصبع الواحدة يتبعها الكف على قول أبي حنيفة فلا تبلغ قيمة التع قيمة المتبوع كذا في "الإيضاح". [الكفاية ٢٢٣/٩]

لأرس أي أرش الكف وأرش الأصابع. [الساية ١٩٧/١٣] **س** أي واحد فإن ضمان الكف هو عين ضمان الأصابع، وضمن الأصابع هو عين ضمان الكف، فهو شيء واحد، فوجب الترجيح بالكثرة كما قلنا فيمن شج رأسه، وتأثر بعض شعره حيث يدخل هالك الأقل في الأكثر، كذا ههما. (النهاية)

أصل من **وحد** أما الكف؛ فلا الأصابع قائمة به، وأما الأصابع؛ فلا أصل في ممعة البطش.

وله: أن الأصابع أصل، والكفُّ تابع حقيقةً وشرعاً؛ لأن البطش يقوم بها، وأوجب الشرع في أصبع واحدة عشرًا من الإبل، والترجيح من حيث الذات، والحكمُ أولى من الترجيح من حيث مقدار الواجب، ولو كان في الكفِّ ثلاثة أصابع: يجب أرشُ الأصابع، ولا شيء في الكفِّ بالإجماع؛ لأن الأصابع أصول في التقويم وللاكثر حكم الكل، فاستتبع الكفَّ كما إذا كانت الأصابع قائمة بأسرها. قال: وفي الأصبع الزائدة **حكومة عدل** تشريعاً للآدمي؛

حقيقةً وشرعاً: أما من حيث الحقيقة، فلأن البطش بالأصابع، وأما من حيث الحكم: فلأن الأصبع له أرش مقدر، والكف ليس له أرش مقدر، وما ثبت فيه التقدير شرعاً، فهو ثابت بالنص، وما لا تقدير فيه من إشارع، فهو ثابت بالرأي، والرأي لا يعارض النص، فكان ما ثبت فيه التقدير بالنص أولى؛ وهذا لأن المصير إلى الرأي لمصرورة، وهذه الضرورة لا تتحقق عند مكان إيجاب المقدر بالنص. [الكفاية ٢٢٢/٩]

من حيث الذات: الخ أي من حيث الحقيقة، وإحكمه أو من الترجيح من حيث مقدار الواجب؛ لأن المصير إلى الترجيح بالكثرة عند المساواة في القوة، ولا مساواة بين الرأي والنص، فلا يصار إلى الترجيح هذا إذا بقي أصبع واحدة، وأما إذا لم يبق من الأصبع إلا مفصل واحد، ففي ظاهر الرواية عند أبي حنيفة -رحمته- يجب فيه أرش ذلك المفصل، ويجعل لكف تبعاً له؛ لأن أرش ذلك المفصل مقدر، وما بقي شيء من الأصل وبطل، فلا حكم تتبع كما إذا بقي واحد من أصحاب الحطة في المحبة لا يعتبر السكبان، وروى الحسن عن أبي حنيفة -رحمته- إذا كان السقي دور أصبع، فإنه يعتبر فيه الأقل والأكثر، فيدخل الأقل في الأكثر؛ لأن أرش الأصبع منصوب عليه، فأما أرش كل مفصل غير منصوب عليه، وإنما اعتبر ذلك منصوب نوع رأي، وكونه أصلاً باعتدال النص، فإذا لم يرد النص في أرش مفصل واحد، اعتبر فيه الأقل والأكثر، ولكن الأول أصح، كذا في "المبسوط". [الكفاية ٢٢٣/٩]

حكومة عدل: أي سواء كان في العمدة أو في الحطأ، وسواء فيما يذكر للقاطع أصبع زائدة أم لا هكذا ذكر في 'لدحية'، ولا يقال: بأن قوله عليه -رحمته- 'في كل أصبع كذا مصق، وهذه أصبع؛ لأننا نقول: إنما يفهم من خطابات شرع ما هو معروف ومتعارف عند الناس، والأصبع الزائدة ليست بهذه المثابة فلا يتناوله النص. [الكفاية ٢٢٢/٩]

لأنه جزء من يده، ولكن لا منفعة فيه ولا زينة، **وكانت السن الشاغية؛ لما قلنا. وفي**
 لأصبع البردة
عين الصبي وذكره وسماه **دا** لم نعلم صحة حكمه عدل، وقال الشافعي **حجبه** تجب
 فيه دية كاملة؛ لأن الغالب فيه الصحة، فأشبهه قطع المارن والأذن. ولنا: أن المقصود من
 هذه الأعضاء المنفعة، فإذا لم تعلم صحتها: لا يجب الأرش الكامل بالشك، والظاهر
 لا يصلح حجة للإلزام، بخلاف المارن، والأذن الشاغية؛ لأن المقصود هو الجمال،
 لا بربية
 وقد فوّته على الكمال. **وكذلك لو استهلّ نسي**؛ لأنه ليس بكلام، وإنما هو مجرد
 استهلال النسي
 صوت، ومعرفة الصحة فيه بالكلام، وفي الذّكر بالحركة، وفي العين بما يستدل به على
 اللسان
 النظر، فيكون حكمه بعد ذلك حكم البالغ في العمد والخطأ. قال: **ومن مسح راحته**
 القدوري
 موضحة

حرم من يده قيل عليه: إنه منقوض بما إذا كان في دقن رجل شعرات معدودة، فأراها رجل، وم يست
 مثلها، فإنه لم يجب حكومة عدل، وإن كان الشعر جزء من آدمي بدليل أنه لا يحل الانتفاع به، وأجيب:
 بأن إزالة جزء آدمي إما توجب حكومة عدل إذا بقي من أثره ما يشبه كما في قطع الأصبع الرائدة،
 وإزالة الشعرات لا تشينه، فلا توجبها كما لو قص طفر غيره بغير إذنه. [العناية ٢٢٣/٩]
 الساعدي [أي الرائدة، أي التي يخالف نيتها نيت غيرها من الأسان] يقال: شعت أسنانه شعوراً وشعاً أي احتلفت
 في سنها بالطول والقصر والدحول والخروج. ما قلنا إشارة إلى قوله: لأنه جزء من يده، والسن الشاغية أيضاً
 جزء من فمه. [الكفاية ٢٢٣/٩] وفي عن الصبي هذا لفظ القدوري في 'مختصره'. [النهاية ١٩٩/١٣]
 المارن هو ما لال من الأنف، أي أنف الصبي وأذنه هذه الأعضاء أي العين والذكر والسان.
 للإلزام إما قيد بالإلزام؛ لأن مثل هذا الطاهر يصح حجة لغير الإلزام، حتى لو أعتق صغيراً لا يعلم صحة
 هذه الأعضاء منه يقياً يجرح عن عهدة الكفاية؛ لأن العالب هو السلامة، وقد تقدم من قبل في قوله:
 ويجرئه رضيع. [العناية ٢٢٣/٩] **وكذلك لو استهلّ** أي يعني يكون في لسان الصبي حكومة عدل ما
 لم يتكلم، وإن استهل. (البناية) بعد ذلك أي بعد ما ذكر من الأشياء المذكورة. [الساية ٢٠٠/١٣]

ذهب عقله أو شعره: **ذهب** دخل أرش الموصحة في **ذهب** لأن بفوات العقل تبطل منفعة جميع الأعضاء، فصار كما إذا أوضحه فمات وأرشف الموصحة يجب بفوات جزء من الشعر، حتى لو نبت يسقط، والدية بفوات كل الشعر، وقد تعلقاً بسبب واحد، فدخل الجزء في الجملة كما إذا قطع أصبع رجل فشلت يده. وقال زفر: لا يدخل؛ لأن كل واحد منها جناية فيما دون النفس، فلا يتداخلان كسائر الجنابات، وجوابه ما ذكرنا. قال: **وإن ذهب سمعه أو بصره أو كلامه: ذهب** أرش الموصحة.

مع الدية، قالوا: هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ^{مشيخ}

جميع الأعضاء فيدخل الجزء في الكل. **فصار** كما إذا **ذهب** يعني من حيث أن ذهب العقل في معنى تدليل النفس وإخافه بالبهائم، أو من حيث أن العقل ليس في موضع يشار إليه فصار كالروح للحسد. (العناية) لو **ذهب** أي لو نبت الشعر وتأنمت الشجة. (الكفاية) وقد **ذهب** يعني أرش الموصحة والدية. [العناية ٢٢٤/٩] **سبب واحد** وهو فوات الشعر ناشع. (الكفاية) في **الحسد** يعني أن وجوب أرش الموصحة بسبب فوات الشعر، وكذلك وجوب الدية أيضاً بفوات الشعر كله علم بهذا أن سببها شيء واحد، وهو فوات الشعر. ولما كان كذلك فيدخل الأقل في الأكثر كما إذا قطع كف مع الأصابع حيث يدخل موجب الكف، وهو حكومة العدل في أرش الأصابع. [الكفاية ٢٢٤/٩]

فشلت فيجب أرش اليد لا أرش الإصبع، والأصل فيه: وما أشبه أن الجزء يدخل في الكل. (الساية) لا **يدخل** أرش الموصحة في الدية. [الساية ٢٠١/١٣] **كل واحد** من الموصحة، وذهب العقل، أو شعر الرأس. ما ذكرنا قيل: يعني به قوله: لأن بفوات العقل تطل مفعة جميع الأعضاء، وقيل: قوله: وقد تعلقاً بسبب واحد، وهو أشمل من الأول. [العناية ٢٢٥/٩] **وإن ذهب** سبب الشجة الموصحة.

مع الدية أي لا تدخل أرش الموصحة في دية السمع والبصر والكلام. **وأي يوسف** قال في 'النهاية'. ذكر أبي يوسف مع أبي حنيفة وقع سهواً؛ لكونه مخالفاً لجميع روايات الكتب المتداولة، فيبني أن يذكر محمداً مكان أبي يوسف كما هو في "الإيضاح". [العناية ٢٢٥/٩]

وعن أبي يوسف **رحمته** : أن الشَّجَّة تدخل في دِيَّة السمع والكلام، ولا تدخل في دِيَّة البصر، وجه الأول: أن كَلًّا منها جناية فيما دون النفس، والمنفعة ^{المنفعة الكلية} مختصة به، فأشبهه الأعضاء المختلفة، بخلاف العقل؛ لأن منفعته عائدة إلى جميع الأعضاء، على ما بيناه، ووجه الثاني: أن السمع والكلام مُبْطَن، فيعتبر بالعقل والبصر ظاهر، فلا يلحق به قال: وفي الجامع الصغير: ومن شج رجلاً موصحاً، فدهت عباده فلا قصاص في دية عبد أبي حنيفة **رحمته**، قالوا:

وعن أبي يوسف **رحمته** وهذا الذي ذكره إذا كان خطأ، وأما إذا كان عمداً يجب أرش الموصحة، ودية السمع والبصر عند أبي حنيفة **رحمته**، وعندهما: يجب القصاص في الشَّجَّة، والدية في السمع والبصر. (العناية) وجه الأول هو أن أرش الموصحة لا يدخل في الدية الواجبة بذهاب السمع والبصر والكلام. [العناية ٢٢٥/٩] أن كلاً منها: أي من الموصحة وذهاب السمع والبصر والكلام.

فائدة الأعضاء واجابة متى وقعت على الأعضاء لا يدخل أرش واحد في الآخر. **على ما يسا** يعني قوله: لأن بموت العقل تبطل منفعة جميع الأعضاء. (العناية) ووجه الثاني يعني قوله: وعن أبي يوسف **رحمته**. (العناية) أن السمع والكلام **رحمته** قيل: يراد به الكلام النفسي بحيث لا يرتسم فيها المعاني، ولا يقدر على نظم التكلم، فإن كان المراد ذلك كان الفرق بينه وبين ذهاب العقل عسراً جداً، وإن كان المراد به التكلم بالحروف والأصوات، ففي جعله مبطلاً نظراً. [العناية ٢٢٥/٩]

مطر يعني قوة السمع والكلام لا يعرف بالحس عاناً، حتى لا يفرق بين الأصم والسميع والمتكلم والأحرس في بادي الرأي غالباً كما لا يعرف بين العاقل وغيره في بادي الرأي بخلاف الأعمى والبصر. **فيصر بالعقل** فيدخل أرش الموصحة في دية. [الباية ٢٠٢/١٣] فلا يلحق به أي بذهاب العقل. فلذلك لا يدخل أرش الشَّجَّة في دية البصر، وقال في الإيضاح: وهذا الفرق لا يتضح، وذكر في "المبسوط" بعد ما ذكر تعليل أبي يوسف **رحمته**، ولكننا نقول: محل السمع غير محل الشَّجَّة، وكذلك محل البصر، وتتفاوتهما لا تبدل النفس، وإنما تحب الدية لتفويت منفعة مقصودة، فيكون بمنزلة ذهاب البصر بالشَّجَّة. [الكفاية ٢٢٥/٩] قالوا **رحمته** أي قال المشايخ: على قول أبي حنيفة **رحمته** ينبغي أن تحب الدية في العينين، والأرشف في الموصحة. [الكفاية ٢٢٦/٩]

والجزاء بالمثل، وليس في وسعه الساري، فيجب المال، ولأن الفعل واحد حقيقة، وهو الحركة القائمة، وكذا المحل متحد من وجه لاتصال أحدهما بالآخر، فأورثت نهايته شبهة الخطأ في البداية، بخلاف النفسين؛ لأن أحدهما ليس من سرية صاحبه، وبخلاف ما إذا وقع السكين على الإصبع؛ لأنه ليس فعلاً مقصوداً. قال: ^{أي محل الجائتين} من ههنا فصع بصعاً. فسئل ^{فصل في حجب الجاني في سرية من دلت عند أبي حنيفة} وزفر والحسن ^{الأصبع الأول الأصبع الثانية} يقتصر من الأولى وفي الثانية أرشها، والوجه من الجانين قد ذكرناه،

في وسعه ساري أي الجراحة التي تعمل قصاصاً قد لا تكون سارية؛ إذ ليس في وسعه فعل ذلك، فلا يكون مثلاً للأول، ولا قصاص بدون المماثلة. (العناية) القاسد أي الثابتة حالة الشح. [الساية ٢٠٤/١٣] فورث ههنا أي نهاية الحناية لم توجب القصاص بالاتفاق، فيورث الشبهة في البداية نظراً إلى اتحادهما. (العناية) حارف النفس جواب عن قولهما: كمن رمى إلى رجل عمداً، فأصابه وتعدى إلى غيره، فقتله، ووجه ذلك: أنا جعلنا الفعل واحداً من حيث أن الثاني حصل من سرية الأول، وهما ليس كذلك، فإن السرية إما تكون تعاناً وهو إما يتحقق في شخص واحد. [العناية ٢٢٦/٩]

وحارف ما دلت عليه جواب عما يقال: إذا قطع إصبع رجل عمداً، فاضطرب السكين، ووقع على إصبع أخرى، فقطعها يقتصر للأولى دون الثانية، فما بال مسائلنا لم تكن كذلك. [العناية ٢٢٦/٩] لا أي لأن قطع الإصبع الأخرى ليس فعلاً مقصوداً، أي من الأول، أي ليس قطع الأخرى من أثر الفعل الأول، فإن الخطأ لا يقصد من العمد، فلا يمكن أن يجعل الثاني تنمة للأول، ونهاية له، فلا يورث الشبهة في الأول؛ لكونهما فعلين متغايرين مفصلاً أحدهما عن الآخر من كل وجه، فيعزى الثاني بحكمه، بخلاف السرية، فإنها قد تقصد من الأول، فيمكن أن تجعل تنمة للأول ونهاية له، فيورث السرية شبهة في أولها.

نسب أي فشلت أخرى منصبة إلى جسها. وقال زفر ^{أي تركيب غير جائز، ولو قال: وقلاهما} ورهر كان صواباً [العناية ٢٢٧/٩] قد ذكرناه أي في قوله: ومن شح رجلاً موضحة، فذهب عيناها إلى آخره. [الكفاية ٢٢٧/٩]

وروى ابن سماعة عن محمد في المسألة الأولى، وهو ما إذا شج موصحة فذهب بصره أنه يجب القصاص فيهما؛ لأن الحاصل بالسراية مباشرة كما في النفس، والبصر يجري فيه القصاص، بخلاف الخلافة الأخيرة؛ لأن الشلل لا قصاص فيه، فصار الأصل عند محمد ^{القاعدة الكلية} على هذه الرواية: أن سراية ما يجب فيه القصاص إلى ما يمكن فيه القصاص^{العمد} يوجب الاقتصاص كما لو آلت إلى النفس، وقد وقع الأول وقع الأول ظليماً. ووجه المشهور: أن ذهاب البصر بطريق التسبب، ألا يرى أن الشجة بقيت موجبةً في نفسها، ولا قوداً في التسبب، بخلاف السراية إلى النفس؛ لأنه لا تبقى الأولى، فانقلبت الثانية مباشرة.

فيجب انقصاص

نح القصاص فيهما فرق محمد على هذه الرواية بين ذهاب البصر من اشجة وبين ذهاب لسمع منها، فأوجب القصاص فيها في الأول دون الثاني، لأنه لو ذهب سمعه بفعل مقصود بأن ضرب على رأسه، حتى ذهب سمعه لا يجب القصاص؛ بتعدد اعتبار المساواة، بخلاف البصر، فإن ذهابه إن كان بفعل مقصود يجب القصاص، وكذلك سراية الموصحة. [العناية ٢٢٧/٩] بالسراية مسدود يعني ألا ترى أنه لو شجته موصحة وبأثر سبب ذهاب البصر فيهما كذلك هنا. [البنية ٢٠٦/١٣]

خلافه الآخر يعني قوله: وإن قطع بصبعاً فشلت إلى جنبها أخرى. [العناية ٢٢٧/٩] هذه الرواية ابن سماعة. (البينة) كما لو الب أي آلت الحراقة وسرت إلى النفس، أي قطع بصبع راحل عمداً، فسرى ومات يجب القصاص. (الكفاية) ووجه المشهور أي القوم المشهور عن محمد [البينة ٢٠٦/١٣]

ألا يرى أن ذهاب العينين بالسراية بطريق التسبب لا بطريق المباشرة؛ إذ لو كان بطريق مباشرة لكان المعتر ذهاب العينين في إثبات موجه دون الشجة كما إذا سرى الموصحة إلى النفس لا تبقى الموصحة معتبرة، حتى لا يجب موحها، بل اعتبر هو الحناية على النفس. [الكفاية ٢٢٧/٩]

فبب موحه الخ حتى وجب أرشها مع دية العينين عند أي حيفة . والقصاص في الموصحة والأرش في العينين عندهما. [العناية ٢٢٦/٩]

قال: ولو كسر بعض سن، فسقطت: ولا قصاص إلا على رواية ابن سماعة عن محمد بن مصعب. وهو صحيح. فتأكلنا، فهو على الروايتين حد. قال: ورفع سن رجل بالغ. فسقطت: حتى، سقطت: من سن في حد. وهو حد. لمكان الألم لأن الجناية قد تحققت، والحادث نعمة مبتدأة من الله تعالى. وله أن الجناية انعدمت معني، فصار كما إذا قلع سن صبي فنبت: لا يجب الأرش بالإجماع؛ لأنه لم يُفْتُ عليه منفعة، ولا زينة، وهو من سن. **حب** حله حد. لمكان الألم المنزوع سنة. **الحاصل**. رفع سن حد، وهذا ما يجب في مكانه. **فعلى القالع**

ولو كسر الخ ولو كسر سن إنسان من الأصل عمداً، أو برعه من الأصل **حب** القصاص، قال بعض العلماء: يؤخذ منه بالمبرد إلى أن ينتهي إلى اللحم، ويسقط ما سواه، وإن كسر بعض السن، ولم يسود اساقبي **حب** القصاص يقطع قدر ما كسر بالمبرد. (قاضي حاش) **حب** أي صارت واحدة بالأكل. (العناية) فهو على سن حد. أي الرواية المشهورة ورواية ابن سماعة عن محمد بن. يعني لا قصاص على المشهورة، وفيهما القصاص على رواية ابن سماعة. [العناية ٢٢٧/٩]

وحدث بعد. فإن بات سن البالغ ثانياً نادر. **لاحب الأرش** حب قيد بالأرش؛ لأنه روي في "مختصر الكرخي" عن أبي يوسف أنه **حب** فيه حكومة العدل، وفي "الأحساس" عن "المجرد" قال أبو حنيفة: لو نزع سن رجل، فبت نصف السن كان عليه نصف قيمتها. [النهاية ٢٠٧/١٣] **حب** أي فيما إذا قلع سن رجل ثم نبت مكانها أخرى، **حب** حكومة عدل لمكان الألم الحاصل، أي يقوم، وليس به هذا الألم، ويقوم به هذا الألم، فيجب ما انتقص منه سبب الألم من القيمة كذا نقل عن ركن الأئمة الصاعمي. [الكفاية ٢٢٧/٩]

فعلى القالع حب قال شيخ الإسلام: وهذا إذا لم تعد إلى حالتها الأولى بعد البات في المنفعة، والجمال والغالب أن لا تعود إلى تلك الحالة؛ لأن المقلوع لا يلحق بالعصب والعروق في الغالب، فيكون وجود هذا البات والعدم بمنزلة، وأما لو تصور عود الجمال، والمنفعة بالإساعات م يكن على القالع شيء كما لو نبت السن المقلوعة كذا في "الذخيرة". [الكفاية ٢٢٧/٩-٢٢٨]

لأن هذا مما لا يعتد به؛ إذ العروق لا تعود، وكذا د فضع دس،
 فأنقصها فحسب: لأنها لا تعود إلى ما كانت عليه. ومن ربح سن رجله فسرعه
 بأن خاطها الأذن زيد عمرو
 سرعه سن سرع، فسن سن الأول: يعني لا من أصله خمس مائة
 درهم؛ لأنه تبين أنه استوفى بغير حق؛ لأن الموجب فساد المنبت، ولم يفسد حيث
 نبتت مكانها أخرى، فأنعدمت الجناية، ولهذا يستأني حولا بالإجماع، وكان ينبغي أن
 ينتظر اليأس في ذلك للقصاص، إلا أن في اعتبار ذلك تضييع الحقوق، فاكفينا
 بالحول؛ لأنه تنبت فيه ظاهراً، فإذا مضى الحول ولم تنبت قضينا بالقصاص، وإذا
 نبتت تبين أننا أخطأنا فيه، والاستيفاء كان بغير حق إلا أنه لا يجب القصاص؛ للشبهة
 فيجب المال. قال: وهو حسب سن سن سن، فحسب سن سن حولا؛
 بوحل

وكذا أي وكذا يح الأرض كمنه. [الباية ٢٠٨/١٣] فسن سن الأول يعني بغير اعوجاج، وإن ست
 معوجاً تحب حكومة عدل. [العاية ٢٢٧/٩] وهذا سن سن حولا أي بوحل سنة بالإجماع، ثم هذه الرواية
 تحالف رواية التتمة، وفيها أن في سن البالغ إذا سقط ينصر، حتى يبرأ موضع سن لا الحول، وهو
 الصحيح؛ لأن نبات سن البالغ نادر، فلا يبعد التأجيل، إلا أنه قل البرء لا يقتصر ولا يوحد الأرض؛ لأنه
 لا يدري عاقبته. وفي 'الدحيرة': بعض مشايخنا قالوا: الاستثناء حولا في فصل الداع والصغير جميعاً؛ لقوله
 "في الحراشات كلها يستأني حولا"، وفي 'العرد' عن أبي حنيفة - أنه إذا نزع سن إنسان ينبغي للقاضي
 أن يأخذ صمياً من القالع، ثم يوحله سنة من يوم السرع، فإذا مصت السنة ولم يست اقتصر منه، قال
 هشام: قلت محمد - فيمن صرب سن رجل، فسقط: أيسطرها حولا نعلها تست، قال: لا، فقلت: أقال
 واحد من إخوانك ينتظر، قال: لا، إنما ذلك إذا تحركت. [الكفاية ٢٢٨/٩]

للسبهة لأن فعله في الظاهر حين استوفى القصاص كان حقاً، فصار ذلك شهة في سقوط القصاص. (الباية)
 قال أي المصنف ذكره على سبيل التفريع، وهو مسائل الأصل إلى قوله: ومن شج رجلاً فأنحمت. [الاية ٢٠٩/١٣]

ليظهر أثر فعله، فهو أحد ماضي سب، ثم جاء مقصود سب، وقد منقصب سب،
فاحلها قبل سب فاما سقط ضرب، ففعل مضروب، ليكون التأجيل مفيداً،
 وهذا بخلاف ما إذا شجّه موضحة، فجاء وقد صارت منقلة، فاختلفها، حيث
 يكون القول قول الضارب؛ لأن الموضحة لا تورث المنقلة، أما التحريك فيؤثر في
 السقوط فافترقا. وإن حلت في ذلك بعد سب، ففعل مضروب؛ **لأنه ينكر أثر**
 فعله، وقد مضى الأجل الذي وقته القاضي؛ لظهور الأثر، فكان القول للمنكر،
مستند لا شيء على سب. وعن أبي يوسف: أنه تجب حكومة الألم،
وسنن الوجهين بعد هذا إن شاء الله تعالى.

فاحلها قبل الح أي قال المضروب: سقطت سي من صريك، فقال الضارب: لا، بل من ضرب رجل
 آخر، فانقول للمضروب؛ ليكون التأجيل مفيداً؛ لأن التأجيل ما كان إلا يبصر أثر فعله في تلك امددة،
 فكان من ضرورة اعتبار الأجل أن يعتبر قول المضروب؛ إذ لو لم يعتبر لم يكن مفيداً، وأما بعد مضي
 الحول فقد انتهى وقت ظهور الأثر، فالمضروب يدعي على الضارب أن السقوط من أثر فعله، وهو
 مضمون عليه، وهو ينكر، فكان القول قوله. [الكفاية ٢٢٨/٩-٢٢٩]

الحل يعني أن التأجيل إما كان ليظهر عاقبة الأمر، فهو م يقل قوله كان التأجيل وعدمه سواء. [العناية ٢٢٨/٩]
فاحلها قبل الح أي وقال اشجوج صارت منقلة من ضربك، وأنكر الضارب. (الساية) لا تورث المنقلة لأن الشجة
 الموضحة بعد ما وقعت موضحة لا يكون سباً لنقلة العظم عادة بل يكون ذلك أثر بسب حادث، فلا يبقى
 الظاهر شاهداً للمضروب فلا يكون القول قوله. [الساية ٢٠٩/١٣] **لأنه ينكر** والمضروب يدعي على الضارب
 أن السقوط من أثر فعله. **حكومة لأم** وهو حكومة العدل **وسنن الوجهين** أي وجه قوله. لا شيء على
 الضارب، ووجه حكومة الألم، والموعود بعد هذا، وهو قوله: سقط الأرض عند أبي حيفة - لروال الشين
 الموجب، وقال أبو يوسف - أرض الألم؛ لأن الشين وإن زال، فالألم حاصل ما زال. [الكفاية ٢٢٩/٩]

وقال محمد: عليه أجره الطيب؛ لأنه إنما لزمه أجره الطيب وثن الدواء بفعله،
 فصار كأنه أخذ ذلك من ماله، إلا أن أبا حنيفة ^{شاح} يقول: إن المنافع على أصلنا ^{فيرجع عنه الشاح} لا تتقوم إلا بعقد، أو بشبهة، ولم يوجد في حق الجاني، فلا يغرم شيئاً. قال:
 من ضرب رجلاً مائة سوط، **فجرحه** فبرأ منها فعمد رأسه ضرب، معناه: إذا بقي
 أثر الضرب، فأما إذا لم يبق أثره، فهو على اختلاف قد مضى في الشجة الملتحمة.
 قال: ومن قصع يد رجل خطأ، ثم قتله ^{القدوري} من البراءة فعمد يديه وسقط رأسه لئلا
 الجناية من جنس واحد، والموجب واحد، وهو الدية، وأنها بدل النفس بجميع
 أجزائها، فدخل الطرف في النفس كأنه قتله ابتداءً. قال: ومن حرق رجلاً حرقه:
 لم يقتص منه حتى يبرأ، وقال الشافعي: يقتص منه في الحال؛

إلا أن أنا حبيبه ^{الح} جواب عن قول أبي يوسف: فالألم الحاصل مآل، وعن قول محمد: إنما لزمه
 أجر الطيب، ووجهه: أن تحمل الألم من المنافع معالجة الطيب كذلك، واسأع على أصلنا لا تتقوم. (العناية)
 ألا بعقد ^{الح} كالإحارة الصحيحة، والمصاراة الصحيحة، أو شهنه كالإحارة الفاسدة، والمصاراة
 الفاسدة. [العناية ٢٢٩/٩] ولم يوجد: أي عقد ولا شبهة. [البنية ٢١١/١٣]
 فلا يغرم شيئاً ولا قيمة مجرد الألم، ألا ترى أنه لو ضربه صربة تألم بها، ولم يؤثر فيه لا نبح شيء، أرأيت لو
 شتمه شتمه أكان عليه أرش باعتبار إيلا م حل بقله. [الكفاية ٢٣٠/٩] قال أي محمد في الجامع الصغير. (البنية)
 فجرحه. وإن لم يجرحه، فلا شيء عليه بالاتفاق. (العناية) فهو على اختلاف ^{الح} وهو سقوط الأرش عند
 أي حيفة. ووجوب أرش الألم عند أبي يوسف: وجوب أجره الطيب عند محمد. [العناية ٢٣٠/٩]
 ثم قتله أي خطأ أيضاً؛ لأنه إذا كان القتل عمداً يؤخذ بالأمرين جميعاً، وقيد بما قبل البرء؛ لأنه بعد البرء يؤخذ
 بالأمرين جميعاً. (البنية) من جنس واحد يكون واحد منهما خطأ، وقد تقدم أقسام هذه المسألة. [العناية ٢٣٠/٩]
 لم يقتص: في الحال من الجراح حتى يبرأ. [البنية ٢١٢/١٣]

اعتباراً بالقصاص في النفس؛ وهذا لأن الموجب قد تحقق، فلا يُعْطَل. ولنا قوله: "يستأني في الجراحات سنة"، ولأن الجراحات يُعْتَبَر فيها مآلها لا حالها؛ لأن حكمها في الحال غير معلوم، فلعلها تسري إلى النفس، فيظهر أنه قتل، وإنما يستقر الأمر بالبرء. قال: **في مال القاص: لقوله "لا تَعْقِلُ العواقل عمداً" الحديث،**

كقتل الأب ابنة عمداً. (الكفاية) **في** فإن الذي يجب بالصلح إنما وجب بعقد، والعاقلة لا تتحمل ما وجب بالعقد، وإنما تتحمل ما وجب بالقتل. **في** ولا عبداً، ولا صحباً، ولا اعترافاً، ولا ما دون أرش الموصحة، وقوله: ولا عبداً أي ولا تعقل عاقلة الإنسان ما جرى على عبد فيما دون النفس؛ لأن أطراف العبد يسلك بها مسلك الأموال، والعاقلة لا تعقل الحيات المالية، حتى لو قتل عبد إنسان خطأ، فالقيمة على العاقلة؛ لأنها بدل الدم، ودم العبد لا يسلك بها مسلك الأموال، وقد قيل: إن المراد منه أن العبد إذا جرى حياجه، فالمولى هو الذي يلزمه الدفع، أو العداء دون عاقلة المولى، كذا في "الأوصح". [الكفاية ٢٣٠/٩]

أخرجه الدار قطني في "سنه" عن يزيد بن عياض عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله **يستأني** بالجراحات سنة، وقال: يزيد بن عياض ضعيف متروك. [رقم: ٣٠٩٩، (٦٤/٣) كتاب الحدود والدييات وغيره] واحتج أصحابنا له بما روى الدار قطني عن يزيد بن عياض عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله **يقاس** الجراحات ثم يستأني بها سنة، ثم يقضى فيها بقدر ما انتهت، وهو احتجاج ساقط؛ لأن يزيد بن عياض متروك لا يستأني في الجراحات إلى السنة بل إلى البرء، فكيف يصح الاستدلال به له، فالصحيح في الاستدلال هو ما قلنا: إنه أخذ في ذلك بأثر علي، والأثر وإن كان وارداً في الدية إلا أنه يقاس عليها القصاص؛ لأن هذا التأخير ليس إلا لتعين الموجب فيستوي فيه الدية والقصاص. [إعلاء السنن ١٢٨/١٨]

عريب مرفوعاً. [نصب الراية ٣٧٩/٤] وأخرجه البيهقي في "سنه" عن الشعبي عن عمر، قال: العمد والعبد والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة. قال البيهقي: وهذا مقطوع، والمحفوظ أنه من قول الشعبي، ثم أخرجه عن الشعبي، قال: لا تعقل العاقلة عمداً، ولا عبداً ولا صحباً ولا اعترافاً. (١٠٤/٨)، باب من قال: لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً. وروى الدار قطني عن الشعبي أنه قال: لا تعقل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً، ورجاله ثقات. [إعلاء السنن ٢٨٨/١٨]

تجب حالة؛ لأن الأصل أن ما يجب بالإتلاف يجب حالاً، والتأجيل للتخفيف في
القاعدة الكلية الخاطي، وهذا عامد فلا يستحقه، ولأن المال وجب جبراً لحقه وحقه في نفسه
فانه معذور التحصم المقنن

حال، فلا ينجر بالمؤجل. ولنا: أنه مال واجب بالقتل، فيكون مؤجلاً كدية الخطأ
الحال بعدم المماثلة

وشبه العمد؛ وهذا لأن القياس يأبي تقوّم آدمي بالمال؛ لعدم التماثل، والتقويم ثبت
حيث يجب مؤجلاً

بالشرع، وقد ورد به مؤجلاً لا مُعَجَّلاً، فلا يُعَدَّل عنه، لاسيما إلى زيادة، ولما
الشرع

لم يَجُزِ التغليظ باعتبار العمدية قدراً لا يجوز وصفاً. ^{والشرع}

فليس في ذلك من صدق على حده لما روينا، ولأن الإقرار لا يتعدى المقر؛
الإقرار

لقصور ولايته عن غيره، فلا يظهر في حق العاقلة.

غير أن الأول أراد به العمد الذي سقط القصاص فيه شبهة. (البناية) استداه أي لا يعقد يحدث بعد القتل كالصلح. [العناية ٢٣٠/٩] وسمى أي الأرض الواجب بالصلح. (البناية) كسند السمسح فإن شرط فيه أجل كان مؤجلاً، وإن لم يشترط كان حالاً. [البناية ٢١٤/١٣] وإذا قيل الأب اح كان حكمه قد علم من الضابطة الكلية، لكنه ذكره لبيان خلاف الشافعي. [العناية ٢٣١/٩]

به أي أن المالك الذي وجب بقتل الأب ابه. [البناية ٢١٤/١٣] نعمة نسيان لأن الآدمي مالك متبدل، والمالك مملوك متبدل، فلا يتماثلان. (الكفاية) لاسد أي زياده المعجل رائد على المؤجل من حيث الوصف في المالية، ألا ترى أن في العرف يشتري الشيء بالسبيئة أكثر مما يشتري بالنقد، وإيجاب الحال بالقتل يكون زيادة على ما أوجبه الشرع معنى كذا في "المبسوط". وسمي حراً أي لم يحز الزيادة على عشرة آلاف درهم لا يجوز وصفاً؛ لأن الوصف تبع القدر. [الكفاية ٢٣١/٩] لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم "ولا تعقل العاقبة عمداً ولا اعترافاً". [العناية ٢٣٢/٩]

قال: **عمد على** **ووجب** **حصد** **وفيه** **عنى** **لعمد** **وكذلك** **كل** **حصد** **لقدوري**
موجبها **حصد** **فصد** **معدود** **كحصد** **وقال** **الشافعي** **عمده** **عمد**
 حتى تجب الدية في ماله حالة؛ لأنه عمد حقيقة؛ إذ العمد هو القصد، غير أنه تخلف عنه
 أحد حكميه، وهو القصاص، فينسحب عليه حكمه الآخر، وهو الوجوب في ماله.
 ولهذا تجب الكفارة به، ويُحرّم عن الميراث على أصله؛ لأنهما يتعلقان بالقتل. ولنا:
 ما روي عن علي **أنه جعل عقل المجنون على عاقلته**، وقال: **عمده** وخطؤه سواء،

وكذلك أي فهو على العقلة. **موجبها** وما موجب لأقل فهو في ماله؛ لأنه يستب به مسك الأمور.
عمده أي عمد كل واحد منهم [الكفاية ٢٣٢/٩] **إذ العمد** **ح** فمن يتحقق منه الخطأ يتحقق منه العمد،
 وهذا يؤدب ويعزر، وتحرير بما يكون على فعل يقع عمدًا لا خطأ، لأنه ينبغي على هذا القصد حكمًا أن
 القود والدية في ماله حالًا، والصبي من أهل أحد الحكمين، وهو العقوبة؛ لأنها ستي على الخطأ، وهو غير
 محاص وهو من أهل الحكم الآخر، وهو وجوب الضمان في ماله كما في عرصات الأمور، فيلزمه، وذلك
 مسرله السرقة، فإنه يتعق به حكمان: إقطع وهو عقوبة، وهو ليس من أهله، والضمان وهو من أهله،
 فيلزمه وذلك. **أحد حكمه** أي أحد حكمي القتل وهما لقصاص ووجوب مال. [الإنابة ١٣، ٢١٦]
حب الكفارة أي هذا القتل، وقيل: أي المال، وإنما قيد به؛ لأنهم أجمعوا أن التكفير بالنصوم
 لا يجب. (لكفاية) **عنى** **أصده** أي ثبت الحكمان، وهما وجوب كفارة، وحرمان الميراث على أصل
 الشافعي **لأنهما يتعلقان بالقتل**. [الكفاية ٢٣٢/٩]

أخرجه سبهي في سنه عن حابر عن الحكم قال: كتب عمر .. لا يؤمن أحد حاصد بعد أبي .. وعمد
 النصي وخطؤه سواء فيه الكفارة إنما امرأة تروح عبدا فاحلدها أحد، هذا مقطع راويه حابر الخفعي،
 وروي عن علي .. بإسناد فيه ضعف أخرج أبو حارم الحافظ أن أبا أحمد الحافظ ثنا أبو العباس أحمد بن عبد الله
 ابن سنان البجلي بعدد ثنا أبو نعيم الحلي عمد بن هشام ثنا إبراهيم بن محمد المدني عن حسين بن عبد الله بن
 صميرة عن أبيه عن جده قال. قال علي .. عمد لمجور ونصي خطأ. [٦١/٨، باب ما روي في عمد النصي] =

ولأن الصبي مَظَنَّةُ المرحمة، والعاقلُ الخاطيء لما استحق التَّخْفِيفَ، حتى وجبت الديةُ على العاقلة، فالصبي وهو أعذر أولى بهذا التَّخْفِيفِ، ولا نَسَلَمُ تحقُّقَ العمدية، فإنها تترتب على العلم، والعلمُ بالعقل، والمجنونُ عديمُ العقل، والصبيُّ قاصرُ العقل، فأنتي يتحقق منهما القصدُ، وصار كالنائم، وحرمانُ الميراث عقوبة، وهما ليسا من أهل العقوبة، والكفارة كاسمها ستارة، ولا ذَنْبَ تستره؛ لأنهما مرفوعا القلم. ^{الصبي والمجنون} ^{كل واحد} ^{للصبي والمجنون}

فصل في الجنين

قال: وإذا ضرب بطن امرأة، فأثقت حيا مساً: ففيه غرة. وهي نصف نسْر نسْر. ^{القدوري}

ولا نسْلُ الخ جواب عن قول الشافعي ^{١٠٠} لأنه عمد حقيقة. (الساية) كالتام الذي يرفع عنه القلم مادام نائماً. (الساية) وحرمان الميراث الخ جواب عن قوله: ويحرم ميراث. (الساية) والكفارة الخ جواب عن قوله: والكفارة به. [الساية ٢١٧/١٣] ستاره لأنها مشتقة من الكفر. وهو الستر. [الساية ٢١٧/١٣] في الحس لما أفى الكلام الأجراء الحقيقية عقبه بأحكام الجراء الحكمي، وهو الجنين؛ لكونه في حكم الحرء من الأم. وهو فعيل بمعنى مفعول من حبه إذا ستره من باب طلب، وهو الولد مادام في الرحم، مخصصاً، ويكفي استئانة بعض خلقه كظفر وشعر. (رد المختار) وإذا صر بطن الخ وكذا لو صر بطنها، أو حبها، أو رأسها، أو عصباً من أعضائها، فتأمل. رمي ونحوه في أبي السعد عن النحريري. (رد المختار) ففيه غره غرة المال خياره كانفرس والبعر والسخت والعبد والأمة الفارغة، كذا في 'المعرب'. وفي مبسوط شيخ الإسلام: سمي بدل الجنين غرة؛ لأن الواجب عند، والعبد يسمى غرة، وقيل: لأنه أول مقدار ظهر في باب الدية، وغرة الشيء أوله كما سمي أول الشهر غرة، وسمي وجه الإنسان غرة؛ لأن أول شيء يظهر منه الوجه. [الكفاية ٢٣٣/٩-٢٣٤]

= وقال في 'المعرفة': إسناده ضعيف غرة. [نصب الراية ٣٨٠/٤] ولكن يؤيده أثر معاوية المذكور، قال العبد المصعيف: قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: رفع القم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم وعن المعتوه حتى يصبق، وعن النائم حتى يستيقظ، ومن رفع عنه القلم يكون عمده وحطؤه سواء، ومقتضاه عدم وجوب القصاص، وأما ضمان الفعل وهو الدية فلا يسقط عنهم، بل يجب الدية على عواقبهم. [إعلاء السنن ١٢٥/١٨]

قال **عنه**: **معناه**: دية الرجل، وهذا في الذكر، وفي الأنثى عشر دية المرأة، وكلّ منهما خمس مائة درهم، والقياس: أن لا يجب شيء؛ لأنه لم يتيقن بحياته، والظاهر لا يصح حجة للاستحقاق، وجه الاستحسان: ما روي عن النبي **ﷺ** أنه قال: "في الجنين غرة: عبد أو أمة قيمته خمسمائة"، ويروى: "أو خمس مائة"، فتركنا القياس بالأثر،

معد أي معنى قوة: نصف عشر ادية. (العناية) وكل **ميهمة خمس** الخ [أي من عشر دية المرأة، ونصف عشر دية الرجل] لأن نصف لعشر من عشرة آلاف هو عشر من خمسة آلاف. [العناية ٩/٢٣٢] و**لظاهر** هذا جواب عما يقال: يطاهر أنه حي أو معد للحياة. (السياسة) **قيس** **خمسمائة** قيل: وإنما بين إشارع القيمة إشارة إلى أن الحيوان لا يشت في الدمة ثوثاً صحيحاً، إلا من حيث اعتبار صفة مالية. [العناية ٩/٢٣٣] **فتركنا القياس بالأثر** روى الإمام المصنف أن رفر سئل عن هذه المسألة فقال: فيه غرة عبد، أو أمة، فقال السائل: وم؟ وأحال لا يخبر من أنه مات بصرية، أو لم تنفع فيه الروح، فإن مات بضرية تحب دية كاملة، وإن لم تنفع فيه الروح لا يجب شيء، فسكت رفر. فقال له السائل: اعتقتك سائبة، فجاء رفر إلى أبي يوسف، فسأله عنه فأجابه أبو يوسف بمثل ما أجاب رفر. فجاءه بمثل ما حاجه السائل، فقال: انتعبد التعبد أي ثابت بالسنة من غير أن يدرك بالعقل. [العناية ٩/٢٣٣]

الأول غريب، ورواية أو خمسمائة عند الصربي في 'معجمه' حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا عثمان بن سعيد المري ثنا مهدي بن حبيقة عن سمية بن تمام عن أبي الميخ الهادي عن أبيه قال: كان فيه رجل يقال له حمل بن مالث له امرأتان إحداهما هندية والأخرى عامرية، فضربت الهندية بنص العامرية بعمود حاء أو فسطاط، فألقت جثثاً ميتاً، فانصق بالصارية إلى رسول الله **ﷺ** معها أخها يقال له، عمران بن عوف، فلما قصوا عليه القصة، قال لهم رسول الله **ﷺ** دوه، فقال له عمران: يا رسول الله أندي من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهل ومثل هذا يصل. فقال **ﷺ** دعي من رجر الأعراب فيه غرة عبد أو أمة أو خمسمائة أو فرس أو عشرون ومائة شاة... الحديث. (رقم: ٥١٣) [نصب الراية ٤/٣٨١] قال الهيثمي في 'مجمع الروايد' رواه الصربي والبربر باختصار كثير والمهمل بن حلبعة وثقه أبو حاتم وضعفه جماعة، ونقية رجاله ثقات. [٦/٣٠٠، باب الدييات في الأعضاء وغيرها] وأعلم أن الحديث في الصحيحين عن أبي هريرة وليس فيه ذكر الخمسمائة. [نصب الراية ٤/٣٨٢] أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله **ﷺ** قضى في حين أمره من بني حيان غرة عبد أو أمة، ثم إن امرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله **ﷺ** أن ميراثها لسيها وروحها وأل العقل على عصبتها. [رقم: ٢٩٠٩، باب حين امرأة]

وهو حجة على مَنْ قَدَّرَهَا بست مائة نحو مالك والشافعي. ^{وهي على} ^{العرة} ^{هذا الحديث} ^{عاقبة} عندنا: إذا كانت خمس مائة درهم، وقال مالك: في ماله؛ لأنه بدلُ الجزء. ولنا: أنه "قضى بالغرّة على العاقلة"، ولأنه بدل النفس، ولهذا سماه ^{صار} دية، حيث قال: "دوه،

إذا كانت خمس الح. هذا ليس في محله، فإن العرة هي نصف عشر دية الرجل، وهو خمس مائة، فلا معنى للشروط، واصطروا في تأويل هذه العارة، فقيل: إنه وقع سهواً من قلم السامع، وكان في الأصل: إذا كان خمس مائة تعليلاً؛ لكونها على العاقلة، وقيل: إن معناه لما كانت خمس مائة درهم، وقيل: إن هذا احتراز عن حين الأمة إذا كانت قيمته لا تبغ خمس مائة درهم، ورد بأن ما يجب في حين الأمة هو في ما انصارت مطلقاً من غير تقييد بالبلوغ إلى خمس مائة درهم، كذا في 'الإيضاح'. فلا يفيد القيد حينئذ هذه الفائدة، وقال الأعظمي: إن هذا احتراز عما إذا كانت العرة عدداً، أو أمة قيمته أقل من خمس مائة؛ لأن القصة تعرف بالتحمين، فلا يعمم نوعها خمس مائة، فلا يجب على العاقلة، بخلاف ما إذا كانت خمس مائة درهم، بأن حكم القاضي بها فيجب على العاقلة. لأنه بدلُ الجزء، فصار كقطع أصبع من أصابعه. [العناية ٢٣٤/٩] أي جزء الأم ولهذا لا يصلى عليه، ولا يسمى ولا يرث. [الكفاية ٢٣٤/٩]

حب قال فيه التنصيص على إيجاب الدية على العاقلة. [العناية ٢٣٥/٩] دوه أي أدوا ديته، أمر مخاطب من الودي، وهذا الحديث حديث حمل بن مالك بالخاء والميم المفتوحين، قال: كنت بين حاريتين لي، فصرت إحداهما بطن صاحبها بعمود فسطاط، أو بمسطح حيمة، فألقت حباً ميتاً، فاحتصم أولياؤها إلى رسول الله . فقال . لأولياء الصارية: "دوه"، فقال أخوها: أئدي من لا صاح ولا استهل ولا شرب ولا أكل، مثله دمه بطل، فقال . أسجع كسجع الكهان. [العناية ٢٣٥/٩]

روى ابن أبي شيبة في مصنفه حديثاً يونس بن محمد قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد عن المحالد عن الشعبي عن جابر أن النبي جعل في الحين عرة على عاقلة القاتلة، وبرأ زوجها وولدها. [٢٥٥/٩، رقم: ٧٣٣٩، باب العرة على من هي] وأخرجه أبو داود في 'سننه' عن المعيرة بن شعبة أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل فصربت إحداهما الأخرى بعمود فقتلتها وحبسها، فاحتصموا إلى النبي . فقال أحد الرجلين كيف ندي من لا صاح ولا أكل ولا شرب، ولا استهل، فقال: أسجع كسجع الأعراب فمضى فيه بغرة وجعله على عاقلة المرأة. [رقم: ٤٥٦٨، باب دية الجنين]

بخلاف أجزاء الدية؛ لأن كل جزء منها على من وجب يجب في ثلاث سنين. ويستوي فيه لذكر والأنثى؛ لإطلاق ما روينا، ولأن في الحسين إنما ظهر التفاوت لتفاوت معاني الآدمية، ولا تفاوت في الجنين، فيقدر بمقدار واحد، وهو خمس مائة، فإن نكح حياً ثم مات: فعليه دية كمنه؛ لأنه أُلِفَ حياً بالضرب السابق، وإن أُلِفَ ميتاً ثم مات: فعليه دية نفس الأم. وقد صحَّ أنه قضى في هذا بالدية والغرة. وإن ماتت الأم من صبره، ثم خرج حينئذ حياً، ثم مات: فعليه دية في الأم، ودية في الجنين؛ لأنه قاتل شخصين، وإن ماتت ثم نكح ميتاً: فعليه دية في الأم، ولا شيء في الجنين، وقال الشافعي رحمه الله: تجب الغرة في الجنين؛ لأن الظاهر موته بالضرب، فصار كما إذا أُلِفَ ميتاً، وهي حية. ولنا: أن موت الأم أحد سببي موته؛

لأن كل حر، إلخ كما لو اشترك عشرون رجلاً في قتل رجل خطأ، يجب على كل واحد منهم نصف عشر الدية في ثلاث سنين. [الكفاية ٣٣٦/٩] ويستوي فيه أي في وجوب قدر الغرة بأنه عبد، أو أمة قيمته خمس مائة درهم. (العناية) لإطلاق ما روي وهو قوله في الجنين: غرة عبد، أو أمة قيمته خمس مائة درهم. (العناية) ولأن في الجنين دليل معقول على التساوي بين الذكر والأنثى، في الولدين المفصّلين في الدية؛ لتفاوت معاني الآدمية في المالكية، فإن الذكر مالك مالا وكاحاً، والأنثى مالكة كاحاً، فكان بينهما تفاوت فيما هو من حصائص الآدمية، وهو معدوم في الجنين، فيقدر بمقدار واحد وهو خمس مائة. [العناية ٢٣٦/٩] وإن مات: ذكر هذا تفريعاً على مسألة القدوري. [البناءة ٢٢٣/١٣]

نظرت الكتب السس إلا السائي، فلم أجد هذا المعنى، والذي في الكتب الستة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جبين امرأة من بني لحيان بعة عبد. [نصب الرأية ٣٨٣/٤] أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة أنه قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جبين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بعة عبد أو أمة، ثم أن المرأة التي قضى لها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ميراثها سبيلها وزوجها، وأن العقل على عصبها. [رقم: ٦٧٤١، باب ميراث المرأة والزواج مع الولد وغيره]

لأنه يختنق بموتها؛ إذ تنفسه بتنفسها، فلا يجب الضمان بالشك. قال: ^{القسوري} **حب في حب** موروث عنه؛ لأنه بدل نفسه، فيرثه ورثته، ^{ولا بد من حريته} **حب في حب** ولا ميراث للقاتل. قال: ^{الضارب} **وفي جنس الأمة** ^{القنوري} **د كان د ثلث نصف عشر** **لو كان حيا**، ^{من الأم} **وقال الشافعي** ^{منه} **فيه عشر قيمة الأم**؛ لأنه جزء من وجه، وضمن الأجزاء يؤخذ مقدارها من الأصل. ولنا: أنه بدل نفسه؛ لأن ضمان الطرف ^{منه} **لا يجب إلا عند ظهور النقصان من الأصل**، ^{منه} **ولا معتبر به في ضمان الجنين**، فكان بدل نفسه، فيقدر بها، وقال أبو يوسف ^{منه} **يجب ضمان النقصان لو انتقصت الأم**؛

بالسنة في سب هلاكه حين الانفصال. (الساية) **موروث عنه** يعني غرة الحين بين ورثته. [الساية ١٣ ٢٢٤] **وفي جنس الأمة** أي الذي لا تحمه من مولاها، ولا من المعرور؛ لأن الحمل من أحدهما حر، فتحب العرة، دكراً كان أو أنثى. (الكفاية) **نصف عشر** ^ح بيان هذا أنه يقوم الحين بعد انفصاله ميتاً على لونه وهيبته لو كان حياً، فيطر كم قيمته هذا المكان، فإذا طهر قيمة الكل بعد هذا إن كان دكراً، فوجب نصف عشر قيمته، وإن كان أنثى يجب عشر قيمته، ولو صاع الحين ولم يكن تقويمه باعترار لونه وهيبته على تقدير أنه حي، ووقع التسارع في قيمته بين الضارب، وبين مولى الأمة المصروبة كان القول قول الضارب؛ لإنكاره الزيادة. [الكفاية ٢٣٧/٩] **لو كان حيا** راجع إلى قيمته أي قيمته لو فرض. (رد المحتار)

لا حب إلا عند ^ح حتى أنه لو لم يظهر فيه النقصان لا يجب كما لو قطع سناً، فست مكانه آخر لم يجب شيء، وهما يجب بدل الحين، وإن لم يكن في الأم نقصان دل على أن وجوهه باعترار معنى. (الكفاية) **ولا معتبر به** أي ظهور النقصان في ضمان الحين دليل أنه يجب ضمان الحين، وإن لم يظهر في الأم نقصان. (الكفاية) **شقدر هذا** أي بقيمة نفس الحين لا بقيمة الأم. (العاية) **حب** [هذا غير ظاهر الرواية. (العاية)] **حسان** ^ح أي لا يجب إلا ضمان نقصان الأم إن تمكن فيه نقص، فإن لم يتمكن لا يجب شيء كما في حين الهيمه؛ لأن الضمان في قتل الرقيق عنه ضمان مال، حتى يجب قيمته بالغة ما بلغت. [الكفاية ٢٣٨/٩]

اعتباراً بجنين البهائم؛ وهذا لأن الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده، على ما نذكر إن شاء الله تعالى، فصح الاعتبار على أصله. قال: **فإن ضربت واعتق** ^{أبي يوسف} **مومن ما في نفسه، ثم قتله حياً، ثم مات: فتمت قيمته حياً، ولا تحب نسبه وإن مات بعد نفيه:** لأنه قتله بالضرب السابق، وقد كان في حالة الرق، فلهذا تحب القيمة دون الدية، وتحب قيمته حياً؛ لأنه بالضرب صار قاتلاً إياه وهو حي، فنظرنا إلى حالتي السبب والتلف، وقيل: هذا عندهما، وعند محمد: تحب قيمته ما بين كونه مضروباً إلى كونه غير مضروب؛ لأن الإعتاق قاطع للسراية على ما يأتيك بعد إن شاء الله تعالى. قال: **ولا كسره في الجبين** وعند الشافعي **حسبه**؛ تحب؛ لأنه نفس من وجه، فتجب الكفارة احتياطاً. ولنا: أن الكفارة فيها معنى العقوبة،

نحو البهائم ويجب في جبر البهيمة ما نقصت الأم إن نقصت، وإن لم تنقص الأم لا يحب فيه شيء. (رد المحتار) على ما ذكر في فصل أحكام اجنابة على العبد. قال أي محمد: في 'الجامع الصغير'. (إسباية) **ضربت: أي فإن ضرب بطن أمة. [البنية ٢٢٥/١٣] حياً: أي قيمته لو فرض حياً.** **فصرنا إلى حالتي الح** يعني أوجبنا القيمة دون الدية اعتباراً بحالة الضرب، وأوجبنا قيمته حياً لا مشكوكاً في حياته اعتباراً بحالة التلف، ولا يقال: إن هذا اعتبار بحالة الضرر فقط؛ لأن الواجب في تلك الحالة قيمته حياً أيضاً؛ لأننا نقول: جاز أن لا يكون حياً، فلا تحب قيمته حياً هناك، بل تحب العرة. [الكفاية ٢٣٩/٩] ما من كونه الح يعني تفاوت ما بينهما، حتى لو كانت قيمته غير المضروب ألف درهم، وقيمته مضروباً ثمانمائة درهم، يحب على الضارب مائتا درهم. (العناية) **فضع لسرويه** أي لسراية الضرب السابق، فلا تحب قيمته، بل يحب التفاوت. **عنى ما يأتك الح** يعني في حماية المملوك والحماية عليه في مسألة من قطع يد عبد، فأعتقه امولى. ثم مات من ذلك. [العناية ٢٣٨/٩] **فيها معنى العقوبة** لأنها شرعت زاجرة، والرجز إنما يكون بشيء فيه عقوبة، حتى أنها تتأذى بالمال، وأمال شقيق الروح، فكان إزالة أمال منه بمنزلة الروح، ومن وجه عبادة لتأديته بالصوم. [الكفاية ٢٣٩/٩]

باب ما يُحدثه الرجل في الضرب

قال: ومن أخرج من الضرب لأعضهم كنيفاً، أو ميراً، أو جرحاً، أو حتى
 فخرج من غرض الناس أن ينزعه. لأن كل واحد صاحب حق بالمرور
 بنفسه وبدوابه، فكان له حق النقض كما في الملك المشترك، فإن لكل واحد حق
 النقض لو أحدث غيرهم فيه شيئاً، فكذا في الحق المشترك. قال: وسع ^{الملك المشترك} ^{بما عمله} ^{العين والسبع}
 لأن له حق المرور، ولا ضرر فيه، فيلحق ما في معناه به؛
 إذ المانع متعنت، فإذا أضر بالمسلمين كره له ذلك؛ لقوله: "لا ضرر ولا ضرار"

بما أحدثه من أضر بالمسلمين كره له ذلك؛ لقوله: "لا ضرر ولا ضرار"
 لأنه قتل بلا واسطة، وإما كثرة وقوعه. [العناية ٢٣٩/٩] قال أي محمد: في الخمار الصغير. (البنية)
 كنيف وهو المستراح وهو بيت الماء. [البناية ٢٢٩/١٣] حرس هو دحيل، أي ليس بعري أصلي، فقد
 اختلف فيه، وقيل: الريح، وقيل: محرى ماء ركب في الخائط، وعن الإمام البردوي جدد يخرج
 لإنسان من الخائط لبني عليه، كذا في "المعرب". [الكفاية ٢٣٩/٩] قال العيني: وقيل: هو المرعى على
 العنق، وهو مثل الرف، وقيل: هو الخشبة الموضوعة على جداري السطحين، ليتكس من المرور، وقيل: هو
 الذي يعمل قدام الطاقة؛ لتوضع عليه كيزان ونحوها. (رد المحتار)

فخرج مسلماً كان أو دميماً. [العناية ٢٣٩/٩] عرض الدس العرض - بالصم - الحاسب، وفلان من عرض
 العشرة أي من شقها لا من ضميمها، ومراد الفقهاء بعد العصبان، وقيل: المراد بالعرض ههنا: أبعد الناس في
 المنزلة، أي أضعفهم وأرداهم. ^{من سرعه} أي أن يجمعه من الوضع، وأن يكلفه الرفع بعد الوضع سواء كان
 فيه ضرر أو لم يكن إذا وضع بغير إذن الإمام؛ لأن التدبير فيما يكون حقاً للعامة إلى الإمام لتسكين الفتنة،
 فالذي يضع بغير إذن الإمام يقتات على رأي الإمام فيه، فكل واحد أن يكره عليه. [الكفاية ٢٣٩/٩]
 معنت المتعنت هو الذي يضرب غيره. لا صر ولا صرار الخ أي لا يضرب الرجل أحاه ابتداء، ولا جراء؛ لأن
 الصرر يكون. بمعنى الصر، وهو يكون من واحد، والضرار من اثنين بمعنى المضارة، وهو أن تضرب من ضرك، كذا
 في "المعرب"، والصرر في الحزاء هو أن يتعدى الجاري على قدر حقه في القصاص، أو غيره. [الكفاية ٢٤٠/٩]

القاعدة الكلية

بِسْمِ

القصة

100

• ۱۰۰

فيه ولا

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

المحارح والذاعل

سقطا ۲۰۱۸

مستطاب

سقط می

حماية) فالجيب

شعرت، ر

حقیقت

الحديث عن

مادہ ۱۰۰

السلامة

1. 1. 1.

— 2 —

1997

فَمَنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ مِنْ مَوَاضِعِ الشَّيْءِ وَهُوَ يَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ
 وَهُوَ يَرَى إِلَيْهَا مِنْهَا. فَهُوَ يَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ
 لِأَنَّ فِعْلَهُ وَهُوَ الْوَضْعُ لَمْ يَنْفَسَخْ بِزَوَالِ مَلَكِهِ، وَهُوَ الْمَوْجِبُ. وَهُوَ يَتَوَقَّعُ أَنْ
 يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ. وَأَمَّا فِي مَوْضِعٍ مِنْهُ. لَأَنَّهُ مُتَعَدِّ فِيهِ، وَلَوْ حَرَكْتَهُ. فَهُوَ يَتَوَقَّعُ
 أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ. وَلَوْ كَانَ الْيَوْمَ رِيحًا يَضُمُّنُهُ؛
 لِأَنَّهُ فِعْلُهُ مَعَ عِلْمِهِ بِعَاقِبَتِهِ، وَقَدْ أَفْضَى إِلَيْهَا، فَجُعِلَ كَمَا بَشَّرْتَهُ. وَهُوَ يَتَوَقَّعُ أَنْ
 يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ. وَهُوَ يَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ. وَهُوَ يَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ.
 الدَّارُ الْعَمِيَّةُ لِإِخْرَاجِ الْجَنَاحِ، أَوْ الظِّلَّةِ، فَوْقَهُ.

فَمَنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ مِنْ مَوَاضِعِ الشَّيْءِ وَهُوَ يَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ
 عَنْ صَمَامٍ يُحِبُّ عَلَيْهِ لِلْعَبْرِ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ سَبَبِ الْوُجُوبِ. [الكفاية ٢٤١/٩] هَذَا يَنْفَسَخُ وَكَذَلِكَ فِي
 الْخِصَابِ وَجَدَتْ الْحَيَاةَ مِنَ النَّائِعِ لَشُعْلِ هَوَاءِ الْمُسْمِئِينَ بِالْخِصَابِ، وَبِالْبَيْعِ لَمْ يَرَلْ هَذَا الشُّعْلَ، فَجَبَّتْ حَيَاةَ
 عَلَى حَالِهَا، فَإِنْ قِيلَ: الْمَشْتَرِي حَانَ أَيْضًا بِالْإِمْتِنَاعِ مِنَ الرَّفْعِ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ شَرْعًا. قُلْنَا: الْمَشْتَرِي عَنِ
 مَبَاشَرٍ، وَلَا مَسَبِّ؛ لِانْقِطَاعِ الْفِعْلِ مِنْهُ، وَإِنَّمَا صَارَ تَارِكًا مَعْرُوفًا، فَلَا يَضْمَنُ كَمَنْ رَأَى أَعْمَى يَقَعُ فِي ابْتِزٍ
 فَلَمْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْوُقُوعِ حَتَّى مَاتَ. [الكفاية ٢٤٢/٩]

لَوْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ مِنْ مَوَاضِعِ الشَّيْءِ وَهُوَ يَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ
 فَأَحْرَقَتْ شَيْئًا فَالْصَّمَامُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الرِّيحَ إِذَا ذَهَبَتْ بَشَرَاهَا، وَلَمْ تَذْهَبْ بِعَيْهَا، فَالْعَيْنُ بَاقٍ فِي مَكَانِهِ،
 فَكَانَتْ الْحَيَاةُ بَاقِيَةً، فَكَانَ صَمَامٌ دَنَتْ عَلَيْهِ. [الكفاية] هَذَا اخْتِيَارُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ شَمْسِ الْأُئِمَّةِ
 الْمَرْحُومِ وَكَانَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ الْخُلَوَائِي لَا يَقُولُ بِالضَّمَامِ مِنْ عَنِ تَفْصِيلِ كَذَا فِي "الدَّحِيرَةِ". [الكفاية]
 وَهُوَ يَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ. وَهُوَ يَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ. وَهُوَ يَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ.
 مَوْضِعٌ، لَأَنَّهُ كَانَ عَادًا بِهِ مَسْرُةُ الدَّابَّةِ الَّتِي جَالَتْ فِي رِصَابِهَا، كَذَا فِي "الْمَسْوُودِ". [الكفاية ٢٤٢/٩]
 لِأَخْرِجَ حَاجَ أَيِّ قَالِ الْمُسْتَأْجِرَ لِلْأَحْرَاءِ: أَشْرَعُوا لِي حَاجًا عَلَى فَنَاءِ دَارِي وَأَحْرِهْمُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَقٌّ
 بِإِشْرَاعِ الْخِصَابِ، أَوْ لَمْ يَخْرِهْمُ، حَتَّى يَبْوَ حَاجًا بِأَمْرِهِ، ثُمَّ سَقَطَ فَاتْلَفَ شَيْئًا بِحِجِّهِ. [الكفاية ٢٤٣/٩]

وضع مناعه فعط به إسماعيل. (الكفاية) **كس** في الدار الخ يعني أن له أن يفعل فيها ما هو من ضرورات السكى، وهو اعتبار حق الملك تحقيقته. [العاية ٢٤٣/٩ - ٢٤٥] **لحس** لأنه إذا أُلقي يكون ذلك من خوفه. [الناية ٢٣٤/١٣]

رأي الإمام، أو هو مباح مقيد بشرط السلامة،

ما ذكرنا أي لأنه متعدد فيه. (البابية) **الكساسة** ما يحصل من الكس. **فحاده عر** أي حوله عن موضعه إلى موضع آخر. (رد المحتار) **السح** أي فعل الواضع الأول. وفي **الحامع الصغير** ح و ذكر رواية **الحامع الصغير**؛ لاشتغالها على بيان إذن الإمام. [العاية ٢٤٦/٩] **الدلوغة** وهو ما يحفر في وسط الدار ليجمع ماء الوضوء وماء المطر، وفي "الصحيح": **البالوعة** ثقب في وسط الدار. [البابية ٢٣٦/١٣]

بالصرف فإن الطريق مشترك. أو **بالاقياس** الاقياس الاستبعاد بالرأي افتعال من الفتوى بمعنى السبق. (الكفاية)

أو **هو مباح** ح لأن الانتفاع بطريق العامة إنما يباح بشرط السلامة، وفي "شرح الأقطع": وقد قالوا: لو قعد في الطريق ليستريح، أو لمرض أضعفه، فعثر به إنسان ضم؛ لأن المشي في الطريق مباح بشرط السلامة كما أن الله تعالى أحاح الرمي إلى الصيد، ولو رمى إلى صيد، فأصاب آدميًا، أو شاة صم؛ فاعتبر فيه السلامة فكذلك هنا.

وكذا الجواب على هذا التفصيل في جميع ما فَعِلَ في طريق العامة مما ذكرناه وغيره؛ لأن المعنى لا يختلف. وكذا أن حفره في سكة لا يصح، لأنه غير متعدٍّ، ^{عند} ^{الحفر} حفره في فناء داره. لأن له ذلك لمصلحة داره، والفناء في تصرفه، وقيل: هذا إذا كان الفناء مملوكاً له، أو كان له حقُّ الحفر فيه؛ لأنه غير متعدٍّ، أما إذا كان الجماعة المسلمين أو مشتركاً، بأن كان في سكة غير نافذة؛ فإنه يضمنه؛ لأنه مسبب متعدٍّ وهذا صحيح. ^{عند} ^{أبي حنيفة} لأنه مات لمعنى في نفسه، فلا يضاف إلى الحفر، والضمان إنما يجب إذا مات من الوقوع، وقال أبو يوسف - رحمه الله - إن مات جوعاً فكذلك،

على هذا استقصى يعني أنه لو فعل أمر من له الولاية في الأمر، لم يضمنه، ولو فعل بنفسه من غير أمر أحد ضمنه. (العبارة) ثم ذكره يعني من أول باب إلى هذا من إخراج الكيف والميراث وأخر ص وباء ثم كان وإشراح الروش وحفر لشر. (العبارة) وغيره يعني ما ذكره في الكتاب كبناء الصفة وعرس الشجر ورمي التلح والخلوس سبع. (العبارة) ذكره ^{أبو حنيفة} يعني كما إذا أمره الإمام، فحفر في طريق مسمى لم يضمن ما يقع به كدخول حفره في منكه، وإن لم يأذن له الإمام. [العبارة ٩ ٢٤٦] فناء داره يعني وإن لم يكن الفناء منكه. (العبارة) حق الحفر بأن لا يصير لأحد، وأذن له الإمام. [العبارة ٩ ٢٤٧] وهذا يعني هذا الجواب وهو أن يضمن إذا كان الفناء لجماعة مسمى، أو كان مشتركاً إذا كان في سكة غير نافذة صحيح. (العبارة) عما أي تخاف بالعقوبة، فإن في 'الفتح': يوم عم إذا كان يأخذ نفسه من شدة آخر. [العبارة ٩ ٢٤٧] لأنه ^{مات} ^{معنى} أي صار كأنه مات حتف أنفه لا سبب الوقوع في شر، وفي 'المسود': وهو حيفة يقول: إنما يصير هلاكه مصافاً إلى الحفر إذا هلك بسبب الوقوع، لتجعل الحافر كالدافع، فأما إذا طرأ عليه سبب آخر، هو سبب هلاكه كالجوع الذي هاج من ضعفه، أو العم الذي أثر في قلبه، وإنما يكون هلاكه مصافاً إلى هذا السبب، ولا يصح لحفر فيه. [العبارة ٩ ٢٤٧]

وإن مات غمًّا فالخافر ضامن له؛ **لأنه لا سبب للغم سوى الوقوع**، أما الجوع فلا يختص بالبئر. وقال محمد **هو ضامن في الوجوه كلها؛ لأنه إنما حدث بسبب الوقوع؛ إذ لولاه لكان الطعام قريباً منه. قال: **سبب الجوع فحفرها له**** في حفره. **فثبت على المستاجر، ولا شيء على الآخر إن لم يعلم أنها في حفره.** لأن الإجارة صحت ظاهرة إذا لم يعلموا، فنقل فعلهم إليه؛ لأنهم كانوا مغرورين، **فصار كما إذا أمر آخر بذبح هذه الشاة فذبحها، ثم ظهر أن الشاة لغيره، من المستاجر** إلا أن هناك يضمن المأمور، ويرجع على الأمر؛ لأن الذابح مباشر، والأمر مسبب، والترحيل للمباشرة، فيضمن المأمور، ويرجع المغرور، وهنا يجب الضمان على المستاجر ابتداءً؛ لأن كل واحد منهما مسبب، والأجير غير متعد، والمستاجر متعد، فيرجع جانبه. **فثبت: فحفرها له على الآخر.**

لأنه لا سبب للغم أي لأنه أثر جعل الأرض عميقاً، وهو من آثار حفره، فإن البئر تبعث منها العقوبة، فلا يكون للغم سبب سوى الوقوع في البئر، وأما الجوع فله سبب آخر سوى الوقوع، وهو بعد الطعام عنه، واحتراق معدته حين لم يبق فيها من مواد الطعام. (الكفاية) **سبب الوقوع والخافر متعد في ذلك السبب.** [الكفاية ٢٤٧/٩] قال أي المصنف، وليس لفظة "قال" في غالب نسخ. [الباب ٢٣٨/١٣] **فحفرها له** في غير فائه يعني بأن كان الماء للغير، أو طريقاً للعامة لكنه غير مشهور. [العناية ٢٤٧/٩] **فنقل** هذا دليل كون الضمان على المستاجر. [العناية ٢٤٧/٩] **لأنهم** دليل قوله: ولا شيء على الأجراء. [العناية ٢٤٧/٩] **فصار** أي وصار هذا الأمر في صحته صاهراً، وكون المأمور معروفاً كالآمر بذبح شاة ظهر فيها استحقاق العير. [العناية ٢٤٧/٩-٢٤٨] **ثم ظهر** فالضمان يتقرر على الأمر. إلا أن هناك أي في الأمر ندح الشاة. [الباب ٢٣٨/١٣] **للمباشرة** وفي نسخة: للمباشر.

والثاني تعدُّ هو مباشرة، فكانت الإضافة إلى المباشر أولى، ولأنَّ تخلُّل فعلٍ فاعلٍ مختارٍ يقطع النسبة كما في الخافر مع الملقى. قال: ومن حمل شيئاً في الضريق فسقط ^{إلى السبب} على إنسان، فعطب به إنسان: ^{فانسبة إلى الملقى} فهو ضامن، وكذا إذا سقط فتعثر به إنسان، وإن ^{يسقطه عليه} كان رداءً قد لبسه، فسقط عنه فعصب به إنسان: ^{على إنسان} يضمن. وهذا اللفظ يشمل الوجهين. والفرق: أن حامل الشيء قاصد حفظه، فلا حرج في التقييد بوصف السلامة، واللبس لا يقصد حفظ ما يلبسه، فيخرج بالتقييد بما ذكرناه فجعلناه ^{لبس} مباحاً مطلقاً. وعن محمد ^{عليه السلام}: أنه إذا لبس ما لا يلبسه عادة،

والثاني [أي المرور بالتعمد] تعدُّ هو مباشرة؛ لأنه إذا تعمد المرور بأن كان بصيراً أو يجد موضعاً آخر للمرور صار متعمداً، فيسبب التلف إليه دون المسبب، وصار كأنه أتلف نفسه، فأما إذا لم يتعمد بأن كان أعمى، أو مر ليلاً يضمن إذا وضعه بغير إذن الإمام، فأما إذا وضعه بإذن الإمام فلا يضمن. [الكفاية ٢٤٩/٩]

قال أي محمد ^{عليه السلام} في "الخامع الصغير". [النهاية ٢٣٩/١٣] فهو ضامن لأن حمل امتاع في الطريق على رأسه، أو على ظهره مباح؛ لكنه مقيد بشرط السلامة. عملة الرمي إلى الهدف، أو الصيد.

وإن كان رداءً قيد باللبس؛ لأنه إن كان حاملاً له، فسقط على إنسان، فعطب به، أو سقط، فتعثر به إنسان يضمن. وهذا اللفظ يعني قوله: فعصب به، فهو ضامن يشتمل الوجهين، وهما تلف الإنسان بوقوع الشيء المحمول عليه، وتلقفه بالتعثر به،... وفي بعض الشروح جعل قوله: وهذا اللفظ إشارة إلى قوله: فعصب به إنسان لم يضمن، وهو بالنسبة إلى الرداء فاسد؛ لأن موت الإنسان بسقوط الرداء عليه غير متصور. [العناية ٢٤٩/٩-٢٥٠] والفرق أي بين الشيء المحمول حيث يجب الصمان به فيما إذا هلك إنسان وبين الثوب الملبوس حيث لا يجب الصمان فيه وإن هلك إنسان بوقوعه عليه. [النهاية ٢٤٠/١٣]

في التقييد: فإذا اتقى السلامة بأن عطب به إنسان لرمي الصمان. مطلقاً يعني من غير شرط السلامة. [النهاية ٢٤٠/١٣] ما لا يلبسه عادة: يعني مثل اللد والحوالق ودروع الحرب في غير موضع الحرب. [العناية ٢٥٠/٩]

فهو كالحامل؛ لأن الحاجة لا تدعوا إلى لبسه. قال: **وإذا كان مسجداً للعشيرة**.
 فعلق رجل منهم فيه **مسجداً**، وجعل فيه **مسجداً**، فحصد، فعصبه رجل **مسجداً**.
وإذا كان على فعل ذلك من غير مسجدة: ضرس. قالوا: هذا عند أبي حنيفة **مسجداً**.
 وقالوا: لا يضمن في الوجهين؛ لأن هذه من القرب، وكل أحد مأذون في إقامتها،
 فلا يتقيد بشرط السلامة كما إذا فعله بإذن واحد من أهل المسجد. ولأبي حنيفة **مسجداً**.
 وهو الفرق: أن التدبير فيما يتعلق بالمسجد لأهله دون غيرهم **كنصب الإمام**
 واختيار المتولي، وفتح بابه، وإغلاقه، وتكرار الجماعة إذا سبقهم بها غير أهله، فكان
 فعلهم مباحاً مطلقاً غير مقيد بشرط السلامة، وفعل غيرهم تعدياً، أو مباحاً مقيداً
 بشرط السلامة، وقصد القربة لا ينافي الغرامة إذ أخطأ الطريق كما إذا تفرّد
 بالشهادة على الزنا، والطريق فيما نحن فيه الاستئذان من أهله **مسجداً**.

في كخميل أي ليس ثوباً ريادة على قدر الحاجة يصمه إذا سقط منه، وعط به إنسان؛ لأنه لا تعم
 به اللوى. [الكفاية ٢٥٠/٩] **فإن** أي محمد **في** "الجامع الصغير". (الساية) **للعسرة** يعني أهل
 المسجد. (العناية) العشيرة: القبيلة ذكره في "الصحاح". [الساية ١٣ ٢٤٠] **ضرس** يعني إذا فعل ذلك بعير
 إذا أخذ من العشيرة. [العناية ٢٥٠ ٩] **وقال** وقال حيواني: "كثير لمشايخ أخذوا بقولهما في هذه مسألة،
 وعليه الفتوى. (الساية) الوجهين وهما إذا الإمام، أو إذا العشيرة. [الساية ١٣ ٢٤١]
غير أهله فلهم تكرار الجماعة، بخلاف ما إذا سبقوا به، فإنه ليس بعيرهم أن يكرر الجماعة. (العناية)
وقصد لقربه جواب عن قولهما: لأن هذه من القرب. [العناية ٢٥١ ٩] إذا تفرّد بالشهادة أح **فإن** شهادته
 من حيث أنه شهادة في حقوق الله تعالى حسنة كانت أو فرة، ولكن من شرط قبول الشهادة في الزنا أن
 يكون الشهود أربعة ممن يسمع شهادته، فإذا نقصت تلك الشهادة من ذلك العدد انقضت الشهادة قدماً،
 فيجب حد القذف على الشاهد. [الكفاية ٢٥٠/٩-٢٥١]

قال أي محمد - " في "الجامع الصغير". (الباب في الصلاة سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً). (العناية)
صم أي إن لم يكن فيها بل كان قاعداً لغيرها. (العناية) أو **للتعلم** أي تعليم الفقه أو الحديث. [العناية ٢٥١/٩]
أو **للصلاة** يعني منتظراً ها. (العناية) وذكر شمس الأئمة السرخسي - في 'شرح الجامع الصغير'، والصحيح
من الجواب على قول أبي حنيفة - " إنه إذا كان الخائس مستصراً للصلاة، فإنه لا يكون ضامناً لما يعطى به؛
لقوله - 'المنتظر للصلاة في الصلاة ما دام ينتظرها'، وبما الخلاف فيما إذا جلس لعمل لا يكون له
احتصاص بالمسجد من درس الفقه، أو الحديث، أو قراءة القرآن. [الكفاية ٢٥١/٩]

أو **فقد فيه حديث** وذكر فخر الإسلام والصدر الشهيد في شرح "الجامع الصغير": إن جلس للحديث فغط به رجل صم بالإجماع؛ لأنه غير مباح، وإن جلس من غير العشرة فيه في الصلاة، فتعقل به إنسان لا يضمن في الصحيح؛ لأن المساجد أعدت لصلاة العامة من غير خصوص، فكان لكل واحد أن يصلي فيه وحده، وإنما المفروض إلى أهل المسجد أمر الصلاة بالجماعة. [الكفاية ٢٥٣/٩]

فهو أي إذا عثر به إنسان فمات. **أما بي للصلاة** الخ قال الله تعالى: ﴿مَنْ شَرَّ لِنَفْسِهِ فَإِنَّ اللَّهَ أَنْ تَرْفَعُ وَيُذَكِّرَ فِيهِ سَمْعَهُ نَسِيخًا فِيهِ سَمْعًا لَا يَسْمَعُ﴾ وقوله: ﴿وَسَمْعَهُ كَفًّا فِي حَسْبِهِ﴾ [العنكبوت ٢٥٣/٩]

وَأَشْهَدُ عَلَيْهِ. فَمَنْ يَقْصِدُ فِي مَدَّةٍ يَنْتَهِرُ عَلَى نَفْسِهِ حَتَّى سَقَطَ: صَحَّ مَا تَلَفَ بِهِ مِنْ ^{الطلب} نَفْسٍ، أَوْ مَالٍ، وَالْقِيَاسُ: أَنْ لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ لَا صَنْعَ مِنْهُ مُبَاشَرَةً، وَلَا مُبَاشَرَةً شَرْطَ هُوَ مُتَعَدٍّ فِيهِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْبِنَاءِ كَانَ فِي مَلِكِهِ، وَالْمِيلَانُ وَشُغْلُ الْهَوَاءِ لَيْسَ مِنْ فَعْلِهِ، فَصَارَ كَمَا قَبْلَ الْإِشْهَادِ. وَجَهَ الْإِسْتِحْسَانُ: أَنَّ الْحَائِطَ لَمَّا مَالَ إِلَى الطَّرِيقِ، فَقَدْ اشْتَغَلَ هَوَاءُ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ بِمَلِكِهِ، وَرَفَعَهُ فِي يَدِهِ، فَإِذَا تَقَدَّمَ إِلَيْهِ وَطُولِبَ بِتَفْرِيعِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ، فَإِذَا امْتَنَعَ صَارَ مُتَعَدِّياً بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ وَقَعَ ثَوْبٌ ^{اشْتَغَلَ} إِنْسَانٍ فِي حَجَرِهِ يَصِيرُ مُتَعَدِّياً ^{عَنِ التَّفْرِيعِ} بِالْإِمْتِنَاعِ عَنِ التَّسْلِيمِ إِذَا طُولِبَ بِهِ كَذَا هَذَا، بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الْإِشْهَادِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ هَلَاكِ الثَّوْبِ قَبْلَ الطَّلَبِ، وَلَئِنْ لَوْ لَمْ نَوْجِبْ عَلَيْهِ الضَّمَانَ يَمْتَنِعُ عَنِ التَّفْرِيعِ، فَيَنْقَطِعُ الْمَارَّةُ حَذَرًا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَتَضَرَّرُونَ بِهِ، وَدَفْعُ الضَّرَرِ الْعَامِ مِنَ الْوَاجِبِ،

== فهذا ليس بإشهاد عليه بل هو مشورة، ويشترط لصحة التقدم، والطلب أن يكون التقدم والطلب إلى من له ولاية التفريع؛ لأن الفعل إنما يطلب من القادر حتى لو تقدم إلى من يسكن الدار بإحارة أو إغارة، فلم ينقض الحائط، حتى سقط على إنسان لا ضمان على أحد. أما على السكان؛ فلأن التقدم إليهم لم يصح، وأما على المالك؛ فإنه لم يتقدم إليه، وكذلك يشترط أن يكون التقدم والطلب من صاحب الحق، والحق في طريق العامة للعامة، فيكتفي بطلب واحد من العامة، وفي السكة الخاصة الحق لأصحاب السكة، فيكتفي بطلب واحد منهم أيضاً، وفي الدار شرط طلب المالك، وإن كان فيها سكان لهم أن يطالبوه، وبعد صحة الطلب يشترط لوجوب الضمان دوام القدرة على التفريع إلى وقت السقوط. [الكفاية ٢٥٣/٩]

وَأَشْهَدُ عَلَيْهِ. لَا حَاجَةَ إِلَى الْإِشْهَادِ، وَذَكَرَهُ فِي الْكُتُبِ؛ لِتَمَكُّنِ فِي الْإِثْبَاتِ عِنْدَ الْإِنْكَارِ. لَا يَضْمَنُ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ ح. فِي الْمَصْصُورِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ بَنَاهُ فِي مَلِكِهِ وَلَا تَعْدِي مِنْهُ. (الْبَيَانَةُ) لِأَنَّهُ. أَيُّ لَأَنَّهُ لَمْ يَبَاشِرِ التَّلَفَ وَلَمْ يَبَاشِرْ مَا هُوَ شَرْطُ التَّلَفِ، وَهُوَ مُتَعَدٍّ فِيهِ. [الكفاية ٢٥٣/٩] كَمَا قَبْلَ الْإِشْهَادِ: أَيُّ فِي صَعْتِهِ مُبَاشَرَةً، أَمَا كَوْنُهُ لِاصْصِعَ فِيهِ فُظَاهِرٌ، وَأَمَا كَوْنُهُ لَا مُبَاشَرَةً وَهُوَ الْقَتْلُ بِسَبِّ كَحَفْرِ الْبُيْتِ وَنَحْوِهِ. [البَيَانَةُ ٢٤٦/١٣-٢٤٧] بِالْإِمْتِنَاعِ الْح. حَتَّى يَضْمَنَ إِذَا هَلَكَ فِي يَدِهِ. (الْبَيَانَةُ) بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الْح. فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِالْإِجْمَاعِ. [الْبَيَانَةُ ٢٤٧/١٣]

وله **تعلق** بالحائط، فيتعين لدفع هذا الضرر، وكم من ضرر خاص يتحمل لدفع ^{صاحب الحائط} ^{رب الحائط} العام منه، ثم فيما تلف به من النفوس تحب الدية، **وتحملها العاقلة**؛ لأنه في كونه جناية دون الخطأ، فيستحق فيه التخفيف **بالطريق الأولى**؛ كيلا يؤدي إلى استئصاله ^{انقطاعه بالكية} ^{صاحب الحائط} ^{المطوب بالهدم} ^{لإشهاد} ^{بميل} ^{بشء وانشاء} والإحجاف به وما تلف به من الأموال كالدواب والعروض يجب ضمائها في ماله؛ لأن العواقل لا **تَعْقِلُ** المال، **والشرط التقدم** إليه، وطلب النقض منه دون الإشهاد، وإنما ذكر الإشهاد ليتمكن من إثباته عند إنكاره، فكان من باب الاحتياط، وصورة الإشهاد: أن يقول الرجل: أشهدوا أني قد تقدمت إلى هذا الرجل في هدم حائطه هذا، ولا يصح الإشهاد قبل أن يهي الحائط لانعدام التعدي.

ولد عن ^{أح} هذا جواب إشكال، وهو أن يقال: أهواء حق العامة، وقد اشتعل بهذا الحائط، فيبعي أن يكون تمريره عليهم، فأجاب بقوله: **ونه** ^{أح} ^{تعلق} ^{بالحائط} ^{يعني} ^{نقصاً} ^{وبقاء}، فكأنه هو أوى بذلك. [الساية ٢٤٧/١٣]

سجّل لدفع ^{أح} كما في الرمي إلى الكفار وإن تترسوا بصبيان المسلمين أو بالأسارى، وقطع العصو للأكمة عند خوف هلاك النفس. [الكفاية ٢٥٣٩-٢٥٤] **وسجّلها العرف** قال محمد ^{إن} ^{العاقلة} لا تتحمل حتى يشهد الشهود على ثلاثة أشياء: عى التقدم إليه في النقض، وعلى أنه مات من سقوطه عليه، وعلى أن الدار له؛ لأن كون الدار في يده طاهر، والظاهر لا يستحق به حق على الغير. [العاية ٢٥٣٩]

بالطريق الأولى أي هو أحق بذلك؛ لأن الحامية دون الخطأ، فيكون أدعى إلى التخفيف.

والإحجاف ^ب يعني بإتلاف ماله بأداء الدية. **المال** ^ب ^{تعلق} ^ب ^{دية} ^{النفس}. **والشرط التقدم** وهو أن يقول صاحب الحق لصاحب الحائط: إن حائطك هذا محوف، أو يقول: مائل فانقصه أو اهدمه حتى لا يسقط، ولا يتف شيقاً، ولو قال: يبعي أن تقدمه، فذلك مشورة، ويشترط أن يكون التقدم من صاحب حق كواحد من العامة مسدماً كان أو ذمياً، أو صبيّاً أو امرأة. [العاية ٢٥٣/٩-٢٥٤] **فكان من باب** ^{أح} ^{حق} لو اعترف صاحبه أنه طوّل بنقصه وجب عليه الضمان وإن لم يشهد عليه. [العاية ٢٥٤/٩]

قال: وفيه حتى حانص مائة في لانتاء فام: بفسس ما تلف سقمه من غير
 المشايخ
 سهد: لأن البناء تعد ابتداء كما في إشراع الجناح. قال: وفسس سهدد رحس أو
 رحس ومرتس عسى نفسه: لأن هذه ليست بشهادة على القتل، وشرط الترك في
 القدوري
 مدة يقدر على نقضه فيها؛ لأنه لا بد من إمكان النقض ليصير بتركه جانياً،
 ويستوي أن يطالبه بنقضه مسلم أو ذمي؛ لأن الناس كلهم شركاء في المرور،
 فيصح التقدم إليه من كل واحد منهم، رجلاً كان أو امرأة، حرّاً كان أو مكاتباً،
 ويصح التقدم إليه عند السلطان وغيره؛ لأنه مطالبة بالتفريغ، فيتفرد كل صاحب
 حق به. وإن مال في در رحس، فاسطالبة إلى مات ندر حصه: لأن الحق له على
 رحنه
 الخصوص، وإن كان فيها سكان: لهم أن يطالبوه؛ لأن لهم المطالبة بإزالة ما شغل
 اادار كالمسافر والمستجير
 الدار، فكذا بإزالة ما شغل هواءها، ولو أجنّه صاحب الدار، أو أبرأه منها، أو فعل
 الحناية
 ذلك ساكنوها، فذلك جائز، ولا ضمان عليه فيما تلف بالحائط؛ لأن الحق لهم،
 صاحب الحائط صاحب الدار، صاحب الحائل

كما في اسراع أي لا يعد فيه ابتداء. (الباية) **لسب شهادة الخ** يعني لو كانت شهادة على نفس
نقتل م يقتل شهادة النساء بشبهة البلية بل هي شهادة على ميلال الخاطئ، فتقبل شهادة رجل وامرأتين.
[الباية ٢٤٩/١٣] لأن الثالث هذا التقدم ما لا يسقط بالشبهة، وهو امل لا القتل. [الكفاية ٢٥٤/٩]
ويسوى ان يظلمه الخ وفي 'شرح الأقطع': وكذلك لو طاست به امرأة أو صبي أو رجل غريب من بد
حر؛ لأن جميع هؤلاء هم حق المرور في الصريق، فصحت مصلبتهم شوت حقهم وفي 'شرح الطحاوي': لو
كان الخاطئ مائلاً إلى الطريق العام، فإن الخصومة فيه إلى اساس مسلماً كان أو دميماً بعد أن كان حراً بالعملاً عاقلاً
كان أو صغيراً أدل له ولديه بالخصومة فيه، أو كان عبداً أدل له مولاه بالخصومة فيه. [الكفاية ٢٥٤/٩]
وان مال الخ: هنا في نسخة العميني وجد قال أي القدوري.

بِخِلَافِ مَا إِذَا مَالَ إِلَى الطَّرِيقِ، فَأَجَلَّهُ الْقَاضِي، أَوْ مَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا يَصِحُّ؛
 لِأَنَّ الْحَقَّ لِحِمَاةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ إِلَيْهِمَا إِبْطَالُ حَقِّهِمْ. وَلَوْ بَاعَ الدَّارَ بَعْدَ مَا أَشْهَدَ
 عَلَيْهِ، وَقَبَضَهَا الْمُشْتَرِي: بَرَأَ مِنْ ضَمَانِهِ؛ لِأَنَّ الْجَنَايَةَ بِتَرْكِ الْهَدْمِ مَعَ تَمَكُّنِهِ، وَقَدْ زَالَ
 تَمَكُّنُهُ بِالْبَيْعِ، بِخِلَافِ إِشْرَاعِ الْجَنَاحِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ جَانِيًا بِالْوَضْعِ، وَلَمْ يَنْفَسَخْ بِالْبَيْعِ،
 فَلَا يَبْرَأُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَلَا ضَمَانٌ عَلَى الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهِ، وَلَوْ أَشْهَدَ
 عَلَيْهِ بَعْدَ شِرَائِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ؛ لِتَرْكِهِ التَّفْرِيعَ مَعَ تَمَكُّنِهِ بَعْدَ مَا طُولِبَ بِهِ، وَالْأَصْلُ: أَنَّهُ
 يَصِحُّ التَّقَدُّمُ إِلَى كُلِّ مَنْ يَتِمَكَّنُ مِنْ نَقْضِ الْحَائِطِ وَتَفْرِيعِ الْهَوَاءِ، وَمَنْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ
 لَا يَصِحُّ التَّقَدُّمُ إِلَيْهِ كَالْمُرْتَهَنِ وَالْمُسْتَأْجِرِ وَالْمُودِعِ وَسَاكِنِ الدَّارِ، وَيَصِحُّ التَّقَدُّمُ إِلَى
 الرَّاهِنِ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى ذَلِكَ بِوَسْطَةِ الْفِكَاكِ، وَإِلَى الْوَصِيِّ وَإِلَى أَبِ الْيَتِيمِ، أَوْ أُمِّهِ
 فِي حَائِطِ الصَّبِيِّ؛ لِقِيَامِ الْوَلَايَةِ، وَذَكَرَ الْإِمَامُ فِي "الزِّيَادَاتِ": "وَالضَّمَانُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ؛
 لِأَنَّهُ فَعَلَ هَؤُلَاءِ كَفْعَلَهُ، وَإِلَى الْمَكَاتِبِ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ لَهُ، وَإِلَى الْعَبْدِ التَّاجِرِ،

بِخِلَافِ إِشْرَاعِ الْجَنَاحِ أَيِ أَشْرَعَ جَنَاحًا إِلَى الطَّرِيقِ، ثُمَّ بَاعَ الدَّارَ فَأَصَابَ الْجَنَاحَ رَجُلًا فَقَتَلَهُ. مَا ذَكَرْنَا أَشَارَ بِهِ
 إِلَى قَوْلِهِ فِي بَابِ مَا يُخَذُّهُ الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ: وَلَوْ أَشْرَعَ جَنَاحًا إِلَى الطَّرِيقِ فَأَصَابَ الْجَنَاحَ رَجُلًا، فَانْصَمَّ
 عَلَى الْبَائِعِ. [السَّيَاةُ ٢٥٠/١٣] **أَبِ السَّمِ** قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَاءُ الْمُرَادُ مِنَ الْيَتِيمِ الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّ الْيَتِيمَ
 لَا أَبَ لَهُ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْأَبِ الْخَدِّ؛ لِأَنَّ الْخَدَّ يُسَمَّى الْأَبَ عِنْدَ عَدَمِ الْأَبِ. [السَّيَاةُ ٢٥١/١٣]
لِقِيَامِ الْوَلَايَةِ لِلْوَصِيِّ وَالْأَبِ وَالْأُمِّ. [السَّيَاةُ ٢٥١/١٣] **لَا فَعَلَ هَؤُلَاءِ كَفْعَلَهُ** أَيِ فَعَلَ الْوَصِيُّ وَالْأَبُ
 وَالْأُمُّ كَفَعَلَ الصَّبِيِّ، وَفِي "الْمَسُوطِ": "وَإِذَا تَقَدَّمَ إِلَى أَبِ الصَّبِيِّ، أَوْ الْوَصِيِّ فِي نَقْضِ الْحَائِطِ، فَلَمْ يَقْضِهِ حَتَّى
 سَقَطَ، فَأَصَابَ شَيْئًا، فَصَمَّاهُ عَلَى الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَبَ وَالْوَصِيَّ يَقُومَانِ مَقَامَهُ، وَيَتِمَكَّنَانِ هَدْمَ الْحَائِطِ، فَصَحَّ
 التَّقَدُّمُ إِلَيْهِمَا فِيهِ، وَيَكُونُ دَنْتُكَ كالتَّقَدُّمِ إِلَى الصَّبِيِّ بَعْدَ بُلُوغِهِ، ثُمَّ هُمَا فِي تَرْكِ الْهَدْمِ يَعْمَلَانِ لِلصَّبِيِّ،
 وَيَنْظُرَانِ لَهُ، فَمَهْدَا كَانَ انْصَمَّ عَلَيْهِ دُونَهُمَا كَمَا فِي "الْمَسُوطِ". [الْكَمَايَةُ ٢٥٥/٩]

سواء كان عليه دين أو لم يكن؛ لأن ولاية النقص له، ثم التالف بالسقوط إن كان مالا فهو في عنق العبد، وإن كان نفساً فهو على عاقلة المولى؛ لأن الإشهاد من وجه على المولى، وضمن المأل أُلِيق بالعبد، وضمن النفس بالمولى، ويصح التقدم إلى أحد الورثة في نصيبه، وإن كان لا يتمكن من نقض الحائط وحده؛ لتمكُّنه من إصلاح نصيبه بطريقه، وهو المرافعة إلى القاضي.

بالسقوط: فيما إذا تقدم إلى العبد. **فهو في عنق العبد.** حتى يباع بعد فيه كما يباع في ديون تجارتها، وكان اقياس أن يكون ذلك على المولى كضمن النفس، ولكن استحسنا الفرق بينهما، فقنا: العبد في ضمان التزام المولى كالحجر، فإنه يفتك الحجر عنه في اكتساب سب ذلك في التزام ضمان الحماية على النفس هو كالحجر عنه؛ لأن فك الحجر بالإذن م يتناول ذلك، فكان الضمان على عاقلة المولى كذا في 'المبسوط'. [الكفاية ٩/٢٥٥]

لأن الإشهاد من وجه إلخ: أما إذا لم يكن على العبد دين، فصاهر؛ لأن المثلث في الدار مولى رقة وتصرفاً، والعبد حصص من جهته، ألا ترى أنه لو ادعى إنسان حقاً في دار بيد مأدور له ينتصب حصصاً، فكان الإشهاد عليه إشهاداً على المولى من وجه، وأما إذا كان عليه دين، فعدهما ظاهر، وعبد أي حيفة - وهو المولى - أن يستخلصه بقضاء الدين، فكأن هذا تقدماً إلى المولى من وجه، وتقدماً إلى العبد من وجه، فاعتبر في ضمان النفس تقدماً إلى المولى؛ لما ذكرنا أن فك الحجر بالإذن م يتناول، وفي ضمان الأموال تقدماً إلى العبد؛ لأنه كالحجر فيه كما مر. [العناية ٩/٢٥٥]

بالمولى: لأن دية العبد غير قابلة لموجب حماية الدم؛ لأنه يشبه الصلاة، وبعد ليس بأهل لذلك. [النسبة ١٣/٢٥٢]

ويصح التقدم إلخ: يعني لو أهلك أحد يسقطه بعد ذلك ضمن ذلك الواحد بقدر نصيبه فيه. [العناية ٩/٢٥٥]

لتمكُّنه من إلخ: هذا جواب الاستحسان، وأما جواب اقياس فهو أن لا بصم واحد من الورثة أما الذي تقدم إليه، فلعدم تمكُّنه من النقص، فمن بعد التقدم فائدته في حقه، فإن واحداً منهم كما لا يتمكن من بئنه لا يتمكن من نقصه أيضاً، وأما غيره من الورثة؛ فلعدم التقدم إليهم، فلم يكن واحد منهم متعدياً في ترك التفريع. فأما جواب الاستحسان، فإنه يضمن هذا الذي أشهد عليه حصته فيما أصابه؛ لأنه كان متمكناً من أن يصبب شركاءه ليجمعوا على هدمه، وهذا لأن لإشهاد على جماعة متعذر عادة، فهو م يصح الإشهاد على بعضهم في نصيبه أدى إلى الضرر، والضرر مدفوع كذا في 'المبسوط'. [الكفاية ٩/٢٥٥]

٥٥ سقط حائط سائر على إنسان بعد إتيانه فقتله، فعبر بالنفس غيره، فعصب.

لا بضمة: لأن التفريغ عنه إلى الأولياء لا إليه، ^{٥٦} **عصب** بالنقص: ضمة: لأن

صاحب الحائط

التفريغ إليه؛ إذ النقض ملكه، والإشهاد على الحائط إتياناً على النقض؛ لأن المقصود

امتناع الشغل. ^{٥٧} **عصب** حده كتب على حائط، فسقطت بسقوطه وهي ملكه؛

عن يوه

ضمه: لأن التفريغ إليه، ^{٥٨} **لا بضمة** لأن التفريغ إلى مالكها.

لا بضمة: أي لا يضم صاحب الحائط القاتل الثاني. (العناية) لأن التفريغ عنه أي يقتل الأول برفعه مفرغاً إلى أوليائه؛ لأهم الدين يتولون دمه، ووصل بالفرق بينهما وبين ما إذا وقع خصاص في الطريق، فتعثر إنسان بنقصه ومات، ثم تعثر رجل بالقتل ومات، فإن دية القاتلين جميعاً على صاحب الخصاص، وجب: بأن إشراق الخصاص في نفسه حياة، وهو فعلة، فصار كأنه لقيه بيده عليه، فكان حصول القاتل في الطريق مصداقاً إلى فعلة كحصول نقض خصاص في الطريق، ومن لقي شيئاً في طريق كان صامماً لما عطل به، وإن لم يحدث تفريغ الطريق عنه، بخلاف مسألة الحائط، فإن نفس لسان يس حياة، وبعد ذلك لم يوجد منه فعل يصير به حياً، لكن جعل كالتفريع لثبوت لنقص في الطريق مع القدرة على التفريغ، واثرت مع القدرة وحده في حق النفس لا في حق القاتل، فحدث جعل فاعلاً في حق القاتل الأول لا في حق القاتل الثاني. [العناية ٢٥٦/٩]

لأن التفريغ إليه: أي لأن تفريغ الطريق عن نقص الحائط إلى صاحب الحائط [ساية ٢٥٢ ١٣] **فسقطت بسقوطه** يعني الحرة بسقوط الحائط يشير إلى أنه لم وقعت الحرة وحده، فأصبحت إنساناً فلا ضمان عليه؛ لأنه وضعها على ملكه، وهو لا يكون متعدياً فيما يحدثه في ملكه، سواء كان الحائط مائلاً أو غير مائل كذا في 'المسعود'. [العناية ٢٥٦ ٩] **ضمه** حائط مائل أشهد عليه، فوضع صاحب الحائط أو غيره عليه حرة، فسقط الحائط، ورُمي بالحرة على إنسان فقتله، فالضمان على صاحب الحائط، ولو عثر بالحرة أو سقطها أحد إن كانت الحرة لعبر صاحب الحائط فلا يضم أحد، أما صاحب الحائط؛ لأن لإشهاد على الحائط لا يكون إتياناً على الحرة، وأم صاحب الحرة؛ لأنه لم يوجد لإشهاد عليه، حتى لو كانت الحرة لصاحب الحائط يضمن لقدرة على رفعها. [الكفاية ٢٥٦/٩]

قال: ورد أن لحائط بين خمسة رجل أشهد على أحدهم، فبقي سائرهم **خُمس الدية**، ويكون دية على عاقبة، وقد كتب د. ابن رمانة، وحضر أحدهم فيها شر، وحضر ثانٍ بعد واحد سريكين لأحدهم، أو على حائط فعصبه بإسناد ضعيف، ثلثا الدية على عاقبة، ومحمد بن عبد الله بن حنيفة، وقال: **عند حنيفة ثلث الدية على عاقبة في الفصلين**. لهما: أن التلف بنصيب مَنْ أشهد عليه معتبر، وبنصيب مَنْ لم يشهد عليه هَدَرٌ، فكانا قسمين، فانقسم نصفين كما مرَّ في عقْر الأسد، ونفس الحية وجرح الرجل. وله: أن الموت حصل بعلَّة واحدة، وهو الثقل المقدَّر والعمق المقدَّر؛ في البر

قال أي محمد بن في الجامع الصغير. [الساية ٢٥٣/١٣] **خمس دية** ألا ترى أنه لو أشهد عليهم جميعاً، ثم سقط على إسناد كان على كل واحد منهم خمس الدية، فيترك الإشهاد في حق الباقي لا يرداد الواجب على من أشهد عليه. [العناية ٢٥٦/٩-٢٥٧] **ثلثا الدية** [أي فعلى كل واحد من حافر الشر وباني الحائط. (العناية)] لكونه ظالمًا في ثلثي نصيب شريكه، فيضمن ثلثي الدية، ولا يلزم ثلث الدية في نصيبه؛ لكونه غير متعد فيه. **في لفصلين** أي في فصل الحائط المائل المشترك بين خمسة وفي فصل دار بين ثلاثة شر، وقيل: جواب أبي حنيفة **فيما إذا مات القاتل بثقل الحائط**، وأبو يوسف ومحمد **لا يخالفاه في ذلك**، وجوابهما **فيما إذا مات بسبب الجرح**، بأن جرحه الحائط، وأبو حنيفة **يوافقهما في ذلك**. [الكفاية ٣٥٦/٩] **إن التلف الخ** وعلى هذا تخرج مسألة البئر: فيقال لهما: اجتمع في حقه معيار: أحدهما: موجب لنصمان، وهو التعدي بالحفر في ملك غيره، والآخر: مانع عنه، وهو عدم التعدي من حيث الحفر في ملكه، فيجعل المعتبر حسناً، والهدر حسناً، فيلزمه نصف النصمان. [العناية ٢٥٧/٩] **كما مرَّ في باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه**، فالواجب القسم على دي عقل وغيره. **عقْر الأسد الخ** فإنه يكون نصيبين: النصف على الخارج والصف هدر. (الساية) **لثقل المقدَّر** أي في الحائط المهلك لا مجرد الثقل، ومجرد العقل؛ لأن اليسير من ذلك لا يصلح علة للتلف. [الساية ٢٥٣/١٣]

لأن أصل ذلك ليس بعدة وهو القليل، حتى يُعتبر كل جزء علةً، فيجتمع العِلَلُ، وإذا كان كذلك يضاف إلى العلة الواحدة، ثم تقسم على أربابها بقدر الملك، بخلاف الجراحات، فإن كل جراحة علة التلف بنفسها، صَغُرَتْ أو كَبُرَتْ على ما عرف، إلا أن عند المراحمة أضيف إلى الكل؛ لعدم الأولوية.

لأن أصل ذلك [أي أصل الثقل والعمق كما في قوله تعالى ...] [العناية ٢٥٦/٩] ليس بعدة أي القليل من الثقل والعمق لا يوجب التلف محال، حتى يعتبر كل جزء علة، فيعتبر الكل علة واحدة، فيضاف الحكم إليها، ثم يقسم على أربابها بقدر الملك، بخلاف الجراحات، فإن كل جراحة علة التلف بنفسها صغرت أو كبرت إلا عند المراحمة، أضيف إلى الكل؛ لعدم رجحان النقص على بعضها، فلما أضيف التلف إلى الكل، وبعض الجراحات معتبر في إضافة الصمان إليه، وبعضها غير معتبر، فجعل الذي هو غير معتبر شيئاً واحداً وإن تعدد، فلدنك صار الصمان نصفين، فاعتبر أحد النصفين وأهمل الآخر؛ وهذا لأنه إذا لم يصحح النقص لإضافة الحكم إليه، وصلح لقطع النسبة من المراحمة ظهرت المراحمة في قطع النسبة وإن لم يظهر في حق استحقاق الحكم. [الكفاية ٢٥٦/٩-٢٥٧]

كذلك أي إذا ثبت أن العلة واحدة. بخلاف الجراحات جواب عن قوهما: كما مر في عقر الأسد، ونفس الحية، وجرح الرجل. [العناية ٢٥٧/٩] لعدم الأولوية في الإضافة إلى النقص. [النهاية ٢٥٤/١٣]

باب جنابة البهيمة والجنابة عليها

قال: ترك ضامن لما أوطأت الدابة ما أصابت يدها، أو رحنها، أو رأسها، أو كدمت أو حطت، وكذا إذا صدمت، ولا يصح ما فحط برجلها أو دسها. **والأصل:** أن المرور في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة؛ لأنه يتصرف في حقه من وجه، وفي حق غيره من وجه؛ لكونه مشتركاً بين كل الناس،

باب حيازة الخ: ذكره عقيب حيازة الإنسان والحيازة عليه مما لا يحتاج إلى بيان ذلك، ولكن لما كانت البهيمة مدحقة بالحمادات من حيث عدم العقل ذكره بعد ما يحدثه الرجل في الطريق قل حيازة الرقيق، وسبب الحيازة إليها لمشاكلته الجارية عليها. (رد المحتار) **قال:** أي محمد **في** 'الجامع الصغير'. [الاية ٢٥٥/١٣]

أوطأت الدابة الصحيح: وطئت؛ لأنك تقول: أوطأت فلاناً الدابة، فوطئت الكدم: العض بمقدم الأسنان كما يكدم الحمار، والخط: الضرب باليد، والصدم: هو أن تصرب الشيء بحسبك، ومنه الكلب إذا قتل الصيد صدماً لا يؤكل. واصطدم الفارسان إذا صرب أحدهما الآخر بنفسه، يقال: نفحت الدابة الشيء إذا ضربته بخد حافرها كذا في "الصحيح" و"المعرب". وقوله: الراكب ضامن لما أوطأت الدابة إلى قوله: أو كدمت أو حطت، وكذا إذا صدمت يريد به إذا كان الراكب يسير في طريق المسلمين؛ لأنه إذا كان يسير في ملكه إن وطئت يدها أو برجلها يضمن، وإن كدمت أو نفحت يدها، أو برجلها، أو ضربت يدها، فلا ضمان؛ لأن في الوجه الأول صاحب الدابة مباشر للإتلاف؛ لأن ثقله وثقل الدابة اتصل بالمتلف، فكأنهما وطاقاه جميعاً، ولهذا يجب على الراكب الكفارة إذا وطئت الدابة برجلها أو بيديها، ويجرم عن الميراث، والمباشر ضامن، سواء كان متعدياً أو لم يكن. [الكفاية ٢٥٧/٩]

والأصل: أي الأمر الكلي. **لأنه يتصرف الخ:** جواب لسؤال ذكر في الدخيرة وغيره مع هذا الجواب، وهو فإن قيل: هو غير متعدي في هذا التسيب، فإن له أن يمر في طريق المسلمين كما في ملكه، ولو مر عليها في ملكه فأتلف شيئاً هذه الوجوه، لم يضمن بها، فيجب أن لا يضمن ههنا أيضاً، قلنا: الطريق يشبه ملكه من حيث أن المرور مباح له فيه، ويشبه ملك الغير من حيث أنه ليس له في طريق المسلمين ملك يطلق له التصرف، فوفرنا على الشبهين حفظهما فيما كان سبباً للإتلاف. [الكفاية ٢٥٨/٩]

لما أنه أي لأن الإيقاف أدوم من التيسير. وربما يكون مانعاً لغيره من المرور، فيكون فوق المرور، فلا يلحق به بذلة النص. [الكفاية ٩/٢٦٠] أدوم منه يعني إذا أوقفها فرائث يقع الروث في محل، فيكون أدوم من الروث عند السير؛ لأنه في محال، ففي كل محل محل أقل. **والسائق** **الح** ما خرج من بين أحكام الراكب بين أحكام السائق والقائد. [العناية ٩/٢٥٩] **وإيراد** **للمقحة** أي من قوله: لما أصاب ييدها أو برجلها، وإد قيد لتفسير بهذا؛ لأنه كان يجوز أن يراد بقوله: لما أصاب ييدها، أو رجليها الوطء، ولا خلاف لأحد أنه يصمم فيه سائق وقائد، وإنما الاختلاف في السفحة، وهو م يفسره بهذا كان مسؤول أن يؤمر ذلك بالوطء، ويتن الاختلاف فيه، وليست الرواية كدث. [الكفاية ٩/٢٦٠]

بتخويف القتل كما في المكره، وهذا تخفيف بالضرب. قال: وفي "الجامع الصغير":
وَكُنْ شَيْءٌ صَمَمَهُ الْمُرْكَبُ صَمَمَهُ السَّائِقُ وَالْقَائِدُ؛ لَأَنَّهُمَا مُسَيَّبَانِ بِمَبَاشَرَتِهِمَا شَرْطُ
التلف، وهو تقريب الدابة إلى مكان الجنابة، فيتقيد بشرط السلامة فيما يمكن
الاحتراز عنه كالراكب، ^{لأن على} ^{ركب} ^{كقدرة} فيما أوطأته الدابة بيدها أو
برجلها، ^{ولا كفارة} ^{عليه}، ^{ولا على الراكب فيما وراء الإبطاء؛ لأن الراكب مباشر}
فيه؛ لأن التلف بثقله، وثقل الدابة تبع له؛ لأن سير الدابة مضاف إليه، وهي آلة له،
وهما مسيبان؛ لأنه لا يتصل منهما إلى المحل شيء، وكذا الراكب في غير الإبطاء،
والكفارة حكمُ المباشرة لا حكم التسيب، وكذا يتعلق بالإبطاء في حق الراكب
حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد؛ لأنه يختص بالمباشرة. ^{وإن كان ركب}
وسائق، ^{فإن لا يضمن} ^{سائق ما أوصأ} ^{لدابة؛ لأن الراكب مباشر فيه؛}

تخويف القتل يعني أن الإضافة والانتقال إنما يكون في الإكراه الكامل، وهو التخويف بالقتل أو القطع
لا في الإكراه القاصر، وهو التخويف بالضرب، وهذا الإكراه قاصر، فلا ينتقل إليهم. [الكفاية ٢٦٠/٩]
الجامع الصغير وأتى برواية "الجامع الصغير" لاشتمالها على الضابط الكفي، وبيان الكفارة. (العناية)
الراكب: وأما في الإبطاء فعلى الراكب كفارة لا عليهما.

لأن **الراكب مباشر**؛ والدليل على أنه مباشر من حيث حكم الشرع أن من سار على دابة في ملكه، فأوطأت
إنساناً بيدها أو رجلها، فقتلته، فعليه الدية والكفارة؛ لأن الراكب مباشر للقتل فيما أوطأت دابته، والمباشرة في
ملكه وغير ملكه سواء في إيجاب الضمان عليه كالرمي، فإن من رمى في ملكه، فأصاب إنساناً كان عليه
ضمانه كذا في "المبسوط". [الكفاية ٢٦١/٩] **وكذا الراكب الخ** أي لا كفارة عليه في غير الإبطاء؛
لأنه سب في ذلك. (السياسة) **والكفارة حكم الخ** فيجب عليه الكفارة في الإبطاء؛ لأنه مباشر فيه. (السياسة)
لأنه: أي لأن كل واحد من حرمان الميراث والوصية. [البنية ٢٥٩/١٣]

لما ذكرنا، والسائقُ مسبب، والإضافةُ إلى المباشرِ أولى، وقيل: الضمانُ عليهما؛ لأن ^{لراكب والسائق} كل ذلك سبب الضمان. قال: وإذا اصطدم فارسان، فمن: **فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر**. وقال زفر والشافعي **ع**: يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر؛ لما روى ذلك عن علي **ع** ولأن كل واحد منهما مات بفعله وفعل صاحبه؛ لأنه بصدمته ألم نفسه وصاحبه، فيهدر نصفه ويعتبر نصفه كما إذا كان الاصطدام

لما ذكرنا إشارة إلى قوله: أن التلغ بثقله. (العناية) **لأن كل ذلك إلح**. ذكر محمد **ع** في 'الأصل': أن الراكب إذا أمر آخر سحس ادياة، فأوطأت إنساناً كان الضمان عليهما، وعمل فقال: لأن سحس سائق، وأمر راكبه، فقد تبين بما ذكر أن الراكب والسائق في صمان ما وصأت ادياة يشتركان، ولا يختص به الراكب. [الكفاية ٩/٢٦١] **سبب الصمان** يعني أن كل واحد منهما نافرهه عامل في الإتلاف، فإن السوق لو انفرد عن الركوب أوجب صمان ما أتلفت بالوضع، وكسك الركوب، فم يجر أن يضاف عمل السوق في الإتلاف إلى الركوب، بل كان التلغ مضافاً إليهما بصفين، ومسبب بما لا يضم مع المباشر إذا كان سبباً لا يعمل في التلغ عند انفراده كاخفر، فإنه لا يوجب التلغ منفرداً عن الدفع الذي هو مباشرة. [العناية ٩/٢٦٠-٢٦١] وإذا اصطدم فارسان [تقييد بالفارسين اتفاقي؛ لأن الحكم في المشيين كسكك، أو قيده بحسب الغالب. (البناية) اصطدام: تقول: اصطدم الفحلان إذا صدم بعضها بعضاً.

فعلى عاقلة [لو كان الاصطدام خطأ] إلح. وهذا يس على إطلاقه، بل محمول على ما إذا تقابلا لما في الاختيار سار رجل على دابة، فجاء راكب من خلفه، فصدمه، فعطب المؤخر لا صمان على المقدم، وإن عطب المقدم فالضمان على المؤخر، وكذا في سفينتين عن أبي المسعود. (رد المحتار) إذا كان الاصطدام إلح. لو كان الاصطدام عمدًا، فالواجب نصف الدية اتفاقي؛ لأن كل منهما مات بفعله، وفعل الآخر، فيعتبر نصف الدية، ويهدر النصف كما إذا جرح كل منهما صاحبه، وم يذكر في الهداية والكافي صورة العمد صريحًا، بل في صم دليل الخصم، وهذا قال في 'الكفاية' أي يجب نصف الدية في العمد على عاقلة كل واحد منهما، وفي الخطأ يجب الدية الكاملة على ما ذكر في الكتاب، خلا أنه ذكر الخطأ في وضع المسألة، والعمد في بيان قول الخصم.

* غريب. [نصب الراية ٤/٢٨٦]

عمداً، أو جرح كل واحد منهما نفسه وصاحبه جراحة، أو حفراً على قارعة الطريق
 بئراً فأنهار عليهما: يجب على كل واحد منهما النصف، فكذا هذا. ولنا: أن الموت
 يضاف إلى فعل صاحبه؛ لأن فعله في نفسه مباح، وهو المشي في الطريق، فلا يصلح
 مستنداً للإضافة في حق الضمان كالماشي إذا لم يعلم بالبئر، ووقع فيها: لا يهدر شيء من
 دمه، وفعل صاحبه وإن كان مباحاً لكن الفعل المباح في غيره سبب للضمان كالتائم إذا
 انقلب على غيره، وروي عن علي عليه السلام أنه أوجب على كل واحد منهما كل الدية،*
 فتعارضت روايتاه، فرجحنا بما ذكرنا، وفيما ذكر من المسائل الفعلان محظوران،
 على

الماشي الخ يعني إذا مات بالوقوع في البئر مع أن الشر بنفسها في قارعة الطريق ليست بسبب لموته، بل
 البئر مع المشي إليها سبب للموت، والمعنى فيه أيضاً هو أن كل واحد منهما مدفوع بصاحبه، فكأنه أوقعه
 من الدابة بيده؛ وهذا لأن دفع صاحبه إياه عنة معترة لإتلافه في الحكم، فأما قوة المصدوم، فلا تصح أن
 تكون عنة معارضة لدفع الصادم، فهو بمسرة من وقع في بئر حفرها رجل في الطريق يجب الضمان على
 الحافر، وإن كان لو لا مشيه وثقله في نفسه ما هوى في البئر. [الكفاية ٢٦١/٩ - ٢٦٢]

بما ذكرنا: يعني قوله: لأن فعله في نفسه مباح، وهو المشي في الطريق الخ. (العناية) وفيما ذكر الخ. جواب عن
 المسائل المذكورة في جهتهما؛ وذلك لأن الفعل ما كان محظوراً كان موجباً للضمان، ولكن لم يظهر في
 حق نفسه؛ لعدم الفائدة، فسقط إيجابه الضمان في حق نفسه، واعتبر في حق غيره، فذلك وجب على
 عاقلة كل منهما نصف الدية، وأما فيما نحن فيه، فالمشي مباح محض، فلم ينعقد موجباً للضمان في حق
 نفسه أصلاً، فكان صاحبه قاتلاً له من غير معرصة أحد له في قتله، فيجب على عاقلة كل منهما تمام دية
 الآخر كمن مشى حتى سقط في البئر ضمن الحافر، وإن كان السقوط بالحفر والمشى جميعاً، لكن ما كان
 المشي مباحاً لم يعتبر. [العناية ٢٦٢/٩] **الفلان** وهما الاصطدام والخرج. [الساية ٢٦١/١٢]

* رواه عبد الرزاق في "مصنفه" في القسامة أخبرنا أشعث عن الحكم عن علي: - حدثنا محمد بن حماد
 صاحب، فقص كل واحد منهما صاحبه، يعني به [رقم: ١٨٣٢٨، ١٠ / ٥٤، باب المقتتلان والذي
 يقع على الآخر أو يضمه]

فوضح الفرق، هذا الذي ذكرنا إذا كانا حُرَّين في العمد والخطأ، ولو كانا عبيدين يهدرُ
الدم في الخطأ؛ لأن الجناية تعلقت برقبته دفعاً وفداءً، وقد فاتت لا إلى خلف من غير
فعل المولى، فهدر ضرورة، وكذا في العمد؛ لأن كل واحد منهما هلك بعد ما جنى
ولم يخلف بدلاً. ولو كان أحدهما حرّاً والآخر عبداً، ففي الخطأ: تجب على عاقلة الحرّ
المقتول قيمة العبد، فيأخذها ورثة المقتول الحرّ، ويبطل حقّ الحرّ المقتول في الدية فيما
زاد على القيمة؛ لأن على أصل أبي حنيفة ومحمد **حب** تجب القيمة على العاقلة؛ لأنه
ضمان آدمي، فقد أخلف بدلاً بهذا القدر، فيأخذه ورثة الحرّ المقتول. ويبطل ما زاد
عليه؛ لعدم الخلف، وفي العمد: تجب على عاقلة الحرّ نصف قيمة العبد؛ لأن المضمون
هو النصف في العمد، وهذا القدر يأخذه وليّ المقتول، وما على العبد في رقبته،
وهو نصف دية الحرّ يسقط بموته إلا قدر ما أخلف من البدل، وهو نصف القيمة.

الذي ذكرنا أي وجب تصيف الدية في العمد على عاقلة كل واحد منهما، وفي الخطأ الدية
الكاملة. [العبارة ٢٦٢/٩] **خطأ** يعني إذا اصطدم العبدان خطأ يعني فمات هدر الدم. [العبارة ٢٦٢/١٣]
دفعاً وفداءً أي حيث من دفع أبوى إياه، ومن حيث أن يهديه، ولما مات قبل ذلك فات محل الجناية إن
خلف لا يضمن المولى شيئاً. (العبارة) **العمد** ههنا متممة الخطأ. (الكفاية) **حب** [باعتبار كون الحر قاتلاً]
على أي لأن كل واحد منهما صار قاتلاً لصاحبه، فيجب على عاقلة الحر قيمة العبد، ثم قد تلف العبد
الخاص، وأخلف بدلاً فيكون بدنه لورثة أبيه عليه، وهو الحر؛ لأن القيمة التي دفعها عاقلة الحر صار بدلاً
عن العبد، فيأخذها ورثة الحر بجبهة كونه مقتولاً لا بجبهة كون الحر قاتلاً. [الكفاية ٢٦٢/٩]
ورثة المقتول **الحر** بجبهة كونه مقتولاً لا بجبهة كون الحر قاتلاً. (الكفاية) **ويبطل** من حق الحر المقتول
لعدم الخلف. أي لعدم أخلف موت العبد من غير خلف. (العبارة) **نصف القيمة**. فيأخذه الورثة من مولى
العبد. [العبارة ٢٦٣/١٣]

قال: ومن ساق دابة، فوقع السَّرخ على رجليه، فقصه: صمس، وكذا على هذا سائر أدوية كتنحيم وحوه، وكذا ما يحمل عبيها؛ لأنه متعد في هذا التسبب؛ لأن الوقوع بتقصير منه، وهو ترك الشد أو الإحكام فيه، بخلاف الرداء؛ لأنه لا يشد في العادة، ولأنه قاصد لحفظ هذه الأشياء كما في المحمول على عاتقه دون اللباس على ما مر من قبل، فيقيد بشرط السلامة. **قال:** ومن فاد قطارا، فهو صمس لما أوصى به ^{لعموري} ^{القائد} ^{القطار} فاد قطارا، صمس به القائد، ولأن القائد عليه حفظ القطار كالسائق، وقد أمكنه ذلك، وقد صار متعدياً بالتقصير فيه، والتسبب بوصف التعدي سبب الضمان، إلا أن ضمان النفس على العاقلة فيه، وضمن المال في ماله. وإن كان معه سائق؛ فالضمان عنهما؛ لأن قائد الواحد قائد للكل، وكذا سائقه لاتصال الأزمة، وهذا إذا كان السائق في جانب من الإبل،

قال أي محمد بن في "الحامع الصغير" (الساية) وكذا على هذا يعني وصول الصمان على السائق إذا وقعت. [الساية ٢٦٣/١٣] **خلاف الرداء** يعني إذا كان لابساً رداء، فسقط عنه، وعطبت به إنسان أو غيره؛ لا ضمان عليه؛ لأن اللباس تبع اللباس، ولو تعثر اللباس فسقط على الطريق، ثم تعثر به إنسان لم يكن صامناً له كذا إذا سقط رداؤه ومديبه؛ لأن الإنسان لا يقصد حفظ اللباس، ولا يمكنه أن يمشي عرياناً وما لا يستطيع الامتناع عنه يحمل عموماً. [الكفاية ٢٦٣/٩] **الأشياء** يعني السرج وسائر الأدوات. [العناية ٢٦٣/٩] **على عاتقه** إذا وقع على شيء فأتلفه، فإنه يجب الصمان، بخلاف اللباس، فإنه لا يقصد حفظه.

من قبل أي في باب ما يحدثه الرجل في الطريق. (العناية) **قطارا** بالكسر: القطار: الإبل تقطر على نسق واحد، والجمع قطر. [العناية ٢٦٣/٩] **سائقه** أي سائق الواحد سائق الكل. **الأزمة** أي أزمة القطار، وهو جمع رمام. [الساية ٢٦٤/١٣] **من الإبل** أي يمشي في جانب من القطار لا يتقدم ولا يتأخر، ولا يأخذ بزمام بعير. [الكفاية ٢٦٣/٩]

لأنه أمر بالقود دلالة، فإذا لم يعلم به لا يمكنه التحفظ من ذلك، فيكون قرار الضمان ^{بربط} على الرابط، أما إذا ربط، والإبل قيام، ثم قاده: ^{القائد و الرابط} ضمنها القائد؛ لأنه قاد بغير غيره بغير إذنه لا صريحاً ولا دلالة، فلا يرجع بما لحقه عليه. ^{الرابط} قال: ومن أرسل بهيمة. ^{معد} وكان لها سائقاً. فأصابت في فورها: يضمه؛ لأن الفعل انتقل إليه بواسطة السوق. ^{السائق} قال: ولو أرسل طيراً وساقه. فأصاب في فوره: لم يصم. والفرق: أن بدن البهيمة يحتمل السوق، فاعتبر سوقه، ^{بارياً} والطير لا يحتمل السوق، فصار وجود السوق وعدمه بمنزلة، وكذا لو أرسل كلباً ولم يكن له سائقاً: لم يضمن، ولو أرسله إلى صيد ولم يكن له سائقاً، فأخذ الصيد وقتله: حل. ووجه الفرق: أن البهيمة مختارة في فعلها،

ضمها [بلا رجوع على أحد. (العناية)] إلخ. لأن ربط الجمل بالقصار جنابة، وأما واقعة في الصريق. وحين سار بها القائد فقد زالت هذه الجنابة بقود القائد، فبرأ عن موجبها كمن وضع حجراً على قارعة الطريق، ثم جاء إنسان، وحوّل الحجر من ذلك الموضع إلى موضع آخر لم يكن على الواصع الأول شيء أن تعقل به إنسان؛ لأن وضعه الحجر جنابة، ولكن ما حوله غيره عن مكانه رالت جانيته بفعل الواصع الثاني، فبرأ الأول كذا ههما. [الكفاية ٢٦٤/٩] قال: أي محمد بن الجامع الصغير. (النابة) أرسل همة: يريد كذباً لقوله بعده: وكذا لو أرسل كلباً. (العناية) سائقاً وأراد بكونه سائقاً أن يكون خلفه. (النابة) قال: أي محمد بن الجامع الصغير. [النباية ٢٦٦/١٣] فوره: أن قتل صيداً مملوكاً. [العناية ٢٦٤/٩] بمنزلة. واحدة. ولها لو أدخل بارياً في الحرم أو صقراً وأرسه فجعل يقتل حمام الحرم لا يلزمه شيء؛ لأن البار لا يحتمل السوق. [النابة ٢٦٦/١٣] لم يصم: [لعدم وجود السوق] يعني وإن أصاب الكلب شيئاً في فور الإرسال لا يضمن المرسل. [الكفاية ٢٦٤/٩] مختارة إلخ الأصل: أن الفعل الاختياري يضاف إلى فاعله، ولا يجوز إضافته إلى غيره، إلا أننا تركنا ذلك في فعل البهيمة إذا وجد منه السوق، بخلاف ما إذا أرسل الكلب إلى صيد حيث يؤكل ما أصابه، وإن لم يكن سائقاً؛ لأن الحاجة مسّت إلى الاصطياد، فأضيف إلى المرسل ما دام الكلب في تلك الجهة.

ولا تصلح نائبة عن المرسل، فلا يضاف فعلها إلى غيرها، هذا هو الحقيقة، إلا أن الحاجة مست في الاصطیاد، فأضيف إلى المرسل؛ لأن الاصطیاد مشروع، ولا طريق له سواه، ولا حاجة في حق الضمان العدوان. وروي عن أبي يوسف أنه أوجب الضمان في هذا كله احتياطاً؛ صيانة لأموال الناس. قال : وذكر في "المبسوط": إذا أرسل دابة في طريق المسلمين، فأصاب في فورها: فالمرسل ضامن؛ لأن سیرها مضاف إليه ما دامت تسير على سننها، ولو انعطفت بمنة أو يسرة انقطع حكم الإرسال، إلا إذا لم يكن له طريق آخر سواه، وكذا إذا وقفت، ثم سارت، بخلاف ما إذا وقفت بعد الإرسال في إصطیاد، ثم سارت، فأخذت الصيد؛ لأن تلك الوقفة تحقق مقصود المرسل؛ لأنه لتمكّنه من الصيد،

هو الحقيقة أي فعل أحد لا يضاف إلى غيره. (الساية) ولا حاجة، أي لا ضرورة في وجوب العدوان، فلا تسقط عثرها. [البنية ٢٦٧/١٣] دابة فرساً أو بعيراً، أو أمثاله. فالمرسل ضامن قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى، وفي 'النهاية': وإن كان أصاب الكلب شيئاً في فور الإرسال لا يضمن المرسل، بخلاف الدابة حتى قالوا: إذا أرسل كلباً أو دابة، فأصاب في فور شيئاً، يضمن في ادابة دون الكلب والطير. (الكفاية) طريق آخر سواه أي سوى طريق اليمّة أو اليسرة بأن كان على الحادة ماء أو وحل، فحينئذ لا يقطع حكم الإرسال أيضاً، كما لو لم يعطف بمنة أو يسرة. [الكفاية ٢٦٤/٩] وكذا أي كذا، ينقطع حكم الإرسال. [البنية ٢٦٧/١٣] وقفت أي الكلب المعتم وأمثاله. (الكفاية) الصيد فلا يقطع الإرسال، بل يحل الصيد. لأن تلك الوقفة، أي يعني أن هناك توقفه لا يقطع حكم الإرسال، حتى حل ما قتله من الصيد. ولو انقطع حكم الإرسال ما حل كما لو قتله هو بنفسه من غير الإرسال، فلما كانت وقفة الكلب تحقق مقصود المرسل الذي هو أحد الصيد كان لهذه الوقفة حكم السر، فلم ينقطع حكم الإرسال كذلك. [الكفاية ٢٦٤/٩]

وهذه تنافي مقصود المرسل، وهو السير، فينقطع حكم الإرسال، وبخلاف ما إذا أرسله إلى صيد، فأصاب نفساً أو مالاً في فوره: لا يضمنه مَنْ أرسله، وفي الإرسال في الطريق يضمنه؛ لأن شغل الطريق: تعد، فيضمن ما تولد منه، أما الإرسال للاصطياد فمباح، ولا تسبب إلا بوصف التعدي. قال: **وهو أرسل بهيمة فأصاب** **رعد على فوره**: صعد المرسل، وإن مالت يمس أو سبلاً، وله طريق حين لا يمس؛ **لما مر**، وهو انقست الدابة، فأصاب مالاً، أو دماً سلاً أو نهراً: لا يضمن حتى **صاحبها** لقوله **لما مر**: "جرح العجماء جبار". * وقال محمد **حين**: هي المنفلة، ولأن الفعل غير مضاف إليه؛ لعدم ما يوجب النسبة إليه من الإرسال وأخواته.

صاحب الدابة

وهذه أي هذه الوقفة التي هي وقفة الدابة، والمراد بها: الفرس أو البعير وأمثالهما ينافي مقصود المرسل الذي هو السير. [الكفاية ٢٦٤/٩-٢٦٥] **وبخلاف الخ** معطوف على قوله: بخلاف ما إذا وقفت؛ لأن حكمها مخالف لحكم أصل المسألة، ثم في قوله: وبخلاف ما إذا أرسله إلى صيد إلى آخره ذكر الفرق بين الإرسالين كما أنه في قوله: بخلاف ما إذا وقفت ذكر الفرق بين الوقفتين. [الكفاية ٢٦٥/٩] قال: أي المصنف **حين** وليس في كثير من النسخ لفظ قال. (النهاية) **على فوره** أي فور الإرسال، والمراد بفور الإرسال: أن لا يمينا ولا شمالاً. [النهاية ٢٦٨/١٣] **لما مر** إشارة إلى قوله: انقطع حكم الإرسال. [الكفاية ٢٦٥/٩] **العجماء حار** والعجماء بفتح العين المهمة وسكون الحيم بالمد مؤنث أعجم وهو الذي لا يقدر على الكلام، والمراد ههنا: البهيمة، والحبار بصم الحيم وتخفيف الباء الموحدة أهدر أي لا شيء فيه. **المنفلة** أي العجماء التي أهدر النبي **حين** فعلها هي المنفلة لا التي أرسلته فإن إفسادها إذا كان في فور الإرسال ليس بجبار كما ذكرنا آنفاً، فكان تفسيره احترازاً عن الإجراء على عمومه. [النهاية ٢٦٥/٩] ولأن **الفعل** أي فعل الدابة المثقمة. (النهاية) **وأخواته** من السوق والقود والركوب. [النهاية ٢٦٩/١٣]

* رواه الأئمة الستة. [نصب الراية ٣٨٧/٤] أخرجه البخاري في "صحيحه" عن أبي هريرة **حين** أن رسول الله **حين** قال: **عجماء حين، حار حين، حار حين، حار حين، حار حين، حار حين** [رقم: ١٤٩٩، باب في الركاز الخمس]

ولأن فيها مقاصد سوى اللحم كالحمْل والركوب والزينة والجمال والعمل، فمن هذا الوجه تشبه للآدمي، وقد تمسك في للأكل، فمن هذا الوجه تشبه المأكولات، فعملنا بالشبهين: فبشبه الآدمي في إيجاب الربع، وبالشبه الآخر في نفي النصف، ولأنه إنما يمكن إقامة العمل بها بأربعة أعين: عينها وعينا المستعمل، فكأنها ذات الشاة ^{القيمة} أعين أربعة، فيجب الربع بفوات أحدهما. قال: ^{إحداها الأعين الأربعة} من ما عني دة في الضرب. فصرها رجل أو نخسها، ففحفت رجلاً، وصرته صده، أو ضربت **فصدته** نفسه: كان ذلك عني **الناحس** دون **الركب**. هو المروي عن عمر وابن مسعود ^{رضي الله عنهما}.

ولأن فيها أي في انقار والحرور والفرس وغيرها الخ دليل معقول على ذلك، وهو واضح. وفيه إشارة إلى الخواب عن القياس على الشاة، فإن المقصود منها اللحم، فقء العين لا يقونه، بل هو عيب يسير، فيرم نقصان المالية [العناية ٢٦٦/٩] **فسه الآدمي** الخ من حيث أوجب مقدار من غير اعتبار النقصان، وباشبه الآخر في نفي النصف، فوجب نصف التقدير أوجب عملاً هم. [الكفاية ٢٦٦/٩] **إنما نكس الخ** دليل آخر وهو أيضاً واضح بكر الاعتماد على الأول، لا يرى أن يعين لا يصح أن ينصف القيمة كما قاله فخر الإسلام . وإنما قال: ذلك؛ لأن المعمول به في هذا الباب النص، وهو ورد في عين واحدة، فيقتصر عليه. (العناية) **قال** وإنما قلنا: قال النصف: كذلك؛ لأن هذه مسألة وما بعدها ليست مذكورة في 'أساية'. وإنما هي من مسائل 'الأصل' ذكرها المصنف برفياً. [أساية ١٣/٢٧١] أو **نخسها** يعني غير إذن الراكب والناحس هو الضعن، ومنه نخس الدواب دلالتها. [العناية ٢٦٦/٩] **ففحفت** يقال: فحفت الدابة الشيء إذا صرته بخد حافرها كما نقل في الكفاية **فصدته** الصدم أن تصرب الشيء بحسده.

عريب. [نصب الراية ٣٨٨/٤] وروى عبد الرزاق في 'مصفه' عن عبد الرحمن المسعودي عن المقاسم بن عبد الرحمن قال: أقبل رجل جارية من القادسية، فمر على رجل واقف على دابة، فحس رجل دابة، فرفعت رجليها، فلم يخط عين الجارية، فرفع إلى سيمان بن ربيعة الناهي، فصم الركب، فنع ذلك ابن مسعود، فقال: على الرجل إنما بصم الناحس. [نصب الراية ٣٨٨/٤-٣٨٩]

والثاني مضاف إلى الناحس، فيجب الضمانُ عليهما، وإن نَحَسَهَا بإذن الراكب كان ذلك بمنسزلة فعل الراكب لو نَحَسَهَا، ولا ضمانَ عليه في نَفَحَتَهَا؛ لأنه أمره ^{الناحس من الناحس} بما يملكه؛ إذ النَحَسُ في معنى السَّوْق، فصَحَّ أمرُهُ به وانتقل إليه لمعنى الأمر. قال: ونَحَسَتْ رَحَلًا في سِيرِهَا، وقد حَسَنَ الناحسُ بإذن الراكب ^{الناحس} عَصَاهُ ^{عَصَاهُ} قَصَبَيْنِ جميعاً، ^{الناحس} كانت في فورهِ الذي حَسَنَهَا؛ لأن سيرها في تلك الحالة مضاف إليهما، والإذن يتناول فعله السوق، ولا يتناولُه من حيث إنه إتلاف، فمن هذا الوجه يقتصر عليه، والركوبُ وإن كان علة للوطء، فالنَحَسُ ليس بشرط لهذه العلة، بل هو شرط أو علة للسير، والسيرُ علة للوطء، وبهذا لا يترجح صاحبُ العلة كمن جرح إنساناً، فوقع في بئر حفرها غيره على قارعة الطريق، ومات: فالدية عيهما؛ ^{حافر البئر}

والثاني إلخ أي الوطء مضاف إلى الناحس؛ لأنه كالسائق لها، والسائق مع الراكب يصومان ما وطفته الدابة. (العناية) أمره به أي أمر الراكب بالناحس. [الساية ٢٧٣/١٣] اليهما أي إلى الراكب والناحس وفي بعض السح: إليها أي إلى الحسة. (العناية) ولا يتناولُه إلخ. لوجود انفصال السوق عن الإتلاف، فليس عيه، ولا من ضرورته، وقوله: يقتصر عليه أي على الناحس؛ لأن الراكب أدن له بالسوق لا بالإيطاء والإتلاف. [العناية ٢٦٨/٩] فمن هذا الوجه. أي من وجه الإتلاف يقتصر على الناحس لا يتعدى إلى الأمر، بأن يقال: إنه أمره، فكانه أتلفه فبرئ الناحس.

والركوبُ إلخ جواب سؤال، تقريره: أن الراكب صاحب علة للوطء على معنى أنه يستعمل رجل الدابة في الوضع والرفع، فكان ذلك بمنزلة فعل رجله حقيقة، وهذا يجب عليه الكفاية دون الناحس، والناحس صاحب شرط في حق فعل الوطء، والإضافة إلى العلة أولى، ووجهه: أن الركوب وإن كان علة للوطء، لكن الناحس ليس بشرط هذه العلة لتأخره عن الركوب، بل هو شرط، أو علة للسير، والسير علة للوطء، فكان الوطء ثابتاً بعلةتين، فيجب الضمان عليهما. [العناية ٢٦٨/٩]

وإن كان صبيًّا ففي ماله؛ لأنهما مؤاخذان بأفعالهما. ولو حسنها مني، ^{الدهابة} مصوب في
 ضريق، ^{العبد والصبي} ففتح إنسان ففتحة: فضممان عني من نصب داء نسي؛ لأنه متعد
 بشغل الطريق، فأضيف إليه ^{التلف} كأنه نخسها بفعله، والله أعلم.

وإن كان صبيًّا إلخ. قال العلامة السمي: ^{في} في 'الكافي': يحتمل أن يراد به إذا كانت الجنابة على المال،
 أو فيما دون أرش الموصحة، قلت: ويحتمل أن يراد به أن الصبي إذا كان من العجم؛ لأنه لا عاقلة
 للعجم. [الكفاية ٢٦٩/٩ - ٢٧٠] كأنه نخسها إلخ أي فكان الناصب نخس الدابة بفعله. [الباية ٢٧٥/١٣]

باب جناية المملوك والجناية عليه

قال: هـ د ح جى نعت جماليه حظا، فليس من لا فاء من راسه كى و نعتيه وقال
المندوي

الشافعي: جنيته في رقبته يباع فيها، إلا أن يقضي المولى الأرش، وفائدة الاختلاف في اتباع الجاني بعد العتق، والمسألة مختلفة بين الصحابة ^{الشافعي} * له أن الأصل في موجب الجناية أن يجب على المتلف؛ لأنه هو الجاني، إلا أن العاقلة تتحمل عنه، ^{الشافعي} ولا عاقلة للعبد؛ لأن العقل عندي بالقربة، ولا قرابة بين العبد ومولاه، فتجب في ذمته

باب حياة المملوك ح لما فرغ من بيان أحكام حياة المالك، وهو الحر شرع في بيان أحكام حياة المملوك، وهو العبد، وأخره؛ لاختصاص رتبته عن رتبته لا يقال: العبد لا يكون أدنى مسرلة من البهيمة، فكيف أخر باب حيايته عن باب حياة البهيمة؛ لأن حياة البهيمة كانت باعتبار التراكب أو السائق، أو القائد، وهم ملاك. [العناية ٢٧٠/٩] **حاشية** الخط التقيد بالخطأ ههنا إما يعيد في النص؛ لأن بعينه يقتض، وأما فيما دوها فلا يعيد؛ لاستواء خطائه وعينه فيما دوها، ثم إما يثبت الخطأ بالنسبة أو إقرار مولاه، أو علم القاضي لا بإقراره أصلاً. قلت: لكن قوله: أو علم القاضي غير المقتضى، فإنه لا يعمل بعلم القاضي في زماننا. (الدر المختار)

وقائده الاحلاف أي الحلاف ييسر ويرى الشافعي (النسابة) في ائاع الحلى الح فعدد إذا أعتق امولى بعد العلم بالحياة كان مختاراً للمداء، وعده لا يطالب المولى بعد العتق، بل يطالب العدد. [الكفاية ٢٧٠/٩-٢٧١] **محند** ح فعن ابن عباس مثل مذهبا، وعن عمر وعلي مثل مذهبه. (الكفاية) **عمد** وفي نسخة عده أي عد الشافعي **فحب** [الدية] في دمه أي في دمة العدد؛ لأن ضمان الحناية في حق من لا عاقلة له بمزلة ضمان امال، فيكون واحداً في دتمه، ثم الدين في دمة العدد يكون شاعلاً لمالية رفته، فيباع فيه إلا أن يقضي المولى دينه. [الكفاية ٢٧١/٩]

روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حمص عن حجاج عن حصير الخارثي عن لشعي عن الحارث
عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الرجل إذا سجد لله سجدة أرفع الله به عن سبعين ألف سنة من العذاب» [رقم: ٧٢٣٠، ٢٣٣/٩ باب العبد يبغى الجناية]

كما في الدين، ويتعلق برقبته ^{المعد} يباع فيه كما في الجنابة على المال. ولنا: أن الأصل في الجنابة على آدمي حالة الخطأ أن تتباعد عن الجاني تحزراً عن استئصاله، والإحجاف ^{الإضرار} به؛ إذ هو معذور فيه حيث لم يتعمد الجنابة، وتجب على عاقلة الجاني، إذا كان له عاقلة، والمولى عاقلته؛ لأن العبد يستنصر به. والأصل في العاقلة عندنا: النصرة حتى ^{العبد} تجب على أهل الديوان، بخلاف الذمي؛ لأنهم لا يتعاقلون فيما بينهم، فلا عاقلة فتجب ^{الذمية} في ذمته صيانة للدم عن الهدر، وبخلاف الجنابة على المال؛ لأن العواقل لا تعقل المال، إلا أنه يُخَيَّر بين الدفع والفداء؛ لأنه واحد، وفي إثبات الخيرة نوع تخفيف في حقه؛ ^{المولى} دفع العبد

كما في الدين وفي بعض السح: كما في الذمي يعني إذا قتل الذمي رجلاً خطأ تحب دية في ذمته لا على عاقفته كما في إتلاف المال. وقوله بعد هذا: بخلاف الذمي يدل على صحة هذه السح. (العناية) ولنا أن الأصل ^{الح} فيه بحث. وهو: أن الحكم في المسألة محتف، فإن حكمها عندنا الوجوب على المولى، وعنده الوجوب على العبد كما ذكرنا، وهو ساؤه على أصل، ونحن على أصل، فمن أين يقوم لأحدنا حجة على الآخر؟ ويمكن أن يقال: الشافعي جعل موجب جنابته في ذمته كوجوب الدين في ذمته، وكوجوب الحاية على المال. [العناية ٢٧١/٩] ^{اد هو} أي اجاني في حالة الخطأ. [الساية ٢٧٨/١٣] معذور ^{هـ} لكون الخطأ مرفوعاً شرعاً. أهل الديوان أهل الرابات، وهم الجيش الذين كتبت أساميهم في الديوان على ما يبيّن بانه في كتاب المعقل إن شاء الله. وأول من وضعه في الإسلام عمر (العناية) إلا أنه استثناء من قوله: والمولى عاقلته، جواب عما يقال: لو كان المولى عاقلته لما كان مخيراً، كما في سائر العواقل، ووجه ذلك مذكور في الكتاب، وتحقيقه: أن الخطأ يوجب التخفيف، ولما كان في سائر العواقل كثرة ظهر فيها بالتوزيع والقسمة على وجه لا يوجب الإحجاف، وأما هها فالمولى واحد، فأظهرناه فيه بإثبات الخيار. [العناية ٢٧١/٩] ^{نحير} أي المولى في أصل المسألة، وهو ما إذا جى العبد حناية خطأ. [الكفاية ٢٧٢/٩] نوع ^{الح} تخفيف ^{الح} بخلاف سائر العواقل؛ لأن فيهم كثرة ويشت احفيف بالتوسع عليهم، فلا يثبت الخيار لهم. [البنية ٢٧٨/١٣]

فلأنه **جعل** بدلاً عن العبد في الشرع وإن كان مقدراً بالمتلف، ولهذا سُمي فداءً، فيقوم مقامه، ويأخذ حكمه، فلهذا وجب حالاً كالمبدل. **وإنما حواره** ^{لمولى} **فداه**: لا شيء ^{نعم} **غيره**. أما الدفع؛ فلأن حقه متعلق به، فإذا خلى بينه وبين الرقبة سقط، وأما الفداء؛ فلأنه لا حق له إلا الأرش، فإذا أوفاه حقه: سلّم العبد له، فإن ^{حق المطالبة} لم يختَر شيئاً حتى مات العبد بطل حق المجني عليه؛ لقوات محل حقه على ما بيناه، وإن مات بعد ما اختار الفداء: لم يبرأ؛ لتحوّل الحق من رقبة العبد إلى ذمة المولى. قال: ^{العبد} ^{المولى} **فإن غاد فحى**: كان حكمه ^{نعم} **الجنایة الأولى**. معناه بعد الفداء؛

جعل بدلاً الخ. قيل: كون الشيء بدلاً عن شيء لا يستلزم الاتحاد في الحكم، ألا ترى أن المال قد يقع بدلاً عن القصاص، ولم يتحد في الحكم، فإن القصاص لا يتعلق به حق الموصى له، وإذا صار مالاً يتعلق به، وكذلك التيمم بدل عن الوضوء، والنية من شرطه دون الأصل.... ويجوز أن يقال: الأصل: أن لا يفارق الفرع الأصل إلا بأمور ضرورية، فإن الأصل عند المحضين عبارة عن حالة مستمرة لا تتغير إلا بأمور ضرورية، والمسائل المذكورة تعبرت بذلك، وهو أن القصاص غير صالح لحق حق الموصى له بالماء، فلا يتعلق حقه به، والتراب غير مظهر بطبعه، فلم يكن بد من إلحاق النية به؛ ليكون مطهراً شرعاً، بخلاف الماء، وفيما نحن فيه ليس أمر ضروري يمنعه عن الحلول الذي هو حكم أصله فيكون مدحاً فيكون ملحقاً به. [العناية ٢٧٣/٩]

وهذا أي لكونه بدلاً عن العبد. (البناية) **كالمبدل** في كونه واحداً حالاً. (الساية) **غيره**. أي غير الذي احتاره المولى. (البناية) **لقوات محل حقه** لأن حقه كان في الرقبة، فإذا تلفت سقط ما لزمه بالهلاك كهلاك المال بعد وجوب الزكاة فيه، ولا اجنایة من العبد تسقط بموته كما في العبد. [البناية ٢٨٠/١٣]

بيان إشارة إلى قوله: الواجب الأصلي الدفع. (الساية) **كحكم الجنایة الأولى**: أي يقال للمولى: ادفعه باجنایة الثانية أو اعهده كما هو الحكم في الجنایة الأولى. (الكفاية) **بعد الفداء** إنما فسر المسألة بهذا؛ لأنه إذا لم يعده عن الجنایة الأولى، ثم جنى أخرى كانت مسألة عين المسألة الثانية، وهو قوله: وإن جنى جنایتين قيل للمولى: إما أن تدفعه إلخ. [الكفاية ٢٧٤/٩]

لأنه لما طهر عن الجنابة بالفداء، جُعِلَ كأن لم تكن، وهذا ابتداء جنابة. قال: ^{العدوي} وإن

جاءه من غير أن يذبح، فإنه لا ينجس، ^{العدوي} وإن

جاءه من غير أن يذبح، فإنه لا ينجس، ^{الجنابة الأولى} لأن تعلق الأولى برقبته لا يمنع تعلق

الثانية بها كالديون المتلاحقة، ألا ترى أن ملك المولى لم يمنع تعلق الجنابة، فحق المجني

عليه الأول أولى أن لا يمنع، ومعنى قوله: "على قدر حقيهما" على قدر أرش

جنابتيهما.

وما منع ^{العدوي} لما ذكرنا، ^{العدوي} وإن

لأن أرش العين على النصف من أرش النفس، وعلى هذا حكم الشججات.

وإن كان من جنس العين، فإنه لا يوجب

لا تمنع ^{العدوي} وهذا خلاف الرهن، فإن تعلق حق المرهن بالرهن يمنع تعلق حق الثاني به، حتى أن الراهن لو مات

بعد الرهن وعليه ديون لحقته قبل الرهن، أو بعده لا يتعلق سائر الديون به؛ لأن الرهن إبقاء حكماً، والارتهان

استيفاء حكماً، فيعتزلان بالإبقاء والاستيفاء الحقيقيين، فهي الحقيقي لا يبقى تعلق، فكذا في الحكمي. (الكفاية)

إن لا تمنع لأن الملك أقوى من الحق. [الساية ٢٨١/١٣] على قدر أرش ^{العدوي} لأن المستحق إنما يستحقه

عوضاً عما فات عينه، فلا بد من أن تقسم على قدر المعوض كذا في 'الإبصار'. [الكفاية ٢٧٤/٩]

لما ذكرنا يعني قوله: لأن تعلق الأولى برقبته لا يمنع تعلق الثاني به. (العناية) على النصف ^{العدوي} لأن ولي

المقتول ثبت في الدية وهي عشرة آلاف، وثبت حق المفقوء عليه في نصف الدية، وكل واحد منهما يدي

نسب صحيح، فيصرف بجميع حقه، فيقتسمان أثلاثاً. [الساية ٢٨١، ١٣] حكم السجرات يعني لو شح

رجلاً موضحة، وآخر هاشمة، وآخر مقفلة، ثم احتار المولى الدفع يدفع إلى صاحب الموضحة سدس العدد؛

لأن له خمس مائة، وإلى صاحب الهاشمة ثلثه؛ لأن له ألفاً، وإلى صاحب المقفلة نصفه؛ لأن له ألفاً وخمس

مائة، فيقتسمون الرقبة هكذا. [العناية ٢٧٤/٩]

الموتى محسنة. يعني فحاز أن يختار في أحدهم خلاف ما اختاره في حق الآخر كما لو انفرد كل واحد منهم. (العناية) **احياء** **استجد** أي حياة واحدة خير فيها بين الدفع، فم يمكنه بعض موجهها. [البنية ٢٨٢/١٣]

واحد **نحو** **اح** هذا جواب إشكال، وهو أن يقال: الحق وإن كان متحداً بالنظر إلى السبب، فهو متعدد بالنظر إلى المستحقين، فينبغي أن يتمكن المور من أن يفدي من أحدهما، وأن يدفع إلى الآخر كما في الحيات المختلفة. [الكفاية ٢٧٤/٩-٢٧٥] **للوأثر خلافه** **اح** لا يقال: الملك يثبت لوارث حقيقة وحكماً، وللميت حكماً فقط؛ لأنه ليس من أهل الملك حقيقة، فوجب ترجيح جانب الوارث؛ لأن ملك الميت أصل، وملك الوارث متفرع عليه، واعتار الأصل أولى. [العناية ٢٧٤/٩-٢٧٥]

فإن اعتقد **الح** والأصل في جس هده المسائل: أن امولى متى أحدث في العدة تصرفاً يعجزه عن الدفع، وهو عالم بالحياة يصير مختاراً للفداء، وإذا أحدث تصرفاً لا يعجزه عن الدفع لا يصير مختاراً وإن كان عالماً بالحياة. (الكفاية) **الارس** قليلاً كان أو كثيراً. (الساية) **في** **فلهما** يد لا فائدة في التحير بين الأقل والأكثر. الدليل على أن حقه في أفنهما أنه ليس له ولاية المطالبة بالأكثر. [الكفاية ٢٧٥/٩]

الوجهين: وهو العلم بالحياة وعدم العلم بها. [البنية ٢٨٣/١٣]

لأن كل ذلك مما يمنع الدفع؛ لزوال الملك به، بخلاف الإقرار على رواية الأصل؛
 لأنه لا يسقط به حق ولي الجنابة، فإن المقر له يخاطب بالدفع إليه، وليس فيه نقل
 الملك؛ لجواز أن يكون الأمر كما قاله المقر، وأحققه الكرخي بالبيع وأخواته؛ لأنه
 مذكور في الظاهر، فيستحقه المقر له بإقراره، فأشبه البيع، وإطلاق الجواب في
 الكتاب ينتظم النفس وما دونها، وكذا المعنى لا يختلف، وإطلاق البيع ينتظم البيع
 بشرط الخيار للمشتري؛ لأنه يزيل الملك، بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع ونقصه،
 وبخلاف العرض على البيع؛ لأن الملك ما زال،
 من البائع

لزوال الملك حقيقة كما في البيع واهية، أو حكماً كما في التدبير والاستيلاء. خلاف الإقرار بحسب ما
 حتى العبد جنابة، فقال وليها: هو عبدك فادفعه أو افده، فقال: هو نفلان العائث وديعة أو عارية، أو
 إحارة، أو رهن لا يصير مختاراً للعداء؛ ما ذكر في الكتاب، ولا تدفع عنه الخصومة حتى يقيم على ذلك
 بينة، فإن أقامها أحر الأمر إلى قدوم العائث، وإن لم يقمها حوص بالدفع، أو العداء، ولا يصير مختاراً
 بالدية مع تمكنه من الدفع. [العناية ٩/٢٧٥] جواز أن يكون الخ أي لجواز أن يكون العبد عبداً لمقر
 له بالدفع إلى ولي الجنابة. [الكفاية ٩/٢٧٥]

وأحقه [في صيرورته مختاراً. (العناية)] الكرخي الخ وفي 'الإيضاح': وقد أطبق أبو الحسن أنه يصير مختاراً،
 وهو رواية حارجه عن الأصوص. [الكفاية ٩/٢٧٥] وإحارجه الهمة والتدبير والاستيلاء. [الساية ١٣/٢٨٤]
 وإطلاق الجواب يريد به قوله: ضمن الأقل من قيمته، ومن أرشها إلخ، وقيل: يريد به قوله في أول
 الباب: وإذا جنى العبد حناية خطأ، فإنه ينتظم النفس وما دونه. [العناية ٩/٢٧٥]

لا خلاف لأن كل واحد مال. (العناية) نصيب الخ يعني إذا باع مولى العبد الحادي العبد بشرط الخيار
 للمشتري كان ذلك اختياراً منه للعداء، وفي 'الإيضاح': أما على قولهما؛ فلأن الملك يشت للمشتري،
 وأما على قول أبي حنيفة ملك النافع يربى، وإن لم يشت للمشتري، وفوات الدفع يكون لزوال ملك
 النافع. [الكفاية ٩/٢٧٥] وبخلاف العرض الخ يعني لا يكون مختاراً به. (الساية) ما زال ففي الدفع
 ممكناً كما كان. [البنية ١٣/٢٨٤]

ولو باعه بيعاً فاسداً: لم يَصِرْ مختاراً حتى يسمله؛ لأن الزوال به، بخلاف الكتابة الفاسدة؛ لأن موجهه يثبت قبل قبض البدل، فيصير بنفسها مختاراً، ولو باعه مولاه من المجني عليه، فهو مختار، بخلاف ما إذا وهبه منه؛ لأن المستحق له أخذه بغير عوض، وهو متحقق في الهبة دون البيع، وإعتاق المجني عليه بأمر المولى بمنزلة إعتاق المولى فيما ذكرناه؛ لأن فعل المأمور مضاف إليه. ولو ضربه فتنقصه: فهو مختار إذا كان عالماً بالجنابة؛ لأنه حبس جزءاً منه، وكذا إذا كانت بكرًا، فوطئها وإن لم يكن معلقاً؛

الزوال به أي روال الملك في البيع الفاسد بالتسليم. خلاف الكسبه الح أي يصير مختاراً لنفده. بمجرد عقد الكتابة الفاسدة. خلاف البيع الفاسد، فإذن هناك لا يكون مختاراً للفداء قبل التسليم إلى المشتري، وفي 'الإبصار': أن موجب عقد الكتابة الفاسدة يثبت نفس العقد، وهو تعليق العتق بالأداء، فكانت الكتابة نظير البيع الفاسد بعد القبض. [الكفاية ٢٧٦/٩]

الفاسده بأن كاتب المسلم عبده الجاني على خمر أو حنزير، فإنه يصير مختاراً للفداء. [العناية ٢٧٦/٩] موحده وهو استحقاق العتق عند أداء العوض المشروط. [النسابة ٢٨٤/١٣] فهو أي مولى مختار للفداء. ذكره قيل: يعني في اختيار الفداء، وقيل: في العدم بالجنابة وعدمه. (العناية) ولو ضربه فتنقصه يعني بأن أثر فيه حتى صار مهزولاً، أو قلت قيمته بقاء أثر الضرب فهو مختار إذا كان عالماً بالجنابة؛ لأنه حبس جزءاً منه، وأما إذا ضربه ولم يعلم بها كان عليه الأقل من قيمته ومن الأرض. إلا أن يرضى ويأخذ ناقصاً، ولا ضمان على المولى؛ لأنه لما رضي به ناقصاً، صار كان القصاص حصل بأقصة سماوية. [العناية ٢٧٦/٩]

لأنه حبس [فهو عيب حقيقة] الح ولو ضرب المولى عينه، فابيضت وهو عالم به، ثم ذهب البياض قبل أن يخاصم فيه لا يكون مختاراً للفداء، بل يدفع أو يهدي؛ لأن النقصان لما زال جعل كأن لم يكن. ولو خوصم في حالة البياض، فضمه القاضي الندية، ثم زال البياض، فالقضاء نافذ لا يرد؛ لأن الخيار قد استحكم باضمام القضاء إليه. [الكفاية ٢٧٦/٩] وكذا يعني يصير به مختاراً للفداء. [العناية ٢٧٦/٩] وإن لم يكن معلقاً وإنما قيد به؛ لاثبات الفرق بين وطاء السكر والذهب؛ لأن وطاء الذهب لا يكون مختاراً للفداء ما لم يكن الوطاء معلقاً في ظاهر الرواية، وروي عن أبي يوسف - أن مطلق الوطاء يكون اختيارياً؛ لأن الحل يختص بالملك، فيكون دليلاً على إمساك العين، وقول رفر مثل قول أبي يوسف - [الكفاية ٢٧٦/٩]

لما قلنا، بخلاف التزويج؛ لأنه عيب من حيث الحكم، وبخلاف وطء الثيب على ظاهر الرواية؛ لأنه لا ينقص من غير إغلاق، وبخلاف الاستخدام؛ لأنه لا يختص بالملك، ولهذا لا يسقط به خيار الشرط، ولا يصير مختاراً بالإجارة والرهن في الأظهر من الروايات، وكذا بالإذن في التجارة، وإن ركه دين؛ لأن الإذن لا يفوت الدفع، ولا ينقص الرقبة، إلا أن لولي الجنابة أن يتمتع من قبوله؛ لأن الدين لحقه من جهة المولى،

لما ثبت إشارة إلى قوله: لأنه حسن جزء منه. [الكفاية ٢٧٦/٩] خلاف لرواج يعني لا يصير به مختاراً لفداء؛ لأنه لا يعجزه عن ادفع كما لا يعجزه عن البيع، وعلل المصنف بقوله؛ لأنه عيب من حيث الحكم، وذلك لا يثبت به اختيار الفداء كما هو أقر عليها بالسرقة عاماً بالجنابة، فيه بهذا الإقرار يدخلها نوع عيب، ولكن لما كان حكماً لم يثبت به اختيار الفداء. [العناية ٢٧٦/٩]

وصد السب فإن به لا يصير المولى مختاراً للفداء ما لم يكن معيقاً. (العناية) طاهر الرزاة احتراز عما روي عن أبي يوسف أن مطلق الوعد يكون اختياراً إجماعاً. وخلاف الاستخدام إجماعاً يعني لو استخدم العبد الخافي بعد العلم بالجنابة لا يكون مختاراً لفداء، حتى لو عطف في الخدمة لا ضمان عليه؛ لأن الاستخدام لا يختص بالملك، فلم يدل على الاختيار. [العناية ٢٧٦/٩] لا يستلزم إجماعاً فيما إذا كان العبد المشروط فيه الخيار استخدمه فخياريه باق، حتى لو هلك في الخدمة لا ضمان عليه. [الساية ٢٨٦/١٣]

في الاختيار هذا احتراز عما ذكر في بعض نسخ 'الأصل': أنه يكون مختاراً لفداء بالرهن والإجارة؛ لأنه أئتمت عليهما يداً مستحقة، فصار كالبيع، ووجه ظاهر الرواية: أن الإجارة تنقص بالعدو، فيكون حق وبي الجنابة فيها عدواً في نقض الإجارة، والرهان يتمكن من قضاء الدين، واسترداد الرهن متى شاء، فلم يتحقق عجزه عن الدفع هذين المعين، فلا يجعل ذلك اختياراً. [الكفاية ٢٧٦/٩-٢٧٧] وكذا لا بد إجماعاً يعني لا يكون به مختاراً للفداء؛ لأنه لا يعجزه عن الدفع، ولا ينقص الرقبة. [العناية ٢٧٧/٩] لأن ادس حقد ووجوب الدين في دمة العبد نقصان للعبد؛ لأن العرماء يتبعون ولي الجنابة إذا دفع العبد إليه، فيستبيعونه بديهم؛ لكن ذلك بسبب من جهة المولى، وهو الإذن، فكان له أن يتمتع من قبوله ناقصاً. [الكفاية ٢٧٧/٩]

د اعتمد الخ يكون مختاراً للعداء، فكذا هذا. (الباية) **نصير** مضطد ح لأنه لما أضاف الصلاق إلى المرض صار كأنه طلقها بعد مرضه. (الباية) **استس** تسع لأنه غرض أراد من يمينه المع. [الباية ١٣/٢٨٧] **ما لا يمكنه**: وهو المعلق قبل الحلف.

ولأنه حرّضه على مباشرة الشرط بتعليق أقوى الدواعي إليه، والظاهر أنه يفعله،
 فهذا دلالة الاختيار. قال: ^{وهو الحرية} **وإذا قطع العبد يداً رجليه عتق، ففسخ يديه بنفسه وحرره.**
^{اختيار العتد} **قصد، فأعتقه.** ثم دلت من قطع اليد ^{بدن الصلح وما يحدث منها} فالعبد صلح بالجنابة، ^{لمحتني عليه} **فإن لم يعتقه: رُدَّ على**
 المولى، وقيل للأولياء: اقتلوه، أو اعفوا عنه. **ووجه ذلك،** وهو: أنه إذا لم يعتقه
 وسرى تبين أن الصلح وقع باطلاً؛ لأن الصلح كان عن المال؛ لأن أطراف العبد
 لا يجري القصاصُ بينها وبين أطراف الحرّ، فإذا سرى تبين أن المال غير واجب،
 وإنما الواجب هو القود، فكان الصلح واقعاً بغير بدل فبطل، والباطل لا يورث
 الشبهة كما إذا وطئ المطلقة الثلاث في عدتها مع العلم بحرمتها عليه، فوجب
 القصاص، بخلاف ما إذا أعتقه؛ لأن إقدامه على الإعتاق يدل على قصده تصحيح
 الصلح؛ لأن الظاهر أن من أقدم على تصرف يقصد تصحيحه، ولا صحة له،
^{هد الصلح}

دلالة حرّضه الخ دليل آخره، ومعناه: أن مولى حرّض العبد على مباشرة الشرط، وهو القتل
 أو الرمي أو الشح بتعليق إخراج العتد (العناية) **لنعتد** رعة منه في الحرية. [العناية ٢٧٧/٩] **عن أي محمد**
 في الجامع الصغير: [ابن أبي ٢٨٧/١٣] **ووجد ذلك الخ** يريد بيان الفرق بين ما إذا أعتق وبين ما إذا
 لم يعتق. (العناية) **ان الصلح الخ** أي الدفع، وقع باطلاً وسماه صلحاً بناء على ما اختاره بعض المشايخ
 أن الواجب الأصلي هو العتد، فكان الدفع بمنزلة الصلح لسقوط موجب الجنابة به، وإنما وقع باطلاً
 لأنه كان عن المال؛ لعدم حريان القصاص بين أطراف الأحرار والعتيد. [العناية ٢٧٨/٩]
فكان الصلح وقع الخ يعني المصالح عنه؛ لأن الذي كان الصلح وقع عنه، وهو المال قد زال، والذي
 وجد من القتل لم يكن وقت الصلح فبطل. (العناية) **كتب إذا وطئ الخ** أي كما إذا طبق امرأته ثلاثاً، ثم
 وطئها في العدة مع العلم بحرمتها عليه، فإنه لا يصير شبهة لدرء الحد. [العناية ٢٧٨/٩] **لأن الظاهر من حال**
 المعقد له. [البنية ٢٨٨/١٣]

إلا وأن يجعل صلحاً عن الجنابة، وما يحدث منها، ولهذا لو نصّ عليه ورضي المولى به: يصح، وقد رضي المولى به؛ لأنه لما رضي يكون العبد عوضاً عن القليل: يكون أرضى بكونه عوضاً عن الكثير، فإذا أعتق يصحّ الصلح في ضمن الإعتاق ابتداءً، وإذا لم يعتق: لم يوجد الصلح ابتداءً، والصلح الأول وقع باطلاً، فيردّ العبد إلى المولى، والأولياء على خيرتهم في العفو والقتل. وذكر في بعض النسخ: رجل قطع يد رجل عمداً، فصالح القاطع المقتوغة يده على عبد، ودفعه إليه، فأعتقه المقتوغة يده، ثم مات عن ذلك: قال: العبد صلح بالجنابة إلى آخر ما ذكرنا من الرواية، وهذا الوضع يرد إشكالاً فيما إذا عفا عن اليد،

وان جعل أح. فيجعل مصالحاً عن ذلك مقتضى الإقدام على الإعتاق، ويجعل مولى أيضاً كذلك دلالة؛ لأنه لما رضي يكون العبد عوضاً عن لقبيل كان بكونه عوضاً عن كثير أرضى، وشرط صحة الاقتضاء، وهو إمكان المقتضى موجود، ولهذا لو نصّ إلح. [الكفاية ٢٧٨/٩] نص عند أي على أن يكون العبد صلحاً عن الجنابة وما يحدث منها. [الكفاية ٢٧٨/٩ ٢٧٩] لكسر وهو السرية عن النفس. (الساية)

لم يوجد الصلح لأنه لم توجد دلالة. (الكفاية) بعض السح قد الإمام فحر للإسلام وذكر في بعض السح هذا الكتاب، أي كتاب 'أحامع الصغير' هذه المسألة على خلاف هذا الوضع، وساق الكلام مثل ما ذكر في 'الهداية'. وبعض الشارحين عبر عن اسسحة الأول بالسسحة المعروفة، وعن اثنية غير المعروفة. (العناية)

ما ذكرنا يعني وإن لم يعتقه رد إلى مولاه، ويجعل الأولياء على خيرتهم بين القتل وعفو. [العناية ٩ ٢٧٩]

وهذا الوضع أح أي الوضع الثاني، وبما حص هذا النوع بوروده إشكالاً؛ لأن دفع العبد في هذا الوضع بطريق الصلح، والصلح متضمن للعفو؛ لأنه يبنى على احتياطه، فيكون هذا بطريق العفو، ولا كذلك الوضع الأول؛ لأن الدفع ثمة ليس بطريق الصلح؛ لأنه ليس فيه حظ شيء، بل العبد موجب حياته تمامه، وإذا لم يكن الدفع بطريق الصلح لا يكون فيه معنى العفو، فلا يرد إشكالاً على مسألة العفو. [الكفاية ٩ ٢٧٩]

ثم سرى إلى النفس ومات حيث لا يجب القصاصُ هنالك، وههنا قال: يجب،
 قيل: ما ذكر ههنا جوابُ القياس، فيكون الوضعان جميعاً على القياس والاستحسان،
 وقيل: بينهما فرق، ووجهه: أن العفو عن اليد صح ظاهراً؛ لأن الحق كان له في
 اليد من حيث الظاهر، فيصح العفو ظاهراً، فبعد ذلك وإن بطل حكماً يبقى
 موجوداً حقيقة، فكفى ذلك لمنع وجوب القصاص، أما ههنا الصلح لا يُبطل
 الجنابة، بل يقررها حيث صالح عنها على مال، فإذا لم يبطل الجنابة لم تمتنع
 العقوبة، هذا إذا لم يعتقه، أما إذا أعتقه فالتخريج ما ذكرناه من قبل. قال: رد
 جنى العبد المأذون له جنة، وغيبه ألف درهم، فأعتقه المولى.

أى في مسألة العفو عن اليد. **ج** فإنه قال: وقيل للأولياء: اقتلوه. (الكفاية) ما ذكر **ج** يعنى اختلف
 المشايخ في الجواب عن ذلك، فقال بعضهم: ما ذكر ههنا من وجوب القصاص جواب القياس، فيكون
 الوضعان جميعاً على القياس والاستحسان، يعنى وجوب القصاص في هذه المسألة على السحتين جواب القياس، وفي
 الاستحسان نجح الدية، وفي مسألة العفو وجوب الدية جواب الاستحسان، وفي القياس نجح القصاص، فكان
 الوضع في هذه المسألة وتلك على القياس والاستحسان، فاندفع التدافع وحصل التوافق. [العناية ٢٧٩/٩]
ج ويبطل به الحياة؛ لأن العفو عنها يبطله. (السياسة) **ج** أى حكم العفو بالسراية. (السياسة)
ج لأن الصلح عن الحياة استيفاء للحياة معنى؛ لاستيفاء بذلها، وإذا بقيت الحياة يتوفر عليها
 عقوبتها، وهو القصاص. **هـ** أى عدم امتناع العقوبة ما ذكر **د** وهو قوله: لأن إقدامه على الإعتاق
 يدل على قصده إلح. [العناية ٢٧٩/٩] **ج** أى محمد في "الجامع الصغير". [السياسة ٢٩٠/١٣]
ج الأصل: أنه إذا جنى وعليه دين حيز المولى بين الدفع إلى ولي الحياة والعداء، وإذا احتار
 الدفع إلى ولي الجنابة ثم بيع في الدين، فإن فصل شيء فهو لولي الحياة؛ لأنه بدل منك، وإلا فلا شيء له،
 وإنما بدأ بالدفع جمعاً بين الحقيين؛ لأنه أمكن بيعه بعد الدفع، ولو بدأ ببيعه في الدين لا يمكن دفعه بالحياة؛
 لأنه لم يوجد في يد المشتري جنابة.

ولم يعلم بالجنابة: فعليه قيمتان، فبعض صاحب دين. وفيد لأوليائه حية؛ لأنه أتلف الماذون
 حقين كل واحد منهما مضمون بكل القيمة على الانفراد: الدفع للأولياء، والبيع للغرماء،
 فكذا عند الاجتماع. ويمكن الجمع بين الحقين إيفاءً من الرقبة الواحدة بأن يدفع إلى ولي
 الجنابة، ثم يسباع للغرماء، فيضمنهما بالإتلاف، بخلاف ما إذا أتلفه أجنبي حيث تجب قيمة
 واحدة للمولى، ويدفعها المولى إلى الغرماء؛ لأن الأجنبي إنما يضمن للمولى بحكم الملك،
 فلا يظهر في مقابلته الحق؛ لأنه دونه، وههنا يجب لكل واحد منهما بإتلاف الحق فلا ترجيح،
 ولي الجنابة والغرماء

ولم يعلم بالجنابة قيد به، ليبى عليه قوله: فعليه قيمتان؛ لأنه لو اعتقه وهو عالم بجنابته كان عليه الدية إذا
 كانت الجنابة في النفس لأولياء الجنابة، وقيمة العبد لصاحب الدين. [الكفاية ٢٧٩/٩] فبعض يعني إذا كانت
 القيمة أقل من الأرش. (العناية) وبمعكس إلح جواب عما يقال: لا يلزم من كون كل واحد منهما مضموناً بكل
 القيمة على الانفراد كونه كذلك عند الاجتماع، لجوار أن يكونا متسافين، فلا يجتمعان. [العناية ٢٧٩/٩]
 فإن دفع إلح وفائدة الدفع: أن يثبت له حق الاستخلاص بالنفداء، فإن للناس أعراساً في الأعيان، وإنما
 لم يطل الدين بحدوث الجنابة؛ لأن موجب الجنابة صيرورته مرفوعاً، فإذا كان مشغولاً وجب دفعه
 مشغولاً، ثم إذا بيع وفصل من ثمنه شيء، صرف إلى أولياء الجنابة؛ لأنه بيع على ملكهم، وإن لم ينف
 بالدين تأخر إلى حال الحرية كما لو بيع على ملك المولى. [الكفاية ٢٧٩/٩-٢٨٠]

فضمنهما أي يضمن المولى القيمتين. (البنابة) بالإتلاف لأن الإتلاف وارد عليهما. [العناية ٢٧٩/٩]
 فلا يظهر في مقارنته أي حق الفريقين بالنسبة إلى ملك المالك؛ لأنه دون الملك، فصار كأد ليس فيه
 حق، ثم العريم أحق بتلك القيمة؛ لأن القيمة مالية العبد، والعريم مقدم على المولى فيها؛ لأن الواجب أن
 يدفع إليه، ثم يباع له، فكان مقدماً معي، والقيمة هي المعنى، فيسلم إليه، وفي الفصل الأول التعارض بين
 الحقين، وإحقاق مستويان، فيظهر أن فيضمنهما. [الكفاية ٢٨٠/٩] لانه أي الحق دون الملك، فيكون
 أحق مع الملك مرجوحاً. [العناية ٢٨٠/٩] فلا ترجيح إلح أي فلا ترجيح لأحدهما على الآخر؛ لأن
 حقهما مرجوح بالنسبة إلى ملك المولى، فلا يظهر حكمهما. [البنابة ٢٩١/١٣]

فيظهران فيضمنهما. قال: **وإن سلب زمة مدون** ^{من روحها} **شر من نسيها** ^{من روحها} **ثم وبيت**
فإنه يباع الولد ^{الحق} **مع في دين** ^{من روحها} **وإن سلب حياء** ^{من روحها} **م يدفع حرًا** ^{من روحها} **معها** ^{من روحها} **والفرق: أن**
الدين وصف حكمي فيها واجب في ذمتها متعلق برقبته استيفاء، فيسري إلى الولد
كولد المرهونة، بخلاف الجنابة؛ لأن وجوب الدفع في ذمة المولى لا في ذمتها، وإنما
يلاقيها أثر الفعل الحقيقي، وهو الدفع والسراية في الأوصاف الشرعية دون الأوصاف
الحقيقية. قال: **وإن سلب نعمة** ^{من روحها} **من ربه** ^{من روحها} **حر** ^{من روحها} **م لا بد حقه** ^{من روحها}.

فصلها أي فيضمن وي الإعتاق لصاحب الدين وولي الجنابة، لأنه أثبت حقهما. [الساية ١٣، ٢٩١]
قال أي محمد في الجامع الصغير. (الساية) **فإنه يباع الولد** ^{من روحها} **هد** ^{من روحها} **إذا ولدت بعد الاستدانة**، أما إذا
ولدت قبل الاستدانة م يتعلق حق عرمانها بولدها، وأم لأموال بني حصت لها بطريق هبة، أو الصدقة،
أو التجارة، فهي حق من مولاها في أداء دينها، ويستوي في ذلك إن كانت اكتسبت قبل لحوق
الدين أو بعده، لأن يدها في الكسب بد معتبرة، حتى لو راعها فيه نسيان كانت حصماً له، فاعتبار بقاء
يده يبقى حاجتها فيه مقدماً، خلاف ما إذا كان أحد أموالها قبل أن ينفقها الدين، وهذا خلاف ما
إذا ولدت قبل أن ينفقها الدين، لأن ولدها ليس من كسبها، ولكنه جزء متولد من عيها، فكما أن
نفسها لا يكون من كسبها، فكذلك ولدها إلا أن نفسها يباع في الدين لا لئلا أموال ذلك بالإذن لها في
التجارة، وذلك لا يوجد في حق مولا، ولو يتعلق به حق عرمان، إنما يكون بطريق لسرية، ولا سراية بعد
الانفصال؛ لأن الولد بعد الانفصال نفس على حدة. [الكفاية ٢٨٠/٩-٢٨٠]

معلق برقبته حتى صدر مولى ممنوعاً من التصرف في رقبته بيع، أو هبة، أو غيرهما. [العديّة ٩، ٢٨٠]
كولد المرهونة أي كولد الخارية المرهونة، فإنه يباع مع أمه. (الساية) **لا في ذمتها** ^{من روحها} **حتى لا يصير المولى ممنوعاً**
من التصرف في رقبته ^{من روحها} **بيع أو هبة أو غيرهما**. (العناية) **الأوصاف الحقة** ^{من روحها} **بأنه على أن الوصف الحقيقي في**
محل لا يمكن أن ينتقل إلى غيره، وأما الوصف الشرعي فهو أمر اعتيادي يتحول لتحوله. [العناية ٢٨٠/٩]
قال: أي محمد ^{من روحها} **في "الجامع الصغير"**. [البناءة ١٣/٢٩٢]

وأما **العقد** أي من كل الدية لا من قسمته في الدية والمولى؛ لأنه لم يدع على المولى بعد الحيازة إعتاقاً حتى يصير المولى به مختاراً لفداء مستهلكاً حق المحي عليه بالإعتاق. (الكفاية) لا **يصدق** أح فلا يكون له شيء أصلاً. (الناسية) قال أي محمد في "الجامع الصغير". (البينة) **العقد** أي العبد المعروف بالرق. **دفعا أو فداء** أي من حيث الدفع إلى ولي الحيازة، ومن حيث الفداء. [البينة ٢٩٢/١٣] **الدفع** وإن الصبا حالة معهودة في كل أحد. (الكفاية) لما **ذكرنا** أراد به قوله: لأنه مكر للضمان. [الكفاية ٢٨١/٩] **قال** أي محمد في "الجامع الصغير". (البينة) ومن **اعتق** أح هذه المسألة أيضاً مبناها على إسناد الإقرار إلى حالة منافية للضمان. [البينة ٢٨١/٩] **إلا الحماة والعلة** بأن قال: جامعتك وأنت أمي، أو أهدت منك غلة وأنت أمي، فقالت: بل كان ذلك بعد العتق، فإن القول قول المولى. [الكفاية ٢٨١/٩] **والعند العلة**: كل ما يحصل من ربح أرض وكرائها، أو أجرة غلام، أو نحو ذلك.

وهذا إذا كان المملوك قد أتى بيمينه، وهو شمس، لا يضمن له المولى
 عسره، لأنه منكر وجوب الضمان؛ لاسناده الفعل إلى حالة معهودة
 منافية له كما في المسألة الأولى. وكما في الوطء والغلة، وفي الشيء القائم أقر بيدها،
 حيث اعترف بالأخذ منها، ثم ادعى التملك عليها، وهي منكرة، والقول قول المنكر،
 فلهذا يؤمر بالرد إليها. ولهما: أنه أقر بسبب الضمان، ثم ادعى ما يبرئه، فلا يكون
 القول قوله كما إذا قال لغيره: فقأت عينك اليمنى، وعيني اليمنى صحيحة، ثم فقأت،
 وقال المقر له: لا، بل فقأتها وعينك اليمنى مفقوءة، فإن القول قول المقر له؛ وهذا
 لأنه ما أسنده إلى حالة منافية للضمان؛ لأنه يضمن يدها لو قطعها،

وهذا أي كون القول سمولى. (الساية) ساء الح يعني لو كان أقر بأخذ شيء منها بعينه، والمأخوذ قائم
 بيده، واحتلف فيه على هذا الوجه، فإن ارد فيه مجمع عليه، ساء محمد على الأصل المذكور، وأجاب
 عن تحلف الشيء القائم بعينه، بأنه أقر بيده أي بيد المأخوذ منه. [العاية ٢٨٢/٩]
 المسألة الأولى أشار بها إلى قوله: وإذا أعتق العبد ففان للرجل: قتلت أحاك خطأ وأنا عذ، وقال الآخر
 قتنته وأنت حر، فالقول قول العبد. [الساية ٢٩٣/١٢] كما إذا قال أح أي قال لغيره: فقأت عينك
 اليمنى، وعيني اليمنى صحيحة، ثم فقأت يريد بذلك براءته عن ضمان العين قصاصاً وأرشاً، وقال المقر له:
 بل فقأتها، وعينك اليمنى مفقوءة يريد به وجوب نصف لدية عليه، وهذا بناء على أن حبس العصى المتلف
 إذا كان صحيحاً حار الإتلاف ثم تلف سقط القصاص بناء على أصل أصحابنا أن موجب العمد
 النقود على سبيل التعيين، وله العمدون إلى المال، فقل العمدون إذا مات المحل بطل الحق. [العاية ٢٨٢/٩]
 فقد ليس المراد من القفا القنع؛ لأنه لا قصاص في القلع، ولكن المراد منه: إذهاب الصوت مع بقاء العين،
 وفيه القصاص. [الكفاية ٢٨٢، ٩] قد ذهب أي ذهبت عيني اليمنى وسقط القود. ب أسدد أي ما أسدد
 سب الضمان، وهو الأحذ والقطع. (الساية) حالة مفسدة فإن محض الرق ليس بحالة متنافية للضمان.

وهي مديونة، وكذا يضمن مال الحربي إذا أخذه، وهو مستأمن، بخلاف الوطاء والغلة؛ لأن وطء المولى أتمته المديونة لا يوجب العقر، وكذا أخذه من غلتها، وإن كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه، فحصل الإسنادُ إلى حالة معهودة منافية للضمان. قال: **وإد امر العبد المحجور عنه صبيّاً حرّاً قتل حرّاً، فقتله: فعلى عاقبه الصبي الدية؛ لأنه هو القاتل حقيقة،**

وكذا بضم. لأنه ما أسده إلى حالة منافية للضمان؛ لأنه يضمن مال الحربي إذا كان مستأماً. إذا أخذه **الح:** صورتها مسلم دخل دار الحرب بأمان، وأخذ مال حربي، ثم أسلم الحربي، ثم خرجا إلينا، فقال المسلم: أحدثت ملك مالا وأنت حربي، فقال: بل أحدثت مي، وأنا مسلم. [العناية ٢٩٤/٩] الوطاء والعلة: هذا يتصل بقوله: كما في الوطاء والعلة، وهو جواب عما قاسه محمد **ح**. [السياسة ٢٩٤/١٣] والخاص: أن هذه المسألة على ثلاثة أوجه: في وجه: يكون القول قول المولى، وهو ما إذا أخذ العلة، أو وطئها، وفي وجه: يكون القول قول الحاربية، وهو ما إذا أقر المولى أنه أخذ منها مالا، وهو قائم في يده، وفي وجه: احتملوا وهو ما إذا استهت ماها أو قطع يدها، وقد اتفقوا على أصليين: أحدهما: أن الإسناد إلى حالة معهودة منافية للضمان يوجب سقوط المقر به، والآخر: أن من أقر بسبب الضمان، ثم ادعى ما يبرئه لا يسمع منه إلا بحجة، فالوجه الأول مخرج على الأصل الأول بالاتفاق. والوجه الثاني مخرج على الأصل الثاني بالاتفاق، والوجه الثالث أخرجه محمد **ح** عن الأول، وهما عن الثاني. [العناية ٢٨٣/٩]

لا يوجب العقر وهو صدق المرأة إذا وطئت بشبهة. لأن حق العرماء لا يتعلق بمنافع بضعها؛ لأنها ليست بمال، وكذا أخذ الغلة، فإن المولى إذا ضرب على عبده علة، وهو مديون بصح، ولو أخذ لا يكون مضموناً على المولى، فكان مكراً لا مقرأً كذا ذكره الإمام السكتاني. [الكفاية ٢٨٢/٩-٢٨٣] قال: أي محمد **ح** في 'الحامع الصغير'. [السياسة ٢٩٤/١٣] **امر العبد الح:** قيد بالعبد؛ لأنه لو كان الأمر حرّاً بالغا يرجع عاقبة الصبي على عاقبة الأمر، وقيد بالمحجور عنه؛ لأنه لو كان مكاتباً بالغاً يرجع عاقبة الصبي عليه بأقل من قيمته، ومن الدية، بخلاف ما إذا كان الأمر عبداً مادوناً حيث لا يرجعون عنه إلا بعد العتق، وقوله: صبيّاً حرّاً، قيد بالحر؛ لأنه لو كان عبداً لا يحب الدية، بل يدفع أو يفدي. [الكفاية ٢٨٣/٩]

وعمده وخطؤه سواء عني ما بيننا من قبل، ولا نسيء عني لأمر، وكذا إذا كان
الآمر صبيّاً؛ لألّهما لا يؤاخذاً بأقوالهما؛ لأن المؤاخذة فيها باعتبار الشرع، وما اعتبر
قولهما، ولا رجوع لعاقبة الصبي على الصبي الأمر أبداً، ويرجعون على العبد الأمر
بعد الإعتاق؛ لأن عدم الاعتبار لحق المولى، وقد زال لا لنقصان أهلية العبد، بخلاف
الصبي؛ لأنه قاصر الأهلية. قال: وكذلك إن أمر عبد، معناه: أن يكون الأمر عبداً،
والمأمور عبداً محجوراً عليهما، يخاطب مولى العبد يدفع أو يدفع ولا رجوع
له على الأول في الحال، ويجب أن يرجع بعد العتق بأقل من الفداء وقيمة العبد؛ لأنه
غير مضطر في دفع الزيادة، وهذا إذا كان القتل خطأ، وكذا إذا كان عبداً، والعبد
القاتل صغيراً؛ لأن عمده خطأ، أما إذا كان كبيراً يجب القصاص؛ لجريانه بين الحرّ
والعبد. قال: وقد قتل عبد رجلاً عبداً، وكل من حد منهم وثلث.

ما ساء. إشارة إلى ما ذكره قبيل فصل الخنثين. (العناية) قال أي محمد في 'الجامع الصغير'. (النسبة)
يخاطب الخ. هذا الحكم لا يقتضي أن يكون الأمر والمأمور كلاهما محجوراً عليهما لا محالة، بل يكفي بأن
يكون الأمر محجوراً عليه؛ لأنه إذا أمر العبد المحجور العبد المأذون، وباقي المسألة محالها، فاحكم كذلك، أما
لو كان الأمر عبداً مأذوناً، والمأمور عبداً محجوراً أو مأذوناً يرجع مولى العبد القاتل بعد الدفع أو الفداء عني
رقعة العبد الأمر في الحال بقيمة عبده؛ لأن الأمر بأمره صار عاصياً للمأمور، فصار كقراره بالعصب، والعبد
المأذون لو أقر بالعصب يؤخذ به في حال رقه، بخلاف المحجور عني ما ذكرنا. [الكفاية ٢٨٣/٩]
لأنه غير مضطر الخ فإن القيمة إذا كانت أقل من الفداء فمولى غير مضطر إلى إعطاء الزيادة على القيمة،
بل يدفع العبد. (شرح الوقاية) غير مضطر أي لا ضرورة له في إعطاء الزيادة؛ لأنه يتحصن عن عهدة
الصمان بإعطاء الأقل من الفداء أو قيمة العبد، لأنه إنما تلف بأمره ما هو الأقل منهما. [العناية ٢٨٣/٩]
قال: أي محمد ر. في "الجامع الصغير". [البنية ٢٩٦/١٣]

فعلى أحدٍ وليّ كل واحدٍ منهما: فإن لم يكن يدفع نصفه إلى الآخر، أو يقديه
عشرة آلاف درهم؛ لأنه لما عفا أحدٌ وليّ كل واحدٍ منهما: سقط القصاصُ
وانقلب مالا، فصار كما لو وجب المال من ابتداء؛ وهذا لأن حقهم في الرقبة، أو
في عشرين ألفاً، وقد سقط نصيبُ العافين، وهو النصف وبقي النصف. فإن كان
فمن أحدهما عمد، والآخر خطأ، فعلى أحدٍ وليّ العمد، فإن فداه المولى: فداه
خمسة عشر ألفاً: خمسة آلاف يدي له عفو من وليّ العمد، وعشرة آلاف
له مني إحصاء؛ لأنه لما انقلب العمدُ مالا كان حق وليّ الخطأ في كل الدية عشرة
آلاف، وحقُّ أحدٍ وليّ العمد في نصفها خمسة آلاف، ولا تضايق في الفداء،
فتجب خمسة عشر ألفاً. وإن دفعه دفعه بينهما ثلاثاً. فماله لوليّ إحصاء، ومنه لغير
العمد من وليّ العمد عبد أبي حمزة. وقال: يدفعه أربعاً: ثلاثة أرباعه لوليّ
الخطأ، ورابعة لوليّ العمد. **فالقسمة عندهما بطريق المنازعة،**

لو وجب الخ ولو وجب المال في بداية الأمر بسبب القتلين لكان بالنصف فكذا هنا. [الساية ٢٩٦/١٣]
فالقسمة عندهما الخ وأصل هذا: ما اتفقوا عليه أن قسمة العين إذا وجبت بسبب دين في الدمة
كالعربيين في الثركة ونحوها كانت القسمة بطريق العول والمصارعة؛ لعدم التضايق في الدمة، فثبت حق
كل واحدٍ منهما على وجه الكمال، فيصرب بجميع حقه، وأما إذا وجبت قسمة العين ابتداء لا بسبب
دين في الدمة كمسألة بيع الفضولي، وهي أن فضولياً لو باع عبد إنسان كله، وفضولياً آخر باع نصفه،
وأحار المالك البيوع كان العد بين المشتريين أربعاً، فكانت القسمة بطريق المارعة؛ لأن الحق الثالث
في العين ابتداء لا يثبت بصفة الكمال عند المزاخمة؛ لأن العين الواحدة تصيق الحقين على وجه الكمال،
وإذا ثبت هذا قال أبو يوسف ومحمد $\frac{3}{4}$ في هذه المسألة ثلاثة أرباع: العد المدعوع لولي الخطأ، =

لهما: أن الضمان بدلُ المالية، ولهذا **يجب للمولى**، وهو لا يملك العبد إلا من حيث المالية، ولو قُتل العبدُ المبيع قبل القبض يبقى ^{المولى}العقد، وبقاؤه ببقاء المالية أصلاً، أو بدلاً، وصار كقليل القيمة وكالغصب. ولأبي حنيفة ومحمد ^{العقد}جاء: قوله تعالى: ﴿وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ أوجبها مطلقاً، وهي اسم للواجب بمقابلة الآدمية، ولأن فيه معنى الآدمية حتى كان مكلفاً، وفيه معنى المالية، والآدمية أعلاهما، فيجب اعتبارها بأهدار الأدنى عند تعذر الجمع بينهما، وضمان الغصب بمقابلة المالية؛ إذ ^{هي المالية}الغصب لا يرد إلا على المال،

وهذا **تحب للمولى الح** يعني لو كان بدل الدم لكان للعبد؛ إذ هو في حق الدية مقي على أصل الحرية، ولهذا لا ينفذ إقرار المولى بالقصاص على عده. [الكفاية ٢٨٦/٩] من **حب المالية**: لا من حيث الآدمية، فلو كان الضمان بدل الدم لوجب الضمان للعبد؛ لأنه في حق الدم مبني على أصل الحرية. [الساية ٢٩٩/١٣] **سقى العقد**. أي لو لم يكن الصمد بدل المالية لما بقي العقد باعتباره؛ لأن البيع يتناول المالية. [الكفاية ٢٨٧/٩] **احصا** يعني إن بقي العين. (البنية) بدلاً يعني إن هلكت العين. (البنية) **كقليل القيمة** يعني لو كان العبد قليل القيمة يجب ذلك القدر، ولا يبلغ إلى الدية. [البنية ٣٠٠/١٣]

وكالغصب أي وكان كالغصب يعني في الغصب كذلك لا يحب إلا قدر القيمة لا يبلغ إلى الدية. (البنية) **مطلقاً** من غير فصل بين الحر والعبد من قتل خطأ. (البنية) **مكلفاً** بالإيمان والشرايع التي تحب عليه من الصلاة والصوم والعقوبات. [الساية ٣٠٠/١٣] **معنى المالية** حتى ورد عليه الملك بلا خلاف. [العاية ٢٨٧/٩] **نعذر الجمع الح** ودليل التعذر: أنه لا يضم الدية مع كمال القيمة في الخطأ، ولا يستوى القصاص مع كمال القيمة في العمد. [الكفاية ٢٨٧/٩] **العص** جواب عن قولهما: وكالغصب.

على المال وليس القتل ممزلة استهلاك سائر الأموال؛ لأن صمد الأموال يشبه ضمان التجارة، ألا ترى أن العبد إذا دون لو أقر بقتل دابة إنسان جاز إقراره، وبقتل عده لم يجز إقراره، وكذا تحب الكفارة بقتل العبد دون قتل الدابة على أن ضمان قتل العبد ضمان الجناية، فيكون سبيله سبل الحمايات دون سبيل ضمان الأموال.

وبقاء العقد يتبع الفائدة، حتى يبقى بعد قتله عمداً، وإن لم يكن القصاص بدلاً عن المالية،
فكذلك أمر الدية، وفي قليل القيمة الواجب بمقابلة اللأدمية، إلا أنه لا سمع فيه
فقد رناه بقيمته رأياً، بخلاف كثير القيمة؛ لأن قيمة الحر مقدرة بعشرة آلاف درهم،
ونقصنا منها في العبد إظهاراً لانحطاط رتبته، وتعيين العشرة بأثر عبد الله بن عباس *

قال: **وفي باب عبد نصف نفسه لا يراد على خمسة آلاف إلا خمسة؛ لأن اليد من**
الآدمي نصفه، فتعتبر بكماله، ويُنقص هذا المقدار إظهاراً لانحطاط رتبته،
عبد

وبقاء **الح** هذا جواب عما قالوا: إن العقد باق بعد ما قتل مبيع في يد النافع، ونفاؤه بقاء المانية أصلاً، أو بدلاً،
فأجاب أن بقاء العقد في تلك الصورة لاشتمال البقاء على الفائدة، لا يكون قيمة بدلاً عن المالية بدليل أن يقتل
لو كان عمداً يبقى العقد أيضاً لاشتمال البقاء على الفائدة، لا يكون القيمة بدلاً عن المانية بدليل أن القتل لو كان
عمداً يبقى العقد أيضاً لاشتمال البقاء على فائدة انتحير بين فسخ البيع، واستيفاء القصاص، فكما أن القصاص
ليس بدن مانية إجماعاً، فكذا أمر الدية. **وفي فصل النفس الح** جواب عن قوهما: وصار كقتيل القيمة.

باب عبد الله الح وفي عامة الكتب بأثر عبد الله بن مسعود . وهو لا يبيع بقيمة العبد دية الحر، وتنقص
منه عشرة دراهم، وهذا كالمروي عن رسول الله . لأن المقادير لا تعرف بالقياس، وإنما طريق معرفتها
السمع من صاحب الوحي. [الكفاية ٢٨٨/٩] **لا يراد** [على هذا المقدار.] **الح** هذا الذي ذكره خلاف
ظاهر الرواية، وفي "المسوط": يجب نصف قيمته بأجرة ما بيعت في الصحيح من الجواب إلا في رواية عن
محمد أنه يجب في قصع يده خمسة آلاف إلا خمسة؛ وهذا لأن العبد في حكم الجنابة على أصرافه عملة
مال، ولهذا لا يجب القصاص بحال، ولا تتحملها العاقبة، إلا أن عمداً . قال في بعض الروايات: القول
بهذا يؤدي إلى أن يجب بقصع صرف العبد فوق ما يجب بقتله كما لو قصع يد عبد، والعبد يساوي ثلاثين
ألفاً، ضمن خمسة عشر ألفاً. [الكفاية ٢٨٨/٩-٢٨٩]

عريب. [نصب الراية ٣٨٩، ٤] وأخرج ابن أبي شيبة في 'مصنفه' حدثنا وكيع عن سفيان عن معيرة عن إبراهيم
والشعبي قال: لا يبيع دية العبد دية الحر في الخطأ. [رقم: ٧٢٦٥، ٢٤٠، ٩، باب من قال: لا يبيع به دية الحر]

وكل ما يقدر من دية الحرّ، فهو **مقدر** من قيمة العبد؛ لأن القيمة في العبد كالدية في الحر؛ إذ هو بدلُ الدم ^{الدية} على ما قررنا، وإن غصب أمة قيمتها عشرون ألفاً، فماتت في يده، فعليه تمام قيمتها؛ لما بينّا أن ضمان الغصب ضمان المالية. قال: ومن قصع بد عبد، فأعنفه المولى، ثم مات من ذلك، فإن كان له ورثة غير المولى، فلا قصاص فيه، ولا اقتصاص منه، وهد عبد أبي حبيقة، وأبي يوسف رحمه الله، وقال محمد بن الحسن: لا قصاص في ذلك، وعلى المقاطع أن يسأل لبد، وما نقصه ذلك إلى أن يعنفه، ويصل قصص. وإنما لم يجب القصاص في الوجه الأول؛ لاشتباه من له الحق؛ لأن القصاص يجب عند الموت مستنداً إلى وقت الجرح، فعلى اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى، وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة، فتحقق الاشتباه، وتعذر الاستيفاء، فلا يجب على وجه يستوفي، وفيه الكلام،

فهو **مقدر** إلخ. يعني يجب في موضحة العبد نصف عشر قيمة لعبد؛ لأنه يجب في الحر نصف عشر الدية. (العناية) **على ما قررنا** إشارة إلى قوله: ولأبي حبيقة ومحمد بن حنبل قوله تعالى: «وَدِيَةُ الْمُسْلِمِ مِائَةُ نَفْسٍ» [٢٨٨/٩] **ضمان الغصب** إلخ. لأن الغصب يرد عليه من حيث أنه مال لا من حيث أنه آدمي، فتعتبر المالية بالغاً قيمتها ما بيعت. (الساية) قال: أي محمد بن الحسن في 'الجامع الصغير'. [الساية ١٣/٣٠٣] **الوجه الأول** يعني فيما إذا كان له ورثة غير المولى. (العناية) **من له الحق** يعني استوفى وجهاته منع اقتصاص. [العناية ٢٨٨/٩] **للمولى** لأنه عبد في تلك الحالة. **الثانية**. وهي حالة موت (الساية) للورثة. لأنه حر عند الموت. **وجه يستوفي** الاشتباه من له الحق. [الساية ١٣/٣٠٤] **وفيه الكلام**. أي في وجوبه على وجه يستوفي، ولا كلام في أصل الوجوب؛ لأن الوجوب لإفادة لاستيفاء، فودا فاق المطلوب منه سقط اعتباره. [الكفاية ٢٨٩/٩]

واجتماعهما لا يزيل الاشتباه؛ لأن المملوكين في الحالين، بخلاف العبد الموصى بخدمته لرجل وبرقبته لآخر إذا قتل؛ لأن ما لكل منهما من الحق ثابت من وقت الجرح إلى وقت الموت، فإذا اجتمعا زال الاشتباه. ولمحمد ^{في الخلافة} في الخلافة، وهو ما إذا لم يكن للعبد ورثة سوى المولى: أن سبب الولاية قد اختلف؛ لأنه المالك على اعتبار إحدى الحاليتين، والوراثة بالولاء على اعتبار الأخرى، فنزل منزلة اختلاف المستحق فيما يحتاج فيه، كما إذا قال لآخر: بعطني هذه الحارية بكذا، فقال المولى: زوّجتها منك لا يحلّ له وطؤها، ولأن الإعتاق قاطع للسراية،
لاختلاف السبب

ووجهه: أن اجتماعهما لا يزيله؛ لأن المملوك في الحالين مختلف، فإن المملوك للمولى وقت الجرح دون الموت، وللورثة بالعكس، وعند الاجتماع لا يشت المملوك لكل واحد منهما على الدوام في الحالين، فلا يكون الاجتماع مفيداً، بخلاف العبد الموصى بخدمته لرجل وبرقبته لآخر، فإن كل واحد منهما لم يفرّد بالقصاص؛ لأن الموصى له بالخدمة لا مملوك له في الرقعة، والموصى له إذا استوفى القصاص سقط حق الموصى له بالخدمة، لأن الرقعة فانت لا إلى بدل، فلا يملك إبطال حقه عليه، ولكن إذا اجتمعا فقد رضى الموصى له بالخدمة بموات حقه، فيستوفيه الآخر لزوال الاشتباه. [العناية ٢٨٩/٩]

في خلافه أي في المسألة المحتف فيها. [النسابة ٣٠٤، ١٣] الخالص وهي حالة الجرح قبل العتق. (العناية) لا حرجي هي حالة الموت بعد العتق. (العناية) فسد خطاطه أي الدماء والفروج. [العناية ٢٨٩/٩] أي فيما لا يشت بالاشبهات احترر بهذا عن قال لآخر: لك عبي ألف درهم من قرض، فقال المقر له: لا، بل من ثمن مبيع، فإنه يقضي بالمال، وإن اختلف السبب؛ لأن ذلك من الأموال، ويجري استدلال والإباحة فيها، ولا يبالي باختلاف السبب. [الكفاية ٢٨٩/٩، ٢٩٠] لا عذر ألا ترى أن من جرح عبد إنسان، ثم أعتقه مولاه، ثم مات العبد من تلك الحراقة لم يكن عليه القصاص، ولا القيمة. (العناية) لسرته وذلك؛ لأن الإعتاق يصير النهاية مخالفاً للبداية. [العناية ٢٩٠/٩]

وبانقطاعها يبقى الجرحُ بلا سرایة، والسرایة بلا قطع، فيمتنع **القصاص**. ولهما: أنا
 تیقناً بثبوت **الولاية للمولى**؛ فيستوفيه؛ وهذا لأن المقضي له معلوم، والحكم متحد،
 فوجب القول بالاستيفاء، بخلاف **الفصل الأول**؛ لأن المقضي له مجهول، ولا معتبر
 باختلاف السبب ههنا؛ لأن الحكم لا يختلف، بخلاف تلك المسألة؛ لأن ملك
 اليمين يغایر ملك النكاح حكماً، والإعتاق لا يقطع السرایة لذاته، بل لاشتباه من
 له الحق، وذلك في الخطأ دون العمد؛ لأن العبد لا يصلح مالکاً للمال، فعلى اعتبار
 حالة الجرح يكون الحق للمولى، وعلى اعتبار حالة الموت يكون للميت؛ لحریته،
 فيقضي منه ديونه، وينفذ وصاياه، فجاء الاشتباه. أما العمد فموجب القصاص،

القصاص كآه تلف بأفة سماوية. (العناية) **ثبوت الولاية** أي ثبوت ولاية الاستيفاء في لعمد سموى. (العناية)
والحكم وهو استيفاء القصاص. (العناية) **الفصل الأول** يعنى ما إذا كان له ورثة غير المولى حيث
 لم ينع القصاص بالاتفاق؛ لأن المقضي له مجهول. [العناية ٢٩٠/٩] **مجهول** لأن المولى اعتبرنا حاله الجرح
 فالمقضي له المولى، ولو اعتبرنا حالة الموت، فالمقضي له الورثة. (الكفاية) **باحتلاف السبب ههنا** أي في
 الفصل الثاني، وهو ما إذا لم يكن لعمد ورثة سوى المالك في العمد، واحتلاف السبب هو أن المولى اعتبرنا
 حالة الجرح كان السبب هو المالك، ولو اعتبرنا حالة الموت كان سبب هو المولى، ولا اعتبار له؛ لأن
 المقصود، وهو الحكم الذي هو استيفاء القصاص متحد. [الكفاية ٢٩٠/٩ - ٢٩١]

تلك المسألة [أي مسألة الجارية]. يعنى المستشهد بها بقوله: كما إذا قال لأخرى بعتي هذه الجارية بلح،
 فإن الحكم فيها مختلف؛ لأن ملك اليمين يغایر ملك النكاح حكماً؛ لأن ملك النكاح يثبت أصل مقصوداً،
 وملك اليمين قد لا يثبت، ولو أثبتته لم يكن مقصوداً، واحتلف الحكم كما احتلف السبب. (العناية)
والاعتاق جواب عن قوله: ولأن الاعتاق قاطع للسرایة. (العناية) **في الخطأ** حتى أن من جرح عبد إنسان
 خطأ، ثم أعتقه مولاه، ثم مات من تلك الجراحة يقطع السرایة، فلا يرثه المولى ولا القيمة. **للمولى** لكونه قبل
 العتق. [العناية ٢٩١/٩]

والعبد مبقى على أصل الحرية فيه، وعلى اعتبار أن يكون الحقُّ له، فالمولى هو الذي يتولاه؛ إذ لا وارث له سواه، فلا اشتباه في من له الحق، وإذا امتنع القصاص في الفصلين عند محمد ^{عنه} يجب أرش اليد، وما نقصه من وقت الجرح إلى وقت الإعتاق كما ذكرنا؛ لأنه حصل على ملكه، ويطل الفضل، وعندهما: الجواب في الفصل الأول كالجواب عند محمد ^{عنه} في الثاني. قال: ^{عنه} **فوقع العتق على أحدهما، فإنه يملكه، لأن العتق غير نازل في المعين، والشجة تصادف المعين، فبقيا مملوكين في حق الشجة.** ^{عنه} **نحو دية حرٍّ** ^{عنه}.

أصل الحرية وهذا لم يكن مولاه أن يسهل دمه بالحق. (الساية) **مولاه** بصريق الخلافة عنه. [العناية ٢٩١/٩] **وسطل الفصل** من بقية القيمة. [الساية ٣٠٦/١٣] **الأول** وهو ما إذا كان له وارث غير مولى. (الكفاية) **الذي** وهو ما إذا لم يكن له وارث. [الكفاية ٢٩٢/٩] قال أي محمد ^{عنه} في الجامع لصغير. **فوقع العتق** أي بين ذلك الملهم بالتعيين في أحدهما، وبما ذكر سقط أوقع بيد به على أن اعتق م ينزل على أحدهما في حق الأرض معيماً، وإن كان صهر ووقع العتق على أحدهما في بعض الصور كما في الموت والقتل، فإنه إذا قال: أحدهما حر، فمات أحدهما، أو قتل تعين العتق في الآخر. (العناية) **المعين** لأنه أوقع في مسكر، واعتق في المسكر، فلا يكون بالعتق بارئاً في معين. [الساية ٣٠٧/١٣] **فبقيا مملوكين إلخ:** فيكون أرشهما للمالك. [العناية ٢٩٢/٩]

نحو دية حر إلخ: هذا إذا كان اقاتل واحداً، وقتنهما معاً، واستوت قيمتهما أما إذا كان القاتل اثنين فيجوز بعده، وأما إذا قتلتهما الواحد على التعاقب، فعليه قيمة الأول لمولى، ودية الآخر لورثته؛ لأن بقتل أحدهما تعين الآخر لعتق فتبين أنه قتله، وهو حر وأما لو قتلتهما معاً كان عليه قيمته، ودية حر إن استوت القيمتان، وإن اختلف فعليه نصف قيمة كل واحد منهما، ودية حر؛ لأنما تنقصر أنه قتل عدواً وحرّاً، وقتل آخر يوجب الدية، وليس أحدهما بأوى من الآخر، فيرمه نصف قيمة كل واحد منهما، ونصف دية كل واحد منهما، ولأن أسياوات حين قتلا، وعند موت اليدين يشيع العتق فيهما [الكفاية ٢٩٢/٩]

والفرق: أن البيان إنشاء من وجهه، وإظهار من وجهه على ما عرف، وبعد الشجة بقي محلاً للبيان، فاعتبر إنشاء في حقهما، وبعد الموت لم يبق محلاً للبيان، فاعتبرناه إظهاراً محضاً، وأحدهما حر ييقن، فتجب قيمة عبد ودية حر، بخلاف ما إذا قتل كل واحد منهما رجل حيث تجب قيمة المملوكين؛ لأننا لم نتيقن بقتل كل واحد منهما حرّاً، وكل منهما ينكر ذلك؛ ولأن القياس يأبى ثبوت العتق في المجهول؛ لأنه لا يفيد فائدة، وإنما صحّحناه ضرورة صحة التصرف، وأثبتنا له ولاية النقل من المجهول إلى المعلوم، فيتقدّر بقدر الضرورة، وهي في النفس دون الأطراف،

إنشاء من وجهه حتى يشترط صلاحية المحل للإنشاء، فلو مات أحدهما، فبيان العتق فيه لا يصح. (العبادة) وإظهار من وجهه حتى يحجر عليه، ولو كان إنشاء من كل وجه ما أجزع عليه؛ إذ امرء لا يحجر على إنشاء العتق والعبد. (العبادة) ما عرف: في أصول الفقه. [العبادة ٢٩٢/٩] محلاً للبيان أي البيان الذي هو إنشاء من وجهه؛ لأنه ليس محلاً للإنشاء، فلا يكون محلاً لهذا البيان، وأما البيان المحض الذي هو الإظهار فقط، فالميت محل له. **قصة المملوكين.** هذا إذا قتلها معاً ولا يدري أيهما قتل أولاً، أما إذا قتلها رجلاً، فإن كان فتيتها على التعاقب، فعلى القاتل الأول قيمة الأول لمولاه، وعلى القاتل الثاني دية لورثته؛ لأن العتق تعين، وأما لو قتلاهما معاً، فعلى كل واحد منهما قيمة عبد؛ لأن كل واحد من القاتلين بما قتل أحدهما بعينه، والعتق في حق المعين كأنه غير نازل، فكان كل واحد منهما مملوكاً عياً، وإنما نزل العتق في المكر، ولا يتيقن أن كل واحد منهما قتل بذلك المكر، وإنما يجب على كل واحد منهما القدر المتيقن به. وهو القيمة. [الكفاية ٢٩٢/٩] **يسكر ذلك** أي يسكر أنه قتل الحر. (السياسة) ولأن القياس. يريد به الفرق ثانياً بين الشجة والقتل. [السياسة ٣٠٧/١٣] **لا يفيد فائدة:** [وفي نسخة: فائدته] أي فائدة العتق من أهلية الولاية للقصاء والشهادة، وما هو كذلك، فلا معتبر به في الشرع. [العبادة ٢٩٣/٩] **صحّاه.** أي العتق نارلاً في أحدهما. (السياسة) **صحة التصرف** أي تصرف العتق لئلا يلغو كلامه الذي امتاز عن سائر الحيوانات. [السياسة ٣٠٧/١٣-٣٠٨] **المعلوم:** طريق البيان بتعيين ابهيم في أحدهما بعينه. (العبادة) **النفس:** لأنها محل العتق. (العبادة) **الأطراف.** لأنها إن حلها حل تبعاً. [العبادة ٢٩٣/٩]

فبقي مملوكاً في حقهما. قال: ومن فقه عيني عبد: فإن شاء مولى دفع عبده، وأخذ قيمته، وإن شاء أمسكه، ولا شيء له من القصاص حد أبي حنيفة ^{عنه}، ولا: إن شاء أمسك عبده، وأخذ ما قصده، وإن شاء دفع عبده، وأخذ نفسه. وقال الشافعي ^{عنه}: يضمنه كل القيمة، ويمسك الجثة؛ لأنه يجعل الضمان مقابلاً بالفات، فبقي الباقي على ملكه كما إذا قطع إحدى يديه، أو فقا إحدى عينيه، ونحن نقول: إن المالية قائمة في الذات، وهي معتبرة في حق الأطراف؛ لسقوط اعتبارها في حق الذات قصراً عليه، وإذا كانت معتبرة، وقد وجد إتلاف النفس من وجه بتفويت جنس المنفعة، والضمان يتقدر بقيمة الكل، فوجب أن يتملك الجثة؛ دفعاً للضرر، ورعاية للمماثلة، بخلاف ما إذا فقا عيني حرّ؛ لأنه ليس فيه معنى المالية، وبخلاف عيني المدير؛ لأنه لا يقبل الانتقال من منك إلى ملك،

حقهما أي فقي العبد مملوكاً في حق الأصراف على أصل القياس. [العناية ٢٩٣/٩] قال أي محمد في الجامع صغيراً. (ساية) إذا قطع الخ فيه يأخذ كل ادية له. [ساية ٣٠٨، ١٣] لسقوط اعتبارها الخ أي لأن اعتبار مالية في حق الذات قصراً عليه ساقط أي لم يقتصر اعتبار المالية في حق الذات فحسب، بل اعتبرت في حق الأصراف أيضاً. [الكفاية ٩-٢٩٣-٢٩٤] وإذا كانت الخ أي أن اعتبارها في حق الذات أي جميع لسان وحده مقتصر عليه ساقط بالإجماع، فإن الشرع قد أوجب كمال ادية بتفويت جنس منفعة تفويت الأصراف، ولأنها أولى باعتبار مالية فيها؛ لأنها تسبب مسك الأمور، وإذا كانت معتبرة في الأصراف كان قيامها كقيامها في الذات وفوائدها كفوائدها نفقات الذات، فكان إتلاف الأطراف كإتلاف الذات من وجه بتفويت جنس منفعة، وقد وجد الإتلاف من وجه بتفويت جنس المنفعة، فيجب الصمان وتضمن بتقدر قيمة كل، وأداء قيمة لكل يقتضي ثبوت الجثة؛ دفعاً بضرر ورعاية للمماثلة. [العناية ٩-٢٩٤] بخلاف ما إذا الخ هذا جواب عما يقدر من جهة الخصم: لا يراعون ما قلتم في امالك فقا عيني حر، فأوجب بقوه (ساية) لا يقبل الانتقال لأنه منك نفسه من وجه. [ساية ٣٠٩، ١٣]

وفي قطع إحدى اليدين، وفقاً إحدى العينين لم يوجد تفويت جنس المنفعة. ولهما: أن معنى المالية لما كان معتبراً وجب أن يتخير المولى على الوجه الذي قلناه كما في سائر الأموال، فإن من حرق ثوب غيره حرقاً فاحشاً إن شاء المالك دفع الثوب إليه، وضمنه قيمته، وإن شاء أمسك الثوب وضمنه النقصان. وله: أن المالية وإن كانت معتبرة في الذات، فالآدمية غير مهددة فيه، وفي الأطراف أيضاً، ألا ترى أن عبداً لو قطع يد عبد آخر يؤمر المولى بالدفع أو الفداء، وهذا من أحكام الآدمية؛ لأن موجب الجنابة على المال أن تباع رقبته فيها، ثم من أحكام الأولى: أن لا ينقسم على الأجزاء، ولا يتملك الجثة، ومن أحكام الثانية: أن ينقسم

قطع إحدى هذا جواب قياس الشافعي المسألة. وقد إحدى العس حتى يصير عملة إتلاف الجنس. (العناية) ولهما أي لأبي يوسف ومحمد. [العناية ٢٩٤] على الوجه الح أي إن شاء أمسك العبد وأحد ما نقصه، وإن شاء دفع العبد وأخذ قيمته. [الكفاية ٢٩٤/٩] وصمه النقصان أي نقصان الثوب بحسب التحريق. [الباية ٣٠٩/١٣] أن لا ينقسم [موجب الحناية، وهو الضمان، أي لا يتورع كمال بدل النفس على النفس، والطرف الفات. (الكفاية)] الح وهذا لا يتورع كمال الدية على العات والباقي، بل يكون كله بإزاء العات بأن فقا عيني حر، فيجب كمال الدية، ولا يسقط من الفاقء شيء حصة الجثة. ولا يتملك الجثة أي فاقء العينين حين دفع كمال القيمة كما إذا فقا عين الحر. [الكفاية ٢٩٤/٩]

أن ينقسم الح كما إذا حرق ثوب غيره حرقاً فاحشاً. وصمه المالك قيمة الثوب، فومرنا على الشهي حطهما من الحكم، فقلنا: يحكم أنه وجب بحماية على الأدمي لا يجب مورعاً، ونحكم أنه بدل مال لم يكن له أن يأخذ كل بدل العين مع إمساك العين، بل قيل له: من شرط استيفائك هذا الضمان أن تريل الجثة عن ملكك؛ ليكون قولاً بالشهي، وفيما قالوا: إلعاء لحاب الآدمية أصلاً، واعتبار احاب المالية؛ لأن من حكم المال أن المالك باحار إن شاء سلم النفس، وأخذ كمال القيمة، وإن شاء أمسكها، ورجع بالنقصان كما في تحريق الثوب، وفيما قاله الشافعي إلعاء لحاب المالية أصلاً، =

ويتملك الجثة، فوفرنا على الشبهين حفظهما من الحكم.

فصل في جناية المدبر وأمّ الولد

قال: **ولد** **حتى** **المدبر** أو **أمّ** **الولد** **حصة**: **ضمن** **المولى** **أقل** **من** **قيمته**، **ومن** **أرسله**؛ لما روي عن أبي عبيدة **رضي** أنه قضى بجناية المدبر على مولاه*، ولأنه صار مانعاً عن تسليمه في الجناية بالتدبير، أو الاستيلاء من غير اختياره الفداء، فصار كما إذا فعل ذلك بعد الجناية، وهو لا يعصم. وإنما يجب الأقل من قيمته ومن الأرش؛

= واعتبار بجانب الأدمية لا غير، والقول الأوسط الأعدل ما قاله أبو حنيفة . . . لأن فيما تحاذى الشبهان كان القول بتوفير الشبهين أولى. [الكفاية ٢٩٤/٩]

الجثة كما في حريق لثوب. (ساية) **في** **حبابه** **الح** ما ذكر باب حباية المملوك. وجدية عليه قدم من هو كمل في ستحقاق اسم مملوكية، وهو لعد، ثم ذكر فصل من هو حط رتبة منه في سم المملوكية، وهو مدبر وأم الولد، غير أن أم ولد حط رتبة أيضاً من المدبر في دث لاسم، حتى أن لقاضي نو قصي يحور بيعها لا يبعد، بخلاف المدبر وهي تُبَيّ، فالأوثنة ولاخصاص في سم المملوكية أوجداً تأخير ذكرها عن ذكر المدبر. (لعديّة) **ضمن** **المولى** **الح** حباية المدبر على سيده في منه دون عقته حاة. [العناية ٢٩٥/٩]

قيمته أي قيمة كل مهم. **عن** **تسليمه** أي تسليم كل واحد من المدبر وأم الولد. [لساية ٣١٢ ١٣] **فصار** **كما** **إذا** **الح** أي قد عرفنا في صورة عدم عدم بالحماية أن لتدبر مانع انسيب في حال وجود سب وجوب انسيب، وهو حباية، ولا دخل لوجود السب في كون المانع، فيكون هذا المانع مانعاً قبل وجود السب أيضاً؛ لا شتر كهم في كونهما مانع من غير حباية فداء، فيجب الأقل من الأرش والقيمة كما في وجود التدبير بعد السب مع عدم العلم به.

* روه اس أبي شبة في مصنفه حدث وكيع عن س أبي دث عن اس محمد بن إبراهيم لثمي عن أبيه عن اسنوي عن معاذ بن جبل عن أبي عبيدة بن الخراح قال: حاة سم على مولاه [رقم: ٧٣٧٦، ٢٦١، باب حباية مدبر على من تكون] وأخرج نحوه عن المعني، وإشعبي، وعمر بن عبد العزيز، والحسن . . . أجمعين. [نصب الراية ٣٨٩/٤]

لأنه لا حق لولي الجنابة في أكثر من الأرض، ولا منع من المولى في أكثر من القيمة، ولا تخير بين الأقل والأكثر؛ لأنه لا يفيد في جنس واحد: لاختياره الأقل لا محالة، بخلاف القن؛ لأن الرغبات صادقة في الأعيان، فيفيد التخيير بين الدفع والفداء. وحديث مسر وإن توالت: لا توجب إلا قيمة واحدة؛ لأنه لا يمنع منه إلا في رقبة واحدة؛ ولأن دفع القيمة كدفع العبد، وذلك لا يتكرر، فهذا كذلك، ويتضاربون بالخصص فيها، وتعتبر قيمته لكل واحد في حال الجنابة عليه؛ لأن المنع في هذا الوقت يتحقق.

أكثر من القيمة إذا كان الأرض أكثر من القيمة. ولا تخيير إلخ. هذا جواب عما يقال: ينبغي أن يخير امولى بين الأقل والأكثر كما أنه يخير في الصم بين الدفع والفداء، والقيمة في المدير بمنزلة الدفع، فقال: لا يخير بين الأقل والأكثر. (الساية) فهذا كذلك أي والمدير كذلك في عدم التكرار، فكان الجنابات منه اجتمعت ثم دبره. [البنية ٣١٢/١٣]

ويتضاربون قال الفقهاء: فلا يضرب فيه ثالث أي يأخذ منه شيئاً يحكم ملكه من اثلاث. وتعتبر قيمته إلخ حتى لو قتل إنساناً خطأ، وقيمه ألف درهم، فرادت قيمته حتى صارت ألفين، وقتل آخر بعد ذلك خطأ، ثم أصابه عيب، فرجعت قيمته إلى خمس مائة، ثم قتل آخر خطأ، فعلى مولاه ألفا درهم؛ لأنه حتى على الثاني، وقيمه ألفان، ولو لم يكن منه إلا تلك الحاية لكان امولى صامماً قيمته ألفين، ثم ألف من هذين ألفين لولي القتل الأوسط خاصة؛ لأن ولي الأول إنما ثبت حقه في قيمته يوم حتى عسى وبه، وهي ألف درهم، ولا حق له في الألف الثانية، فيسلم ذلك لولي القتل الأوسط خاصة، وخمس مائة من الألف الأولى بين القتل الأول وبين الأوسط؛ لأنه لا حق في هذه الخمس مائة لولي القتل الثالث، وإنما حقه في قيمته يوم حتى على وليه، ويقسم هذه الخمس مائة بين الأوسط والأول، يصرب فيها للأول بعشرة آلاف، وللأوسط بتسعة آلاف؛ لأنه وصل إليه من حقه ألف، والخمس مائة الساقية بينهم جميعاً يصرب فيها للآخر بعشرة آلاف؛ لأنه ما وصل إليه شيء من حقه، وتصرب فيها للأول بعشرة آلاف إلا ما أحده؛ لأنه وصل إليه من حقه مقدار المأخوذ، وكذلك الأوسط لا يصرب بما أحد في امرتين، وإنما يضرب بما بقي من حقه، فيقسم الخمس مائة بينهم على ذلك، [الكفاية ٢٩٥/٩-٢٩٦]

قال: فإن جنى جناية أخرى، وقد دفع المولى القيمة إلى ولي الأولي بقضاء: فلا شيء عليه: لأنه مجبور على الدفع. قال: وإن كان من دفع نفسه عن قضاء: فالولي ^{لقدوري} الأولي ^{المقدوري} لا شيء عليه مع مولى، وإن شاء أتبع وليّ الجناية، وهذا عند أبي حنيفة ^{رحمته}، ولا شيء على من: لأنه حين دفع لم تكن الجناية الثانية موجودة، فقد دفع كل الحق إلى مستحقه، وصار كما إذا دفع بالقضاء. ولأبي حنيفة: أن المولى جان بدفع حقّ وليّ الجناية الثانية طوعاً، ووليّ الأولي ضامن بقبض حقه ظلماً، فيتخير؛ وهذا لأن الثانية مقارنة حكماً من وجه، ولهذا يشارك ولي الجناية الأولى، ومتأخرة حكماً من حيث أنه تعتبر قيمته يوم الجناية الثانية في حقها، فجعلت ^{مع الأولى} كالمقارنة في حق التضمين، لإبطاله ما تعلق به من حق ولي الثانية عملاً بالشبهين. وإذا اعتق المولى المدبر وقد جنى جنايات لم تلزمه إلا قيمة واحدة:

فلا شيء عليه لأنه ما لزمه أكثر من قيمة واحدة لجناياته. (العناية) على الدفع فلم يبق عليه شيء. (النانية) فالولي أي ولي الجناية الثانية. (العناية) مع ولي أي نصف القيمة في دمه، ثم يرجع المولى على الأول؛ لأنه تبين أنه استوفى منه ريادة على مقدار حقه. (العناية) بالقضاء لأنه فعل نفسه عن ما يأمره القاضي لو رفع إليه، فيكون القضاء وغير القضاء فيه سواء كما في الرجوع في أهله. [العناية ٢٩٦/٩] يدفع إلى ولي الجناية الأولى. لإبطاله الحق دليل وجب اضمئان على اعتبار المقارنة، فإنه إذا كان مقارناً يكون مبطلاً حق ولي الجناية الثانية بالدفع إلى الأول. [الكفاية ٢٩٦/٩] عملاً بالشبهين يعني ما علما بشبه التأخر في ضمان الجناية حتى اعتبرنا قيمته يوم الجناية الثانية في حقها وجب أن يعمل بشبهه المقارنة في حق تضمين نصف المدفوع، وقيل: جعلت الثانية كالمقارنة في حق التضمين إذا دفع غير قضاء؛ لأنه أطل ما تعلق به حق الثاني، ولم تجعل كالمقارنة في حق التضمين إذا دفع بقضاء؛ لأنه مجبور بالدفع عملاً بشبهه المقارنة والتأخر. [العناية ٢٩٧/٩]

لأن الضمان إنما وجب عليه بالمنع، فصار وجودُ الإعتاق من بعد وعده بمنزلة،
 وقد عرفت ^{بصحب التدبير} مدير في جمع ما وصفه؛ لأن الاستيلاء مانع من الدفع كالتدبير.
 وإذا فتر مدير حيازة حصاناً م سحر بإقراره، ولا يرد له سيوفه، أو م جمع، لأن
 موجب جناية الخطأ على سيده، وإقراره به لا ينفذ على السيد، والله أعلم.

كالتدبير لأن امولى مع من تسييمهما بالاستيلاء اسبق من غير اختيار. [النهاية ١٣/٣١٤]

باب غصب العبد والمدبر والصبي والجنابة في ذلك

قال: ومن قطع يده عبده، ثم غصبه رحن ومات في يده من انقص فعليه نفسه

أقطع، وإن كان المولى قطع يده في يد الغاصب، فمات من ذلك في يد الغاصب.

لا شيء عليه والفرق: أن الغصب قاطع للسراية؛ لأنه سبب الملك كالبيع،

غصب العبد الخ لما ذكر حكم المدبر في احياة ذكر في هذا الباب ما يرد عليه وما يرد منه، وذكر حكم من يلحق به. [العناية ٩ ٢٩٧] **قال** أي محمد في 'الجامع بصغير'. [الساية ١٣ ٣١٦] ان **العصب الخ** يعني أن العصب من أسباب الملك؛ لما عرف من مذهبنا أن المصنوعات تمتد عند أداء الصمان، فإذا تحلل العصب بين الحياة والسراية تنقطع السراية كما نحن بينهما بيع، وإذا انقطعت السراية صار كأنه غصب عند أقطع، ومات عبده لا من الققطع، وأما إذا قطع المولى يده عند العاصب صار مسترداً للعبد ضرورة الاستيلاء عليه عند الققطع، ألا ترى أن المشتري لو قطع يد اسبع قبل الققص يصير قابضاً، وبعد الاسترداد م يوحده ما يقصع السراية، فترا العاصب عن الصمان. [الكفاية ٩ ٢٩٧]

قاطع للسراية الخ هذا يخالف مذهبنا، فإن العصب لا يقطع السراية ما لم يمتد للبدن على العاصب بقضاء، أو رصاً؛ لأن السراية إما تنقطع به باعتار تبدل الملك، وإما يمتد الملك به إذا ملكت البدن على اعاصب، أما قبله فلا نص عليه في آخر رهن الجامع، واباب الثاني من حياته، إلا أنه إنما ضمن اعاصب هها قيمة العبد أقصع؛ لأن السراية وإن لم تنقص، فالعصب ورد على ما من متقوم، فعقد سبب الصمان، فلا يبرأ عنه العاصب، إلا إذا ارتفع العصب، ولم يرتفع؛ لأن الشيء إنما يرتفع بما فوقه، أو مثله، ويد اعاصب ثابتة على المعصوب حقيقة، ويد المولى باعتار السراية تلت عليه حكماً لا حقيقة؛ لأن بعد العصب لم يثبت يده على العبد حقيقة، والثابت حكماً دون الثابت حقيقة وحكماً، وم يرتفع اعصب باتصار السراية إلى فعل المولى، فتقرر الصمان، بخلاف ما لو حتى عليه بعد العصب. [الكفاية ٩ ٢٩٧-٢٩٨]

سبب الملك. لأن المصنوعات تمتد عند أداء الضمان مستنداً إلى أو العصب. [الساية ١٣ ٣١٦]

كالبيع والبيع قاطع لسراية؛ لما ذكرنا في العتق أن بداية الجنابة مخالفة لنهايتها، واعتبار بداية الحياة يوجب أن يكون الأرض للنائع، واعتبار نهايتها يوجب أن يكون للمشتري، فيصير المستحق مجهولاً، =

= فهذا قسماً: بأن اسبع قاطع للسرية. والغضب سبب اسبك كالبيع. ويتأتى فيه ما ذكرنا من اجهالة، فإن العبد لما مات في يد الغاصب، ووجب عليه الصمان صار العبد منكاً له من وقت الغضب، فيكون ابتداء الجناية في ملك المغضوب منه، وانتهاؤها في ملك الغاصب. [الكفاية ٢٩٨/٩]

كشف: أي كيف لا يكون مسترداً. [البناية ٣١٦/١٣] **قال:** أي محمد بن علي في 'الجامع الصغير'. (البناية)

فهو صام: هذا إذا كان الغضب ظاهراً فيصم في الحال يباع فيه؛ لأن أفعال العبد معتبرة. ولو كان الغضب طهر بإقراره لا يجب إلا بالعق، كذا قال الفقيه أبو الليث. [البنية ٣١٧/١٣]

مواحد بافعاله: أي في حال رقه، بخلاف أقواله التي توجب ائمال، فإنه يواحد به بعد الحرية أما إذا أقر بحد أو قصاص لزمه في الحال. [الكفاية ٢٩٨-٢٩٩] **قال:** أي محمد بن علي في 'الجامع الصغير'. (البناية)

ان يصير إلح: فإن اولى لم يعم وقت التدبير بحماية تحدث من المدبر في مستقبل، فصار هذا بمنزلة إعتاق العبد الحاني من غير عزم نجاته، فإن فيه الأقل من قيمته، ومن الأرش. فكذا هذا. **في الموح:** أي في مستحق من الجناية. [البنية ٣١٧/١٣]

قال: ويرجع المولى بنصف قيمته على الغاصب؛ لأنه استحق نصف البدل بسبب كان في يد الغاصب، فصار كما إذا استحق نصف العبد بهذا السبب. **قال:** ويدفعه إلى وي الحاية الأولى. ثم يرجع بذلك على العاصب. وهذا عند أبي حنيفة وإلى يوسف حماد. وإلى محمد بن عيسى: يرجع بنصف قيمته. **فيسلم له:** لأن الذي يرجع به المولى على الغاصب عوض ما سلم لولي الحناية الأولى، فلا يدفعه إليه؛ كيلا يؤدي إلى اجتماع البدل، والمبدل في ملك رجل واحد وكيلا يتكرر الاستحقاق. ولهما: أن حق الأول في جميع القيمة؛ لأنه حين جنى في حقه لا يزاحمه أحد، وإنما انتقص باعتبار مزاحمة الثاني، فإذا وجد شيئاً من بدل العبد في يد المالك فارغاً ^{حق الأول} يأخذه لتمام حقه، فإذا أخذه منه يرجع المولى بما أخذه على الغاصب؛ لأنه استحق ^{المولى} من يده بسبب كان في يد الغاصب.

قال 'ي محمد (الباية) **سبب** الخ فصار كأنه لم يرد نصف العبد؛ لأن رد استحق سبب وجد عند الغاصب كلاً رد. **السبب** أي سبب كان في يد الغاصب. **قال** 'ي محمد بن عيسى في "الجامع الصغير". [الباية ١٣/٣١٨] ويدفعه المولى، أي النصف المأخوذ من الغاصب. (الباية) بدلت أي المدفوع إلى وي الحناية الأولى. (الباية) وهذا أي هذا الدفع الثاني، والرجوع الثاني. [الباية ٩/٢٩٩] يرجع المولى على الغاصب. **فيسلم له** [أي لا يدفعه إلى وي الحناية الأولى. (الباية ٩/٢٩٩)] أي للمولى فيما سلم للمولى نصف القيمة الذي أخذه من الغاصب في المرة الأولى لا يرجع ثانياً على الغاصب. (سهيبة) الاستحقاق أي استحقاق وي الحناية الأولى على المولى. ولهما أن الخ والخوب عن قول محمد أن مولى ملك ما قبضه من الغاصب، ودفعه إلى وي الحناية الأولى عوضاً عما أخذه وي حناية الثانية دون الأولى، فلا يجتمع البدل، والمبدل في ملك شخص واحد. [الباية ٩/٢٩٩] فارغاً. من غير مزاحمة ولي الحناية الثانية. (الباية) يد الغاصب: هذا يرجع عليه ثانياً. [الباية ١٣/٣١٨]

قال : وإن كان ^{المدير} حتى عبد من نفسه ربح، فحسب عليه حيازة أخرى: فعلى من ماله سبب حيازة، ولا جمع نصف نفسه على غصب: لما بينا في الفصل الأول، غير أن استحقاق النصف حصل بالجنابة الثانية؛ إذ كانت هي في يد الغاصب، فيدفعه إلى ولي الجنابة الأولى، ولا يرجع به على الغاصب، وهذا بالإجماع. ثم وضع المسألة في العبد، فقال: من غصب حراً، فحسب في يده، ثم دعه، فحسب جنازة أخرى: فإن المولى يدفعه إلى ولي الجنابة، ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة، فيدفعه إلى الأول.

وإن كان الخ هذه المسألة عكس المسألة المتقدمة من حيث الوضع. [الغاية ٣٠٠/٩] قال أي محمد في "الجامع الصغير". [الساية ٣١٩/١٣] لما سأل من أنه استحق عليه سبب كان في يد الغاصب. **لفصل الأول** أي فيما إذا حتى المدير في يد الغاصب ثم في يد المولى. [الساية ٣١٩/١٣] **عبر** أن الخ ذكر هذا لبيان الفرق، فإنه يدفع هذا النصف الذي أحده من الغاصب إلى ولي الحيازة الأولى بالاتفاق، وكان لا يدفعه إليه عند محمد في المسألة الأولى لأدائه إلى الجمع بين البدل والمبدل، وأما ههنا لو دفع إلى ولي الحيازة الأولى لا يؤدي إلى الجمع بين البدل والمبدل؛ لأنه لما كانت الحيازة الأولى عند المولى كان ما أحده المولى من الغاصب بدلاً عما دفع إلى ولي الحيازة الثانية؛ لأن الموجود عند الغاصب الحيازة الثانية دون الأولى، فهو دفع ذلك إلى ولي الحيازة الأولى لا يؤدي إلى الجمع بين البدل والمبدل، فيدفع؛ لأن حق ولي الحيازة الأولى كان في كل قيمة المدير؛ لأن المدير كان فارغاً وقت الحيازة الأولى عن مراعاة الثانية. [الكفاية ٣٠٠/٩] وهذا بالإجماع أما عندهما فظاهر؛ لما بينا، وأما عند محمد؛ فإنه امتنع الدفع إلى ولي الحيازة الأولى في المسألة الأولى؛ كيلا يحتجع البدل والمبدل في ملك واحد على ما بينا، وههنا لا يلزم ذلك؛ لأن ما أخذه من الغاصب عوض ما دفع إلى ولي الحيازة الثانية، فإذا دفعه إلى الأولى لا يحتجع البدل في ملك واحد، وفي الأول يحتجع؛ لأنه عوض ما أخذه هو بنفسه، ثم إذا دفعه إلى ولي الأولى لا يرجع به على الغاصب بالإجماع. **ثم وضع** أي محمد هذه المسألة في "الجامع الصغير" في العبد فقال: القس بعد ما وضعها في حق المدير. [الساية ٣١٩/١٣]

ويرجع به على عاصب، وهذا عند أبي حنيفة وإلى يوسف جهمي. وفي محمد بن
 يرجع نصف نفسه، فيسلم له. وإن حكي عند مؤلف، ثم عصبه، فحكي في هذه، دفعه
 مؤلف صفت، ويرجع بنصف قيمته، فيدفعه إلى الأول، ولا يرجع به، والجواب في
 العبد كالجواب في المدبر في جميع ما ذكرنا، إلا أن في هذا الفصل يدفع المولى العبد،
 وفي الأول يدفع القيمة. قال: ومن غضب مدبراً، فحكي عنده جنانية، ثم رده على
 مؤلف، ثم عصبه، ثم حكي عنده حكمة، فعلى مؤلف نفسه سيد صفت؛ لأنه منع
 رقبة واحدة بالتدبير، فتجب عليه قيمة واحدة. ثم يرجع بنفسه على عاصب؛ لأن
 الجنائتين كانت في يد العاصب، فيدفع نصفها إلى الأول؛ لأنه استحق كل القيمة؛
 لأن عند وجود الجنانية عليه لا حق لغيره، وإنما انتقص بحكم المزاحمة من بعد.
 قال: ويرجع به على عاصب؛ لأن الاستحقاق بسبب كان في يده، ويسلم له،
 ولا يدفعه إلى ولي الجنانية الأولى، ولا إلى ولي الجنانية الثانية؛ لأنه لا حق له إلا في
 النصف لسبق حق الأول، وقد وصل ذلك إليه،
 النصف

ويرجع به أي بذلك نصف الذي أعطى إلى ولي حياية الأول. (النهاية) فيسلم له أي لا يرجع ثانياً.
 يدفع القيمة لأنه لا يعتمد أسبق من ملك إلى ملك، وفي العبد يدفع من العبد عدم المدع. (النهاية)
 قال أي محمد في جامع الصغير. (النهاية) فيدفع نصفها أي نصف قيمته إلى ولي الحياية الأول. (النهاية)
 قال أي محمد. [النهاية ٣٢٠/١٣] ويرجع به أي للنصف الذي دفعه ثانياً إلى ولي الحياية الأول.
 لأن الاستحقاق بد استحقاق الأول هذا النصف شيئاً بسبب كان في يد العاصب. ولا يدفعه أي ما
 يؤخذ من العاصب ثانياً.

ثم قيل: هذه المسألة على الاختلاف كالأولى، وقيل: على الاتفاق. والفرق لمحمد ^{عليه السلام}: أن في الأولى الذي يرجع به عوض عما سلم لولي الجنابة الأولى؛ لأن الجنابة الثانية كانت في يد المالك، فلو دفع إليه ثانياً: يتكرر الاستحقاق، أما في هذه المسألة: فيمكن أن يجعل عوضاً عن الجنابة الثانية؛ لحصولها في يد الغاصب، ^{الجنابة الثانية} فلا يؤدي إلى ما ذكرناه.

ثم قيل: الخ يعني فإن بعض المشايخ في هذه المسألة خلاف محمد أيضاً كما في المسألة الأولى، حتى يسم للمولى ما رجع به من القيمة على الغاصب، ولا يأخذ ولي الجنابة الأولى ما بقي من حقه، وقيل على الاتفاق، ويأخذ ولي الجنابة الأولى تمام حقه، وهو نصف القصة من المولى إذا رجع على الغاصب، قيل: وهذا هو الصحيح؛ لأن محمد ^{عليه السلام} ذكر هذه المسألة في إمام الصغير بلا خلاف، وكذا ذكره فخر الإسلام ^{عليه السلام} في: شرح الجامع الصغير، فعلى هذا يخرج محمد ^{عليه السلام} إلى الفرق بين هاتين المسألتين، وقد ذكره كتاب، لكن في قوله: فأما في هذه المسألة، فيمكن إرجاعه، فيه نظر فإن الحماية لثانية وإن حصلت في يد الغاصب، لكن أحد المولى منه حقه أو مرة، ولم يبق لوليها استحقاق حتى يفعل المأخوذ من الغاصب ثانياً في مقابلة ما أخذه. [العبارة ٣٠١/٩]

المسألة: أي المدفع إلى ولي الحماية الأولى. [الكفاية ٣٠١/٩] **يرجع به** أي المولى على الغاصب. **أن يفعل الخ.** يعني ما دفع المولى ثانياً إلى ولي الحماية الأولى من الصنف الذي يرجع به المولى ثانياً على الغاصب يمكن أن يفعل عوضاً عما سلم لولي الجنابة الثانية، وما بقي في يده من ذلك عوض عما سلم لولي الحماية الأولى، فلا يلزم اجتماع أصل والمذلل في ملك واحد كذا في 'الكفاية'، فحق ولي الحماية الثانية في الصنف، وأخذه هو من المولى، وهو أخذه عوضاً من الغاصب، وحق ولي الحماية الأولى كل القيمة، وأخذه هو من المولى، وأخذه المولى من الغاصب.

فلا يؤدي الخ أي إذا أمكن أن يفعل عوضاً عن الحماية الثانية، فلا يجمع الدل والمذلل في ملك رجل واحد؛ لأن عوض الجنابة الثانية غير عوض عن الحماية الأولى، فلا يؤدي إلى اجتماع، فافتقر من هذا الوجه؛ لأن الحمايةين ههنا وجدت في يد الغاصب، وفي المسألة الأولى وجدت الحماية الأولى في يد المالك، فلا يمكن أن يجعل عوضاً عن الجنابة الثانية. (النهاية)

قال: ومن **عصب عسا** . **عسا** في **عسا** . **عسا** في **عسا** . **عسا** في **عسا** . **عسا** في **عسا** .

وهذا استحسان،

والقياس: أن لا يضمن في الوجهين، وهو قول زفر والشافعي . لأن الغضب في

الحر لا يتحقق، ألا يرى أنه لو كان مكاتباً صغيراً لا يضمن مع أنه حرّ يداً، فإذا

كان الصغير حرّاً رقبة ويداً أولى. وجه الاستحسان: أنه لا يضمن بالغضب، ولكن

يضمن بالإتلاف، وهذا إتلاف ^{بأن لا يصم} تسبياً؛ لأنه نقله إلى أرض **مَسْبَعَةٍ**، أو إلى مكان

الصواعق؛ وهذا لأن الصواعق والحيات والسباع لا تكون في كل مكان، فإذا نقله

إليه، وهو متعدّد فيه، وقد أزال حفظ الولي، فيضاف إليه؛

لغاصب ^{لغاصب} النقر ^{لغاصب}

في "ي محمد" في الجامع الصغير". (الساية) **عسا** أي ذهب به بعير يذن وبه، فيكون ذكر

العصب في هذا الموضع بطريق المشاكلة، وهو أن يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في رمة. [الساية ٣٢١/١٣]

يريد به صياً لا يعبر به عن نفسه؛ لأنه إذا كان يعبر عن نفسه يعارضه لسانه. فلا ثبت يده

حكماً، وهما قد صار في يده، فلا يعارضه بيده ولسانه كذا في "الأسرار". [الكفاية ٣٠١/٩]

عسا أي من حيث السسية. (الساية) **عسا** أي إلى أرض تأوي إليها السباع. [الساية ٣٢١/١٣]

عسا أي إلى مكان تنزل فيه الصواعق عادة. [الساية ٣٢١/١٣] **عسا** أي إلى موضع

تكون فيه الأشياء المذكورة. [الساية ٣٢٢/١٣] **عسا** أي إشارة إلى الخواب عن المكاتب

الصغير، فإن الكتابة إذا صحت تثبت للمكاتب يد، فيكون في يد نفسه، صغيراً كان أو كبيراً، خلاف

الصغير الحر، فإنه في يد الولي، ألا ترى أن المكاتب الصغير لا يروجه أحد، والصغير الحر يروجه وليه،

فعرفنا أن المكاتب الصغير بمنزلة الحر الكبير، وفيه لا يصم، فكذا هنا، وأما حكم الحر الكبير، فإنه إذا

عصاه إنسان، ونقته إلى مكان، فأصابه شيء من هذه العوارض ينظر إن قيد بالعاصب حتى أصابه،

و لم يمكن التحرر عنه يصم؛ لأن المعصوب حذر عن حفظ نفسه مما صنع فيه، فيجب الصمان على الغاصب، =

لأن شرط العلة ينزل منزلة العلة إذا كان تعدياً كالحفر في الطريق، بخلاف الموت فجاءة، أو بحمي؛ لأن ذلك لا يختلف باختلاف الأماكن، حتى لو نقله إلى موضع يغلب فيه الحمى والأمراض نقول: بأنه يضمن فتجب الدية على العاقلة؛ لكونه قتلاً تسبياً. قال: وإذا أودع صبيً عداً فقتله: فعلى عاقلته الدية. وإن أودع صاعماً فأكبه: لم يضمن. وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما. وقال أبو يوسف والشافعي رحمهما: يضمن في الوجهين جميعاً، وعلى هذا إذا أودع العبد المحجور عليه مالاً، فاستهلكه لا يؤاخذ بالضمان في الحال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما. ويؤاخذ به بعد العتق. وعند أبي يوسف والشافعي رحمهما: يؤاخذ به في الحال، وعلى هذا الخلاف الإقراض، والإعارة في العبد والصبي. وقال محمد رحمه في أصل "الجامع الصغير": صبي قد عَقِل، وفي "الجامع الكبير": وضع المسألة في صبي ابن اثني عشرة سنة،

= وإن لم يمنعه عن حفظ نفسه لا يضمن؛ لأن اسأل العاقل إذا لم يحفظ نفسه مع إمكته كان التلف مصافاً إلى تقصيره لا إلى اعصاب، فلا يضمن كالمشي إذا علم ناسراً، ومشى كذلك حتى وقع في النثر لم يضمن الحافر شيئاً، بخلاف الصغير، فإنه عاجز عن حفظ نفسه عن أسباب التلف كالمشي على النثر إذا لم يعلم النثر كذا ذكره الإمام المحبوبي رحمهما. [الكفاية ٣٠٢/٩]

الطريق: يضاف سقوط رجل فيه إلى الحافر، وإن كان علة السقوط ثقته؛ لأن الحفر في الطريق شرط وتعد. قال: أي محمد رحمه في "الجامع الصغير". [البنية ١٣ ٣٢٢] فعلى عاقلته الدية أراد به اقيمة، وأثر عطف الدية؛ لأنها بإراء الأدمية والقيمة بإراء المالية، وسواحب في العبد بإراء الأدمية عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما. [الكفاية ٣٠٢/٩] الخلاف. أي بين الطرفين وأي يوسف. الإقراض أي الإقراض والإعارة كالإيداع فيهما أي في العبد والصبي. (مجمع الأثر)

وهذا يدل على أن غير العاقل يضمن بالاتفاق؛ لأن التسليط غير معتبر، وفعله معتبر. لهما: أنه أُلِفَ مَالاً مَتَقَوِّماً مَعْصُوماً حَقّاً لِمَالِكِهِ، فيجب عليه الضمان كما إذا كانت الوديعة عبداً، وكما إذا أُلِفَ غير الصبي في يد الصبي المودع. ولأبي حنيفة ^{عبد الصبي} ومحمد أنه أُلِفَ مَالاً غَيْرَ مَعْصُومٍ، فلا يجب الضمان كما إذا أُلِفَ بِإِذْنِهِ، ^{صاحب المال} ورضاه؛ وهذا لأن العصمة تثبت حَقّاً لَهُ، وقد فَوَّهَهَا عَلَى نَفْسِهِ حَيْثُ وَضَعَ الْمَالَ فِي يَدِ مَانِعَةٍ، فَلَا يَبْقَى مُسْتَحَقّاً لِنَظَرٍ إِلَّا إِذَا أَقَامَ غَيْرَهُ مَقَامَ نَفْسِهِ فِي الْحِفْظِ، وَلَا إِقَامَةَ هَهُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى الصَّبِيِّ، وَلَا لِلصَّبِيِّ عَلَى نَفْسِهِ، ^{المالك}

قوله لا يشترط في ساعد فيه فحر الإسلام حيث ذكره في شرح 'جامع الصغير' هكذا، وأما في غيره من شرح 'الجامع الصغير' لصدر الإسلام، وقاصي حار والتمرتاشي، فالحكم على خلاف هذا حيث قلوا: فيها: هذا الخلاف فيما إذا كان الصبي عاقلاً، وإن لم يكن عاقلاً، فلا يضمن في قومه جميعاً. (العديّة) **قوله** لا يشترط أي لأن تسليط الصبي غير العاقل هدر، وقعه معتبر، ويؤخذ به. [الساية ١٣/٣٢٣] **قوله** يعني أنه يضمن المثل، ولو كان تسليط على الاستهلاك ثباتاً في حق الصبي المودع، ويثبت في حق غيره أيضاً، لأن المال الذي سيط على استهلاكه بمسرة المانح، فكل من أُلِفَ لا يجب الضمان عليه؛ ومعنى التسليط تحويل يده في المال إليه. [العناية ٣٠٢/٩]

قوله غير معصوم: لأنه سلطه على الإتلاف. (الناية) وهذا: أي عدم وجوب الصمان. [الساية ١٣/٣٢٤] **قوله** يعني أن المال غير العبد ليس بمعصوم لنفسه، بل معصوم لحق المالك، وقد فوت العصمة على نفسه حيث وضع ماله في يد الصبي، بخلاف العبد، فإن عصمته لحق نفسه؛ إذ هو مقي على أصل الحرية في حق الدم، فبهذا قلنا: بضمان العاقلة قيمة العبد. (مجمع الأكر) **قوله** وضع المال أي وعادة نصيبان إتلاف المال بقلة نظره في عواقب الأمور، فهو لما مكه من ذلك مع علمه بحاله، صار كالإذن له في الإتلاف. **قوله** أي من الإيداع والإعارة في أنه لا ولاية له عليه. [الكفاية ٣٠٢/٩-٣٠٣]

قوله يعني مستحق أي لأنه أوقع ماله في يد يجمع يد غيره عليه باختياره. [الساية ١٣/٣٢٤]

بخلاف البالغ والمأذون له؛ لأن لهما ولاية على أنفسهما، وبخلاف ما إذا كانت الوديعة عبداً؛ لأن عصمته ^{في التجارة} لحقه؛ إذ هو مبقي على أصل الحرية في حق الدم، وبخلاف ما إذا أتلفه غير الصبي في يد الصبي؛ لأنه سقطت العصمة بالإضافة إلى الصبي الذي وضع في يده المال دون غيره. قال: ^{في} ^{صبي} ^{سقطت} ^{الولاية}

البالغ والمأذون له يعني لو أنما يضمان بالإجماع؛ لأن لهما ولاية على أنفسهما، فيصح الإيداع عندهما، وبعد صحة الإيداع لو أنف المودع الوديعة بصم. (الكفاية) **بخلاف** ^{الح} حيث يصم الصبي المودع. (الكفاية) **عصمه** مثبتات اليد على دمه باطل. **خلف** أي لحق العبد لا باعتبار أن المالك يعصمه؛ لأن عصمة المالك إنما يعتبر فيما له ولاية استهلاك، حتى يمكن غيره من الاستهلاك بالتسليط، ويست للمو ولاية استهلاك عنده، فلا يجوز له تمكين غيره من الاستهلاك، فبما لم يوجد التسليط منه يصم المستهلك. سواء كان استهلك صغيراً أو كبيراً، بخلاف سائر الأموال. فإن لمالك أن يستهلكها، فيجوز له تمكين غيره من استهلاكها بالتسليط. [الكفاية ٣٠٣/٩]

سقطت العصمة ^{الح} أي المالك بالإيداع عند الصبي إما أسقط عصمة ماله عن الصبي لا عن غيره وماله معصوم في حق غيره كما كان؛ لأن التسليط إنما وجد في حق الصبي لا في حق غيره، فصار مال الوديعة ههنا بمنزلة من وجب عليه انقصاص في حق دمه، فإنه غير معصوم الدم في حق من له القصاص، ومعصوم الدم في حق غيره كما كان، فإن قيل: لو كان الإيداع من الصبي تسليطاً له على الإيتلاف يضمن الأب مال الوديعة تسليمه إلى ابنه الصغير؛ ليحفظها؛ لأن التسليم إليه تضييع على هذا التقدير، والمودع يصم بالتضييع، ومع ذلك لا يصم ههنا، فعرفنا أنه ليس بتسليط على الإيتلاف، وكذا الأب إذا دفع مال الصبي إليه لا يصم إذا تلف في يده، ولو كان تضييعاً لذلك بالتسليط يصم، فبما لم يضمن الأب فيهما؛ لأن يد من في عيال المودع إذا كان أهلاً لحفظ الوديعة كيد المودع، ألا ترى أنه يحفظ مال نفسه بيد منته، فكذلك يحفظ مال غيره بيده، فكانت يد الصبي كيد الأب من هذا الوجه، ولو هبكت الوديعة في يد الأب لم يصم، فكذا إذا كان في يده حكماً. [الكفاية ٣٠٣/٩-٣٠٤]

قال: أي محمد عليه السلام في "الجامع الصغير". [البناءة ٣٢٤/١٣]

صبي، يريد به من غير إيداع؛ لأن الصبي يؤخذ بأفعاله، وصحة القصد لا معتبر بها في حقوق العباد، والله أعلم بالصواب.

وصحة القصد هذا كونه جواب عما يقرب: إن لصبي ليس له قصد صحيح، فكان سعيه أن لا يصمم. فكان لا يعتد لصحة قصد في حق بعدد، لا ترى أن الداع أيضاً قد سنهت مدلاً لإسناد فيصم، سواء كان له قصد صحيح في ذلك أو لا يكن، فعلى أي وجه كان يرميه بضم. [الندبة ١٣ ٣٢٥]

باب القسامة

قال: **وإذا وجد أحد نفس في محلة ولا نعلم من قتلها** ^{المقتول} **سحب حنجره** ^{المدعى} **يتحيرهم** ^{المدعى} **بأنه ما قتلناه** ^{المدعى} **ولا نعلم من قتلناه** ^{المدعى} **وقال الشافعي** ^{الله} **إذا كان هناك لوث استخلف الأولياء خمسين يمينا، ويقضى لهم بالدية على المدعى عليه،** ^{أولياء المقتول} **عمداً كانت الدعوى أو خطأ، وقال مالك** ^{المدعى} **يقضى بالقود إذا كانت الدعوى في القتل العمد، وهو أحد قولي الشافعي** ^{المدعى} **واللوث عندهما: أن يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه، أو ظاهر يشهد للمدعى من عداوة ظاهرة، أو شهادة** ^{كأنه} **عدل، أو جماعة غير عدول: أن أهل المحلة قتلوه، وإن لم يكن الظاهر شاهداً له،** ^{المدعى}

باب القسامة لما كان أمر القتل في بعض الأحوال يؤول إلى القسامة، ذكرها في آخر أدبيات في باب على حدة، وهي في اللغة: اسم وضع موضع الأقسام. وفي الشرع: إيمان يقسم بها أهل محلة، أو دار وجد فيها قتل به أثر يقول كل واحد منهم: بالله ما قتلته، ولا علمت له قاتلاً، وسبها: وجود القتل فيما ذكرنا، وركبها: إجراء اليمين على لسانه، وشرطها: بلوغ المقسم، وعقله، وحرته، ووجود أثر القتل في الميت، وتكميل اليمين خمسين، وحكمها: القضاء بوجوب الدية إن حلفوا، والحس إلى الخلف إن أؤوا، إذا ادعى الولي العمد، بالدية عند السكوت إن ادعى خطأ، ومحاسنها: تعظيم حصر الدماء، وصيانتها عن الإهدار، وحلاص من المتهم بالقتل عن القصاص، ودليل شرعيتها الأحاديث المذكورة على ما سيأتي. [العناية ٣٠٤/٩]

تحريهم أي يختار من القوم من يحلفهم. (العناية) **الله ما قتلناه** ^{المدعى} **هذا على طريق الحكاية عن الجميع، وأما** ^{المدعى} **عند الحنف: فيحلف كل واحد منهم بالله ما قتلته، ولا يحلف بالله ما قتلناه بجوار أن يكون باشر القتل بنفسه،** ^{المدعى} **فيجري على لسانه بالله ما قتلنا. [الكفاية ٣٠٤/٩-٣٠٥] لوث** ^{المدعى} **من لوث الماء كدره. (النهاية) وهو قرية** ^{المدعى} **حال توقع في القلب صدق المدعى بأن يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه كالعدم. [الكفاية ٣٠٥/٩]** ^{المدعى} **المدعى عليه: أي إن حلفوا يقضى بالدية على المدعى عليه.**

فمذهبه مثل مذهبنَا، غير أنه لا يكرر اليمين، بل يردّها على الولي، فإن حلفوا ^{أهل محبة} لا دية عليهم. لشافعي في البدأة بيمين الولي، قوله ^{أولياء} للأولياء: 'فَيُقْسَمُ منكم خمسون أهم قتلوه'. * ولأن اليمين تجب على من يشهده له الظاهر، وهذا تجب على صاحب اليد، فإذا كان الظاهر شاهداً للولي يبدأ بيمينه، وردّ اليمين على المدعي أصل له كما في النكول، غير أن هذه دلالة فيها نوع شبهة، ^{على بصحت} ^{لشافعي}

مذهبنَا. أي في بداية يمين مدعي عليه غير أنه إن مكمل أهل المحبة خمسين لا يكرر ليمين عليهم، بل يرد على الأولياء كما في لكون عمده، فالاختلاف في موضعين في تخفيف المدعي أولاً، وفي براءة أهل المحبة ليمين، والحاصل: أنه إن وجد ظاهر يشهد للمدعي عند شافعي ^{في} يخفف مدعي، فإن حلف أهم قتلوه خطأ، منه لدية، وإن حلف أهم قتلوه عمد، فعليه القصص في قول، والدية في قول، فإن نكل المدعي عن ليمين حلف مدعي عليهم، فإن حلفوا برؤا ولا شيء عليهم، وإن نكلوا، فعليه تقصص في قول، والدية في قول، وإن لم يكن الظاهر شاهداً للمدعي عليه حلف أهل المحبة على ما قدس. [الكفاية ٣٠٥ ٩]

الولي. إذا كان الظاهر شاهداً له. **تجب:** أي يعني كما في سائر ادعاوي، فإن الظاهر يشهد للمدعي عليه؛ لأن الأصل براءة دمه، فأما في القسامة، فظاهر يشهد بمدعي عند قيام بوث، فتكون ليمين حجة له. [العباية ٣٠٥ ٩] **في النكول** يعني إن نكل المدعي عليه عن ليمين رد على المدعي. [العباية ٣٢٩ ١٣]

هذه: أشار به إلى الدعوى التي هنا. (البنابة)

* 'أخرج لأئمة استة في كتبهم. [نصب الراية ٣٨٩ ٤] 'أخرج له لحاري في صحيحه' عن سهل بن أبي حثمة، قال: أخرج عبد الله بن سهل بن ريد ومحيصة بن مسعود بن ريد حتى إذا كانا بحجر تفرق في بعض ما هناك، ثم إذا محيصة بعد عبد الله بن سهل قتيلاً فدفنه، ثم أقبل إلى رسول الله ﷺ هو وحويصة بن مسعود وعبد الرحمن بن سهل، وكان صعر يقوم، فذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبيه، فقل له رسول الله ﷺ: 'كبر الكبر في لسن، فصمت فتكلم صاحبا وتكلم معهما، فذكروا لرسول الله ﷺ مقتل عبد الله بن سهل، فقال لهم: 'أنقصوا خمسين يمياً فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم'. قالوا: وكيف تخف ولم تشهد؟ قال: 'فتبرئكم يهود بخمسين يمياً'. قالوا: وكيف نقل أيمان قوم كفار، فيما رأى ذلك رسول الله ﷺ أعطى عقبه. [رقم: ٣١٧٣، باب المودعة والمصالحة مع المشركين سامان وغيره]

والقصاصُ لا يجامعها، والمال يجب معها، فهذا وجبت الدية. ولنا قوله ^{الشبهة} : البينة على ^{دون القصاص} المدعي، واليمين على من أنكر، وفي رواية: "على المدعى عليه"، وروى سعيد بن المسيب: أن النبي - ^{وهم أهل القليب} بدأ باليهود بالقسامة وجعل الدية عليهم؛ لوجود القتل بين أظهرهم،

لا يجامعها أي لا يثبت القصاص مع الشبهة. [الساية ٣٢٩/١٣] بدأ وكنهم قسامة خمسين. **أظهرهم:** لفظ أظهرهم مقحم، والمقصود بينهم.

أخرجه الترمذي عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أبي ^{حطته:} عبيد الله العرمي يصق في الحديث من قل حفصه صعه ابن امارك وغيره. [رقم: ١٣٤١، باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه] قلت: شطر الحديث في الكتب الستة من حديث ابن عباس ^{وكنه مفرق، ففي لفظ مسلم:} "وكن اليمين على المدعى عليه"، وفي غلط الباقي: أن النبي قصى أن اليمين على المدعى عليه، وهذا يعلم أن وظيفة المدعى عليه اليمين، وليست هي وظيفة المدعي، وهذا يقوي حديث الترمذي ^[البنية ٤١٢/١٢ - ٤١٣].

رواه عبد الرزاق في "مصنفه" أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: كانت القسامة في الجاهلية فأقرها النبي - في قتل من الأنصار وحد مقتولاً في حب اليهود، قال: فبدأ رسول الله باليهود، فكففهم قسامة خمسين، فقالت اليهود: لن نحلف، فقال رسول الله بالأنصار: أفتحلهمون، فأبى الأنصار أن تحلف، ^{لأنه قتل بين أظهرهم.} [رقم: ١٨٢٥٢، ٢٧١٠، باب القسامة] ومن أحاديث الباب: ما أخرجه البخاري في "صحيحه"، وفيه: أن رسول الله دخل عليه نفر من الأنصار فتحدثوا عنده، فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل، فخرجوا عنده فإذا هم بصاحبهم يتشخط في الدم، فرجعوا إلى رسول الله - فقالوا: يا رسول الله! صاحبنا كان تحدث معنا فخرج بين أيدينا فإذا نحن به يتشخط في الدم، فخرج رسول الله - فقال: "من حلف فله"، قالوا: نرى أن اليهود قتلته، فأرسل إلى اليهود فدعاهم، فقال: "من حلف فله"، قالوا: لا، قال: "من حلف فله"، فقالوا: ما يبايئون أن يقتلونا أجمعين ثم يقتلوا، قال: "من حلف فله"، قالوا: ما كنا لنحلف فوداه من عنده. [رقم: ٦٨٩٩، باب القسامة]

* تقدم ذلك في حديث ابن سهل رواه الجماعة الستة. [نصب الراية ٣٩٣/٤]

أحرجه عبد الرزاق في 'مصنفه' أخيراً الثوري عن بحالد بن سعيد، وسيميل الشيباني عن الشعبي -
قتيلاً وجد بين وادعة وشاكر، فأمرهم عمر أن يقسموا ما بينهما، فوجدوه إلى وادعة أقرب، فأحرجهم
عبد الحميد بن محمد، أن حل بينهم ما ثبت ولا عيب في - ثم عرهم - قال الثوري: وأخبرني
مصور عن الحكم عن الحارث بن الأرمع أنه قال: يا أمير المؤمنين! لا تأمسا دفعت عن أموالنا، ولا أموالنا
دفعت عن أمانتنا، فقال عمر: كذلك الحق. [رقم: ١٠، ٣٥/١٨٢٦٦، باب القسامة]

بل شرعت ليظهر القصاص بتحريزهم عن اليمين الكاذبة، فيُقَرَّوا بالقتل، فإذا حلفوا حصلت البراءة عن القصاص، ثم الدية تُحب بالقتل الموجود منهم ظاهراً؛ لوجود القتل بين أظهرهم لا بنكولهم، أو وجبت بتقصيرهم في المحافظة كما في قتل الخطأ. ومن أبي منهم نس: حس حتى حلف؛ لأن اليمين فيه مستحقة لذاتها تعظيماً لأمر الدم، ولهذا يجمع بينه وبين الدية، بخلاف النكول في الأموال؛ لأن اليمين بدل عن أصل حقه، ولهذا يسقط ببذل المدعي، وفيما نحن فيه لا يسقط ببذل الدية هذا الذي ذكرنا إذا ادعى الوليُّ القتل على جميع أهل المحلة، وكذا إذا ادعى على البعض لا بأعيانهم، والدعوى في العمد أو الخطأ؛ لأنهم لا يتميزون عن الباقي، ولو ادعى على البعض بأعيانهم أنه قتل وليه عمداً أو خطأ، فكذلك الجواب يدلُّ عليه إطلاق الجواب في الكتاب،

فل خطأ هذا جواب آخر عن حديث الخصم. وقد قررناه عن قريب. (الساية) فإنه يحب الدية خطأ بالتقصير في المحافظة. ومن أبي منهم ومن امتنع عن اليمين من الخمسين الذي احتارهم الولي. (الساية) الأمور حيث لا يحبس فيها. ولهذا أي ونكول أصل حقه في المال. (الساية) وهذا نحن فيه أي في القتل الذي وجد في المحلة. ببذل الدية: بل تحب اليمين المكررة. [الساية ١٣/٣٣٤]

هذا الذي ذكرنا أي من وجوب القسامة والدية. (الساية) ولو ادعى على الخ إلى آخر قوله: فهو على اختلاف مصي في كتاب الدعوى. هكذا في بعض السح، واختاره صاحب 'العناية'، وفي بعض السح. ولو ادعى على البعض بأعيانهم سدكره من بعد إن شاء الله تعالى. انتهى، واختاره صاحب 'الكفاية'، وقال: إن هذه نسخة متفقة، ولكن يرد عليه أنه وعد بياه ههنا، ثم في الموضع الذي وعد بياه فيه، وقال: وقد ذكرنا فيه القياس والاستحسان، فتدبر.

في الكتاب أي في كتاب القدوري أشار به إلى ما ذكره بقوله: وإذا وجد اقتبل في محلة لا يعلم من قتله استحلف خمسون رجلاً منهم إلخ. [العناية ٩/٣١٠]

وهكذا الجواب في "المبسوط". وعن أبي يوسف - في غير رواية الأصول: أن في القياس تسقط القسامة، والدية عن الباقي من أهل المحلة، ويقال للولي: ألك بينة؟ فإن قال: لا، يُستحلف المدعى عليه على قتله يميناً واحدة. ووجهه: أن القياس يأباه؛ لاحتمال وجود القتل من غيرهم، وإنما عرف بالنص فيما إذا كان في مكان يُنسب ^{الحلف} إلى المدعى عليهم، والمدعى يدعي القتل عليهم، وفيما وراءه بقي أصل القياس، وصار كما إذا ادعى القتل على واحد من غيرهم، وفي الاستحسان: تجب القسامة، والدية على أهل المحلة؛ لأنه لا فصل في إطلاق النصوص بين دعوى ودعوى، فنوجهه بالنص لا بالقياس، بخلاف ما إذا ادعى على واحد من غيرهم؛ لأنه ليس فيه نص، فلو أوجبناهما لأوجبناهما بالقياس، وهو ممتنع، ثم حكم ذلك أن يُثبت ما ادعاه إذا كان له بينة، وإن لم تكن: استحلفه يميناً واحدة؛ لأنه ليس بقسامة؛ لانعدام النص، وامتناع القياس، ثم إن حلف: برئ، وإن نكل والدعوى في المال: ثبت به، وإن كان ^{الدعوى} في القصاص: فهو على اختلاف مضي في كتاب الدعوى.

وهكذا الجواب الح يعي أوجب القسامة والدية فيما إذا كان الدعوى على العوض بعينه. [العناية ٣١٠/٩] ووجهه ما روي عن أبي يوسف - (الساية) وفيما وراءه وهو ما إذا كان الدعوى على العوض بعينه. (الساية) وصار كما الح فإن فيه البينة من ادعى أو اليمين من المدعى عليه. (البناية) هووجه. أي بوجب كل واحد من القسامة والدية، وفي بعض السح: فنوحها أي القسامة. (الساية) حكم دلل. أي حكم ما إذا ادعى على واحد منهم من غيرهم. [الساية ٣٣٥، ١٣] على اختلاف الح بين أي حيلة - وصاحبه حيث قال: ومن ادعى قصاصاً على غيره، فحجده استحلف بالإجماع إلح. [العناية ٣١١، ٩]

قال: **وإن لم يكمل أهل سبعة كررت الأيمان عنهم حتى لا خمس** لما روي:
 أن عمر **لما قضى في القسامة** وافى إليه تسعة وأربعون رجلاً، فكرر اليمين على
 رجل منهم، حتى تمت خمسين، ثم قضى بالدية، وعن شريح والنخعي **مثل**
 ذلك، ولأن الخمسين واجب بالسنة، فيجب إتمامها ما أمكن، **ولا يطالب فيه**
 الوقوف على الفائدة؛ **لثبوتها بالسنة**، ثم **فيه استعظام** أمر الدم، فإن كان العدد
 كاملاً، فأراد الولي أن يكرر على أحدهم، فليس له ذلك؛ لأن المصير إلى التكرار
ضرورة الإكمال. قال: **ولا خمس ولا تسعة** لأنهما ليسا من أهل القول
 الصحيح، واليمين قول صحيح. قال: **ولا تسعة ولا خمس**
 نفدوري

كررت الأيمان الخ لأن تكرار يمين مشروع كما في كمات النعان. (الكفدية) في القسامة أي ما رُد
 القضاء في القسامة وافى اليمين إليه تسعة وأربعون رجلاً، قوله: وافى جواب ما من الموافة بمعنى الوفاء، وجعله
 معطوفاً على قضى، وجعل أي من لمي، بمعنى الرجوع يستمر دحون الفاء في جواب ما، وهو غير صحيح.
ولا يطالب الخ يعني لا يقبل ما الفائدة في تعيين الخمسين ولا يطالب في الخمسين؟ والوقوف على الفائدة. (الساية)
فيه استعظام الخ وهذا يكرر اليمين في النعان، وأمر الدم أقوى. (الساية) **ضرورة الإكمال** فإذا كان
 كاملاً، فلا ضرورة إلى الزيادة. [البنية ١٣/٣٣٧]

ما حديث عمر: رواه ابن أبي شيبة في 'مصنفه' بقصص، فقال: حدثنا وكيع بن سفيان عن عبد الله بن
 يزيد الهذلي عن أبي مليح أن عمر بن الخطاب رد عليهم لأيمان حتى وفوا. [نصب الراية ٣٩٥/٤] وأما
 حديث شريح: رواه ابن أبي شيبة في 'مصنفه' عن شريح قال: **لا خمس ولا تسعة**
 [رقم: ٧٨٩٣، ٣٩٠٩، باب القسامة. إذا كانوا أقل من خمسين] وأما حديث
 النخعي رواه عبد الرزاق في 'مصنفه' عن إبراهيم قال: إذا لم يكملوا خمسين رددت لأيمان عنهم
 [رقم: ١٨٢٨٥، ٤١/١٠، باب القسامة]

لأنهما ليسا من أهل النصره، واليمين على أهلها. قال: ^{لنصره} **وإن أحد منكم لآثر ميتاً**، فلا بد من أن يكون به أثر يُستدل به على كونه قتيلاً، وذلك بأن يكون به جراحة، أو أثر ضرب، أو خنق، وكذا كان خراج الدم من عينه، أو أذنه؛ لأنه لا يخرج منها إلا بفعل من جهة الحي عادة، بخلاف ما إذا خرج من فيه، أو دبره، أو ذكره؛ لأن الدم يخرج من هذه المخارق عادة بغير فعل أحد، وقد ذكرناه في الشهيد. ^{هذه صفات} **وإن أحد منكم لآثر ميتاً**، فلا بد من أن يكون به أثر يُستدل به على كونه قتيلاً، وذلك بأن يكون به جراحة، أو أثر ضرب، أو خنق، وكذا كان خراج الدم من عينه، أو أذنه؛ لأنه لا يخرج منها إلا بفعل من جهة الحي عادة، بخلاف ما إذا خرج من فيه، أو دبره، أو ذكره؛ لأن الدم يخرج من هذه المخارق عادة بغير فعل أحد، وقد ذكرناه في الشهيد.

وذكر أن الأثر الذي يدل على كونه قتيلاً. (الساية) من عمده قال الأثراري: صاحب الهداية لم يذكر فيها الألف، والغالب أنه سهو القلم؛ لأنه ذكر في البداية كما ذكره القدوري في 'مختصره'، قلت: لا سهو هناك؛ لأن الدم يخرج من الألف غالباً من الرعاف، فلا تصح دليلاً مع أن الأثراري - قال في 'شرح': وحروح الدم من موضع يخرج منه الدم عادة من غير صرب لا يكون أثر القتل كما إذا حرح من فمه، أو أنفه؛ لأنه قد يكون ذلك من رعاف، فلا يصح أن يكون دليلاً على وجود صرب في المحلة. [الساية ١٣/٣٣٨]

أو ذكره ولم يذكر الألف، وحكمه حكم دبره، وذكر الفم مطلقاً، وقد قيل: إذا صعد من جوفه إلى فيه، وأما إذا نزل من رأسه إلى فيه، فليس يصح دليلاً على القتل، ذكره فخر الإسلام في شرح 'الريادات'. [العناية ٩/٣١٢]

في الشهيد يعني في حال الصلاة في باب الشهيد، والدم إندي يخرج من الدبر لا يكون دليلاً على القتل، فإنه قد يكون في الباطن، وقد يكون أكل شيء غير موافق. [أساية ١٣، ٣٣٨] نصف أي وبوكان الأقل مع الرأس. (مجمع الأنهر)

١٠ وجد البدن، ولا ملحق به، فلا تجري فيه القسامة، ولأن هذا حكم عرفناه بالنص،
وقد ورد به في البدن، إلا أن للأكثر حكم الكل تعظيماً للأدمي، بخلاف الأقل؛ لأنه
ليس بيدن، ولا ملحق به، فلا تجري فيه القسامة، ولأننا لو اعتبرناه تتكرر القسامتان،
والديتان بمقابلة نفس واحدة، ولا تتواليان، والأصل فيه: أن الموحود الأول إن كان
بحال لو وجد الباقي تجري فيه القسامة: لا تجب فيه، وإن كان بحال لو وجد الباقي
لا تجري فيه القسامة: تجب، والمعنى ما أشرنا إليه، وصلاة الجنائز في هذا تنسحب
على هذا الأصل؛ لأنها لا تتكرر. ولأنه لا يفوق الكبير حالاً.

١١ إن ما ذكره ح هذا كأنه جواب عما يقال: إذا كان البدن كان يسعى أن يقتصر الحكم
على البدن فقط، فأجاب بأن لأكثر بدن حكم كنه؛ لأن لأكثر في كثير من المواضع يقوم مقام بكر،
ولاسيما هذا، [البنية ١٣ ٣٣٩] سكر [أودك لا يجوز. (الغاية)] ح قيل: كان يسعى أن يقول:
نتكرر القسامة والدية بلعظ المفرد دون التثنية؛ لأن عرضه ثبوت القسامة مكرراً، أو ثبوت الدية مكرراً،
وعارة الشارح تستلزم أن يكون أكثر من اقسامتين والديتين، ويجوز أن يكون مراده بقسامتين والديتين
عنى القطعتين يتكرران في خمسين نفساً [الغاية ٩ ٣١٢ ٣١٣] ما استورد الله وهو أن تكرر القسامة
والدية في قتل واحد غير مشروع. [الكفاية ٩/٣١٣]
على هذا الأصل يعني إن وجد الأكثر يصى عليه، وهذا أشار إلى أنه إذا كان معه الرأس يصى عليه،
وإلا فلا. (البنية) لا يفوق أي لأن كل واحد من الحسين والسقط لا يفوق الكبير حالاً أي من حيث
المال يعني إذا وجد الكبير، ولا أثر به، لا يجب في شيء فيه، فكذلك هذا. [البنية ١٣/٣٤٠]

قال: **وَبَدَّ مُجِدَّ لُقْنَيْلٍ عَنِ دَيْتِهِ يَسُوقُهَا رَحْلًا: فَأَسْبَدَ عَلَى عَاقِلَتِهِ دَهْلًا هُنَّ حَسَبُ: لِأَنَّهُ**
فِي يَدِهِ فَصَارَ كَمَا إِذَا كَانَ فِي دَارِهِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ قَائِدَهَا، أَوْ رَاكِبَهَا، فَبِأَجْسَعُوا
مَعْنَاهُمْ: لِأَنَّ الْقَتِيلَ فِي أَيْدِيهِمْ، فَصَارَ كَمَا إِذَا وَجَدَ فِي دَارِهِمْ. قَالَ: وَبَدَّ مُجِدَّ دَهْلًا
بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ، وَعَسَاهَا قَتِيلٌ: فَهُوَ عَنِ أَقْرَبِهِمَا: لَمَّا رَوَى: "أَنَّ النَّبِيَّ - أَتَى بِقَتِيلٍ وَجَدَ
بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ فَأَمَرَ أَنْ يُذْرَعَ"، وَعَنْ عُمَرَ - أَنَّهُ لَمَّا كُتِبَ إِلَيْهِ فِي الْقَتِيلِ الَّذِي وَجَدَ
بَيْنَ وَادَعَةٍ وَأَرْحَبٍ كُتِبَ بِأَنْ يُقَيَسَ بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ، فَوُجِدَ الْقَتِيلُ إِلَى وَادَعَةٍ أَقْرَبَ،

عَنِ عَاقِلِهِ أي عاقبة السائق، سواء كان السائق مالكاً سديّة، أو غير ذلك. (النهاية) لانه في يده وروي عن
 أبي يوسف - في غير رواية الأصول: أنه كان يعص في الخواب، ويقول: هكذا إذا كان السائق يسوق
 ابدية محتشماً محمياً؛ لأن ابطاهر أنه هو القاتل. إذا كان يسوقها على هذا الوجه، فأما إذا كان يسوقها غير
 محتشم فمأراً جهاراً، فلا شيء عليه؛ لأن الإنسان قد يحمل أمه أو ابه، أو أحداً من أقربائه في بلدة يسوقها
 فيه، وظاهر حاله يدل عليه، فلا يجعل قاتلاً. [الكفاية ٣١٣/٩-٣١٤]
 وكذا إذا لم تكون ابدية عليه مطلقاً. (البناءة) احتسبوا أي السائق، وركب، والقائد. [البناءة ٣٤١/١٣]
أَقْرَبَهُمَا أي دَيْتَهُ على أهل أقرههما. **كُتِبَ إِلَيْهِ** والكاتب هو عامل عمر وادعة وأرحب حين من
 همدان. [البناءة ٣٤٢/١٣]

رواه أبو داود الطيالسي، وإسحاق بن راهويه، والسرر في مسانيدهم، والبيهقي في 'سسه'. [نصب ابرية،
 ٣٩٦/٤] أخرجه أبو داود الطيالسي في 'مسده' عن أبي إسرائيل الملائي، واسمه إسماعيل عن أبي إسحاق
 عن عطية عن أبي سعيد أن قتيلاً وجد بين حين، فأمر بني - أن يقاس بين 'يهما أقرب، فوجد أقرب، و
 قال أبو سعيد: كأني أنظر إلى شر رسول الله -، فألقى دَيْتَهُ عَلَيْهِمْ. [رقم: ٢١٩٥] فإن
 قت: هذا رواه ابن عدي، والنعيني في 'كتايبهما' بلفظ: فألقى دَيْتَهُ عَنِ 'قَرَبَهُمَا، وأعلاه بأبي إسرائيل،
 وصعفه ابن عدي عن قوم، وقال الزار: ليس بقوي في الحديث، وقال انسائي: ليس بثقة وكان يست
 عثمان قت: وثقه ابن معين، ووثقه أيضاً ابن عدي من قوم آخرين. [البناءة ٤٢٧/١٣]

ولهما: أن المالك هو المختصُّ بنصرة البقعة دون السكان؛ لأن سكنى الملاك ألزَم، وقرارهم أدوم، فكانت ولاية التدبير إليهم، فيتحقق التقصيرُ منهم، وأما أهل خير فالنبي ﷺ أقرَّهم على أملاكهم، وكان يأخذ منهم على وجه الخراج. ^{قَالَ:} وهو على أهل الخطَّة دون المشتريين. وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ^{رحمهما}. وقال أبو يوسف ^{رحمته}: الكل مشتركون؛ لأن الضمان إنما يجب بترك الحفظ ممن له ولاية الحفظ، وبهذا الطريق يجعل جانباً مقصراً، والولاية باعتبار الملك، وقد استَووا فيه، ^{سَمِعْتُ} ولهما: أن صاحب الخطَّة هو المختصُّ بنصرة البقعة هو المتعارف، ولأنه أصيل، والمشتري دخيل، وولاية التدبير إلى الأصيل،

دون السكان. لأن السكان يتفقون في كل وقت من محلة إلى محلة دون أصحاب الملك. (النهاية) **أقرهم** فهم كانوا ملاكاً. وهو [أي وحوث القسامة والدية أي القسامة على أهل الخطَّة، والدية على عاقلتهم. (العبارة)] على أهل الخطَّة: المكان المحتص لسوء دار أو غيرها من العمارات. [العبارة ٣١٤، ٩، ٣١٥] أي أصحاب الأملاك القديمة الذين كانوا يملكونها حين فتح الإمام السدة، وقسمها بين الغنائم نخط حط لتغيير أنصبتهم. [الكفاية ٣١٥، ٩] استَووا: أي أهل الخطَّة والمشتريين. (النهاية) هو المتعارف فإن العرف أن أصحاب الخطَّة يقومون بحفظ المحلة وتدبيرها دون المشتريين. [البناء ٣٤٤/١٣]

* أراد المصنف بهذا الحديث أن أهل خير م يكونوا سكاناً، وإنما كانوا ملاكاً، والصحيح الذي حثاره أبو عمر وغيره أن خير فتحت كلها عوة، وإنما قسمت بين الغنائم، إلا حصص منها، يسمى أحدهما: الوطيحة، والآخر: السلام، فإن أهلها سألوا النبي ﷺ أن يأخذ جميع ما عندهم، ويحقق هم دمائهم، ففعل، وسأوه أن يتركهم في أرضهم، ويعمرون فيها على نصف الخارج، ففعل على أن يخرجهم متى شاء، وليس في هذا أنه أقرَّهم على أملاكهم ملكاً لهم، إذ لا يكون ذلك إلا في فتح الصلح بدليل أنهم استمروا كذلك إلى زمان عمر، فأجلاه عمر ^{رحمته}. وقد ذكر المصنف في باب العائِم أنه ^{رحمته} قسمها بين الغنائم. [نصب الرية ٣٩٧/٤]

ولهما: أن الحُضورَ لزمتهن نصرَةُ البقعة كما تلزم صاحبَ الدار، فيشاركونه في القسامة. قال: فإنَّ واحدَ نفسٍ في دارٍ مسرَّكةً نصفَ رحلٍ، وعشرهما رحلٍ. ولآخر ما نفي: فهو على رؤوس لرحل؛ لأنَّ صاحبَ القليل يزاحم صاحب الكثير في التدبير، فكانوا سواء في الحفظ والتقصير، فيكون على عدد الرؤوس بمنزلة الشفعة. قال: ومن سبى داراً، ولم ينصفها حتى واحدٌ منها فسبى فهو على دارٍ نافع، وإن كان في بيع حير لأحدهما: فهو على حافله الذي في يده، وهذا عند أبي حنيفة ح. وقالوا: إن لم يكن فيه خيار، فهو على عاقلة المشتري، وإن كان فيه خيار، فهو على عاقلة الذي تصير له؛ لأنه إنما أنزل قاتلاً باعتبار التقصير في الحفظ، ولا يجب إلا على مَنْ له ولاية الحفظ، والولاية تستفاد بالملك، ولهذا كانت الدية على عاقلة صاحب الدار دون المودع، والملك للمشتري قبل القبض في البيع البات، ولاية الحفظ

قال أي محمد في "الجامع الصغير". (الساية) مسرله السقعة. فإنما على عدد الرؤوس لا على قدر الأنصاء عندنا. [الكفاية ٣١٦/٩] قال: أي محمد في "الجامع الصغير". (النهاية) فهو أي المذكور هو الدية. وقالوا الخ. حاصل الاختلاف: أن أبا حنيفة اعتبر اليد، وهما اعتبرا الملك، وهذا الاختلاف بيننا وبينهم بعد ما أجمعوا على أن وجوب الضمان عند وجود القتل بولاية الحفظ؛ لأنه ضمان ترك الحفظ، فبعد ذلك قال أبو يوسف ومحمد ح. ولاية الحفظ تستفاد بالملك، فيعتبر الملك، وأبو حنيفة ح. يقول: حقيقة القدرة تثبت باليد، إلا أن الملك سبب اليد، فإذا كان الملك لأحدهما، واليد لآخر كان اعتبار اليد أولى. (النهاية) لأنه: أي لأنه الذي يصير له الدار. [البنية ٣٤٦/١٣]

ولهذا كانت الدية أي ويكون ولاية الحفظ تستفاد بالملك كانت الدية في هذا الموضع على عاقلة صاحب الدار دون المودع؛ لعدم ملكه، وإن كان له يد. [العناية ٣١٦/٩]

وفي المشروط فيه الخيارُ يعتبر قرارُ الملك كما في صدقة الفطر. وله: أن القدرة على الحفظ باليد لا بالملك. ألا يرى أنه يقتدر على الحفظ باليد بدون الملك، ولا يقتدر بالملك دون اليد، وفي الباتِّ اليدُ للبائع قبل القبض، وكذا فيما فيه الخيار لأحدهما قبل القبض؛ لأنه دون الباتِّ، ولو كان المبيع في يد المشتري، والخيار له، فهو أحصن الناس به تصرفاً، ولو كان الخيارُ للبائع، فهو في يده مضمون عليه بالقيمة كالمغصوب. فتعتبر يده؛ إذ بها يُقدر على الحفظ. قال: **من كان في يده يد يده**، فله فيه من: **لم يمتد العاقلة حتى تشهد الشهود** ^{أما الذي في يده} ^{الدار ملك} لأنه لا بد من الملك لصاحب اليد حتى تعقل العواقل عنه.

في صدقة الفطر حيث يجب من على من يحصل المثل فيه. (الساية) وله أن القدرة الخ وم يذكر لحواب عن فصل بوديعة المستشهد به، لأنه قد يرح في دليله؛ وذلك لأنه قال: إن القدرة على الحفظ باليد أطمى اليد، وانطلق بصرف إلى الكامل، والكامل في اليد أي ما كان الكامل أصالة، ويد النودج ليست كذلك، وكذلك مسعير ومستأجر، قيل: ما عرق لأي حيفة. بين أحباة وصدقة الفطر، فبه يعتبر ستة من في اثنية دون الأولى، وحواب أن صدقة الفطر مؤنة من، فكذلك على المثلث. والحياة موحدة بمصمات من حفض، وحفظ إنما يتحقق باليد؛ ما ذكر من لسيل. [العاية ٩ ٣١٦-٣١٧] **باليد لا بالملك** غير أن من سب ليد، فإذا وُجد من لأحدهما وسد للآخر كان اعصار ليد نور. [الساية ١٣ ٣٤٧]

اليد للبائع أي أصالة؛ لأنه لم يرح عن ملك البائع بدءاً، خلاف المودج، فإن يده يد بيده. لأنه أي لأن فيما فيه الخيار (الساية) **للبائع** والمبيع في يد مشتري. **كالمغصوب** فبه مضمون بالقيمة. (الساية) قال **أي محمد** في 'جامع الصغير'. [الساية ١٣ ٣٤٧] **العاقلة** أي عاقلة الذي هي في يده. **تشهد الشهود الخ**: يعني إذا تكررت العاقلة أن تكون الدار له، وقالوا: هي وديعه في يده. وهذا عرف أن بظاهر حجة تدفع لا بالاستحقاق. وقد احتجنا إلى الاستحقاق ههنا، فوجب إثباته بالينة... ولا يلزم أن أبا حنيفة **عليه السلام** يعتبر اليد في استحقاق الدية كما ذكرنا أنها؛ لأنه يعتبر يد المثل لا مجرد اليد، ولم يثبت ههنا يد من إلا بالساية [الكفاية ٩ ٣١٧]

واليد وإن كانت دليلاً على الملك، ولكنها محتملة، فلا تكفي إيجاب الدية على العاقلة كما لا تكفي لاستحقاق الشفعة به في الدار المشفوعة، فلا بد من إقامة البينة. ^{على المالك} قال: وإن وجد قتيلاً في سفينة: فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين؛ لأنها ^{القسامة} في أيديهم، واللفظ يشمل أربابها حتى تجب على الأرباب الذين فيها، وعلى السكان، وكذا على من يمدّها، والمالك في ذلك وغير المالك سواء، وكذا العجلة، وهذا على ما روي عن أبي يوسف ^{سبحه} ظاهر، والفرق لهما: أن السفينة تنقل وتحول. فيعتبر فيها اليد دون الملك كما في الدابة، بخلاف المحلة والدار؛ لأنها لا تنقل.

ولكنها محسلة بأن تكون يده على طريق معارية أو الإجارة ونحوها. [السياسة ١٣ ٣٤٧ ٣٤٨] كما لا تكفي الخ أي كسر طلب شفعة بالجور في دار بيعت، فأكر المشتري أن تكون نادر التي في يد الشفع مكاله، فإنه لا يستحق الشفعة بيده عليها حتى يقيم البينة على المثلث. (الكفاية) واللفظ أي لفظ القدوري: وهو قوله: على من فيها. [السياسة ١٣/٣٤٨] يستلزم ذلك أي ملاكها وغير ملاكها. [الغاية ٩/٣١٧] وعلى السكان وذكر شيخ الإسلام قال بعض المشايخ: إنما يجب على الركاب إذا لم يكن لسفينة مالك معروف، فإن كان فالقسامة عليه. [الكفاية ٩/٣١٧]

والمالك في ذلك الخ يعني مالك السفينة في وجوب القسامة على من فيها، وغير ملاكها سواء. (السياسة) وهذا أي كون الملاك وغيرهم سواء في القسامة على ما روي عن أبي يوسف أن السكان تدخل في القسامة مع الملاك طاهر، وأما على قول أبي حنيفة ومحمد... فلا بد من الفرق، وهو ما ذكره في الكتاب. [الغاية ٩/٣١٧] طاهر لأنه يجعل السكان والملاك في القتل الموجود في المحلة سواء، فكذا في القتل الموجود في السفينة، وأما عندهما، ففي المحلة السكان لا يشاركون الملاك؛ لأن التدبير في المحلة إلى الملاك دون السكان، وفي السفينة أهم في تدبيرها سواء إذا حدثهم أمر. [الكفاية ٩/٣١٧] فيعتبر فيها اليد الخ فإنها مركب كاللذات، فكما أن المعتز في القتل الموجود على الدابة هو اليد دون المثلث، فكذا في القتل الموجود في السفينة، وهم في اليد عليها سواء. [الكفاية ٩/٣١٧]

وهي مختلف فيها بين أبي حنيفة وأبي يوسف **رحمهما**. قال: **وإن وجد في برية** ^{القتيل} **بس** ^{القتيل} **نهرها عمارة: فهو هدر.** وتفسير القرب ما ذكرنا من استماع الصوت؛ لأنه إذا كان بهذه الحالة لا يلحقه الغوث من غيره، فلا يوصف أحد بالتقصير، وهذا إذا لم تكن مملوكة لأحد، أما إذا كانت: فالدية والقسامة على ^{المالك} **وإن وجد بين** ^{القتيل} **قريتين: كان على أقرعهما، وقد بيناه، وإن وجد في وسط الفرات** ^{البركة} **نهر ماء: فهو هدر؛ لأنه ليس في يد أحد، ولا في ملكه. وإن كان محسباً** ^{القتيل} **فهم على أقرب نهر من ذلك مكان على التفسير الذي تقدم؛ لأنه أخص بنصرة هذا الموضع،**

إذا لم تكن. ولا يكون لأحد يد فيها، وأما إذا كانت تلك البرية في أيدي المسلمين، بأن كان مثلاً فيها منفعة المسلمين بالاحتطاب والاحتشاش وغيرها كذا في: 'المحيط' للسرخسي، فالدية حينئذ في بيت المال، قال قاضي حان: إن وجد القتيل في موضع مباح نحو الفلات، إلا أنه في أيدي المسلمين كانت الدية في بيت المال. **وقد بيناه** ^{القتيل} **وإن مرت دابة بين قريتين، وعليها قتيل. [العناية ٣١٨/٩]**

في وسط الفرات يريد به الفرات، وكل نهر عظيم؛ لعدم خصوصية الفرات بذلك، وكذلك ذكر الوسط ليس للتخصيص، بل الماء ما دام جارياً بالقتيل كان حكم الشط كحكم الوسط، قالوا: هذا إذا كان موضع انبعاث الماء في دار الحرب؛ لأنه إذا كان كذلك، فقد يكون هذا قتيل دار الشرك، وأما إذا كان موضع انبعاث الماء في دار الإسلام، فتجب الدية في بيت المال؛ لأن موضع انبعاث الماء في يد المسلمين، فسواء كان قتيل مكان الانبعاث، أو مكان آخر دون ذلك، فهو قتيل المسلمين، فتجب الدية في بيت المال. [العناية ٣١٨/٩]

على أقرب النهر: وهذا إذا كانوا بالقرب من ذلك الموضع بحيث يسمعون صوت من وقف على ذلك الموضع، ونادى بأعلى صوته، وإن كانوا لا يسمعون ذلك لا شيء عليهم فيه، هكذا فسره الكرخي ^{رحمهما} **وفي "الدخيرة":** وأما إذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا يجب عليهم شيء، وإنما يجب في بيت المال؛ لأنه تحت يد عامة المسلمين. [الكفاية ٣١٩/٩] **على التفسير الخ** أراد به قوله: قيل هذا محمول على ما إذا كان بحيث يبلغ أهله الصوت. [العناية ٣١٨/٩]

بخلاف ما إذا عَيَّنَ من غيرهم؛ لأن ذلك بيان أن القاتل ليس منهم، وهم إنما يغرمون إذا كان القاتل منهم؛ لكونهم قَتَلَهُ ^{بغيرهم} تقديراً حيث لم يأخذوا على يد الظالم، ولأن أهل المحلة لا يغرمون بمجرد ظهور القاتل بين أظهرهم إلا بدعوى الولي، فإذا ادَّعى القتل على غيرهم: امتنع **دعواه عليهم**، وسقط؛ لفقد شرطه. **قال: وإذا** سقى قوم بالسيوف، **فأجلُّوا عن قتل**: فهو على **أهل المحلة**؛ لأن القاتل بين أظهرهم، والحفظ عليهم. إلا أن يدَّعي الأولياء على أولئك، أو على رجل منهم ^{يعني به} **عنه**: فم يكس على أهل محله شيء؛ لأن هذه الدعوى تضمنت براءة أهل المحلة عن القسامة. **قال: ولا على أولئك** حتى يقيموا البينة؛ لأن بمجرد الدعوى لا يثبت الحق للحديث الذي رويناه، ^{محمداً} أما يسقط به الحق عن أهل المحلة؛ لأن قوله حجة على نفسه. ولو وجد قتل في معسكر ^{موضع المعسكر} أقاموا براءة من لأرض، لا من أحد فيها.

دعواه عليهم لتناقض؛ لأنه لما ادعى على غير أهل المحلة، فقد أبرأ الحمة من ذلك حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك على أهل المحلة لتناقض، كذا في "المسوط". (الكفاية) **قال** أي محمد في "الحامع الصغير". (البنية) **فأجلُّوا** أي اكشفوا عنه وانفجروا. (العناية) **أهل المحلة**. قال الفقيه أبو جعفر في "كشف العوامر": وهذا إذا كان الفريقان متأولين اقتتلوا عصابة، فإن كانوا مشركين، أو خوارج، فلا شيء عليه، ويجعل ذلك من إصابة العدو. [الكفاية ٣٢٠/٩] **بن أظهرهم** والظهر والأظهر يحيان مقحمين كما في قوله ^{في} **لا صدقة إلا عن ظهر غني**: أي صادرة عن غني. [العناية ٣٢٠/٩] **على أولئك** أي أولئك القوم المتقاتلين أي لم تكن القسامة على أهل المحلة، ولا على المتقاتلين. [البناية ٣٥٣/١٣] **الحق**. أي الاستحقاق عند إنكار المدعى عليه. (العناية) **الذي رويناه**: أي في أوائل باب القسامة، وأوله قوله ^{في} "لو أعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم، لكن البينة على المدعي، واليمين على من أنكر"، لا يقال: الظاهر أنهم قتلوه؛ لما علمت غير مرة أن الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق. [العناية ٣٢٠/٩] **المحلة**: أي بالدعوى على أولئك، أو على رجل منهم.

فإن وجد في خباء، أو فسقاط: فعني من سكنه ^{القتيل} وفساطه، وإن كان ^{القتيل} من فسقاط: فعني أقرب الأحية؛ اعتباراً للبدانعدام الملك. وإن كان ^{القتيل} قد قتل، ووجد قتل من أهله، فلا فساط، ولا بد، لأن الظاهر أن العدو قتلته، فكان هدرًا، وإن لم يلقوا عدوًا، فعلى ما بيّناه، وإن كان للأرض ^{لا شيء فيه} فسقاط، فصح على ذلك عدل أبي حنيفة. خلافاً لأبي يوسف. وقد ذكرناه. قال: وإذا فسقط: قتلته فلان ^{القتيل} فسقط: فلا بد من فساط، ولا بد من فساط. لأنه يريد إسقاط الخصومة عن نفسه بقوله، فلا يقبل، فيحلف على ما ذكرناه؛ لأنه لما أقر بالقتل على واحد صار مستثنى عن اليمين، فبقي حكم من سواه،

حياء وهي الحيمة من الصوف. [الباية ٣٥٣/١٣] فسقاط الحيمة العظيمة، فكان أعظم من الحياء. (العناية) أقرب الاحياء قيل: هذا إذا نزلوا قبائل متفرقين، أما إذا نزلوا محتليين، فالدية والقسامة عليهم. (العناية) فلا يجوز أن يكون حالاً أي مقاتلين، ويجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً؛ لأن لقوا في معنى المقاتلة، وأن يكون مفعولاً له أي للقتال. [العناية ٣٢٠/٩ - ٣٢١] إن العدو قتله وهذا كان شهيداً؛ إذ الظاهر أن الإنسان بعد الالتقاء إما يقتل من يعاديه، لا من يؤارره، وإما أوجسا القسامة والدية على أهل المحبة باعتبار نوع من الظاهر، وقد عدم ههنا خلاف ما إذا اقتتل الفريقان من المسلمين عصابة كالكلابادي والدروري ببجاري؛ إذ ليس في إضافة القتل إلى العدو حمل أمر المسلمين على الصلاح؛ إذ الفريقان مسلمان، فبقي حال القتل مشكلاً، فتحجب القسامة والدية على أهل المكان كذا في 'المسوط'. [الكفاية ٣٢١/٩] ما ساء يعني إذا لم يقاتلوا عدوًا، فإن وجد في خباء، أو فسقاط، فعني من يسكنها، وإن كان خارجاً، فعلى أقرب الأحية؛ لأن ذلك الموضع في يد أقرب أهل أحية. [الكفاية ٣٢١/٩] للأرض التي أقام فيها العسكر. وقد ذكرناه إشارة إلى ما ذكر عند قوله: ولا يدخل السكان مع الملاك في القسامة عند أبي حنيفة. وهو قول محمد عليه السلام. وقال أبو يوسف. هو عليهم جميعاً. (العناية) قتله فلان يعني لا تسقط اليمين عنه بقوله: قتله فلان. (العناية) صار أي عاية ما في الباب أنه استثنى عن يمينه حيث قال: قتله فلان. [الكفاية ٣٢١/٩]

فيحلف عليه. قال: **وإذا شهد أحد من أهل المحلة القدوري** **شهادتهم** وهذا عند أبي حنيفة **يحب** وقالوا: تقبل؛ لأنهم كانوا بعرضية أن يصيروا خصماء، وقد بطلت العرضية بدعوى الولي القتل على غيرهم، فتقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة إذا عزل قبل الخصومة. وله: أنهم خصماء بإنزالهم قاتلين للتقصير الصادر منهم، فلا تقبل شهادتهم، وإن خرجوا من جملة الخصوم كالوصي إذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد، قال: **وعلى الأصلين هذين يتخرج كثير من المسائل من هذا الجنس.**

فيحلف عنه حاصله: أن لا يسقط عنه اليمين بقوله: قتله فلان؛ لأن هذا لا يبقى أن يكون للمقر شريك معه في القتل، أو يكون غير شريك معه، فإذا كان كذلك يحلف على أنه ما قتله، ولا عرف قاتلاً غيره. [الناية ٣٥٥/١٣] **بعرضية**. وجاء العرضة بمعنى الاعتراض في الخير والشر كذا في "متهى الأرب". **كالوكيل** تقبل شهادته في تلك الحادثة. **وعلى الأصلين** يعني الأصلين اجمع عليهما، أحدهما: أن كل ما انتصب خصماً في حادثة، ثم خرج من كونه خصماً لم تقبل شهادته في تلك الحادثة بالإجماع كالوكيل إذا حاصم، ثم عزل، والثاني: إذا كانت لرجل عرضية أن يصير خصماً، ثم بطلت تلك العرضية، فشهد، قبلت شهادته بالإجماع، وأبو حنيفة جعل ما نحن فيه من الأصل الأول؛ لأنهم صاروا في هذه الحادثة؛ لوجود القتل بين أظهرهم، فإنه السبب الموجب للقسامة والدية، قال عمرو: أما أغرمكم الدية؛ لوجود القتل بين أظهركم، وبدعوى الولي القتل على غير أهل المحلة لا يتبين أن هذا السبب لم يكن، ولكن خرجوا بذلك عن كونهم خصماً، وهما جعلاه من الأصل الثاني؛ لأنهم إما يكونون خصماء لو ادعى الولي القتل عليهم، فإذا ادعى على غيرهم رأت العرضية، فتقبل شهادتهم. [العناية ٣٢٢/٩]

يتخرج أح أما على الأصل الأول: فمسألة الوكيل إذا حاصم في مجلس الحكم، ثم عزل كما مر، والوصي في حقوق اليتيم حاصم، أو م يخاصم. وأما على الأصل الثاني: فمسألة الشفيعين إذا شهدا على المشتري بالبراءة، وهما لا يطلنان الشفعة تقبل؛ لأنهما ما صارا خصمين، بل صارا بعرضة ذلك، ولا تقبل شهادتهما بعد الطلب بصيرورتهما خصمين.

قال: ولو ادعى على واحد من أهل بيته نفسه، فشهد شاهدان من أهل بيته عليه: ^{بمحنة} **نفس** لشهادته؛ لأن الخصومة قائمة مع الكل على ما بيناه، والشاهد يقطعها عن نفسه، فكان متهماً. وعن أبي يوسف ^{رحمه الله} أن الشهود يحلفون بالله ما قتلناه، ولا يزدادون على ذلك؛ لأنهم أخبروا أنهم عرفوا القاتل. قال: **ومن جرح في نفسه، فنفس** ^{بمحنة} **بني أهله، فمات من تدك القبيلة، فإن كان صاحب فراش حي مات، فاقسمامة** ^{بمحنة} **وإذا مات على نفسه، وهما قول أبي حنيفة ^{رحمهما الله}، وقال أبو يوسف ^{رحمهما الله}: لا قسمامة، ولا دية؛ لأن الذي حصل في القبيلة، أو المحلة ما دون النفس، ولا قسمامة فيه، فصار كما إذا لم يكن صاحب فراش. وله: أن الجرح إذا اتصل به الموت صار قتلاً، ولهذا وجب القصاص، فإن كان صاحب فراش أضيف إليه، وإن لم يكن احتمال أن يكون الموت من غير الجرح، فلا يلزم بالشك. ^{نفسه والدية} **وإذا جرحه رجل معه جرح به رمي حمده** ^{بمحنة} **لإسار بني أهله، فمك يوماً، ويومين، ثم مات، لم يحسن الذي حمده بني أهله** ^{بمحنة} **في قول أبي يوسف ^{رحمهما الله}، وفي قياس قول أبي حنيفة ^{رحمهما الله}؛ يضمن؛****

ما ساء: إشارة إلى ما ذكر من مسألة، وإن ادعى الولي على واحد من أهل المحلة بعينه في بيان الفرق نقوله: وهو أن وجوب القسمامة عليهم دليل على أن القاتل منهم، فتعييه واحداً منهم لا يباي ابتداء الأمر. (العبارة) **فكان منهما** فلا تقبل شهادته. (الساية) **على ذلك** أي على قولهم: ما قتلناه. [الساية ١٣/٣٥٦] **ومن جرح** يعني ولم يعلم الجرح؛ لأنه لو علم سقط القسمامة، بل فيه القصاص على الجرح إن كان عمداً، والدية على العاقبة إذا كان خطأ. [العبارة ٩، ٣٢٢] **فإن كان صاحب الجرح** أي لو صار الجرح صاحب فراش حين جرح في تدك القبيلة، ثم نقل إلى أهله، فمات، وإما قيد به؛ لأنه لو كان صحيحاً يمضي ويذهب حين جرح، ثم مات في أهله، فلا شيء فيه كذا في "المسوط" [الكفاية ٩/٣٢٢-٣٢٣]

لأن يده بمنزلة المحلة، فوجوده جريحاً في يده كوجوده فيها، وقد ذكرنا وجهي القولين فيما قبله من مسألة القبيلة. ولو وجد رجل قبلاً في دار نفسه، **فدّيته على عاقلته**؛ ورثته عبد أبي حبيبة حش. وقال أبو يوسف ومحمد ورؤف حش: **لا شيء فيه**؛ لأن الدار في يده حين وجد الجريح، فيجعل كأنه قتل نفسه، فيكون هدرأ. وله: أن القسامة إنما تجب بناءً على ظهور القتل، ولهذا لا يدخل في الدية من مات قبل ذلك، ^{من العاقلة} ^{ظهور القتل}

فيما قبله من مسألة الخ وهو من جرح في قبيلة، وفي 'المسوط': بعد ما ذكر مسألة القبيلة، وعلى هذا التخرّيج إذا وجد على ظهر إنسان يحمله إلى بيته، فمات بعد يوم أو يومين، فإن كان صاحب فراش حتى مات، فهو على الذي يحمله كما لو مات على ظهره، وإن كان يذهب ويجيء، فلا شيء على من حمله، وفي قول أبي يوسف **حش**: لا شيء عليه في الوجهين. [الكفاية ٣٢٣/٩]

فدّيته على عاقلته الخ. اعلم أن المصنف **حش** قال: فدّيته على عاقلته لورثته عبد أبي حبيبة **حش**. ثم قال في دليبه: وحال ظهور القتل الدار للورثة، فيجب على عاقلتهم، وفيه تناقض ظاهر، ومخالفة بين الدليلين والمدلول. ودفع ذلك بأن يقال: عاقلة الميت، إما أن تكون عاقلة الورثة، أو غيرهم، فإن كان الأول كان الدية على عاقلة الميت، وهم عاقلة الورثة، فلا تنافي بينهم، وإن كان الثاني كانت الدية على عاقلة الورثة، وما كان كل واحد منهما ممكناً أشار إلى الأول في حكم المسألة، وإلى الثاني في دليلها، وعلى التقدير الثاني يقدر في قوله: فدّيته على عاقلته مضاف أي على عاقلة ورثته. [العناية ٣٢٣/٩-٣٢٤]

لا شيء فيه يعني يهدر دمه، وبه قال الشافعي ومالك **حش**. [البيان ٣٥٨/١٣]

وله أن القسامة الخ ثم اعلم بأنه وضع مثل ذلك في ذكره الدية في الحكم، والقسامة في دليل أبي حبيبة **حش** إشارة إلى أن القسامة واجبة عليهم وجوب الدية، وهو اختيار بعض المشايخ، فإن القسامة لم تذكر في الأصل، واختلف المشايخ في وجوبها على العاقلة على قول أبي حبيبة **حش**. فمهم من قال: لا تجب؛ لأنها تختص من يعلم بحال القتل، وليس ههنا من يعلمه، فلا تلزم القسامة، ومهم من قال: تجب؛ لحواز أن يكون جماعة اتفقوا على قتله، فقتلوه في داره، فيكون ثمة من يعلم بحاله، واختاره المصنف واكتفى بذكرها في الدليل عن ذكر الدية؛ لأن وجوبها يستلزم وجوب الدية. [العناية ٣٢٤/٩]

وحال ظهور القتل الدار للورثة، فتجب على عاقلتهم، بخلاف المكاتب إذا وجد قتيلاً في دار نفسه؛ لأن حال ظهور قتله بقيت الدار على حكم ملكه، فيصير كأنه قتل نفسه، فيهدر دمه. **وَوُجِدَ رَجُلٌ كَانَا فِي بَيْتٍ، وَنَسَبَ مَعَهُمَا نَسَبًا، فَوُجِدَ أَحَدُهُمَا مَيِّتًا حَيًّا، قَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَحْسَبُ لِأَحَدِهِمَا نَسَبًا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَحْسَبُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَتَلَ الْآخَرَ، فَلَا يَضْمِنُهُ بِالْشَكِّ. وَلَأَبِي يُوسُفَ: لَا أَنْ الظاهر أن الإنسان لا يقتل نفسه، فكان التوهم ساقطاً كما إذا وجد قتيلاً في محبة. **وَوُجِدَ رَجُلٌ قَبْلَ فِي دَارِهِ لَامَةً، وَفَعَلَ نَسَبًا لِيَحْتَمِلَ فِيهَا نَسَبًا، فَتَحَسَّبَ لِنَفْسِهِ حِينَئِذٍ نَكَرَ عَنْهَا لَأَنَّهُ لَا يَحْسَبُ عَلَى عَاقِبَتِهَا: أَقْرَبَ حَسَبًا مِنْهَا فِي نَسَبٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَحْسَبُ لِنَفْسِهِ عَلَى الْعَاقِبَةِ نَسَبًا؛ لِأَنَّ الْقِسَامَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَصْرَةِ، وَالْمَرْأَةُ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِهَا، فَأَشْبَهَتْ الصَّبِيَّ. وَلَهُمَا: أَنْ الْقِسَامَةَ لِنَفْيِ التَّهْمَةِ، وَتَهْمَةُ الْقَتْلِ مِنَ الْمَرْأَةِ مَتَحَقِّقَةً، قَالَ الْمُتَأَخِّرُونَ: إِنْ الْمَرْأَةُ تَدْخُلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ فِي التَّحْمُلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛****

فَيَبْ فِقَاءَ عَقْدِ الْكِتَابَةِ بَعْدَ مَا وَجَدَ هُوَ قَتِيلًا فِيهِ. فِيْهِدَرُ دَمُهُ لأن الكتابة لا تنفسح إذا مات وله مال، بل يقضى ما عليه منه، فإذا كانت الدار له حين ظهور قتله جعل قتلاً نفسه تقديراً؛ لقيام ملكه وأحر حال ظهور قتله انتقل منه ملكه إلى ورثته، فلم يجعل قتلاً نفسه تقديراً لزوال ملكه. [البناية ٣٥٩/١٣] **وَجَدَ قَتِيلًا لِح. يَعْنِي أَنَّهُ تَوَهَّمَ قَتْلَ نَفْسِهِ فِيهِ مَوْجُودٌ وَلَمْ يَعتَر، فَكَذَلِكَ هُمَا. [العاية ٣٢٤/٩]** **نَكَرَ لِح.** وموضوع المسألة فيما إذا وجد القتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها أحد، أما إذا كانت عشيرتها حضوراً تدخل معها في القسامة. [الكفاية ٣٢٥/٩] **متحققه** لأنه في حق العاقلة؛ لأهم م يكونوا في القرية، فيلزمها القسامة. (البناية) **هذه المسألة.** قيد بقوله: في هذه المسألة؛ لأنها لا تدخل في غير هذه المسألة على ما يجيء في العاقلة. [البناية ٣٦٠/١٣]

لأننا أنزلناها قاتلة، والقاتلُ يشارك العاقلة. ولو وجد رجل قتيلاً في أرض رجل إن
حالت قرية ييس صاحب الأرض من أهلها قال: هو عني صاحب الأرض؛ لأنه أحقُّ
بنصرة أرضه من أهل القرية.

لأننا أنزلناها إلح: أي أنها برلت قاتلة تقديراً حيث دحيت في القسامة، فكما دحيت فيها دحيت في العقل
أيضاً، بخلاف غيرها من الصور، فإنها لا تدحل فيه في القسامة، بل تحب على الرجال، فلا تدحل في العقل
أيضاً. (العناية) يشارك العاقلة لأنه حيث وحت الدية على غير المباشر، فعلى المباشر أو أن يجب حرم
مها. (مجمع الأهمر) هو أي وحوث القسامة والدية. [الساية ٣٦١/١٣] لأنه أحق إلح لأن الحفظ
والتدبير في الأرض إلى صاحب الأرض لا إلى أهل القرية. [العناية ٣٢٥/٩]

كتاب المعاقل

المعاقل: جمع مَعْقَلَة، وهي الدِيَّة، وتسمى الدية عقلاً؛ لأنها تَعْقِلُ الدماء من أن تُسْفِكَ أي تَمْسِكَ. قال: ^{تفسير تعقل القدوري} **وَالِدِيَّةُ فِي شَيْءٍ نَعْسٌ وَخَطَأٌ**، وكلُّ دية حب **بنفس القتل** ^{عنى عصبه} **وَنَعْسٌ نَفْسٌ عَنَنْ** يعني: يُؤدُّونَ العَقْلَ، وهو الدية، وقد ذكرناه في الديات. والأصل في وجوبها على العاقلة قوله ^{نديه} في حديث حمل بن مالك للأولياء: "قوموا فدوه"، ولأن النفس محترمة لا وجه إلى الإهدار، والخاطئ معذور، وكذا الذي تولى شبه العمد؛ نظراً إلى الآلة،

كتاب المعاقل وما كان موجباً لقتل الخطأ، وما في معناه ادية على العاقلة، فم يكس من معرفتها ند فذكرها وأحكامها في هذا الكتاب. [العناية ٩ ٣٢٥-٣٢٦] **المعاقل** ما مر كان بانياً للديات، وهذا بيان من تحب عليه الديات بأنواعهم وأحكامهم. وهم العواقل كذا في 'الشريانية'، فالكلام ههنا على حذف امصاف، واستقدير كتاب أهل المعاقل، وهم العواقل، وهذه المسامحة قد انتلى بها الأكثرون. **بنفس القتل** أي ابتداء، احترر عما يحب ادية على القاتل في القتل العمد بسبب الصلح، وبسبب الأموة، فهي في مال القاتل لا على العاقلة. (سهية) **يؤدُّون العَقْل** يقال: عقلت اقتيل أي أعطيت ديتي، وعقلت عن القاتل أي أديت عنه ما لزمه من الدية. **وقد ذكرناه** يعني الدية بتأويل العقل. [العناية ٩/٣٢٦] **في حديث حمل بن** وكان له ضربتان، فضربت إحداها الأخرى مسطح حيمة، فألقت حبساً ميتاً، قال النبي **لأولياء الصارية: "قوموا فدوه"**، فقال أخوها عمران بن عويم الأسلمي أئدى من لا صاح، ولا استهل، ولا شرب، ولا أكل، ومثل دمه بصل، فقال **'اسجع كسجع الكهت قوموا فدوه'**. [الكفاية ٩/٣٢٦] **إلى الإهدار** أي إلى الإسقاط؛ لأنه ليس في الإسلام دم مهسر. (الناية) **الذي نوى الخ** وهو الذي صبره بالسوط الصغير حتى قتله [العناية ٩/٣٢٦] **نظراً إلى الآلة** لأن آله ليست بموضوعة للقتل فكان في معنى الخطأ. [الناية ١٣/٣٦٣]

* تقدم في باب الجنين، وتقدم ما هو أقوى منه وأصرح في اللفظ. [نصب الراية ٤/٣٩٧]

فلا وجه إلى إيجاب العقوبة عليه، وفي إيجاب مال عظيم إحجافه واستئصاله، فيصير عقوبة، فضم إليه العاقلة تحقيقاً للتخفيف، وإنما خُصِّصوا بالضم؛ لأنه إنما قصر لقوة فيه، وتلك بأنصاره، وهم العاقلة، فكانوا هم المقصرين في تركهم مراقبته، فخصَّوا به. قال: ولعاقلة أهل الديوان إن كان القاتل من أهل الديوان: يؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين. وأهل الديوان أهل الرايات، وهم الجيش الذين كتبت أساميتهم في الديوان، وهذا عندنا. وقال الشافعي رحمته الله: الدية على أهل العشيرة؛ لأنه كان كذلك على عهد رسول الله صلوات الله عليه، ولا تسخ بعده،

عليه: أي على كل واحد من الخاطئ، والقاتل بشبهة العمد. لأنه إما قصر [يعني أن القاتل إما قصر حالة الرمي في التشت والتوق. (العناية ٣٢٦/٩)] إلخ لأن مثل هذا الفعل لا يكون إلا بصرب استهانة وقلة مبالاة، وتقصير في التحرر، وإما يكون بقوة يحدها المرء في نفسه بكثرة أعوانه وأنصاره، وإما تنصره عاقلته، فخصَّوا به. [الكفاية ٣٢٦/٩] لقوة فيه: أي قصر الصارب في ترك التشت والتوقف باعتبار أنه يتعزز بالعاقلة، فلاجل ذلك ترك المباحة في النظر وقت الرمي، فيجبت على العاقلة. أهل الديوان إلخ: الديوان: الخريدة من دون الكتب إذا جمعها؛ لأنها قطع من القراصيص مجموعة، ويروى أن عمر رضي الله عنه أول من دون الدواوين أي رتب الخرائد للولاة والقصة. ويقال: فلان من أهل الديوان أي ممن أثبت اسمه في الخريدة. (العناية) الديوان: مجتمع الصحف وكتاب يكتب فيه أهل العطية والجيش كذا في القاموس. من عطاياهم: أي من ثلث عطاياهم، العطاء اسم ما يعصى، والجمع أعطية، والعصايا جمع عصية، وهو بمعنى العطاء. [العناية ٣٢٦، ٩] أهل العشيرة: وهم العصات، وه قال مالك وأحمد وأكثر أهل العلم، وكل من عدا العصاة ليس من العاقلة. [الندبة ٣٦٤/١٣] بعده: أي بعد النبي صلوات الله عليه لأنه لا يكون إلا بوحى على لسان نبي، ولا نبي بعده. (البنية)

* روى ابن أبي شيبة في "مصنفه" حدثنا حفص عن حجاج عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنه قال: كتب رسول الله صلوات الله عليه كتاب من مهاجرين ولأصهار أن يعقبوا معاقبتهم، وأن يثبوا عليهم المعروف، وإصلاح بين المسلمين. [رقم: ٧٦٢٧ ٣١٨/٩، باب العقل على من كان]

ولأنه صلة والأولى بها الأقارب. ولنا: قضية عمر . فإنه لما دَوَّن الدواوينَ
جعل العَقْلَ على أهل الديوان، وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير
نكير منهم، وليس ذلك بنسخ، بل هو تقرير معنى؛ لأن العقل كان على أهل
النصرة، وقد كانت بأنواع: القرابة، والحلف، والولاء، والعدَّة، وفي عهد عمر .
قد صارت بالديوان، فجعلها على أهله اتباعاً للمعنى، ولهذا قالوا: لو كان اليوم قوم
تناصرهم بالحرف، فعاقلتهم أهل الحرفة، وإن كان بالحلف فأهلُه، والدية صلة
كما قال، لكن إيجابها فيما هو صلة، وهو العطاء أولى منه في أصول أمواهم،
والتقدير بثلاث سنين مروي عن النبي . ومحكي عن عمر . ولأن
الأخذ من العطاء للتخفيف، والعطاء يخرج في كل سنة مرة واحدة.

صد الصلة عبارة عن ما يجب ابتداء، لا تمقاة لمن، ولهذا سميت الزكاة ونفقة الأقارب صلة. [الباية ٣٦٥/١٣]
ذلك نسخ حواب عن قول الشافعي ولا نسخ بعده. [الباية ٣٢٦، ٩-٣٢٧] معنى وإن كان نسخاً
صورة. واحذف بكسر الحاء: العهد بين القوم، ومنه قولهم: تحالفوا على التناصر، والمراد به ولاء
الموالات. (الباية) والعد وهو أن يعد فيهم يقال: فلان يعد في فلان أو يعد منهم كمن سكن في دار قوم
يعد فيهم، وإن لم يكن له قرابة فيهم، كإبيس اللعين كان يشتغل بالعبادة فيما بين الملائكة، فعد منهم وإن
م يكن من جنسهم. [الكفاية ٣٢٧، ٩] ولهذا أي ولأجل الاتباع بالنصرة. [الباية ٣٦٦/١٣]

وهو العطاء: وهو الذي يخرج له من بيت المال الذي هو صلة. [الباية ٣٦٦/١٣]
ولأن الواحد ا ح تفسيره: أن الدية فرصت في عطية في كل عطية يعرج له ثلث الدية، فيكون جميع الدية
مفروضاً في ثلث عطيات موجلاً بثلاث سنين ضرورة.

رواه ابن أبي شيبة في 'مصنفه' في الدييات حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن حسن عن مطرف عن الحكم قال: .
[رقم: ٧٣٧٥/٩، ٢٦١١، باب العقل على من هو]

* تقدما في اجنابات. [نصب الراية ٣٩٩/٤]

وخرجت بعض في أكثر من ثلاث سنين، أو في أقل من ذلك. **الحصول المقصود**، وتأويله: إذا كانت العطايا للسنين المستقبلية بعد القضاء، حتى لو اجتمعت في السنين الماضية قبل القضاء، ثم خرجت بعد القضاء: لا يؤخذ منها؛ لأن الوجوب بالقضاء على ما نبين إن شاء الله تعالى، ولو خرج للقاتل ثلاث عطايا في سنة واحدة، معناه في المستقبل: يؤخذ منها كل الدية؛ لما ذكرنا، وإذا كان جميع الدية في ثلاث سنين، فكل ثلث منها في سنة، وإن كان الواجب بالعقل ثلث دية النفس، أو أقل: كان في سنة واحدة، وما زاد على الثلث إلى تمام الثلثين في السنة الثانية،

في أكثر مثل أن تخرج عطاياهم الثلاث في ست سنين يؤخذ منهم في كل سنة سدس الدية. (العناية) **الحصول المقصود** [وهو التفريق على العطايا] يعني أن المقصود أن يكون المأخوذ منهم من الأعطية، وذلك يحصل بالأخذ من عطاياهم، سواء كانت في أكثر من ثلاث سنين، أو في أقل منها. (العناية) وتأويله: أي تأويل كلام القدوري . فإنه أطلق ذكر السنين، وإنما يؤخذ منهم في ثلاث سنين بعد القضاء، فيكون المراد ثلاث سنين في المستقبل، فلا بد من التأويل. [العناية ٣٢٧/٩]

لأن الوجوب بالقضاء لأن من عليه غير معلوم؛ لأن في العاقلة كلاماً، فلا يتعين إلا بالقضاء، فلهذا لم يؤخذ من العطايا للسنين الماضية قبل القضاء، وإن خرجت بعد القضاء. (الكفاية) على ما سنح إشارة إلى قوله: وإنما يعتبر مدة ثلاث سنين من وقت القضاء بالدية؛ لأن الواجب الأصلي المثل، والتحول إلى القيمة بالقضاء، فيعتبر ابتداءها من وقته. [الكفاية ٣٢٧/٩] ولو خرج الحاصل: أنه إذا خرجت للعاقلة ثلث عطايا في سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية؛ لوجود محل أداء الدية، فلا فائدة في التأخير، وإذا خرجت في ست سنين يؤخذ منهم في كل سنة سدس الدية؛ إذ المقصود أن يكون المأخوذ من الأعطية، إلا من أصول أموالهم، وذلك يحصل بالأخذ من عطاياهم في ثلاث سنين، أو أقل منها، أو أكثر. للعقل أي مع عواقله لا للقاتل فقط.

لما ذكرنا إشارة إلى قوله: لأن الوجوب بالقضاء. [العناية ٣٢٧/٩] في سنة أي فيؤخذ كل ثلث من الدية في سنة واحدة. (الساية) بالعقل أي من الجبايات فيما دون النفس. [الساية ٣٦٨/١٣] أي من ثلث دية النفس.

وما زاد عني ذلك إلى تمام الدية في السنة الثالثة، وما وجب على العاقلة من الدية، أو عني القاتل بأن قتل الأب ابنه عمداً؛ فهو في ماله في ثلاث سنين. وقال الشافعي **حسب**: ما وجب عني القاتل في ماله، فهو حراً؛ لأن التأجيل لتخفيف؛ لتحمل العاقلة، فلا يلحق به العمد المحض، ولنا: أن القياس يأباه، والشرع ورد به مؤجلاً، فلا يتعداه، ولو قتل عشرة رجالاً خطأ: فعني كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين؛ اعتباراً للجزء بالكل؛ إذ هو بدل النفس، وإنما يعتبر مدة ثلاث سنين من وقت القضاء بالدية؛ لأن الواجب الأصلي المثل، والتحول إلى القيمة بالقضاء، فيعتبر ابتداءها من وقته كما في ولد المعرور. قال: **ومن** ^{المقدوري} **يكن من أهل الديور: فعاقله حسبه**؛

في ثلاث الخ أي وجب عني القاتل كواجب عني العاقلة حتى يح في ثلاث سنين، وذلك مثل الأب إذا قتله به عمداً، أو بقصد مقتصد ناشئة مالا. أن القياس يأباه أي القياس يأبى إيجاب إمام بمقابلة النفس يعني لا يقتضيه؛ لأن لقياس من حجح الشرع، وهي لا تنقص، وشرع ورد به في إيجاب الما مؤجلاً في حصاً، فلا يتعداه. [الحاشية ٩ ٣٢٨] فلا يتعداه أي فلا يتعدى لدي يوجب الشرع. [الحاشية ١٣ ٣٦٨] بالدية لا من وقت قتل. الواجب الأصلي الخ لأن ضمان متعاقبات بما يكون مثل بالنفس، ومثل نفس نفس، لا أنه يدفع إلى القاصي، وتحقيق العجر عن استيفاء النفس؛ ما فيه من معنى العقوبة تحول حق إلى القيمة بالقضاء، فيعتبر ابتداءها من وقته أي من وقت القضاء كما في ولد المعرور، فإن قيمته إنما تحب بقصد القاصي. وبك كان رد عيه قبل القضاء متعدياً، لكن جعل يوجب رد العين، وتحول إلى القيمة بالقضاء؛ لا تحقيق العجر عن رد العين، ولهذا لو هب الولد قبل القضاء لم يصم المعرور شيئاً، وهذا هو الموعود من قبل بقوله: لأن الوجوب بالقضاء على ما نبين. [الحاشية ٩/٣٢٩] ولد المعرور وهو لدي وصاً امرأة معتمد عني مثل يمين أو كسح، فولدت ولداً ثم استحققت؛ حيث يكون ولدها حراً بالقيمة يوم الخصومة، وهو يوم القضاء. [الحاشية ١٣/٣٦٩]

ثم سوهم صورته: إذا حتى واحد من أولاد الحسين مثلاً يكون موجب الحماية عليهم وإن لم تتسع هذه القبيلة لذلك ضم إليها قبيلة الحس، ثم سوهم، فإن لم تتسع هاتان القبيلتان لذلك تصم إليهما قبيلة عقيل، ثم بنوهم. [الكفاية ٩/٣٢٩-٣٣٠]

وأما الآباء والأبناء، فقليل: يدخلون؛ لقربهم، وقيل: لا يدخلون؛ لأن الضم لنفي الحرج حتى لا يصيب كل واحد أكثر من ثلاثة، أو أربعة، وهذا المعنى إنما يتحقق عند الكثرة، والآباء والأبناء لا يكثرون، وعلى هذا حكم الرايات إذا لم يتسع لذلك أهل راية ضم إليهم أقرب الرايات يعني: أقربهم نصرة؛ إذ حزبهم أمر الأقرب فالأقرب، ويفوض ذلك إلى الإمام؛ لأنه هو العالم به، ثم هذا كله عندنا، وعند الشافعي ^{بعض} يجب على كل واحد نصف دينار، فيسوي بين الكل؛ لأنه صلة، فيعتبر بالزكاة، وأدناها ذلك؛ إذ خمسة دراهم ^{صف دينار} عندهم نصف دينار، ولكننا نقول: هي أحط رتبة منها، ألا ترى أنه لا تؤخذ من أصل المال، ^{لأن الزكاة صلة} ^{لدي}

الآباء أي آباء لقائل وأباؤه. لا يكثرون أي بالسنة إلى الأقارب والقبائل الإحوة وبطائرهم. أقرب: فيه كلام، وهو أن عدم كثرة الآباء مسلم، وأما عدم كثرة الأساء فكثرة الإحوة، فمموع، كيف وإحوته أساء أبيه، فإذا جاز أن يكثر أساء أبيه، فلم لا يجوز أن يكثر أساء نفسه. [نتائج الأفكار ٣٣٠/٩]

حكم الرايات يعني إذا كان القاتل من أهل الديوان فعاقلته من أهل الراية. [الساية ١٣-٣٧٠-٣٧١]

فالأقرب يعني يقدم الأقرب فالأقرب. (الساية) ذلك يعني تقدم الأقرب فالأقرب. [الساية ١٣/٣٧١]

يجب على كل الخ أي عند الشافعي ما يقضى به على كل واحد منهم لا يكون أقل من نصف دينار، أو خمسة دراهم؛ لأنها صلة واجبة شرعاً، فيعتبر بالزكاة، وأدى ما يجب في الزكاة نصف دينار، أو خمسة دراهم [الكفاية ٣٣٠/٩] فيسوي بين الكل. يعني الآباء والأساء وغيرهم؛ لأنه صلة؛ لأنه يجب على العاقلة على سبيل التواضع. [العناية ٣٣٠/٩] صلة وهي ما يجب من غير عوض.

فيعبر أي فيعتبر الشافعي - في القتل. (الساية) دراهم. وهي ثعب في مائتي درهم. ولكننا نقول الخ أي ما أن الإيجاب عليهم للتخفيف على القاتل، ودا في القليل دون الكثير، وهذه صلة واجبة، أمروا بأدائها على وجه التبرع، فلا يبلغ مقدارها الواجب من الزكاة، بل يقص من ذلك، ألا ترى أنها لا يجب في أصول أموالهم، وإنما تجب فيما هو صلة تحقيقاً للتخفيف. [الكفاية ٣٣٠/٩]

فينتقص منها تحقيقاً لزيادة التخفيف. ولو كانت عافية لرحل أصحاب الرزق:
نقصي دأبه في أوزانهم في ثلاث سنين في كل سنة الثلث: لأن الرزق في حقهم
بمنزلة العطاء قائم مقامه؛ إذ كل منهما صلة من بيت المال، ثم ينظر إن كان
أرزاقهم تخرج في كل سنة: فكلما يخرج رزق يؤخذ منه الثلث بمنزلة العطاء، وإن
كان يخرج في كل ستة أشهر، وخارج بعد القضاء: يؤخذ منه سدس الدية، وإن كان
يخرج في كل شهر: يؤخذ من كل رزق بحصته من الشهر، حتى يكون المستوفي في كل
سنة مقدار الثلث، وإن خرج بعد القضاء بيوم، أو أكثر: أخذ من رزق ذلك الشهر
بحصة الشهر، وإن كانت لهم أرزاق في كل شهر، وأعطية في كل سنة: فرضت الدية
في الأعطية دون الأرزاق؛ لأنه أيسر، إما لأن الأعطية أكثر، أو لأن الرزق لكفاية
الوقت، فيتعسر الأداء منه، والعطيات ليكونوا في الديوان قائمين بالنصرة، فيتيسر عليهم.

زيادة الحنفية في حق العاقلة، فلم يكن تعينه حجة علينا. (البنية) **اصحاب الرق** إلح قيل: الفرق بين العطية والرزق: أن العطية ما يعرض لمقاتنة، والرق ما يجعل لفقراء المسلمين إذا لم يكونوا مقاتلة. [العناية ٣٣٠/٩] **بعد الفصاء**. أي بعد حكم القاضي بذلك. [البنية ٢٧٢/١٣] **يؤخذ** أي يؤخذ الدية محضتها من الشهر من كل رق. **يخصه** أي سدس السدس. [الكفاية ٣٣٠/٩] **السهر** أي محصة يوم، أو أكثر من الشهر. **واعطيه** والعطاء ما فرض لإنسان في بيت المال كل سنة لا بقدر الحاجة، بل بصيره وعنائه، والرزق ما يعرض في بيت المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة أو، مياومة كذا في الدر المختار وغيره، وفي 'شائع الأفكار' ناقلاً من 'المعرب' أن العطاء ما يخرج للجندي من بيت المال في السنة مرة أو مرتين، والرزق ما يخرج له كل شهر. **الوقف**. والأخذ منه يؤدي إلى الإضرار بهم. **بالنصرة**. يعني متى احتجج إليها. (الساية) **فتيسر عندهم** لأنه لا يحصل الضرر لهم بذلك. [البنية ٣٢٧/١٣]

قال: **وأدخل القاتل مع العاقلة**؛ فيكون ^{القاتل} **فيس** ^{القاتل} **بؤدي** ^{القاتل} **كحدهم**؛ لأنه هو الفاعل، فلا معنى لإخراجه، ومواخذة غيره، وقال الشافعي ^{عليه السلام}: لا يجب على القاتل شيء من الدية؛ اعتباراً للجزء بالكل في النفي عنه، والجامع كونه معذوراً. قلنا: إيجاب الكل إحجاف به، ولا كذلك إيجاب الجزء، ولو كان الخاطئ معذوراً، فالبريء عنه أولى، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ^{يعني الوجوب} **وَسِيسَ غَسِي سَسَاءَ وَالذَّرِيَّةُ مَسْ كَسَاءَ** ^{يعني العاقلة} **حَضَ فِي السِّيُونَ حَضَ**؛ لقول عمر ^{الدية} **عَبْدُ** ^{الدية} **"لَا يَعْقِلُ** مع العاقلة صبي، ولا امرأة"، ولأن العقل إنما يجب على أهل النصرة لتركهم مراقبته، والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء، ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خَلَفٌ عن النصرة، وهو الجزية، وعلى هذا لو كان القاتل صبيًا، أو امرأة: لا شيء عليهما من الدية، بخلاف الرجل؛

وأدخل القاتل ^{الح} أي إذا كان من أهل العطاء في الديوان، وأما إذا لم يكن من أهل العطاء، فلا يجب عليه شيء من الدية عندنا أيضاً. [الكفاية ٣٣١/٩] **اعساراً للحر** ^{الح} لأن الحكم حول إلى العاقلة فلا تبقى عليه، ولهذا لا يجب الكل عليه، فلا يجب الجزاء أيضاً اعتذاراً للجزء بالكل. [البنية ٣٢٧/١٣] **أولى** لأن العاقلة لم يتوثقوا بالدم؛ لأنهم براء عن الجناية، وكان الوجوب على غير البريء أولى. (البنية) **والذرية** أراد بالذرية: من لم يبنغ، والذرية أولاد الأولاد في اللغة مأخوذة من الذر، وهو صغار النمل. [البنية ٣٧٣/١٣] **لا شيء عليهما**؛ هذا يخالف ما ذكر قبيل المعامل من اختيار المتأخرين أن المرأة تدحل في التحمل مع العاقلة، إلا أن ذلك ليس بأصل الرواية، وإنما هو اختيار بعض المتأخرين، وما ذكر ههنا هو اختيار الطحاوي، وهو الأصح، وهو أصل رواية محمد ^{عليه السلام}. [الكفاية ٣٣٢/٩] **بخلاف الرجل** حيث يجب عليه مع العاقلة. [البنية ٣٧٤/١٣]

* غريب. [لأن نصب الرأية ٣٩٩/٤] وقال الأثراري: وقد روى عمر بن الخطاب ^{عليه السلام} أنه قال: لا يجب مع عاقلة صبي، ولا امرأة، كذا في شرح "الكافي". [البنية ٣٧٣/١٣]

لأن وجوبَ جزء من الدية على القاتل باعتبار أنه أحدُ العواقل؛ ^{الرجل} لأنه ينصر نفسه، وهذا لا يوجد فيهما، والفرصُ لهما من العطاء للمعونة لا للنصرة كفرض أزواج النبي ﷺ. **ولا يعقل أهلُ مصرٍ عن مصرٍ** آخر، يريد به أنه إذا كان لأهل كل مصر ديوان على حدة؛ لأن التناصر بالديوان عند وجوده، ولو كان باعتبار القرب في السكنى، فأهل مصره أقرب إليه من أهل مصر آخر. **ويعقل أهلُ كل مصر من أهل سودهم:** لأنهم أتباع لأهل المصر، فإنهم إذا حزهم أمرٌ استنصروا بهم، فيعقلهم أهل ^{قربها} ^{أهل القرى} ^{ناهم} المصر باعتبار معنى القرب في النصرة. **ومن كان مـرـله** بالبصرة، وديوانه بالكوفة: **عقل عنه أهل الكوفة؛** لأنه يستنصر بأهل ديوانه لا بجيرانه. والحاصل: أن الاستنصار بالديوان أظهر، فلا يظهر معه حكم النصرة بالقرابة، والنسب، والولاء، وقرب السكنى وغيره، وبعد الديوان النصرة بالنسب على ما بيناه، وعلى هذا يخرج كثير من صور مسائل المعاقل. **ومن جى جناية من أهل المصر، وليس له في الديوان عطاء، وأهل البادية أقربُ إليه، ومسكنه المصر:** عقل عنه أهل الديوان من ذلك مصر.

وهذا: أي نصر النفس أو منعه من غيره. (الباية) والفرص لهما إلخ: جواب عما يقال: فرض الإمام لساء الغزاة وذرائعهم من العطاء، والعطاء إنما يدفع بنصرة أهل الإسلام كما في حق الغزاة، ثم الغزاة عواقل لغيرهم، فكذا النساء. [العناية ٣٣٣/٩] للمعونة إلخ: هذا جواب إشكال، وهو أن يقال: العطاء إنما يدفع لنصرة أهل الإسلام كما في حق الغزاة، ثم الغزاة تكون عواقل لغيرهم، فكذا النساء، فأجاب أن العطاء إنما يدفع للتناصر، والفرص للصبيان في الديوان باعتبار المعونة لا باعتبار النصرة أي باعتبار معونة الإمام للنصي والمرأة. [الكفاية ٣٣٢/٩] **ولا يعقل إلخ:** هذه من مسائل "الأصل". [البنية ٣٧٤/١٣] ما بيناه: أشار به إلى قوله: ومن لم يكن من أهل الديوان فعاقلته قبيلته. [البنية ٣٧٥/١٣]

ولم يشترط أن يكون بينه وبين أهل الديوان قرابة، قيل: هو صحيح؛ لأن الذين يَذُبُّونَ ^{عنه} عن أهل المصر، ويقومون بنصرتهم، ويدفعون عنهم أهل الديوان من أهل المصر، ولا يَخْصُونُ به أهل العطاء. وقيل: تأويله: إذا كان قريباً لهم، وفي الكتاب إشارة إليه حيث قال: وأهل البادية أقرب إليه من أهل المصر؛ وهذا لأن الوجوب ^{بشروط القرية} عليهم بحكم القرابة، وأهل المصر أقرب منهم مكاناً، فكانت القدرة على النصرة لهم، وصار نظير مسألة الغيبة المنقطعة. ^{أهل البادية} لا يمكن أن يكون المصير ^{من أهل المصر} لأن أهل العطاء لا ينصرون مَنْ لا مسكن له فيه كما أن أهل البادية لا تعقل عن أهل المصر النازل فيهم؛ لأنه لا يُسْتَنْصَرُ بهم. ^{أهل البادية} ^{لا يمكن أن يكون} المصير ^{من أهل المصر} معروفه معاقبون كما فضل حذوهم فيه. ^{من أهل البادية} ^{لا يمكن أن يكون} المصير ^{من أهل المصر} لأهم التزموا أحكام الإسلام في المعاملات لاسيما في المعاني العاصمة عن الإضرار، ومعنى التناصر موجود في حقهم.

هو صحيح الصمير راجع إلى قوله: لم يشترط أن يكون بينه وبين أهل الديوان قرابة. [العناية ٣٣٣/٩] من أهل المصر بيان لقوله: أهل الديوان أي أهل الديوان الذين هم من أهل المصر. [العناية ٣٣٣/٩] ولا يَخْصُونُ به أي لا يَخْصُونُ بالنصرة أهل العطاء فقط، بل ينصرون أهل المصر كله، وقيل: إذا لم يكن ذا قريباً لهم لا يعقلونه، وإنما يعقلونه إذا كان قريباً لهم. تأويله أي تأويل قول من قال بعدم الاشتراط المذكور. (الساية) وصار نظير أي صار كصغيرة لها وليان، أحدهما أقرب، وهو غائب عية منقطعة، فإن ولاية الإنكاح إلى الأعداء حاصره؛ لأنه أقدر على إقامة مصالحها، وهما أهل مصر أقرب مكاناً، فكانوا أقدر على النصرة من أهل البادية، وإن كانوا أقرب سناً. [الكفاية ٣٣٣/٩] المعاني العاصمة أي: كحد السرقة، والقدف، وانقصاص، ووجوب الدية. [البنية ٣٧٦/١٣]

وإن لم يكن هم عاقبة معروفة: **فالدية في ماله** في ثلاث سنين من يوم يقضى بها عليه ^{أهله} ^{أهله} كما في حق المسلم؛ لما بينا أن الوجوب على القاتل، وإنما يتحول عنه إلى العاقلة أن لو وجدت، فإذا لم توجد بقيت عليه بمنزلة تاجرَيْن مسلمين في دار الحرب قتل أحدهما صاحبه: يقضي بالدية عليه؛ لأن أهل دار الإسلام لا يعقلون عنه، وتمكّنه ^{العاقلة} من هذا القتل ليس بنصرتهم. ولا يفعل كفر عن مسلم، ولا مسلم عن كافر؛ لعدم ^{قتل صاحبه} التناصر، والكفار يتعقلون فيما بينهم وإن اختلفت مللهم؛ لأن الكفر كله ملّة واحدة، قالوا: هذا إذا لم تكن المعادة فيما بينهم ظاهرة، أما إذا كانت ظاهرة ^{لشايخ} لليهود والنصارى: ينبغي أن لا يتعقلون بعضهم عن بعض.

فالدنية في ماله أي لا على بيت المال؛ لأن النصرة الموجبة للعقل غير موجودة بين الدمي والمسلمين؛ لانقطاع الولاية بينها، بخلاف المسلم، فإن دينه على بيت المال إذا لم يوجد له عاقلة على ظاهر الرواية. [الكفاية ٣٣٣/٩]

حق المسلم أي تحب الدنية في مال المسلم إذا لم يكن له عاقلة، وهذه رواية عن أبي حنيفة -رحمه الله- وفي ظاهر الرواية: يحب في بيت المال. وفي "المسوط": فرق بين المسلم والدمي، فإن الجاني إذا كان مسماً، ولا عاقلة له، ففعله في بيت المال في ظاهر الرواية، ولا يجب في مال الجاني، والفرق: أن العقل إنما يجب على غير الجاني باعتبار النصرة، ومتى لم يكن للمسلم ديوان، ولا قرابة بأحد كان لقيطاً، فجماعة المسلمين أهل نصرته، فالولاية بينها وبينهم مقطوعة، فتعذر إيجاب العقل في بيت المال باعتبار النصرة، فوجب في ماله. [الكفاية ٣٣٣/٩]

وشكك أي تمكن أحد التاجرين الداخلين في دار الحرب. (الباية) **ليس بصركهم**: أي ليس بسبب نصرة أهل الإسلام إياه. [الكفاية ٣٣٣/٩] **لعدم التناصر**: لأن بناء العقل على التناصر، ولا تناصر مع اختلاف الدين. [الباية ٣٧٧/١٣] **فيما بينهم** هذا بيان احوار أي يجوز أن يقع التعاقل فيما بينهم.

ملة واحدة أي في أنه إعراض عن الحق واتباع الرسول، وهذا إذا كان من دياتهم أن العاقلة يتحمون عن القتال، أما إذا لم يديسوا بذلك يكون في مال القتال. [الكفاية ٣٣٤/٩] **هدا**: أي تعاقل الكفار فيما بينهم.

والنصارى: فإن العداوة فيهما ظاهرة. (بجمع الأضر)

وهكذا عن أبي يوسف **٣٣٤**: **لانتقطاع التناصر**، ولو كان القاتل من أهل الكوفة، وله بها عطاء، فحوّل ديوانه إلى البصرة، ثم رفع إلى القاضي، فإنه يقضي بالدية على الكوفة الديوان ^{بعد القتل} عاقلته من أهل البصرة. وقال زفر **٣٣٥**: يقضى على عاقلته من أهل الكوفة، وهو رواية عن أبي يوسف **٣٣٥**: لأن الموجب هو الجناية، وقد تحققت، وعاقلته أهل الكوفة، وصار كما إذا حوّل بعد القضاء. ولنا: أن المال إنما يجب عند القضاء؛ لما ذكرنا أن الواجب هو المثل، وبالقضاء ينتقل إلى المال، وكذا الوجوب على القاتل، وتحمل عنه عاقلته، وإذا كان كذلك: يتحمل عنه من يكون عاقلته عند القضاء، بخلاف ما بعد القضاء؛ لأن الواجب قد تقرر بالقضاء، فلا ينتقل بعد ذلك، لكن حصة القاتل تؤخذ من عطائه بالبصرة؛ لأنها تؤخذ من العطاء، وعطاؤه بالبصرة، بخلاف ما إذا قلّت العاقلة بعد القضاء عليهم،

لانتقطاع التناصر لأن التعاقل يتني على الموالاة، وذلك بعدم عند اختلاف الملة. [العناية ٣٣٤/٩] **أهل الكوفة** أي في هذه الحالة. (الكفاية) **حول** ديوانه إلى البصرة، فديته على عاقلته من أهل الكوفة لا من أهل البصرة. **على القاتل** المكتة الأولى: إنما هي من حيث النظر إلى الواجب، والثانية باعتبار النظر إلى محل الوجوب، والحاصل: أن النظر إلى الوجوب، أو إلى محل الوجوب يقتضي أن يكون المتحمل عنهم هم العاقلة الثانية. [الكفاية ٣٣٥/٩] **تؤخذ**: يعني وإن كان بعد القضاء. [العناية ٣٣٥/٩] **إذا قلت** [بأن مات بعضهم]. (الكفاية) **الح** متعلق بقوله: بخلاف ما بعد القضاء أي لا يقضى بالدية على عاقلته من أهل البصرة إذا كان القاضي قضى بديته على عاقلته من أهل الكوفة، بخلاف ما إذا قلت حيث يضم إليهم أقرب القبائل في النسب، وإن كان بعد القضاء مع أن فيه نقل الدية من الموجودين وقت القضاء إلى أقرب القبائل، فأجاب عنه بقوله: إن في ضم أقرب القبائل إليهم تقريراً للحكم الأول، لا إبطالاً له. [الكفاية ٣٣٥/٩-٣٣٦]

حيث يُضَمُّ إليهم أقرب القبائل في النسب؛ لأن في النقل إبطال حكم الأول، فلا يجوز بحال، وفي الضم تكثير المتحملين لما قضى به عليهم، فكان فيه تقرير الحكم الأول لا إبطاله، وعلى هذا لو كان القاتل مسكنه بالكوفة، وليس له عطاء، فلم يقض عليه حتى استوطن البصرة: قضى بالدية على أهل البصرة، ولو كان قضى لها على أهل الكوفة: لم ينتقل عنهم، وكذا البدوي إذا ألحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء: يقضى بالدية على أهل الديوان، وبعد القضاء على عاقلته بالبادية لا يتحول عنهم. وهذا بخلاف ما إذا كان قوم من أهل البادية: قضى بالدية عليهم في أموالهم في ثلاث سنين، ثم جعلهم الإمام في العطاء حيث تصير الدية في عطياتهم، وإن كان قضى بها أول مرة في أموالهم؛ لأنه ليس فيه نقض القضاء الأول؛ لأنه قضى بها في أموالهم وعطياتهم أموالهم، غير أن الدية تقضى من أيسر الأموال أداءً، والأداء من العطاء أيسر إذا صاروا من أهل العطاء، إلا إذا لم يكن مالُ العطاء من جنس ما قضى به عليه بأن كان القضاء بالإبل، والعطاء دراهم، فحيث لا تتحول إلى الدراهم أبداً؛ لما فيه من إبطال القضاء الأول، لكن يقضى ذلك من مال العطاء؛ لأنه أيسر. قال: وعاقلة نعني مبيته مولاة؛ لأن النصرة بهم، ويؤيد ذلك قوله: **عاقلة** "مولى القوم منهم".*

وهذا أي هذا الذي قلنا: من عدم انتقال العقل عن أهل الكوفة بعد القضاء عليهم إلى أهل البصرة. (البنية) لكن بقضى ذلك أي الإبل من مال العطاء بأن يشتري الإبل من مال العطاء. [الكفاية ٣٣٦/٩] لأنه أيسر: أي لأن الأداء منه أيسر. [البنية ٣٧٩/١٣]

* تقدم في الزكاة وغيرها. [نصب الرأية ٣٩٩/٤]

والتقديرُ **الفصل** عرف بالسمع. قال: **وما قص من ذلك يكون في مال حالي**.
 والقياس فيه التسوية بين القليل والكثير، فيجب الكلُّ على العاقلة كما ذهب إليه
 الشافعي **عنه**. أو التسوية في أن لا يجب على العاقلة شيء، إلا أنا تركناه
 بما روينا، وبما روي أنه **عنه** أوجب أرش الجنين على العاقلة،* وهو نصفُ عشر
 بدل الرجل على ما مرَّ في الديات، فما دونه يسلك به مسلكُ الأموال؛ لأنه يجب
 بالتحكيم كما يجب ضمانُ المال بالتقويم، فلهذا كان في مال الجاني أخذاً بالقياس.
 قال: **ولا تعمل لعقبة حياه العبد، ولا ما يرمي بالصبح، أو يعرف خائراً**.
 لما روينا، ولأنه لا تنصَّر بالعبد، والإقرار والصلح لا يلزمان العاقلة؛ لقصور الولاية
 عنهم. قال: **لا أن يصدقوه؛** لأنه ثبت بتصادقهم، والامتناع كان لحقهم، ولهم
 ولاية على أنفسهم. **ومن أقر بقتل خطأ،**

الفصل أراد بالفصل: هو الفصل بين أرش الموصحة وبين ما دونه في التحمل وعدمه، وهو عرف بالنص،
 وهو الذي ذكره ابن عباس، وإبراهيم النخعي والشافعي. (الساية) **ذلك** أي نصف عشر ادية (الساية)
 شيء بعدم صدور اجباية عنهم. (الساية) **روينا** أشار به إلى أحاديث النبي أو ذكرها في كتاب الجبايات
 وغيره. [الساية ٣٨٠/١٣] **أرش الحيين** أي عرة عبد أو أمة قيمته خمس مائة دراهم.
أحدنا بالقياس لأن الأصل وجوب ضمان الحياة على الحالي. (الساية) لما **روينا** أشار به إلى ما ذكره
 محمد بن الحسن عن ابن عباس **عنه**، وقد مر عن قريب. (الساية) **لا يلزمان العاقلة الخ** إلا أن في الإقرار
 تحب ادية في ثلاث سنين، وفي الصبح عن العمد يجب المال حالاً، إلا إذا شرط الأجل في الصلح، ويكون
 موجلاً. [الساية ٣٣٧، ٩] **عنه** أي عن العبد والمقر بالحياة وامصاح. (الساية) **بصدقود** عاقبة المقر في
 إقراره، فحينئذ يلزمهم تحمل العقل. (الساية) **والامصاح**. أي امتناع الوجوب عليهم. [الساية ٣٨١/١٣]

* تقدم في الجنين أخرجه الأئمة الستة. [نصب الرأية ٣٩٩/٤]

وهم يرفعون إلى قاضي إلا بعد سنين: قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم بقضى: لأن التأجيل من وقت القضاء في الثابت بالبيعة، ففي الثابت بالإقرار أولى. ولو تصدق الناس وهي الجناية على أن قاضي من كد قضى بالدية على عاقلة إنكوفه سنة، وكذلك عاقلة، فلا شيء على عاقلة؛ لأن تصادقهما ليس بحجة عليهم. ولم يكن عليه شيء في ماله. لأن الدية بتصادقهما تقررت على العاقلة بالقضاء، وتصادقهما حجة في حقهما، بخلاف الأول. إلا أن يكون له عطاء معهما: فحينئذ يزعمه عذر حصته؛ لأنه في حق حصته مقرر على نفسه، وفي حق العاقلة مقرر عليهم. قال: وقد حذر على العمد، فقصه حصاً: كان على عاقلة فمنه؛ لأنه بدل النفس على ما عرف من أصلنا، وفي أحد قولي الشافعي: يجب في ماله؛

أولى. يريد أن الثابت بالبيعة أولى منه بالإقرار؛ لأن الثابت بها كالثابت معاقلة، وفي القتل معاقلة الدية إنما يجب بقضاء القاضي، فهذا أولى. (العناية) في حقهما لأن أحد المتصادقين ولي القتل، ومن زعمه أن الدية إنما وجبت لا على المقر، فأقراره حجة على نفسه. [العناية ٣٣٨/٩]

بخلاف الأول: أراد به قوله: والإقرار والصلح لا يلزمان العاقلة، فيفهم من هذا أنه يلزم موجب الإقرار في مال المقر، وإنما وجبت الدية هناك في مال المقر؛ لأن هناك لم يوجد تصادقهما بقضاء الدية على العاقلة، فيجب في مال المقر ضرورة، وفي "المبسوط": في قوله: ولم يكن عليه شيء أي على المقر شيء في ماله؛ لأنهما تصادقا أن الواجب بقضاء القاضي تقرر على العاقلة، وبعد ما تقرر على العاقلة لا يبقى عليه، وتصادقهما حجة في حقهما، بخلاف الأول، فهناك السبب الموجب لدية على العاقلة، وهو قضاء القاضي ولم يوجد أصلاً، فيقضى بها في مال المقر. (الكفاية) إلا أن يكون الخ: وهذا يبين أن القاتل إنما يكون أحد العواقل عندنا إذا كان له عطاء في الديوان. [الكفاية ٣٣٨/٩] أصلنا أن الوجوب على العاقلة إذا كان القاتل خطأ. [البناء ٣٨٢/١٣]

لأنه بدلُ المال عنده، ولهذا يوجب قيمته بالغة ما بلغت، وما دون النفس من العبد لا تتحمله العاقلة؛ لأنه يسلك به مسلك الأموال عندنا على ما عرف، وفي أحد قوليه: العاقلة تتحمله كما في الحر، وقد مر من قبل. قال أصحابنا: إن القاتل إذا لم يكن له عاقلة، فالدية في بيت المال؛ لأن جماعة المسلمين هم أهل نصرته، وليس بعضهم أخص من بعض بذلك، ولهذا لو مات كان ميراثه لبيت المال، فكذا ما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال، وعن أبي حنيفة رضي الله عنه رواية شاذة: أن الدية في ماله، ووجهه: أن الأصل أن تجب الدية على القاتل؛ لأنه بدل متلف، والإتلاف منه، إلا أن العاقلة تتحملها تحقيقاً للتخفيف على ما مر، وإذا لم يكن له عاقلة: عاد الحكم إلى الأصل. وابن الملاعة تعقده عاقلة أمه؛ لأن نسبه ثابت منها دون الأب، فإن عقبوا عنه، ثم ادّعاه الأب: رجعت عاقلة الأم بما أدّت على عاقلة الأب في ثلاث ابن الملاعة سنين من يوم يقضي القاضي لعاقلة الأم على عاقلة الأب؛

لأنه: أي لأن الواجب في القتل. [البنية ٣٨٢/١٣] بلغت. وعندنا ينقص من دية الحر عشرة دراهم. ما عرف: في باب القصاص فيما دون النفس. وقد مر: قال صاحب 'العناية': أي في أول فصل بعد باب جنابة المملوك، أقول: إن هذه الحوالة غير صحيحة، فإنه لم يذكر في هذا الفصل تحمل العاقلة ما دون النفس، ولا تحملها دية النفس لا عند الشافعي رحمته الله، ولا عندنا كذا في "تتايح الأفكار". في بيت المال: هذا إذا كان القاتل مسلماً، أما إذا كان ذمياً، ولا عاقلة له، فالدية في ماله لا في بيت المال. [الكفاية ٣٣٩/٩] بيت المال: لأن الغرم بالغنم. (الناية) في ماله: وفي "فتاوى قاضي خان": روى محمد رحمته الله عن أبي يوسف رحمته الله أن من لا عاقلة له إذا قتل رجلاً خطأ، فإن دية القاتل تكون في مال الجاني. [الكفاية ٣٣٩/٩] إلى الأصل: وهو وجوب المال على الجاني. [البنية ٣٨٣/١٣] وابن الملاعة: أي إذا قتل هو رجلاً، فالدية على عاقلة الأم.

لأنه تبين أن الدية واجبة عليهم؛ لأن عند الإكذاب ظهر أن النسب لم يزل كان ثابتاً من الأب حيث بطل اللعان بالإكذاب، ومتى ظهر من الأصل، فقوم الأم تحملوا ما كان واجباً على قوم الأب، فيرجعون عليهم؛ لأنهم مضطرون في ذلك. وكذلك إن مات المكاتب عن وفاء، وله ولد حرّ، فلم يؤدّ كتابته حتى جنى ابنه، وعقل عنه قوم أمّه، ثم أدّيت الكتابة؛ لأنه عند الأداء يتحول ولاؤه إلى قوم أبيه من وقت حرية الأب، وهو آخر جزء من أجزاء حياته، فتبين أن قوم الأم عقلوا عنهم، فيرجعون عليهم، وكذلك رجل أمر صبيّاً بقتل رجل فقتله، فضمنت عاقلة الصبي الدية: رجعت بها على عاقلة الأمر إن كان الأمر ثبت بالبيّنة، وفي مال الأمر إن كان ثبت بإقراره في ثلاث سنين من يوم يقضي بها القاضي على الأمر، أو على عاقلته؛

لا كذاب أي إكذاب الأب نفسه. (الكفاية)، فإنه نفى الولد عن نفسه أولاً حتى تحقق اللعان بينهما، ثم أكذب نفسه، وقال: إن هذا الولد مني. **ن السب** الخ لأن السب يشتم منه من وقت العلوق لا من وقت الدعوة، فتبين أنه أن عقل حياته كان على عاقلة أبيه، وأن قوم الأم تحملوا عن قوم الأب مضطرين في ذلك بإلزام القاضي، فيرجعون عليهم، فصار حاضهم مع عاقلة الأب كحال ويّ الخيانة، وقد مر أن التأجيل ثمة من وقت انقضاء لا من وقت احياية، فكذلكها، وإنما يرجعون في ثلاث سنين؛ لأنهم أدوا هكدا. [الكفاية ٣٤٠/٩] ومتى ظهر الخ أي متى ظهر أن السب كان ناشئاً منه من الأصل. في ذلك حيث تحملوا بإلزام القاضي. وهذا نفى لجهة التبرع. [الكفاية ٣٣٩/٩] عن وفاء أي ترك ما واف لأداء بدل الكتابة. عنه أي عن ذلك الابن الحائلي. الكفاية أي فإنه حينئذ يرجع قوم الأم على الأب (العناية) فيرجعون أي أن عاقلة الأم يرجعون بما أدوا على عاقلة الأب؛ لأن عتق المكاتب عند أداء البدل يستند إلى حال حياته، فتبين أنه كان لئولد ولأه من جانب الأب حين جنى، وأن موجب حياته على موال أبيه. فذلك يرجعون على موال الأب. [العناية ٣٤٠/٩] على الأمر أي إذا ثبت بإقراره. (السياسة) على عاقله أي إذا ثبت بالبيّنة. [السياسة ٣٨٤/١٣]

لأن الديّات تجب موجهةً بطريق التيسير. قال ^{في ثلاثين سنين} **الشيخ**: ههنا عدة مسائل ذكرها محمد متفرقة، والأصل الذي تخرّج عليه أن يقال: حال القاتل إذا تبدل حكماً، فانتقل ولاؤه إلى ولاء بسبب أمرٍ حادث لم تنتقل جنايته عن الأول قضى بها، أو لم يقض، وإن ظهرت حالة خفية مثل: دعوة ولد الملاعنة ^{كعتق الأب} حوّلت الجناية إلى الأخرى وقع القضاء بها، أو لم يقع، ولو لم يختلف حال الجاني، ولكن العاقلة تبدلت: كان الاعتبار في ذلك لوقت القضاء، فإن كان قضى بها على الأولى: لم تنتقل إلى الثانية، وإن لم يكن قضى بها على الأولى: فإنه يقضى بها على الثانية، وإذا كانت العاقلة واحدة، فلحقها

بطريق التيسير لأن الأصل في وجوب الديّات هو الأجل لتيسير، إلا إذا ثبتت الدية بالصلح، فذلك لا أجل له إلا إذا اشترط. [الباية ٣٨٤/١٣] **فيسأل** [بيان التمدل] أح صورته: إذا تزوج عبد بمعتقة قوم، فولدت منه أولاداً يكون ولاء الأولاد لموالي الأم، فإذا جرى الولد، فالجناية على عاقلة الأم، فإذا تحملوا عنه، ثم عتق الأب حر ولاء الولد إلى نفسه بسبب حادث، وهو العتق، فلا ينتقل جنايته. (الكفاية) **ففسر** أي وإن لم يتبدل حال القاتل بسبب حادث، بل ظهرت الخ. **حول الحد** الخ يعني إذا قتل ابن الملاعنة رجلاً خطأ، فعقلت عنه عاقلة الأم، ثم ادعاه الأب يشت منه نسه، ورجعت عاقلة الأم عما أدت على عاقلة الأب في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي لعاقلة الأم على عاقلة الأب. [الكفاية ٣٤٠/٩]

ولكن العاقلة أح بطريقه: ما إذا كان القاتل من أهل الكوفة، وله بها عطاء، ولم يقص بالدية على عاقته، حتى حول ديوانه إلى البصرة، فإنه يقضى بالدية على عاقته من أهل البصرة، وعلى قول زهر يقضى على عاقته من أهل الكوفة، وهو رواية عن أبي يوسف أيضاً. [الكفاية ٣٤٠/٩]

فحتمها الخ نظير الزيادة ما حول ديوانه إلى العاقلة بعد القضاء عليه بشاركهم المضموم إليهم فيما يؤدون بعد التحويل، وبطريق النقصان ما إذا قتل العاقلة حتى يصيب الرجل في عطائه ثلاثة دراهم، أو أربعة دراهم، وقد كان يصيبه قبل النقصان أقل من ثلاثة دراهم، أو أربعة دراهم وإن قتل العاقلة حتى يصيب الرجل أكثر من ثلاثة دراهم، أو أربعة دراهم ضم إليهم أقرب القاتل في النسب حتى يصيبه في عطائه ثلاثة دراهم، =

زيادة، أو نقصان: اشتركوا في حكم الجناية قبل القضاء وبعده، إلا فيما سبق أدائه، فمن أحكم هذا الأصل متأملاً يمكنه التخيُّر فيما ورد عليه من النظائر والأضداد، والله أعلم بالصواب.

= أو أربعة دراهم؛ وهذا لأن في إيجاب الزيادة عليهم إحجافاً بهم، ولأنه متى حزمهم، ولا يتمكنون من دفع ذلك عنهم بأنفسهم، فاعلموا يستعينون بأقرب القبائل إليهم، فكانوا في بعض الأحوال يستنصرونهم عند الحاجة، فذلك يصمون إليهم في تحمل العقل عند الحاجة. [الكفاية ٣٤٠/٩]

زيادة: كما إذا بلغ صبي من العاقلة. **نقصان**: كما إذا مات بعضهم. **إلا فيما سبق إلخ**: استثناء من قوله: اشتركوا يعني لا يشتركون فيه، بل يقع ذلك من الذين أدوا قبل ضم أقرب القبائل إليهم. [العناية ٣٤٠/٩]

كتاب الوصايا

باب في صفة الوصية ما يجوز من ذلك،
وما يستحب منه، وما يكون رجوعاً عنه

قال: **الوصية غير واجبة، وهي مستحبة.** والقياس يأبى جوازها؛
القنوني الوصية

كتاب الوصايا. إيراد كتاب الوصايا في آخر الكتاب ظاهر المناسبة؛ لأن آخر أحوال آدمي في الدنيا الموت، والوصية معاملة وقت الموت، وله زيادة اختصاص بكتاب الجنائيات والديات؛ لما أن الجناية قد تفضي إلى الموت الذي وقته وقت الوصية. [العناية ٣٤٢/٩] وسببها: أن يذكر بالخير في الدنيا، ونيل الدرجات العلى في العقبى. (بجمع الأثر) الوصية اسم بمعنى المصدر، ثم سمي الموصى به وصية، وهي في الشريعة: تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع. [العناية ٣٤٢/٩]

صفة الوصية: وشرائطها كون الموصى أهلاً للتبرع، وأن لا يكون مديوناً، وكون الموصى له حياً وقت الوصية، وإن لم يولد، وأجنبياً عن الميراث، وأن لا يكون قاتلاً، وكون الموصى به بعد موت الموصى شيئاً قابلاً للتمليك من الغير بعقد من العقود حال حياة الموصى، سواء كان موجوداً في الحال، أو معدوماً، وأن يكون بمقدار الثلث، وركبتها: أن يقول: أوصيت بكذا لفلان، وما يجري مجراه من الألفاظ المستعملة فيها، وأما حكم الوصية، ففي حق الموصى له أن يكون الموصى به ملكاً جديداً كما في الهبة، وفي حق الموصي إقامة الموصى له فيما أوصى به مقام نفسه كالوارث. [العناية ٣٤٢/٩]

غير واجبة إلخ إما ذكر قوله: وهي مستحبة بعد قوله: غير واجبة لنفي قول بعض الناس: الوصية للوالدين والأقربين إذا كانوا ممن لا يرثون فرض، وعند بعضهم الوصية واجبة على كل واحد ممن له ثروة ويسار، واستدلوا بظاهر قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُ اللَّهِ الَّذِي كَانَ عَلَى الْبَنَاتِ وَكَانَ عَلَيْهِمْ فِي الْبَنَاتِ مَا كَانَ عَلَى الْبَنَاتِ﴾. والمكتوب علينا يكون فرضاً، وقال: "لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر إذا كان له مال يريد الوصية فيه أن يبيت ليلتين إلا وصيته مكتوبة عند رأسه"، ولنا: أنها مشروعة لنا لا علينا، وما شرع لنا يكون مندوباً، وهي تبرع بعد الوفاة، فيعتبر بالتبرع في حال الحياة، وما تلوه منسوخ بآية المواريث، وما رووا، فهو شاذ فيما تعم به البلوى، والوجوب لا يثبت مثله. [الكفاية ٣٤٣/٩]

لأنه تمليك مضاف إلى حال زوال مالكيته، ولو أضيف إلى حال قيامها بأن قيل: ملكتك غداً كان باطلاً، فهذا أولى، إلا أننا استحساناً؛ لحاجة الناس إليها، فإن الإنسان مغرور بأمله مقصر في عمله، فإذا عرض له المرض، وخاف البيات يحتاج إلى تلافي بعد ما فرط منه من التفريط بماله على وجه لو مضى فيه يتحقق مقصده المالي، ولو أنهضه البرء يصرفه إلى مطلبه الحالي، وفي شرع الوصية ذلك فشرعاه، ومثله في الإجارة بيناه، وقد تبقى المالكية بعد الموت باعتبار الحاجة كما في قدر التجهيز والدين، وقد نطق به الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾،

لأنه **الح** ولأهل لو حارت، فإما أن يروى عن ميث الموصي، ويدخل في ميث الموصي له قبل القبول كالإرث، وهو باطل؛ لأنه لا قدرة له على إزالة ملكه إلى غيره إلا برضاه، أو يروى عن ميث الموصي، ولا يصل في ميث الموصي له ما لم يقبل، وفيه جعل كونه مملوكاً بلا مانت، أو يروى عن ملك الموصي، بل يبقى على حكم ملكه، أن يقبل، وهو باطل أيضاً؛ لأن الميث ليس بأهل للميث. [الكفاية ٣٤٣/٩] **استحسان** أي استحساناً حورها بالكتاب؛ وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾. وإن الله تصديق عبيكم شئت أموالكم في آخر أعماركم الحديث، وإجماع الأمة وحاجة بعض الناس. [الكفاية ٣٤٣/٩] **وَحَاف** أي: أهلاك والموت، والبيات اسم يعني البيت، وهو أن يأتي العدو ليلاً (الساية) **ذلك** أي تلافي بعض ما فرط منه. [الباية ٣٨٩/١٣] في الإحارة **الح** يعني كما أن الوصية لا تخور في القياس، وتخور في الاستحسان، فكذلك الإجارة لا تخور في القياس؛ لأنها تمليك متعقبة معدومة، ولكنها حورت استحساناً دفعاً لحاجة الناس. [الساية ٣٨٩/١٣] **سقى** مالكمه جواب عن وجه القياس أي تبقى بعض المالكية. (الساية) **التجهيز** أي في تجهيز الميت، فإن قدر تجهيزه على ملك الميت تقدير الحاجة إليه. [الساية ٣٨٩/١٣]

والسنة وهو قول النبي ﷺ: "إن الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة لكم في أعمالكم تضعونها حيث شئتم، أو قال: "حيث أحببتكم"، وعليه إجماع الأمة، ثم تصح للأجنبي في الثلث من غير إجازة الورثة؛ لما روينا، وسنبين ما هو الأفضل فيه إن شاء الله تعالى. قال: ^{الموصية في الثلث} لا يجوز تصديقكم بثلث أموالكم ^{الموصية} ^{المقدوري} ^{المنب} لقول النبي ﷺ في حديث سعد بن أبي وقاص: "الثلث والثلث كثير" ^{بعد} ما نفى وصيته بالكل والنصف، ولأنه حق الورثة؛ ^{السي}

لما روي إشارة إلى قوة. ثلث أموالكم من غير تقييد بإجازة. [العمدة ٩/٣٤٤] **الأفضل** قد أي في فعل الوصية، أو في قدر الوصية أشار بذلك إلى ما بعد ورقة بقوله: ويستحب أن يوصي الإنسان بدون الثلث. (البنية) **ولأنه**: أي ولأن الزائد على الثلث. [البنية ١٣/٣٩١]

روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث أبي الدرداء، ومن حديث معاذ، ومن حديث أبي بكر الصديق، ومن حديث خالد بن عبيد. [نصب الراية ٤/٣٩٩] فحديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم** [رقم: ٢٧٠٩، باب الوصية بالثلث] وحديث أبي الدرداء أخرجه أحمد في 'مسنده' عن أبي الدرداء عن رسول الله ﷺ قال: **إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم**. [رقم: ٢٦٩٣٦]

^{١٠} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٤/٤٠١] أخرجه البخاري في "صحيحه" عن سعد بن أبي وقاص يقول: جاءني يعقوب بن ميمون وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها، قال: يرحم الله ابن عفرأ، قلت: يا رسول الله! أوصني بماي كله، قال: لا، قلت: فالشطر، قال: لا، قلت: الثلث، قال: الثلث، قال: "فبثلثكم إن كنتم أنتم من أهل بيتي" ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦</}

وهذا لأنه انعقد سبب الزوال إليهم، وهو استغناؤه عن المال، فأوجب تعلق حقهم به،
إلا أن الشرع لم يظهره في حق الأجانب بقدر الثلث؛ ليتدارك تقصيره على ما بيناه،
وأظهره في حق الورثة؛ لأن الظاهر أنه لا يتصدق به عليهم تحريزاً عما يتفق من الإيثار
على ما نبين، وقد جاء في الحديث: "الحيف في الوصية من أكبر الكبائر"، وفسروه
بالزيادة على الثلث، وبالوصية للوارث. قال: **الا ان خبره** **لقدوري**
لأن الامتناع لحقهم، وهم أسقطوه، ولا معنى له في حقهم، لأنها
قبل ثبوت الحق؛ إذ الحق يثبت عند الموت، فكان لهم أن يردوه بعد وفاته،

الزوال أي روائ الميث عنه. (الساية) ما ساء أشار به إلى ما ذكره في وجه الاستحسان. (ساية)
من الأسار أي من إيثار الموصي بعض الورثة على البعض في الوصية؛ لأنه حينئذ يتأذى البعض الآخر، فيقصي
ذلك إلى قطع الرحم، وهو حرام بالنص. [الساية ١٣ ٣٩٢] **ما سبه** يعني عند قوته بعد هذا؛ ولا تحوز
لوارثه. (العناية) **حيف** روي بإساءة المهمة وسكون الياء، وهو الظلم، وروي الحيف بالخيم وسون المفتوحين،
وهو الميل. [العناية ٣٤٦/٩] **الا ان خبره** **خ** قال شيخ الإسلام علاء الدين الإسماعيلي في "شرح الكافي":
ولو أوصى بأكثر من الثلث لم يجز الفصل على الثلث إلا أن يخبر الورثة بعد موته، وهم كبار.
لأنها الإحارة حال الحياة. **سب** لأنه إما يحكم بكون الموصى مرض الموت عند الموت. **فكان لهم** أي بورثة
أن يردوا ما أحواروا من الوصية الرائدة على الثلث بعد موت الموصي إن كانت إحارهم في حياته، بخلاف
ما إذا كانت الإحارة بعد الموت حيث لا يكون لهم الرد بعد ذلك؛ لأنهم أسقصوا حقهم بعد ثبوته.
يردوه: بعد الإحارة في حياته.

عريب. [نصب الراية ٤٠١/٤] وأخرجه الدارقطني في "سسه" عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: **من**
[رقم: ٤٢٤٩، ٧٢٤، كتاب الوصايا] ومن أحاديث الباب: ما أخرجه أبو داود في
"سسه" عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "إن الرجل ليعمل والمرأة بطاعة الله ستين سنة، ثم يحضرها الموت
فيصاران في الوصية، فتحب لهما النار"، قال: وقرأ عليّ أبو هريرة من ههنا **من**
حتى بلغ [رقم: ٢٨٦٧، باب ما جاء في كراهية الإصرار في الوصية]

بخلاف ما بعد الموت؛ لأنه بعد ثبوت الحق، فليس لهم أن يرجعوا عنه؛ لأن الساقط متلاشي، غاية الأمر: أنه يستند عند الإجازة، لكن الاستناد يظهر في حق الموت الحق القائم، وهذا قد مضى وتلاشى، ولأن الحقيقة تثبت عند الموت، وقبله يثبت مجرد الحق، فلو استند من كل وجه ينقلب حقيقة قبله، والرضا ببطالان الحق لا يكون رضا ببطالان الحقيقة، وكذلك إن كانت الوصية للوارث، وأجازته البقية، فحكمه ما ذكرناه. وكل ما جاز بإحارده لو رتب: نسكه محرراً من قبل موصي عندنا،

لأن الساقط الحق متصل بقوله: فكان لهم أن يردوه أي كان هم أن يردوا ما أجازوا في حال حياة مورثهم؛ لأن إجازتهم في ذلك كانت ساقطة غير معتبرة؛ لعدم مصادفتها محلها، وكل ساقط متلاشي، فلا يتوقف إلى موت المورث حتى تنقلب معتبرة بعد الموت. [الكفاية ٣٤٧/٩] وهذا أي الإجازة قبل الموت. قد مضى الحق فكان لهم أن يردوا بعد الموت ما أجازوه في حال حياة المورث. [البنية ٣٩٤/١٣] ولأن الخصم الحق دليل آخر، تقريره: حقيقة الملك للوارث تثبت عند الموت لا قبله، وإنما يثبت قبله بمجرد حق الملك، فلو استند ملكه إلى أول امريض من كل وجه لانقلب الحق حقيقة، وذلك باطل؛ لوقوع الحكم قبل السبب، وهو مرض الموت. (العناية) من كل وجه وإنما قيد بقوله: من كل وجه دفعاً لوهم من يقول: حق الوارث يتعلق بمال المورث من أول المرض حتى مع ذلك التعق تصرف المورث في الثلثين، فيجب أن يظهر أثر ذلك التعق في حق إسقاطهم بالإجازة أيضاً، ووجه الدفع أنه لو ظهر أثر ذلك التعق في ذلك أيضاً لانقلب الحق حقيقة من كل وجه، وهو لا يجوز؛ ما مر. [العناية ٣٤٨/٩]

والرضا الحق جواب عما يقال: الإجازة إسقاط من الوارث لحقه برضاه، فصار كسائر الإسقاطات، وفيه لا رجوع، فكذلك فيه، ووجهه: أنه قد عرف أن ثمة حقاً وحقيقة، وإنما رضي بطلان الحق لا بطلان الحقيقة؛ لأن الرضا بطلانها تستلزم وجودها، ولا وجود لها قبل السبب. [العناية ٣٤٩/٩] ما ذكرناه أي تعتبر الإجازة بعد الموت لا قبله. [الكفاية ٣٤٨/٩-٣٤٩] وكل ما حار الحق ذكر هذا تفريراً على مسألة القدوري، إيضاحه: إذا أوصى بجميع ماله، فإجازة الورثة كان تمليكاً من أميت كذلك الوصية للمورث عند الشافعي رحمته الله: يكون هبة من الورثة إن بقيت، وإلا بطلت. [البنية ٣٩٤/١٣]

ثم إنه قَتَلَ الموصيَ تَبَطَّلَ الوصيةُ عندنا، وعنده لا تبطل، والحجة عليه في الفصلين
 ما بيناه. ولو حارَها لورثته: حارَ عبد أبي حبيب ومحمد جميعاً. وقال أبو يوسف ح. ^{الوصية للقاتل}
 لا حار؛ لأن جنائته باقية، والامتناع لأجلها، ولهما: أن الامتناع لحق الورثة؛ لأن نفع
 بطلانها يعود إليهم كنفع بطلان الميراث، ولأنهم لا يرضونها للقاتل كما لا يرضونها
 لأحدهم. قال: ولا حار ^{الورثة} ^{الموصي} لقوله: إن الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه،
 ألا لا وصية للوارث، ولأنه يتأذى البعض بإيثار البعض، ففي تجويزه قطيعة الرحم،
^{لدي حرم الوصية}

في المقتضى يعني فيما إذا كان القتل قبل الوصية، أو بعدها. ما ساء يعني من الحديث، فإنه
 بإطلاقه لا يفصل بين تقدم الجرح على الوصية وتأخره عنها، ومن المعقول الذي ذكره. [العمدة ٣٥٠/٩]
 ولو الخ ذكره على سبيل التفريع. والاصح أي حرمانه كان بطريق العقوبة. [الكفاية ٣٥٢/٩]
 كنع [التشبيه من حيث مجرد النفع العائد إليهم عند بطلانها لا غير. (الكفاية)] بطلان الميراث أي ميراث
 القاتل إلا أن الوصية لو لحقها الإجارة تصح، والميراث لا يصح، وإن أحراراً؛ لأن إجارة العبد ورده إنما
 تعمل فيما إذا كان من جهة العبد كالوصية، فإنه تبرع وتمليك من جهته، ولا كذلك الميراث؛ لأنه من
 جهة الشارع لا صنع للعبد فيه. ولأنهم الخ هذا التعليل لبيان امتناع وصية القاتل لحق الورثة باعتبار أنهم
 لا يرضونها للقاتل كما لا يرضونها لأحدهم، والورثة لو رصوا بالوصية لأحدهم يجوز، فكذا للقاتل، وما
 قاله أبو يوسف - إن حرمانه كان بطريق العقوبة، قساً: لا نسلم، ألا ترى أنه يستوفي فيه الحاصي
 والعامد، وإحاطي لا يستحق العقوبة **قطعه** وقطع الرحم حرام، فكذا ما كان سبباً حصوله.

روي من حديث أبي أمامة، ومن حديث عمرو بن خارجة، ومن حديث أنس، ومن حديث ابن عباس،
 ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ومن حديث جابر، ومن حديث زيد بن أرقم، والبراء،
 ومن حديث علي بن أبي طالب، ومن حديث خارجة بن عمرو الحمصي. [نصب الراية ٤ / ٤٠٣]
 فحديث أبي أمامة: أخرجه أبو داود في 'سنه' عن أبي أمامة أن النبي ﷺ حصص فقال: 'إن الله تعالى قد
 أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث'. [رقم: ٢٨٧٠، باب ما جاء في الوصية للوارث] ورواه
 الترمذي في جامعه وقال: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٢١٢٠، باب ما جاء في الوصية للوارث]

ولأنه حيف بالحديث الذي رويناه، ويعتبر كونه وارثاً، أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية؛ لأنه تمليكٌ مضاف إلى ما بعد الموت، وحكمه يثبت بعد الموت، ^{مرض الموت} **في هذا الخبر** لا يصح؛ لأنها وصية حكماً، حتى تنفذ من الثلث، وإقرار المريض للوارث على عكسه؛ لأنه تصرف في الحال، فيعتبر ذلك وقت الإقرار. قال: **الا** ... ويروى هذا الاستثناء فيما رويناه، ولأن الامتناع ^{معدومي} **لحقهم**، فتجوز بإجازتهم، ولو أجاز بعض وردَّ بعض تجوز على المجيز بقدر حصته؛ ^{نقد المصنف}

والله أي باختيار العصف في الإيصاء له شيء. [الباب ٣٩٧/١٣-٣٩٨] **باحديث** لدى ح إشارة إلى ما تقدم في كتاب الهبة فيمن حصص بعض أولاده في العتية. [العناية ٣٥٢/٩] **لا وف المصنف** حتى لو أوصى لأخيه ولا ابن له ثم ولد له ابن تصح وصيته لأخيه، بخلاف ما لو أوصى لأخيه، وله ابن ثم مات ابنه تنصل الوصية. [الكفاية ٣٥٢/٩] **المصنف** فيعتبر زمان التملك لا قبله. **هذا** أي في اعتبار كونه وارثاً وقت الموت. **لدى** أي بدليل أنها تعد من الثلث إذا كانت للأجنبي، كالوصية للأجنبي تعد من الثلث. [الباب ٣٩٨/١٣] **على عكسه** أي على عكس الحكم في الهبة حتى يعتبر كونه وارثاً عند الإقرار لا عند الموت؛ لأن الإقرار تمليك وتصرف في الحال من غير نظر إلى ما بعد الموت، ولهذا لو أقر في مرض الموت لأجنبي يدين صح من جميع المال، وفائدة هذا: أنه إذا لم يكن وارثاً عند الإقرار، ثم صار وارثاً، فمات المقر لا يبطل إقراره، ولكن هذا إذا صار وارثاً بسبب حادث؛ لأن الاستحقاق مضاف إلى السبب الحادث لا إلى القرابة، فأما إذا صار وارثاً بسبب القرابة، لكن امتنع عملها لمانع عمل السبب عمه من ذلك الوقت، وهذا لو أقر لأجنبي، ثم قال: هو ابني ثبت سببه منه، وبطل إقراره، فإن أقر لأخيه ثم تزوجها، يبطل إقراره. **لا** استثناء من قوله: ولا تجوز بوارثه. [العناية ٣٥٤/٩] **خبرهم** أي لحقهم الذي هو تأديهم بإيثار العصف دون العصف، وبالتفسير على هذا الوجه يدفع ما قيل: لو كان الامتناع حقهم لخار فيما دون الثلثين أجازوا، أو لم يجزوا؛ لأنه لا حق لهم في الثلث كما في الوصية لأجنبي. [العناية ٣٥٤/٢]

° تقدم في حديث ابن عباس **رحم** وغيره. [نصب الرأية ٤٠٥/٤]

فذلك باطل؛ لأن أوان ثبوت حكمه بعد الموت؛

والسنة ١٤٠٠ هـ وهو وصية الكافر للمسلم. [الساية ١٣/٤٠٠]

في الدرس وثمنا الآية : ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣

الكتاب أن الوصية تبطل قياساً، ويترتب ذلك ورثة الموصي له ردوا، أو قبلوا في الاستحسان. [العناية ٣٥٦/٩]

لتعلقه به، فلا يُعْتَبَر قبله كما لا يعتبر قبل العقد. قال: **ويُسحب** ^{القبوري} ^{يرثي} ^{القبول والرد} سواء كانت الورثة أغنياء، أو فقراء؛ لأن في التقيص صلة القريب بترك ماله عليهم، بخلاف استكمال الثلث؛ لأنه استيفاء تمام حقه، فلا صلة، ولا مئة، ثم الوصية بأقل من الثلث أولى، أم تركها؟ قالوا: إن كانت الورثة فقراء، ولا يستغنون بما يرثون، فالترك أولى؛ لما فيه من الصدقة على القريب، وقد قال "أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح"، ولأن فيه رعاية حق الفقراء، والقراءة جميعاً، وإن كانوا أغنياء، أو يستغنون بنصيبهم،

للعقد. لأن الوصية تثبت يتعلق بالموت. لعقد أي عقد الوصية، ألا ترى أنه لو قال لامرأته: أنت طالق عداً عني ألف، فالقول والرد منها يعتبر بعد محيء العقد. (لبنية) **ويُسحب** ^{الح} روي عن أبي بكر وعمر أهما قالوا: لأن يوصي باحتمس أحب إليهما من أن يوصي بالربع، ولأن يوصي بالربع أحب إليهما من أن يوصي بالثلث. [الكفاية ٩/٣٥٦] ^{ولا} ^{لا} ^{لا} لأن الموصي إذا استوفى تمام حقه الذي هو الثلث لا يبقى له مئة على ورثته، ولا إشار بالصلة. [البنية ١٣/٤٠١]

ذي الرحم **كسح** هو العدو الذي أعرض ولاك كشحه، الكشح ما بين الخاصرة إلى الصلح، وقيل: الكاشح العدو الذي أصمّر العداوة في كشحه، وإنما جعل هذا التصرف أفضل؛ لأن التصديق على أحب الصديق مما تميل إليه النفس بحسنة وصدقته، وفي القريب الكاشح لمُظَوَّر إليه هو معنى القراءة لا غير مع محاربة نفسه؛ لأن نفسه لا تدعوه إلى التصديق عليه، فكان ترجيح معنى القراءة في الإحسان أولى من ترجيح جانب المحبة خصوصاً ما إذا كان ذلك متضمناً لمحاربة النفس وقهرها، فكان هو أولى لا محالة. [الكفاية ٩/٣٥٦-٣٥٧]

ولأن فيه: أي في ترك الوصية إذا كانت الورثة فقراء. [البنية ١٣/٤٠٢]

روي من حديث أبي أيوب، ومن حديث حكيم بن حزام، ومن حديث أم كشوة، ومن حديث أبي هريرة. [نصب الراية ٤/٤٠٥] فحديث أبي أيوب: أخرجه أحمد في "مسنده" عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: "إن أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح". [رقم: ٢٣٠١٩]

ولا يملك الخ لثلا يعود على موضوعه باسقاط؛ وذلك لأن تعيد توصية منفعة الموصى به، ولو أثبتنا الحديث له قبوله لربما تضرر، فإنه لو أوصى له بعد أعمى وجب عليه بفقته بلا منفعة تعود إليه، وأمثال ذلك كثيرة. [معاية ٩ ٣٥٨] الأحكام أشار به إلى قوله: ولهذا لا يرد الموصى له بالنعيب، ولا يرد بالنعيب. (السياسة) فيسب أي احلالة في اميراث. [اساية ١٣ ٤٠٣] إلا في الخ هذا استثناء من قوله: والموصى به يمدك بالقبول يعني في المسألة المستثناة يملك بدون القبول. (البنية)

ولأنه نظر له بصرفه إلى نفسه في نيل الزُلْفَى، ولو لم تنفذ ^{الوصية} يبقى على غيره، ولنا: أنه تبرع، والصبي ليس من أهله، ولأن قوله غير ملزم، وفي تصحيح وصيته قول بإلزام قوله، والأثر محمول على أنه كان قريب العهد بالحلم مجازاً، أو كانت وصيته في تجهيزه، وأمر دفنه، وذلك جائز عندنا، وهو يُحرزُ الثواب بالترك على ورثته كما بيناه، والمعتبر في النفع والضرر: النظر إلى أوضاع التصرفات لا إلى ما يتفق بحكم الحال اعتبره بالطلاق،

ولأنه صحة وصية الصبي. الزلفى أي القرب إلى الله تعالى، والدرجة العليا. (البناية) ولو لم تنفذ الخ يعني إذا نفذ الوصية كان ماله باقياً على نفسه، فإنه يحصل لها بسببها بين الزلفى، والدرجة العليا، ولو لم تنفذ يبقى ماله على غيره، فكانت الوصية أولى. [العناية ٣٥٨/٩] ليس من أهله وهذا لا يثبت التبرع بماله في حال الحياة بالإجماع بالهبة، أو بالصدقة، فكذلك لا يمكنه بصريق الوصية أيضاً قياساً على الإصلاق. [السباة ٤٠٦١٣] كان قرب العهد الخ يعني كان هو بالغاً، ولكن كان م يمتنع على بيعه رمان كثير، ومثله يسمى مراهقاً بطريق المحار ألا ترى أن عمر م يستفسر أن وصيته كانت لعمل القرية أو غيره كذا في 'المسوط'. [الكفاية ٣٥٩/٩] محار أي سمي ذلك الصبي بفاعة محاراً، وما كان بفاعة حقيقة. ودلت الوصية في تجهيزه وأمر دفنه. خور الثواب الخ جواب عن قوله: ولأنه نظر له بصرفه إلى نفسه في نيل الزلفى عدد. [العناية ٣٥٩/٩] كما بيناه إشارة إلى قوله: فاشرك أو؛ لما فيه من الصدقة على القريب الخ. (العناية) في النفع الخ تنزل في الخواب كأنه يقول: سلماً أن بالوصية يحصل اثواب دون تركها، لكن اعتبر في النفع والضرر هو الضرر إلى أوضاع التصرفات دون العوارض اللاحقة، ألا ترى أن الصلاق لا يصح منه، وإن أمكن أن يكون فاعلاً بأن يطلق امرأة معسرة شوهاً، ويتزوج بأختها موسرة احسناً؛ لكون ذلك من العوارض، والوصية في الأصل تبرع، والصبي ليس من أهله. [العناية ٣٥٩/٩] النظر الخ يعني أن الوصية في وضعها ضرر لزوال الملك عن الموصي، وما كان في وضعه ضرر بفساد مشروع في حق الصبي، ألا ترى أن الطلاق ولعتاق لا يصحان من الصبي؛ لأنه ضرر بمرور الملك، وإن كانا قد يقعان بحسب اتفاق الحال.

= فقال عمر: فبئس ما، فأوصى ما بما يقال له شر حشم، قال عمرو: فبيعت ثلاثين ألف درهم، وأبى عمه هي أم عمرو بن سليم. [ص ٦٤٨ - ٦٤٩، باب حور وصية الصبي والصغير والمصاب ولسفيه]

فإنه لا يملكه، ولا وصيه، وإن كان يتفق نافعاً في بعض الأحوال، وكذا إذا أوصى، ثم مات بعد الإدراك؛ لعدم الأهلية وقت المباشرة، وكذا إذا قال: إذا ^{مباشرة الوصية} ^{لا يصح} أدركت فثلث مالي لفلان وصية؛ لقصور أهليته، فلا يملكه تنجيزاً وتعليقاً، كما في الطلاق والعتاق، بخلاف العبد والمكاتب؛ لأن أهليتهما مستتمة، والمانع حق المولى، فتصح إضافته إلى حال سقوطه. قال: ^{لا يصح} وصية المكاتب. ^{لا يصح} لأن ماله لا يقبل التبرع، وقيل على قول أبي حنيفة ^{لا يصح} لا تصح، وعندهما: تصح ردّها لها إلى مكاتب يقول: كل مملوك أملكه فيما أستقبل، فهو حرّ، ثم عتق فملك، والخلاف فيها معروف عُرف في موضعه. قال: ^{لا يصح} وصية للمكاتب ^{للحاصل}.

الأحد: بأن يصنع امرأة معسرة شرعاً، ويتزوج بأختها موسرة أحسن. (الساية) أوصى أي لا يصح وصيته. في طلاق حيث لا يملكه تنجيزاً ولا تعليقاً. (الساية) حيث بعد ^{لا يصح} يعني إذا قال العبد أو المكاتب: إذا عتقت فثلث مالي وصية يصح. (الساية) وصية المكاتب يعني تنجيزه؛ لأن الإضافة إلى اعتق صحيحة كما مرّ آنفاً. [الغاية ٩ ٣٦٠] لا ^{لا يصح} ^{لا يصح} وهذا لا يصح عتقه وهبته. [بداية ١٣ ٤٠٨] في مكاتب ^{لا يصح} يعني كما يصح عتاق مكاتب عندهما في تلك مسألة تصح وصية لمكاتب أيضاً عندهما إذا ترك وفاء، لأنه يعتق في حرّ حرّ من حرّ حياته، وعند أبي حنيفة لا يعتق ما ملكه بعد العتق في تلك المسألة، فكذلك ههنا لا ينفذ وصيته، وإن ترك وفاء، ^{لا يصح} يعني في باب حيث في ملك مكاتب والمأدود من أئمة الجامع الكبير، وما عرف ثمة هو أن مكاتب إذا قال: كل مملوك أملكه فيما أستقبل، فهو حرّ، فعتق، فملك لم يعتق عند أبي حنيفة وعتق عندهما، هما، أن ذكر ملك يصرف إلى ملك كامل قبل لإعتاق، وهو ما بعد الحرية، ولأبي حنيفة أن مكاتب نوعين من المكاتب أحدهما صاهر، وهو ما قبل لإعتاق، والثاني غير صاهر، وهو ما بعد لإعتاق، فيصرف اليمين إلى الظاهر دون غير صاهر. (الغاية) ^{لا يصح} مثل أن يقول: أوصيت ثلث مالي؛ ما في نص فلاة. [الغاية ٩ ٣٦٠]

وباخليل اذا وضع لافل من سنة من وقت الموت. أما الأول: فلأن الوصية استخلاف من وجه؛ لأنه يجعنه خليفة في بعض ماله، والجنين صلح خليفة في الإرث، فكذا في الوصية؛ إذ هي أخته إلا أنه يرتد بالرد؛ لما فيه من معنى التملك، بخلاف الهبة؛ لأنها تملك محض، ولا ولاية لأحد عليه ليملكه شيئاً. وأما الثاني: فلأنه بعرض الوجود؛ إذ الكلام فيما إذا علم وجوده وقت الوصية، وبأبها أوسع؛ ^{الوصية الوصية} الحاجة الميت وعمره، ولهذا تصح في غير الموجود كالشجرة، فلأن تصح في الموجود ^{الوصية} أولى. قال: ومن أوصى ^{الوصية} ^{الوصية} ^{الوصية} والاستثناء.

والجواب كما إذا أوصى بما في نص جاريته ولم يكن من الموت. (العناية) اد وضع ح أي إذا علم أنه ثابت موجود في الطر وقت الوصية له، أو به، ومعرفة ذلك بأن جاءت به أقل من ستة أشهر من وقت الوصية على ما ذكره الطحاوي، واختاره المصنف، وصححه الإسيحاوي في شرح الكافي ومن وقت موت الموصي على ما ذهب إليه الفقيه أبو الليث، واختاره صاحب النهاية. (العناية) لافل أما إذا ولدت لستة أشهر، أو لأكثر، فلا وصية؛ لاحتمال الوجود وانعدام حينئذ. لاون وهو الوصية لحمل. [العناية ٩/٣٦٠] حينئذ في بعض ح بعد موته لا أنه يملكه في الح. (العناية) لا ح أي أن فعل عقد الوصية أو الإيصاء. [السياسة ٤٠٩/١٣] معنى النسب دون الميراث؛ لعدم ذلك فيه. (العناية) ح ح متصل بقوله: وتخور الوصية بحمل يعني أن أهبة بحمل لا تصح؛ لأنها تملك محض، وأحيان ليس بصاح لذلك؛ لأن الملك باهية إنما يشت بالقص، ولا قدرة لأحد عليه ليملكه شيئاً يحصل الملك فيه ليقبض. [العناية ٩/٣٦٧] كسرد إيصاح ذلك فيما قاله الكرخي في "مختصره" رجل أوصى له شجرة ستان، وهو يخرج من الثلث، ثم مات، فإن أبا حيفة قال في ذلك: إن كان فيه ثمرة، فليس به إلا ثلث الشجرة وإن لم يكن فيه ثمرة، فثمرته تبدأ من الثلث. (السياسة) ومن أوصى ح يعني من قال: أوصيت هذه الخارية فلان إلا حمها صحت الوصية، والاستثناء جميعاً؛ لأن اسم الخارية لا يتناول الحمل لفظاً؛ لأنه ليس بموضوع له، ولا هو داخل في الموضوع، وما لا يتناول اسم الخارية صح استثناءه من الخارية كقميصها، أو سراويلها مما يتنسها. [العناية ٩/٣٦٣] والاستثناء يعني تكون الخارية للموصى به بها، ويكون الحمل للورثة. [السياسة ٤١٠/١٣]

قال: **وإذا صرح بالرجوع، أو فعل ما يدل على الرجوع: كان رجوعاً، أما**
الصريح: فظاهر، وكذا الدلالة؛ لأنها تعمل عمل الصريح، فقام مقام قوله: قد
أبطلت، وصار كالبيع بشرط الخيار، فإنه يبطل الخيار فيه بالدلالة، ثم كلُّ فعلٍ
لو فعله الإنسان في ملك الغير ينقطع به حقُّ المالك، فإذا فعله الموصي كان رجوعاً،
وقد عددنا هذه الأفعال في كتاب الغصب، وكل فعل يوجب زيادة في الموصى به،
ولا يمكن تسليم العين إلا بها، فهو رجوع إذا فعله مثل: السويق يُلْتَمَسُ به، بالسمن،
والدار يبني فيها الموصي، والقطن يحشو به، والبطانة يبطن بها، والظهارة يظهر بها؛
لأنه لا يمكنه تسليمه بدون الزيادة، ولا يمكن نقضها؛ لأنه حصل في ملك الموصي
من جهته، بخلاف تخصيص الدار الموصى بها، وهُدم بنائها؛

الصريح وهو أن يقول: رجعت عما أوصيت به مطلقاً. [الغاية ٣٦٤/٩] **فظاهر** ما قلنا: إن الوصية
 تبرع، والقبول فيها موقوف على الموت. **بالدلالة** أي إذا فعل المشتري ما يدل على إبطال خياره.
حق المالك كمن عصب حنطة فطحها، أو حديدًا فاتحده سيفًا، أو صفرًا فعممه آنية. **الموصي** في الموصى
 به بعد الوصية. **كان رجوعاً** حتى أن من أوصى لإنسان ثوب، فقطعه وحاصه قميصاً، أو أوصى بقطن،
 فغمره، أو نسجه، أو أوصى بحديدة فاتحدها سيفًا، فهذه التصرفات دلالة الرجوع؛ لأنها استهلاك العين
 حكماً، ألا ترى أنه يقطع ملك المغصوب من هذه التصرفات. [الكفاية ٣٦٤/٩]

وكل فعل أي كل فعل يوجب زيادة في الموصى به بحيث لا يمكن تمييزها، أو لا يستحق عليه نقصها،
 كان رجوعاً؛ لأنه لا يمكن تسليم العين الموصى به إلا تسليم تلك الزيادة، ولا يحل ذلك عليه، فيدل على
 الرجوع كما إذا لَت السويق الموصى به سمن، أو بنى بناء في الدار الموصى بها، وكذا إذا أوصى بقطن،
 ثم حشاها، أو ثوب فجعله طهارة، أو بصانة؛ لأنه لا يحل عليه نقض ذلك؛ لكونه تصرفاً في ملكه،
 وهذا بخلاف تخصيص الدار، وهُدم بنائها، حيث لا يكون رجوعاً؛ لأن البناء تبع، والتخصيص رية.

لأنه تصرف في التابع، وكل تصرف أوجب زوال ملك الموصي فهو رجوع كما إذا باع العين الموصى به، ثم اشتراه، أو وهبه، ثم رجع فيه؛ لأن الوصية لا تنفذ إلا في ملكه، فإذا أزاله كان رجوعاً، وذبح الشاة الموصى بها رجوعاً؛ لأنه للتصرف إلى حاجته عادة، فصار هذا المعنى أصلاً أيضاً، وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعاً؛ لأن من أراد أن يعطي ثوبه غيره يغسله عادة، فكان تقريراً. قال: **الوصد** م ح كذا ذكره محمد . وقال أبو يوسف

يكون رجوعاً؛ لأن الرجوع نفي في الحال، والاحود نفي في الماضي والحال، فأولى أن يكون رجوعاً، ^{نفي بوصية}

تصرف في البيع والتصرف في اتباع لا يدل على إسقاط حق على لأصل في التحصيل؛ لأنه بناء، وبناء تبع. (سنية) رجوع. وكذا ينبغي أن لا ينقل الوصية؛ لأنه ينقل كما بدفع ثوبه، وما يخصه، أو هذه بناء دار، ولكن يقول: ينقل الوصية؛ لأن يدع دليل على استبقاء على ملكه، فكان دليل رجوع؛ لأنه تصرف لا ينفذ عادة إلى وقت الموت؛ لأن اللحم فلما بقي عادة إلى وقت الموت، فصار من هذا الوجه دلالة للرجوع. **هذا المعنى**: أي التصرف لحاجته. [البناء ٤١٣/١٣]

تقريراً أي تقرير الوصية؛ ينقل الموصى به إلى موصى له على أنطف حال (الكفاية) **لوصد** م ح كذا قال: م وص لعل، أو ما أوصيت له. ذكره محمد أي في 'خامع' لكبير، وذكر في 'المبسوط' أنه رجوع، قيل: ما ذكره في 'خامع' لكبير محمول على أن الاحود كان عند عيبة الموصى به، وهذا لا يكون رجوعاً على الرويات كلها، وما ذكر في 'المبسوط' محمول على أن الاحود كان عند حصرة الموصى له، وعند حصرته يكون رجوعاً، وقيل في مسألة رويتان، وقيل ما ذكر في 'خامع' قول محمد . وما ذكر في 'المبسوط' قول أبي يوسف **هو الأصح**. [الكفاية ٣٦٥/٩]

قوله ألا ترى أن احود التوكيل عزل، واحود امتناعين إقالة. [الكفاية ٣٦٦/٩] وإذا كان نفي الحال وحده رجوعاً، فنفي الماضي والحال أولى أن يكون رجوعاً. [العناية ٣٦٦/٩]

ولمحمد **ج**: أن الجحود نفى في الماضي، والانتفاء في الحال ضرورة ذلك، وإذا كان ثابتاً في الحال كان الجحود لغواً، أو لأن الرجوع إثبات في الماضي، ونفى في الحال، والجحود نفى في الماضي والحال، فلا يكون رجوعاً حقيقة، ولهذا لا يكون جحود النكاح فُرقة. ولو قال: **كل وصية أوصيت بها لفلان، فهو حرام، وربما لا يكون رجوعاً؛ لأن الوصف يستدعي بقاء الأصل، خلاف ما إذا قال: فهي باطلة؛ لأنه الذاهب المتلاشي. ولو قال: أحرّنها لا يكون رجوعاً؛ لأن التأخير ليس للسقوط كتأخير الدين،**

الوصية

أن الجحود **الج** يعني أن الجحود لما كان نفياً في الماضي، والانتفاء في الحال ضروري، فيكون النفي في الماضي تضمناً للانتفاء في الحال ضرورة. [البناية ٤١٣/١٣] ضرورة: يعني ضرورة النفي في الماضي. ذلك. لاستمرار ذلك إن ثبت ما لم يغير. (العناية) وإذا كان ثابتاً **الج** أي إذا كان الكذب ثابتاً في الحال؛ لكونه كاذباً في جحوده؛ إذ القرض أنه أوصى. ثم جحد كان النفي في الماضي باطلاً، فيبطل ما هو من ضرورته، وهو الانتفاء في الحال، فكان الجحود لغواً. [العناية ٣٦٧/٩]

أو لأن **الج**. أي أن الرجوع عن الوصية عبارة عن إثباتها في الماضي، وإبطالها في الحال، والجحود عبارة عن نفيها في الماضي والحال جميعاً، فلما كان الرجوع إثباتاً في الماضي، والجحود نفياً في الماضي لا يكون الجحود رجوعاً للمساواة بين الإثبات والنفي. ولهذا لا يكون **الج** يعني مستعار للطلاق؛ لأن الجحود يقتضي عدم النكاح في الماضي، والطلاق يقتضي وجوده، فكانا متقابلين، فلا يجوز استعارة أحدهما للآخر. [العناية ٣٦٧/٩] كل وصية **الج** هذه المسألة مع ما بعدها إلى الباب من مسائل "الحامع الصغير"، إلا مسألة تأخير الوصية. [البناية ٤١٤/١٣]

لأن الوصف **الج** يعني وصف الوصية بأنها حرام اقتضى رباً يقتضي كون أصل الوصية باقياً؛ لأنه لا وجود لصفته بدون قيامها بالموصوف، فلما اقتضى الوصف بقاء الأصل لم يكن الوصف بالحرمة أو الربا دليل الرجوع. (البناية) فهي باطلة: أي بأن قال: كل وصية أوصيت بها لفلان، فهي باطلة. (البناية) ليس للسقوط. يعني لا يدل على السقوط. (البناية) كتأخير الدين. فإنه لا يسقط به. [البناية ٤١٤/١٣]

خلاف ما قد قال: تركب؛ لأنه إسقاط، وقد قال: بعد ما أوصيت به فلان، فهو فلان. كان رجوعه؛ لأن اللفظ يدلُّ على قطع الشركة، **حرف** به أوصى به لرجل، ثم أوصى به لآخر؛ لأن المحلَّ يحتمل الشركة، واللفظ صالح لها، **وكان** قد قال: فهو فلان ورثي كونه، حينئذٍ لا من له بيتا، ويكون وصية للوارث، وقد ذكرنا حكمه. **ولو كان** فلان لآخر من أوصى به فلان لا من له بيتا، **لأن الوصية الأولى** إنما تبطل ضرورة كونها للثاني، ولم يتحقق، فبقي للأول، **ولو كان فلان** حينئذٍ من أوصى به فلان، ثم مات قبل موت الموصي **فبطلت** الوصية **لأن الوصية الأولى بالرجوع، والثانية بالموت، والله أعلم.**

بدل على الخ قيل: لأنه لم يذكر بينهما حرف الاشتراك، وإنما جعل ثلث الوصية بعينها لغيره. [العناية ٣٦٧/٩] **قطع الشركة** وهذا لأن هذا اللفظ يقصع شركة الأول عن الثاني. (الكفاية) **لرجل** فالعبد بين الموصي هما نصفين. **واللفظ صالح لها** لأن اللفظ لا يقتضي قصع الشركة، وهذا هو جمع بينهما، أن قال: هو لفان، ولفان لا يقصع شركة الأول. [الكفاية ٣٦٧/٩] **فلان** بأن قال: كل وصية أوصيت بها لفان، فهو لفان وارثي. [البناءة ٤١٥/١٣]

وقد ذكرنا حكمه وهو أن الورثة باختيار إن شاءوا أجازوا، وإن شاءوا ردوا. [الكفاية ٣٦٨/٩] **ولو كان الخ** يعني لو قال: كل وصية أوصيت بها لفان الآخر، حين أوصى له ميتا لم يصح الرجوع؛ لأنه لم يصح النقل عن الوصية الأولى؛ لأن الوصية لميت باصية، فصار كأنه لم يوص لأحد بعد الوصية الأولى. [البناءة ٤١٥/١٣] **ولو كان فلان الخ** يعني إذا كان الفلان الآخر حيا حين أوصى به يصح النقل عن الوصية الأولى، ثم إذا مات الموصى له الثاني قبل موت الموصي يبطل الوصية الثانية أيضا بموته قبل الموصي، فبطلت الوصيتان جميعا الأولى بالرجوع الموصى عنها، والثانية بموت الموصى له الثاني قبل موت الموصي.

باب الوصية بثلث المال

قال: ومن وصى برجل ثلث ماله، ولا حر ثلث ماله، ولم تجز الورثة، فثلث سهم؛ لأنه يضيق الثلث عن حقهما؛ إذ لا تتراد عليه عند عدم الإجازة على ما تقدم، وقد تساويا في سبب الاستحقاق، فيستويان في الاستحقاق، والمحل يقبل الشركة، فيكون بينهما. وبوصى لأحدهما سب، ولا حر تأسيس: فثلث سهماً أولاً؛ لأن كل واحد منهما يدلي بسبب صحيح، وضاق الثلث عن حقيهما، فيقتسمانه على قدر حقيهما كما في أصحاب الديون، فيجعل الأقل سهماً، والأكثر سهمين، فصار ثلاثة أسهم: سهم لصاحب الأقل، وسهمان لصاحب الأكثر.

باب الوصية الخ لما كان أقصى ما يدور عليه مسائل الوصايا عند عدم إجازة الورثة ثلث المال ذكر المسائل التي تتعلق به في هذا الباب بعد ذكر مقدمات هذا الباب. [العناية ٣٦٨/٩] ولم تجز الورثة بما قيد بقوله: ولم تجز الورثة؛ لأنه إذا أجاره الورثة بضرر كل واحد من الموصي هما بوصيته، فيكون هما الثلثان، والثلث للورثة، فإذا انعدمت الإجازة كان الثلث بينهما نصفين، والثلثان للورثة؛ لأنهما تساويا في سبب الاستحقاق؛ لأنه ليس واحد منهما أحق بثلث المال من الآخر، والتساوي في سبب الاستحقاق يوجب التساوي في نفس الاستحقاق؛ لأن ثبوت الحكم بقدر ثبوت العلة، فيكون ثلث المال بينهما نصفين؛ لأنه هو محل الوصية، وهو قابل لشركة. ما تقدم من عدم الجواز بأكثر من الثلث. [البناية ٤١٦/١٣]

سبب صحيح الفرق بين السبب الصحيح، وغير الصحيح على قول أبي حنيفة: أن كل سبب يتعلق به الاستحقاق من غير انضمام معنى آخر إليه، فهو سبب صحيح، وما لا يتعلق به الاستحقاق إلا بمعنى ينضم إليه ليس بصحيح، ألا ترى أن الدعوى لا يتعلق بها الاستحقاق إلا بانضمام معنى آخر، إما إقرار، أو بينة، أو حكم حاكم. الثلث: لأن حقهما يزيد على الثلث بسدس. الديون: أي غرماء الميت إذا ضاقت الشركة عن ديونه.

وإن أوصى لأحدهما جميع ماله، وللآخر ثلث ماله، ولم تجز الورثة: فالتب بينهما على أربعة، تسبب عندهما، وقال أبو حنيفة: لا: أثبت سهمها حصتان، ولا بضرب أبو حنيفة: لا: لموصى به زاد على ثلث، لا في الخاتمة، والسعاية والدراهم المرسلة.

ولم تجز الورثة، إنما قيد بعدم إجارة الورثة؛ لأنه إذا أجاز الورثة يكون لصاحب الجميع خمسة، ولصاحب الثلث سهم واحد عند أبي حنيفة، وفي قول أبي يوسف ومحمد: لصاحب الجميع ثلث أربعة، ولصاحب الثلث ربعه. ولا بضرب [أي لا يعطي أبو حنيفة] له شيئاً ريثاً الخ قالوا: صر له في ماله سهماً أي جعل، وعلى هذا في "المختصر" أبو حنيفة لا يصرب للموصى له فيما زاد على الثلث على حذف المفعول كأنه قيل: لا يجعل له شيئاً فيه، ولا يعطيه كذا في "المعرب". [الكفاية ٤٦٨/٩]

في الخاتمة وصورتهما: أن يكون له عبدان قيمة أحدهما ألف ومائة، وقيمة الآخر ست مائة، وأوصى بأن يساع واحد منهما لفلان مائة، والآخر لفلان آخر مائة، فهما قد حصلت الخاتمة لأحدهما بألف، وللآخر خمس مائة، وذلك كله وصية؛ لأنه في حال المرض، فإن لم يكن له مال غير هذين العبدين، ولم تجز الورثة، جازت الخاتمة بقدر الثلث، فيكون بينهما أثلاثاً يصرب الموصى له بالألف نحسب وصيته، وهي الألف، والموصى له الآخر نحسب وصيته وهي خمس مائة، فهو كان هذا كسائر الوصايا على قول أبي حنيفة وجب أن لا يضرب الموصى له بالألف بجميع الألف؛ لأنها تزيد على ثلث المال. [الكفاية ٣٦٨/٩]

والسعاية صورة السعاية أن يوصى بعق عبدان قيمة أحدهما ألف، وقيمة الآخر ألفان، ولا مال له غيرهما، إن أجازت الورثة عتقا جميعاً، وإن لم يعيزوا عتقا من الثلث، وثلث ماله ألف، فالألف بينهما على قدر وصيتهما ثلث الألف للذي قيمته ألفان، ويسعى في الباقي، والثلث للذي قيمته ألف، ويسعى في الباقي. (السعاية) والدراهم المرسلة [أي المطلقة، وهي ما كانت وصيته بشيء غير عيه، ولم ينسب إلى جزء من المال]. (الكفاية ٣٦٨/٩) صورة الدراهم المرسلة أي المطلقة هي أن يوصى لرجل بألفين، وللآخر بألف درهم وثلث ماله ألف درهم، ولم تجز الورثة؛ لأنه يكون بينهما أثلاثاً كل واحد منهما يصرب جميع وصيته؛ لأن الوصية في محرجهما صحيحة؛ لحوار أن يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث، ولا كذلك فيما إذا أوصى لرجل بثلث ماله، وللآخر بصف ماله، أو بجميع ماله؛ لأن اللفظ في محرجه م يصح؛ لأن ماله لو كثر، أو حرج له ما آخر يدخل فيه ثلث الوصية، ولا يخرج من الثلث. [السعاية ٣٦٩/٩]

لهما في الخلافة: أن الموصي قصد شيئين: الاستحقاق والتفضيل، وامتنع الاستحقاق لحقّ الورثة، ولا مانع من التفضيل، فيثبت كما في المحابة وأختيها. وله: أن الوصية وقعت بغير المشروع عند عدم الإجازة من الورثة؛ إذ لا نفاذ لها بحال، فيبطل أصلاً، والتفضيل يثبت في ضمن الاستحقاق، فبطل بطلانه كالمحابة الثابتة في ضمن البيع، بخلاف مواضع الإجماع؛ لأن لها نفاذاً في الجملة بدون إجازة الورثة بأن كان في المال سعة، فتعتبر في التفاضل؛ لكونه مشروعاً في الجملة، بخلاف ما نحن فيه، وهذا بخلاف ما إذا أوصى بعين من تركته، وقيّمته تزيد على الثلث،

الخلافة: وهي ما إذا أوصى لأحدهما بجميع ماله، ولآخر شئ. (العناية) **قصد** إلخ: أي قصد بوصيته بجميع ماله أن يكون الموصى له مستحقاً لجميع ماله، وأن يكون سهمه فاصلاً عن سهم الموصى له بالثلث، وامتنع الأول لتعلق حق الورثة بما راد على الثلث، ويشت الباقي لعدم المانع، فيضرب الموصى له بالكل بجميع وصيته، فيكون الثلث بينهما أرباعاً، ويكون سهم الموصى له بالكل فاضلاً عن سهم الموصى له بالثلث، فيحصل مقصود الميت بقدر الإمكان. **والتفضيل:** أي تفضيل بعض أهل الوصايا على البعض. [العناية ٣٦٩/٩] **وأختيها:** وهما السعاية والدراهم المرسلة. [البنية ٤١٧/١٣] **أن الوصية إلخ:** يعني أن وصية الموصي بما راد على الثلث وصيته بغير المشروع؛ لأنه لا يملك ذلك إذا لم تجز الورثة، فإذا لم يشت الاستحقاق في الرائد على الثلث لا يشت بالفضل أيضاً؛ لأنه بقاء على الاستحقاق، وثابت في ضمنه، فإذا انتفى المتضمن انتفى ما في ضمنه. **بطلانه:** والريادة لما بطلت بقي كل منهما موصى له بالثلث، وفي ذلك يتساويان، فكذلك هما. [العناية ٣٦٩/٩] **البيع:** أي تطل المحابة بطلان البيع، وتصح بصحته. [الكفاية ٣٦٩/٩] **الإجماع:** يعني المحابة وأختيها. (العناية) **لأن لها** [أي للوصية في هذه المواضع] **نفاذاً إلخ:** أي لأن الوصية له صحيحة في محرجه؛ لأن لها نفاذاً في الحصة من غير إجازة الورثة؛ لأنه لا يجوز أن يكتسب مالاً قبل الموت، فيخرج الوصايا من الثلث، وليس كذلك إذا أوصى بجميع المال لواحد، ولآخر بالثلث؛ لأن ماله وإن كثر لا يخرج ذلك من الثلث، فعلم أن الوصية لم تصح في محرجه. **وهذا:** أي الوصية بالدراهم المرسلة.

فإنه يضرب بالثلث، وإن احتمل أن يزيد المال، فيخرج من الثلث؛ لأن هناك الحقَّ تعلّق بعين التركة بدليل أنه لو هلك، واستفاد مالاً آخر تبطل الوصية، وفي الألف المرسلة لو هلكت التركة تنفذ فيما يستفاد، فلم يكن متعلقاً بعين ما تعلّق به حقُّ الورثة. قال: **ودعي بنصيب الابن**، **وصية بثلث**، **ودعي بنصيب** **لقدوري** **حار:** لأن الأول وصية بمال الغير؛ لأن نصيب الابن ما يصيبه بعد الموت، والثاني وصية بمثل نصيب الابن، ومثل الشيء غيره، وإن كان يتقدّر به فيجوز، وقال زفر **يجوز في الأول أيضاً**، فنظر إلى الحال، والكلُّ ماله فيه، **وجوابه ما قلنا**. قال: **ومن دعي سهم من دعي خمس سهم** **لقدوري** **ينقص عن السدس، فيتم له السدس، ولا يزداد عليه،**

فإنه أي فإن الموصى له. (الساية) **ن يرد مال** باكتساب هذا العبد مالاً، فتصير رقبته مساوية لثلث المال، أو يظهر له مال حيث يصير العبد ثلث المال. (الساية) **الحق** أي حق الموصى به. [الساية ١٣/٤١٨] **تعلق** وحق الورثة متعلق بين التركة أيضاً فيما راد على الثلث، فيبطل حقه فيما راد على الثلث؛ لاستحالة اجتماع الحقيق. [الكفاية ٣٧٠/٩] **حق الورثة** فلا يبرم بطلانه؛ لأن الوصية في محررها صحيحة، ولهذا ضرب الموصى له في الثلث بما راد على الثلثين. [الساية ١٣/٤١٩]

نصبه وهو موجود، بطلت وصيته، وإن لم يكن له ابن صححت. (العناية) **حار** [كان له ابن أو لم يكن. (العناية)] ويكون ذلك وصية بنصف المال إذا كان له ابن واحد، فإن أحاراه حار، وإلا كان به الثلث. **مال الغير** والوصية بمال الغير لا تحور. [العناية ٣٧٠/٩] **والنابي** وهو الوصية بمثل نصبه. (الساية) **الأول** أي إذا أوصى بنصيبه. **الحال** أي بالنظر إلى حال الوصية، وفي بعض النسخ: ينظر إلى مال حال الوصية، فإن مال سهم في ذلك المال؛ لكونه حياً بعد. [الساية ١٣/٤١٩]

ماله أي مال الميت في الحال، فلم يكن وصيته بمال الغير. **ما قلنا** وهو قوله: لأن الأول وصية بمال الغير. (العناية)

وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: له مثل نصيب أحد الورثة، ولا يراد على الثلث لأن حصص الورثة؛ لأن السهم يراد به أحد سهام الورثة عرفاً لا سيما في الوصية، والأقل متيقن به، فيصرف إليه إلا إذا زاد على الثلث، فيرد عليه؛ لأنه لا مزيد عليه عند عدم إجازة الورثة، وله: أن السهم هو السدس هو المروي عن ابن مسعود رحمته الله، وقد رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى، ولأنه يذكر، ويراد به السدس،

عند أبي حنيفة رحمته الله، فهذه الرواية تفيد أنه لا يقص عن السدس، ولا يراد عليه، وفي "المسوط": إذا أوصى لرجل من ماله، فله مثل أحس سهام ورثته إلا أن يكون أحس سهام الورثة أكثر من السدس، فلا يزداد عليه في قول أبي حنيفة رحمته الله، وقال في "الجامع الصغير": له أخس سهام الورثة إلا أن يكون أقل من السدس، فحينئذ يعطى له السدس، فعلى رواية الأصل جور أبو حنيفة رحمته الله القصاص عن السدس، ولم يجوز الزيادة على السدس، وعلى رواية "الجامع الصغير" جواز الزيادة على السدس، ولم يجوز القصاص عن السدس، ورواية "الهداية" تخالفهما حيث لم يجوز الزيادة ولا القصاص، وقيل عن هذا: أحق بهذا الموضع الإمام جلال الدين ابن المصنف قوله: وفي رواية إلا أن يزيد على السدس، فيكون له السدس. [الكفاية ٢٧٠/٩ - ٢٧٢]

له مثل الخ أي له أقل الأنصبة، لكن ذلك الأقل لو زاد على السدس يراد عندهما، ولكن لا يزداد على الثلث، صورة هذه المسألة: إذا أوصت المرأة سهم من ماله، ثم ماتت وتركت زوجاً وبتاً يعطى له السدس في قول أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما يعطى له الربع. [الكفاية ٣٧٢/٩]

لأن السهم رحمته الله أي الوصية أحت الميراث، ثم الميراث مخصوص بسهام الموارث، فكذا الوصية تنصرف إلى السهم المعروف في الميراث، لكن الأقل يتيقن مراداً لكونه يقيناً، إلا أن يزيد أقل الأنصبة على الثلث مثل رجل هلك، وترك أختاً وعماً، ومثل امرأة تركت زوجاً وأختاً، وأوصى أحدهما لرجل يسهم من ماله، فيكون موصياً بالنصف، فلا يسلم الفصل على الثلث إلا بالإجازة. الوصية. لأنها أخت الميراث.

أخرجه البرار في "مسنده"، والطبراني في "معجمه الوسيط" عن محمد بن عبيد الله العرمرمي عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن ابن مسعود رحمته الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: جعل له النبي صلى الله عليه وسلم رحمته الله، وقال: حديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه. وأبو قيس ليس بالقوي، =

فإن إياساً قال: السهم في اللغة عبارة عن السدس، ويذكر ويراد به سهم من سهام الورثة، فيعطى ما ذكرنا، قالوا: هذا كان في عُرفهم، وفي عرفنا السهم كالجُزء. قال: **ولو أوصى بجزء من ماله، قبل موته، أعطوه ما شئتم؛ لأنه مجهول يتناول القليل والكثير، غير أن الجهالة لا تمنع صحة الوصية، والورثة قائمون مقام الموصي، فإليهم البيان.** قال: **ومن قال سدس من ماله، ثم قال في ذلك خمس، أو في خمس آخر: ما ثبت مني، وأحرث الورثة: فقد ثلث المال، ويدخل السدس فيه ومن قال: سدس مالي ماله، ثم قال في ذلك الخمس، أو في غيره: سدس مالي لفلان،**

إياساً هو ابن معاوية بن قرة القاضي بالبصرة وله عمر بن عبد العزيز (الباية) ما ذكرنا أي الأقل من سهام الورثة، ومن السدس لثيق به، أو الأكثر منهما؛ كيلا ينقص من السدس على حسب اختلاف الروايتين ورواية هذا الكتاب، إلا أن ينقص عن السدس، فيتم له السدس، ولا يراد عنه لا يوافقها قوله: فيعطى ما ذكرنا على هذا التفسير. [الكفاية ٣٧٢/٩-٣٧٣] قالوا: أي المشايخ في شروح الجامع الصغير. [الباية ٤٢٢/١٣] **أجره من ماله** ولو أوصى ببعض من ماله، أو بطائفة، أو بصيب، أو بشيء، فالحكم كدست. [العناية ٣٧٤/٩] **صحة الوصية** لأن باب الوصية أوسع.

ثلث المال معناه: حقه الثلث وإن أجازت. (العناية) **ويدخل السدس** من حيث أنه يحتمل أنه أراد بانثانية زيادة السدس على الأول حتى يتم له الثلث، ويحتمل أنه أراد بها إيجاب الثلث على السدس، فيجعل السدس داخلاً في الثلث؛ لأنه متيقن، وحالاً للكلام على ما يملكه، وهو الإيصاء بالثلث. [العناية ٣٧٤/٩] = وقد روى عنه شعبة والثوري والأعمش وغيرهم، ولفظ الطبراني أن رجلاً جعل لرجل على عهد رسول الله ﷺ سهماً من ماله، فمات الرجل، ولم يدر ما هو، فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فجعل له السدس من ماله، وقال: لم يروه عن أبي قيس إلا العزمي، ولا يروى عن النبي ﷺ متصلاً، إلا بهذا الإسناد [نصب الراية ٤٠٧/٤] قال الهيثمي في 'مجمع الروائد': رواه الزار، وفيه محمد بن عبيد الله العزمي. [٢١٣/٤]

وهو **يُخرج**: أي الثلث الباقي بعد هلاك الثلثين يخرج من ثلث بقية مال الموصى. [الساية ٤٢٣/١٣]
ماله سوى الدراهم أو العسم. **ما بقي**: أي جميع الثلث الباقي من الدراهم، أو العسم. **ما بقي** من الدراهم
أو العسم. **واحد**: أي من اثلث والباقي. [العناية ٣٧٤/٩] **بهم**: أي بين الورثة و بين الموصى له. (الساية)
ما تولى منه: أي ما هلك من مال مشترك. [البنية ٤٢٣/١٣]

ولو كانت من جنس واحد: فهو بمنزلة الدراهم، وكذلك المكيل والموزون بمنزلتها؛ لأنه يجري فيه الجمع جبراً بالقسمة. ومن أوصى بثلاث من رقيقه، فمات ثلث: لم يكن له إلا ثلث الباقي، وكذا بدور محتمة. وقيل: هذا على قول أبي حنيفة - وحده؛ لأنه لا يرى الجبر على القسمة فيها، وقيل: هو قول الكل؛ لأن عندهما للقاضي أن يجتهد ويجمع، وبدون ذلك يتعذر الجمع، والأول أشبه للفقهاء المذكور. قال: ومن أوصى لرجل ألف درهم.

عملة الدراهم: يعني يستحق جميع الثوب الباقي إذا كان يخرج من الثلث كدراهم أساق. عملتها أي عملة الدراهم، فيكون له جميع أساق. (الباية) حرراً بالقسمة أي من حيث أن القاضي يعر فيه بالقسمة. (الباية) إلا ثلث الباقي. لكثرة تفاوت، ولهذا لا يصح التوكيل بشراء عبد بغير عيه إذا لم يبين الثمن. [الباية ١٣/٤٢٤] وقيل. هذا أي هذا الخواب في الرقيق وبدور محتمة إذا بقي واحد، وهو أن يقال: لا يكون له إلا ثلث الباقي، هو قول أبي حنيفة - خاصة، وعندهما: جميع الباقي. على قول أبي حنيفة - أما عنى قوهما: فالدور جنس واحد، وكذلك الرقيق، فيكون للموصى له العبد الباقي، والدار الباقية؛ لأن لمقاضي أن يقسم قسمة واحدة، فيجمع نصيب كل واحد منهم في عدد باعتبار القيمة؛ لاتحاد الجنس، وإن هذا مال الفقيه أو الليث، والإمام فخر الإسلام، وقيل: المذكور في 'الجامع' قول الكل؛ لأن عندهما لا يجب على القاضي القسمة بل يحور له. [العناية ٩/٣٧٥] اجتهد. أي في الدور المحتمة والعبيد. وبدون ذلك. أي بدون اجتهد القاضي وجمعه. [الباية ١٣/٤٢٥] يتعذر الجمع يعني الجمع بما يتحقق بقضاء القاضي عن اجتهد عندهما، فلا يتحقق الجمع بدونه، بل يتعذر، ولا قضاء فيما نحن فيه، فلم يتحقق الجمع إجماعاً، ولكن الأول أشبه للفقهاء المذكور، وهو ما سبق أنه متى أمكن الجمع جبراً أمكن جمعه تقديمًا. [الكفاية ٩/٣٧٥] والأول [وهو أن يكون في المسألة اختلاف. (الباية)] أشبه: أي الذي قيل: إن هذا قول أبي حنيفة - وحده أشبه بمذهب أبي حنيفة -، فيكون عنده للموصى له ثلث الباقي، وعندهما له جميع الباقي؛ لأهما يجعلان جنساً واحداً.

« ما من عَيْنٍ وَدَيْنٍ فَبِحَرَجِ الْأَلْفِ مِنْ ثَلَاثِ الْعَيْنِ: دَفَعَ إِلَى الْمُوصِي بِدَيْنٍ لِأَنَّهُ
 أَمَّا عَيْنٌ وَدَيْنٌ عَلَى الْآخَرِ لَأَلْفٍ مِنَ الْعَيْنِ
 أَمْكَنَ أَيْفَاءُ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ مِنْ غَيْرِ بَخْسٍ، فَيَصَارُ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ: دَفَعَ إِلَيْهِ ثُلُثُ
 الْعَيْنِ، وَكُلَّمَا خَرَجَ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ أَخَذَ ثُلُثَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْأَلْفَ؛ لِأَنَّ الْمُوصِي لَهُ
 شَرِيكُ الْوَارِثِ، وَفِي تَخْصِيصِهِ بِالْعَيْنِ بَخْسٌ فِي حَقِّ الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّ لِلْعَيْنِ فَضْلًا عَلَى
 الدَّيْنِ، وَلِأَنَّ الدَّيْنَ لَيْسَ بِمَالٍ فِي مَطْلَقِ الْحَالِ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ مَالًا عِنْدَ الْإِسْتِيفَاءِ، فَإِنَّمَا
 يَعْتَدِلُ النَّظَرُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ. قَالَ: «مَنْ أَوْصَى بِثُلَاثٍ وَتَمَّتْ مَاتَ، فَإِذَا عَمِرَ مِتَ:
 وَتَمَّتْ كَتَبَتْ لِرَبِّهِ؛ لِأَنَّ الْمِيتَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْوَصِيَّةِ، فَلَا يَزَاحِمُ الْحَيَّ الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِهَا
 كَمَا إِذَا أَوْصَى لَزِيدٍ وَجَدَارٍ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: «أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِمَوْتِهِ، فَلَهُ نِصْفُ
 الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ عِنْدَهُ صَحِيحَةٌ لِعَمْرٍو، فَلَمْ يَرُضْ لِلْحَيِّ إِلَّا نِصْفَ الثَّلَاثِ، بِخِلَافِ
 مَا إِذَا عَلِمَ بِمَوْتِهِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْمِيتِ لَفَوْ، فَكَانَ رَاضِيًا بِكُلِّ الثَّلَاثِ لِلْحَيِّ،
 لِمُوصِيهِ

مِنْ ثَلَاثِ الْعَيْنِ بَأَن كَانَ لَهُ ثَلَاثَةُ آلَافٍ دَرَاهِمٍ بَقْدًا. [العناية ٩/٣٧٥] فَصَارَ إِلَيْهِ لَأَن الْأَصْلَ فِي
 اشْتِرَاكَهُ أَوْ يَوْفَى حَقَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ إِيقَاعِ بَخْسٍ فِي حَقِّ الْآخَرِ. (إِسَابَةُ) لَمْ يَخْرُجْ أَيُّ الْأَلْفِ مِنْ ثَلَاثِ
 الْعَيْنِ. [المنية ١٣/٤٢٥] وَلِأَنَّ الدَّيْنَ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ حَالِ الْوَرِثَةِ يَصِيرُ مَالًا فِي الْمَالِ عِنْدَ
 الْإِسْتِيفَاءِ، وَالْعَيْنُ مَالٌ مُطْلَقًا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ. [الكفاية ٩/٣٧٥]

فَإِنَّمَا يَعْتَدِلُ لِنَظَرِ الْحَيِّ أَيُّ الْبَصَرِ فِي حَقِّ الْمُوصِي لَهُ وَالْوَرِثَةِ بِإَيْفَاءِ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ مِنْ غَيْرِ بَخْسٍ فِي
 حَقِّ الْآخَرِ، وَهُوَ أَوْ لَا يَخْتَصُّ الْمُوصِي لَهُ بِالْعَيْنِ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ ثُلُثُ مِنَ الْعَيْنِ. [إِسَابَةُ ١٣/٤٢٥ ٤٢٦]
 فَإِذَا عَمِرَ مِتَ أَيُّ وَقْتُ الْوَصِيَّةِ، فَثُلُثُ كُلِّهِ لِرَبِّهِ، أَمَا إِذَا كَانَ حَيًّا، ثُمَّ مَاتَ، فَزِيدَ بِنِصْفِ الثَّلَاثِ، وَالنِّصْفُ
 الْآخَرُ لَوَرِثَةِ الْمُوصِي إِنْ مَاتَ عَمْرٍو قَبْلَ الْمُوصِي، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ، فَنِصْفُهُ مِنَ الثَّلَاثِ لَوَرِثَتِهِ. [الكفاية ٩/٣٧٦]
 أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْحَيُّ وَمَ يَفْرُقُ بَيْنَ عِلْمِ الْمُوصِي بِحَيَاتِهِ، وَعَدَمِهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْحَيِّ مِنْهُمَا
 لِحَمِيمِ الثَّلَاثِ: بَعْدَ مُرَاحَمَةِ عِنْدِ إِيحَابِ الْمُوصِي، وَفِي هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَعَدَمِهِ. [العناية ٩/٣٧٦]

وإن قال: ثلث مالي بين زيد وعمرو، وزيد ميت كان لعمرو نصف الثلث؛ لأن قضية هذا اللفظ أن يكون لكل واحد منهما نصف الثلث، بخلاف ما تقدم، ألا ترى أن مَنْ قال: ثلث مالي لزيد، وسكت كان له كل الثلث، ولو قال: ثلث مالي بين فلان، وسكت لم يستحق الثلث. قال: ومن أوصى بست مائه، ولا مال له، واكتسب مالا استحق الوصى له ثلث ما تمكنه عند الموت؛ لأن الوصية عقد استخلاف مضاف إلى ما بعد الموت، ويثبت حكمه بعده، فيشترط وجود المال عند الموت، لا قبله، وكذلك إذا كان له مال، فهلك، ثم اكتسب مالا؛ لما بينا، ولو أوصى له بثلث غنمه، فهلك الغنم قبل موته، أو لم يكن له غنم في الأصل: فالوصية باطلة؛ لما ذكرنا أنه إيجاب بعد الموت، فيعتبر قيامه حينئذ، وهذه الوصية تعلقت بالعين، فتبطل بفواتها عند الموت، وإن لم يكن له غنم فاستفاده، ثم مات: فالصحيح أن الوصية تصح؛

بخلاف ما تقدم: حيث يستحق الوصى له جميع الثلث لعدم ائحة. (البناية) لأن الوصية إيجاب أي لأن الوصية عقد مضاف إلى ما بعد الموت؛ لأنه تمليك بعد الموت، ولهذا يعتبر القول والرد بعد الموت، وكان وجود المال عند الموت شرطاً لا قبله، والمضاف إلى الشرط كالموجود عنده، فصار كأنه قال: عند الموت ثلث مالي لفلان يستحق ثلث ما يمكنه في ملك الحال. ولا يعتبر ما قبله. لما بسا إشارة إلى قوله: لأن الوصية استخلاف مضاف إلى ما بعد الموت. [البناية ٤٢٧/١٣]

ولو أوصى: هذه من مسائل 'الأصل' ذكرنا تعريفاً على مسألة 'مختصرة'. قيامه. أي قيام ما أوصى به عند الموت. [البناية ٤٢٧/١٣] فالصحيح أن الخ. احتراز من قول بعض المشايخ: إن الوصية باطلة؛ لأنه أضاف إلى مال خاص، فصار بمنزلة العير كما لو أوصى هذه الشاة، ولم تكن في ملكه، ثم ميت فإنها غير صحيحة. قال الفقيه أبو البيث: هذا القول ليس بصحيح عندنا؛ لأنه أضاف الوصية إلى غنم مرسل بغير تعيين، فصار بمنزلة إضافته إلى ثلث المال. [العناية ٣٧٧/٩]

لأنها لو كانت بلفظ المال تصح، فكذا إذا كانت باسم نوعه؛ وهذا لأن وجوده قبل الموت فضل، والمعتبر قيامه عند الموت، ولو قال: له شاة من مالي، وليس له غنم: يُعطى قيمة شاة؛ لأنه لما أضافه إلى المال، علمنا أن مراده الوصية بمالية الشاة؛ إذ مألئتها توحد في مطلق المال، ولو أوصى بشاة، ولم يضيفه إلى ماله، ولا غنم له، قيل: لا يصح؛ لأن المصحح إضافته إلى المال، وبدونها تُعتبر صورة الشاة، ومعناها، وقيل: تصح؛ لأنه لما ذكر الشاة، وليس في ملكه شاة غنم أن مراده المالية، ولو قال: شاة من غنمي، ولا غنم له: فالوصية باطلّة؛ لأنه لما أضافه إلى الغنم: علمنا أن مراده عين الشاة حيث جعلها جزءاً من الغنم، بخلاف ما إذا أضافها إلى المال، وعنى هذا يخرج كثير من المسائل. قال: ومن أوصى بثلث ماله لأمهات ولأولاده،

فلهن ثلاثة أسهم، وللفقراء سهم، وللمساكين سهم،

أي لو أوصى بثلث ماله لرجل، فهلك ذلك المال، واكتسب مالا آخر كان ثلث ما اكتسبه لموصى له، والمال اسم الجنس، والغنم اسم النوع، فبيما ذكر باسم الجنس يعتبر الموجود وقت الموت، فكذلك فيما ذكر باسم النوع؛ لأن الوصية وجوده وقت الموت. أضافه أي أضاف ما أوصى به. ومعناها لأن الشاة اسم للصورة ومعنى، وم يوجد فلا يصح. (الساية) المالية فيعطى به قيمة شاة. (ساية) ولو قال: هذه من مسائل الأصل، ذكرها تقريباً أيضاً. جزءاً من الغنم، وبه يصح جزءاً من الغنم بصورة، ومعناه: فصارت الوصية بشيء معدوم، ولا وجود له عند الموت أيضاً، فلا يصح. كثير من المسائل منها: ما ذكر في المنسوط، لو قال: بقبر حصة من مالي، أو ثوب من مالي، فإنه يصح الإيجاب، وإن لم يكن ذلك في ملكه، خلاف ما إذا قال: من حصتي، أو من ثيابي، فإنه إذا لم يوجد ذلك في ماله، أو هلك قبل موته، فلا شيء لموصى له. [الكفاية ٩ ٣٧٧] قال أي محمد. في الجامع الصغير. [النهاية ١٣ ٤٢٨] فلهن أي لأمهات أولاده ثلاثة أسهم، ولفقراء سهم، وللمساكين سهم.

قال : - وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما . وعن محمد رحمته : أنه يقسم على سبعة أسهم : لمن ثلاثة، ولكل فريق سهمان، وأصله : أن الوصية ^{منه} لأمهات الأولاد جائزة، والفقراء والمساكين جنسان، وفسرناها في الزكاة، لمحمد رحمته : أن المذكور لفظ الجمع، وأدناه في الميراث اثنان نجد ذلك في القرآن، فكان من كل فريق اثنان، وأمهات الأولاد ثلاث، فلهذا يقسم على سبعة. ولهما : أن الجمع المحلى بالألف واللام يراد به الجنس، وأنه يتناول الأدنى مع احتمال الكل لاسيما عند تعذر صرفه إلى الكل،

وعن محمد رحمته أي روى عن محمد رحمته في غير "الجامع الصغير". فريق يعي من الفقراء والمساكين. (البابية) **حاشية** وهذا استحسان، وكان القياس أن لا تصح الوصية لأم الولد؛ لأن الوصية تملك مضاف إلى ما بعد موت، وبعد موت مولاهما حال حلول العتق لها، والعتق يخلها، وهي أمة، فتستحق الوصية. وهي أمة أيضاً، فيكون وصيته للأمة، وهي باطلة، ووجه الاستحسان : أن الوصية مضافة إلى ما بعد عتقها لا حال حلول العتق بها بدلالة حال الموصي؛ لأن الظاهر من حال الموصي أنه يقصد بالإيصاء وصية صحيحة لا باطلة، والوصية إما تصح إن لو كانت مضافة إلى ما بعد عتقها، وكذا المدبرة، إلا أنه ينظر إن خرجت الوصية، ورقبتها من الثلث كان لها ذلك، وإلا يصرف الوصية إلى الرقبة، فإن فضل الثلث عنها يكملها الثلث، والوصية لعبده بعين م تجز؛ لأنه وصية لمولاه، وهو وارث، وثلث ماله يصح، ويكون وصيته بالعتق. [الكفاية ٣٧٨/٩ - ٣٧٩]

في الزكاة أي في كتاب الزكاة في باب من يجوز دفع الصدقة إليه، ومن لا يجوز. حيث قال : هناك الفقير من له أدنى شيء، والمساكين من لا شيء له، وهذا مروى عن أبي حنيفة رحمته . وقد قيل : على العكس. **لفظ الجمع** أي لفظ الفقراء والمساكين. في الميراث قيد بذلك احترازاً عن فصل الزكاة، فإن لفظ الجمع هناك منصرف إلى الواحد بالإجماع بين أصحابنا، ثم لما كان لفظ الجمع في الميراث مصروفاً إلى الاثنين، والوصية في معناه من حيث أن كلاً منهما تمليك المال بعد موت كان الجمع هناك أيضاً مصرفاً إلى الاثنين. (العناية) في القرآن يريد به قوله تعالى : وَمِمَّا كَسَبَ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسْكِينُ، والمراد بها الاثنان فصاعداً، وقد عرف في موضعه. [العناية ٣٧٩/٩] وأمهات الأولاد فيعتبر فيهن عدد رؤوسهن، فإن عددهن محصور. **احسن** إذا لم يكن ثمة معهودة. **الكل** ألا ترى أن من حلف لا يتزوج النساء حث بكاح امرأة واحدة.

فَيُعتبر من كل فريق واحدٌ، فبلغ الحساب خمسة، والثلاثة **لثلاث**. قال: **وإن أوصى**
سبعة فلان وثلثاه للمساكين، فصنفه فلان، وصنفه للمساكين **عدهما**، وعند محمد **ثلاثة**
لثلاثة فلان وثلثاه للمساكين، ولو أوصى للمساكين: له صرفه إلى مسكين واحد
 عندهما، وعنده: لا يصرف إلا إلى مسكينين بناءً على ما بيناه. قال: **ومن أوصى**
رجل ثمانية درهماً، وآخر ثمانية، ثم قال لآخر: قد أشركت معهما، فله ثلث كل
مائه؛ لأن الشركة للمساواة لغة، وقد أمكن إثباته بين الكل بما قلناه؛ لاتحاد المال؛ لأنه
يصيب كل واحد منهم ثلثا مائة، بخلاف ما إذا أوصى لرجل بأربع مائة، ولآخر
بمائتين، ثم كان الإشراك؛ لأنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الكل؛ لتفاوت المالين،

لثلاث أي لأمهات الأولاد اثلاث. قال أي محمد: في الجامع الصغير: **ثلاثة** الخ بناءً على ما قلنا
 في المسألة المتقدمة وهو أن جمع في باب ميراث يتناول الاثنين، فيكون للمساكين ثلث المال عند محمد،
 وثلث الثلث لفلان، وعندهما التام للحس لعدم العهد، وأدناها الواحد، فيكون النصف من الثلث
 للمساكين. **سبعة** يعني في المسألة المتقدمة، وهو أن الجمع في باب الميراث يتناول الاثنين إلى آخره. (الساية)
 قال أي محمد: في الجامع الصغير: [الساية ٤٢٩/١٣] **معهما** فيما أوصيت فها به.

لأن الشركة الخ أي أن شركة تقتضي مساواة، بقوله تعالى: **وإذا كان من شركاء في مال**
فله، فيستوي في الثلث المذكور والإثبات جميعاً، فكذلك ههنا أصابف شركة إليهما وجب أن يساوي
 كل واحد منهما، وذلك لا يكون إلا بأن يجعل له ثلث ما في يد كل واحد منهما؛ يصير له مثل ما بقي
 لكل واحد منهما. **فله** من اقتضاء شركة والمساواة. [الساية ٤٢٩/١٣] **ثم كان الإشراك** أي ثم قل
 لآخر: **أشركت معهما**، فإن له نصف كل ما لكل منهما؛ لأن تحقق المساواة فيهم غير ممكن لتفاوت
 المالين، ولأنه من العمل بمفهوم لفظ الإشراك، فحملناه على مساواته لكل واحد منهما كما هو وجه
 القياس عملاً باللفظ بقدر الإمكان. [العناية ٣٨٠/٩]

قال أي محمد في 'الجامع الصغير'. (الساية) **فانه يصدق** **الح** أي إذا ادعى الدين ماكثر من الثلث، وكذله الورثة. [الساية ١٣ ٤٣٠] **بلسان** وهو مفقود؛ لأنه مات. **لشريع** فلا يصح بياناً لإقراره. **المندعي** فالأمر بتصديق المدعي من غير حجة محالف للشريع. **مضاد** يعني من كل وجه. (العناية) **أما نعم** **الح** يعني أنا أعلم أن المقر قصد هذا الكلام تقديته على الورثة، وهو مالك لذات في الثلث، وأمكن تنعيده بصريق الوصية فينهد. [العناية ٩/٣٨٠] **المقدر** يقدر بما شاء لكن لا خيار له فوق الثلث. **كانه قال** **الح** فيصح هذا الكلام، ويكون إيماده من الثلث لا غير. فكذا هذا؛ لأنه وصية، ولا وصية حوارها فوق الثلث. **فهذا** أي فلكونها معتبرة من الثلث. **دول الرداءة** على الثلث؛ لأن حوار الوصية من الثلث. (الساية) **قال** أي محمد - في 'الجامع الصغير'. (الساية) **دلت** أي غير الدين المجهول. [الساية ١٣/٤٣٠]

لأن ميراثهم معلوم، وكذا الوصايا معلومة، وهذا مجهول، فلا يزاحم المعلوم،
 فيقدم عزل المعلوم، وفي الإفراز فائدة أخرى: وهو أن أحد الفريقين قد يكون أعلم
 بمقدار هذا الحق، وأبصر به، والآخر ألد خصاماً، وعساهم يختلفون في الفضل إذا
 ادّعاه الخصم، وبعد الإفراز يصح إقرار كل واحد فيما في يده من غير منازعة،
 وإذا عزل قبل لأصحاب الوصايا صدقة مما بينهم، وحق الورثة صدقة مما
 بينهم: لأن هذا دين في حق المستحق وصية في حق التنفيذ، فإذا أقر كل فريق
 بشيء: ظهر أن في التركة ديناً شائعاً في النصيبين،

لأن ميراثهم الحق يعني أن حق أصحاب الوصايا معلوم، وهو اثنتان، وحق الورثة أيضاً معلوم، وهو
 اثنتان، فأما حق هذا الرجل، فليس له دين معلوم، ولا وصية معلومة، لكنه دين في حق المستحق وصية في
 حق التنفيذ، فإذا أفرزنا اثنتان والثلاثين، قلنا: إن في التركة ديناً شائعاً في النصيبين في نصيب الموصى له،
 ونصيب الورثة، فيؤمر كل فريق بالبيان، ثم يوحد أصحاب الوصايا بثلاث ما أقروه؛ لأن ما يأحده الرجل
 وصية في حقهم، وما فصل من اثنتان يكون هم، ويوحد الورثة بثلاثي ما أقروا، وما فصل من الثلاثين يكون
 للورثة؛ لأن الدين المقر به صار مقضياً، فلم يبق للمقر له حق في الوصية والميراث.
 الحق أي الذي أقر به الموصي. الد حصصاً أي شديد بين في الخصومة. (اساية) وعساهم أي لعينهم،
 أي الفريق الورثة وأصحاب الوصايا. [اساية ١٣، ٤٣١] لأن هذا الحق وحاصله: أنه تصرف يشبه الإقرار
 بفضاً، ويشبه الوصية تنفيذاً، فاعتبار شبه الوصية لا يصدق في الريادة على الثلث، واعتبار شبه الإقرار
 يجعل شائعاً في الأثلاث، ولا يخص بالثلاث الذي لأصحاب الوصايا عملاً بأشهرين. [العناية ٩، ٣٨٠]
 فريق من الورثة والموصى لهم. ديناً شائعاً الحق وهذا لأنه دين في حق مستحق، فكان شائعاً في النصيبين
 باعتباره، ووصية في حق التنفيذ؛ لأننا صححناه بجعل دينك منه وصية، واعتبار الوصية ينفذ في ثلث
 التركة، فيؤخذ أصحاب الثلث ثلث ما أقروا. لأن ثلث التركة في أيديهم، والورثة ثلثي ما أقروا؛ يكون
 الثلثين في أيديهم، والورثة ثلثي ما أقروا؛ لكون الثلثين في أيديهم تنفيذاً لإقرار كل فريق في حقه، فإن أقر
 المريض مع ذلك بدين مسمى، فالمسمى أولى؛ لأنه أثبت الإقرار. [الكفاية ٩/٣٨١-٣٨٢]

فصل ١٣ حتى إذا قال الموصي له: إن الدين مائة يعطى المقر له بدين مجهول ثلث المائة مما في يد الموصي له، فإن فضل شيء يكون له، وإلا فلا، وإن قال: الورثة: الدين ثلث مائة يعطى المقر له بدين مجهول ثلثا ذلك، وهو مائتان مما في أيدي الورثة، فإن فضل شيء يكون لهم، وإلا فلا. **مهم** أي من الورثة، والموصى لهم. **يخلف** فلها يخلف على العلم لا على البتات. **بسه وبين غيره**: أي بين المقر له وبين غيره، وهو الميت. (الباب ١٣) **قال** أي محمد: في "الخامع الصغير". [الباب ١٣/٤٣١] **يخلف** حيث يكون كل الوصية للحي.

لوصية لأنه لا يصح مانكاً. **وللأجنبي** حيث تطل وصيته للقاتل؛ لأنها فيمن لا يستحقها، ولا تصل في حق الأجنبي؛ لأنها في حقه جائزة. [الباب ١٣/٤٣٢] **وهذا يخلف ما يخ** أي الإيصاء لو ارثه والأجنبي يخلف الإقرار لهما، هذا إذا تصادقا، أما إذا أنكر الأجنبي شركة الوارث، أو الوارث شركة الأجنبي، فالإقرار باطل أيضاً، وقال محمد: يصح في حصة الأجنبي؛ لأن الوارث مقر ببطالان حقه ببطالان حق شريكه، فيبطل في نصيبه، ويثبت في نصيب الآخر، وهما: أن حق الوارث لم يفرز من حق الأجنبي، وإنما أوجبه مشتركاً بينهما، فلا يمكن إثباته بدون هذا الوصف. [الكفاية ٣٨٢/٩]

حق الأجنبي: أي كما لا يصح في حق الوارث. [العناية ٣٨٢/٩]

لأن الوصية إنشاء تصرف، والشركة تثبت حكماً له، فتصح في حق من يستحقه منهما. وأما الإقرار فأخبار عن كائن، وقد أخبر بوصف الشركة في الماضي، ولا وجه إلى إثباته بدون هذا الوصف؛ لأنه خلاف ما أخبر به، ولا إلى إثبات الوصف؛ لأنه يصير الوارث فيه شريكاً، ولأنه لو قبض الأجنبي شيئاً، كان للوارث أن يشاركه،

لأن الوصية الح أي لأن الوصية إنشاء تصرف أي إثبات أمر م يكن. والشركة تثبت حكماً به، وحكم الشيء هو الأثر الثابت به، فالشركة تثبت بواسطة صحة تصرفه، وم يصح تصرفه في حق الورثة، فم توحيد عنة ثبوت اشركة، فإذا لم تثبت اشركة صح تصرفه في حق من يستحقه، وهو الأجنبي، وبطل في حق الوارث. [العناية ٣٨٣/٩] والسرکه بين موصي هم أي الأجنبي والوارث. من يستحقه منهما أي من مورث والأجنبي، ولا يصلح حق أحدهما بطلان حق الآخر؛ لأن اشركة بينهما من حكم الإيجاب، وقد تعدر الإيجاب في حق أحدهما، فلا يلزم من ذلك أن يتعدر لإيجاب في حق الآخر؛ لأنه ابتداء تصرف.

عن كان اح يعني أن اوصية إنشاء تصرف أي ابتداء تمليك من غير أن يكون بينهما شركة قبهما. والشركة إنما تثبت حكماً له عقبيه، فحيث م يقع التمييز لدي هو السبب صحيحاً لا يثبت حكمه، وهو اشركة، فكان نصيب كل منهما مقررراً عن نصيب الآخر بحسب صحة السبب وعدمها، وأما في الإقرار، فسبب اشركة غيره، وهو ما كان سبباً قبهما، فإن الإقرار يقتضي سبب لمخير به، وهو المال مشترك بينهما، وفي ذلك أي في الإقرار بامان المشترك إقرار بوارث على ما ذكر في الكتاب وهو باطل. [العناية ٣٨٢/٩] لسرکه بين الأجنبي والوارث في العبر أو ليس. اسأله أي إثبات هذا الإقرار في حق الأجنبي.

ولأنه لو فصل [حكم اشركة السابقة] الح أي لأن الصحة في حق الأجنبي يؤدي إلى لفساده؛ لأنه م صح في حق الأجنبي لشاركه الورث، فنصل حصته، فلا يزال هكذا إلى أن يصل كنه. وأما في الإبقاء، وهو الإبقاء لا يتأتى هذا؛ لأن حصة أحدهما ممتدة عن الآخر بقاء وبطلاناً أعني يبقى اوصية صحيحة في حق الأجنبي، وتصل في حق الوارث. كان للوارث الح لأن حصة كل منهما غير ممتدة عن غيرها، ففي كل جزء فرضته يشتركان. [العناية ٣٨٢/٩]

فيبطل في ذلك القدر، ثم لا يزال بقبض، ويشاركه الوارث حتى يبطل الكل، فلا يكون مفيداً، وفي الإنشاء حصّة أحدهما ممتازة عن حصّة الأخرى بقاءً وبطلاناً. **قال:** ومن كان له ثلاثة نوب: حيد ووسط وردى، فأوصى كل واحد لرجل. فصاح نوب ولا يدري أيّ هو، وورثته **أحمد ذلك:** فأوصيه **بأحد**، ومعنى جحودهم: أن يقول الوارث لكل واحد منهم بعينه: **الثوب الذي هو حقك قد هلك**، فكان المستحق مجهولاً، وجهالته تمنع صحة القضاء، وتحصيل المقصود فبطل.

فيبطل هذا الدليل مأخوذ من شرح 'الجامع الصغير' لقاضي حان، وتوضيحه: أنه لو صح إقرار المقر لأحبي، وقبض الأحبي شيئاً حسب هذا الإقرار، فثبت له المخبر به، وما هو إلا الدين المشترك، وإقراره كان إقراراً يعقد سابق بينهما، فهو لهما بعضه لهما باقيه ضرورة، فإلزامه ضرورة يشك كلاً على وصف الشركة، فما من شيء يأخذه لأحبي إلا كان للوارث أن يشاركه، فيصل قبضه في هذا القدر، ثم لا يزال لصحة الإقرار له، ويشاركه الوارث بضرورة المذكورة حتى يبطل قبض الكل بالنسبة إلى الأحبي، فلا يكون صحة الإقرار للأحبي مفيداً، بل يبره أن يصير إقراراً للوارث، أما الوصية: فتمليك مبتدأ هماً، فطلان التمييك لأحدهما لا يصل التمييك الآخر هكذا قال الريعي. **نفاة** أي في حق لأحبي. [الكفاية ٣٨٢/٩-٣٨٣] **وبطلاناً** أي في حق الورثة. (الكفاية) **قال** أي محمد في 'الجامع الصغير'. [النهاية ٤٣٢/١٣] **فأوصى الخ** صورة المسألة في 'الجامع': عن محمد ويعقوب عن أبي حنيفة في رجل أوصى لثلاثة نفر، فقال: لفلان هذا الثوب الحيد، ولفلان رجل آخر هذا الثوب الوسط، ولفلان رجل آخر هذا الثوب الردى، ثم مات الموصي، ثم هلك واحد من الثلاثة لا يدري أيهما هلك. [النهاية ٤٣٣/١٣] **أن يقول الوارث الخ** يريد بهذا، أن الورثة يحددون بقاء حق كل واحد منهم بعينه، ويقولون: حق واحد منكم بطل، ولا يدري من أصل حقه، ومن بقي حقه، فلا سلم إليكم شيئاً، فالوصية باطلة؛ لأنه إذا لم يعلم بقاء حق واحد منهم بعينه لا فائدة في نقائها فبطل كما ذكره الصدر شهيداً. [الكفاية ٤٨٣/٩] **حقك** أي لعل الثوب الذي هو حقك قد هلك. **مجهولاً** كما إذا أوصى لأحد هذين الرجلين، فإن الوصية باطلة؛ لأن المستحق مجهول. (النهاية) **المقصود** أي مقصود الموصي وهو إتمام عرضه. [النهاية ٤٣٣/١٣]

الوصية السالفة: اسمُ الحادث بعد الوصية في الموصى به، (البنية) كما إذا أوصى. حيث لا تصح الوصية، فكذا هذا. [البنية ٤٣٤/١٣]

وهو نصف البيت، وإن وقع في نصيب صاحبه له مثلُ ذرع نصف البيت تنفيذاً للوصية في بدل الموصي به عند فواته كالجارية الموصى بها إذا قتلت خطأ: تنفذ الوصية في بدلها، بخلاف ما إذا بيع العبد الموصى به حيث لا تتعلق الوصية بثمنه؛ لأن الوصية تبطل بالإقدام على البيع على ما بيناه، ولا تبطل بالقسمة. ولهما: أنه أوصى بما يستقر ملكه فيه بالقسمة؛ لأن الظاهر أنه يقصد الإيصاء بملك منتفع به من كل وجه، وذلك يكون بالقسمة؛ لأن الانتفاع بالمشاع قاصر، وقد استقر ملكه في جميع البيت إذا وقع في نصيبه، فتنفذ الوصية فيه، ومعنى المبادلة في هذه القسمة تابع،

سبع لعد أي عند فوات الأصل باصة. (الساية) بالإقدام لأن اسيع دليل الرجوع. على ما سدد أشد به. إن ما ذكر قبل باب الوصية بثلاث المال عند قوله: وإذا صرح بالرجوع، أو فعل ما يدل على الرجوع كان رجوعاً. (الساية) لا سطل بالنسبة. لأن القسمة تكميل الشفعة، خلاف اسيع. [الساية ١٣ ٤٣٥] انه أوصى أح يعني أن يجاب الوصية في البيت يتناول ملك الموصي على الاحتمال؛ لأن الحال متردد وقت الإيصاء بين أن يقع هذا البيت في نصيبه، وبين أن يقع في نصيب شريكه، فيتوقف حكم الوصية على القسمة، فيكون ذلك وصية بما يستقر ملكه بالقسمة؛ لأن ملك الموصي على اعتبار القسمة هو الملك التام كامل منتفع به؛ لأن الانتفاع بالمشاع قاصر، والظاهر أن الموصي قصد الإيصاء بالملك الكامل انتفاعه، فصار كأن الموصي قال: هذا البيت لفلان إن وقع في قسمي، فإن لم يقع في قسمي، فله مثل ذلك، ولو أنه أفصح بذلك، فله مثل ذلك إذا لم يقع في قسمته، فكذا ههنا.

وذلك أي الملك المنتفع به عن كل وجه. (الساية) بالقسمة لأن ملكه على اعتبار القسمة هو الملك التام المنتفع به. [الساية ١٣/٤٣٥] ومعنى سادته أح فيد قوله في هذه القسمة: لأن الدار حسي واحد، فيكون الإقرار في قسمة الدار الواحدة راجحاً، ولهذا لا يجري خبر فيها بالإجماع، أو لأن معنى المبادلة وإن كان راجحاً في العقار، إلا أن في هذه القسمة معنى المبادلة تابع تصحيحاً تصرف الموصي، وناب الوصية أوسع، ولهذا يصح بالعدوم على حظر الوجود كالشمر واعدة. [الكفاية ٩ ٣٨٤-٣٨٥]

وإنما المقصود الإفراز تكميلاً للمنفعة، ولهذا يُجبر على القسمة فيه، وعلى اعتبار الإفراز يصير كأن البيت ملكه من الابتداء، وإن وقع في نصيب الآخر ^{لوصية} تَنفُذُ في قدر ذرعان جميعه مما وقع في نصيبه، إما لأنه عوضه كما ذكرناه، أولأن مراد الموصي من ذكر البيت التقدير به تحصيلاً لمقصوده ما أمكن، إلا أنه يتعين البيت إذا وقع في نصيبه جمعاً بين الجهتين التقدير والتملك، وإن وقع في نصيب الآخر عمدنا بالتقدير، أو لأنه أراد التقدير على اعتبار أحد الوجهين، ^{بذكر البيت}

وإنما المقصود الإفراز الخ فيه بحث، وهو أنه قال في كتاب القسمة: والإفراز هو الظاهر في المكيلات وأموروت، ومعنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانات والعروض. وما نحن فيه من عوارض، فكيف كانت المبادلة فيه تابعة، وأحيب بأنه قال هناك بعد قوله: ومعنى المبادلة هو الظاهر في العروض، إلا أنها إذا كانت من جنس واحد أجبر القاضي على القسمة عند صب أحد الشركاء، وما نحن فيه كذلك، فكان معنى المبادلة فيه تابعاً؛ كما ذكرنا ههنا؛ لأن الآخر لا يجري في المبادلة، ويكون معنى قوله ههنا: ومعنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانات ولعروض إذا لم تكن من جنس واحد، وإن هذا أشار بقوله: وإنما المقصود الإفراز تكميلاً لمنفعة، وهذا يجبر على القسمة فيه، والباقي ظاهر. [العناية ٩ ٣٨٣-٣٨٤]

عوضه هذا الدليل محذوف؛ لأنه أقر ههنا بالعوضية والمبادلة، وقال سابقاً: إن معنى المبادلة في هذه القسمة تابعه. **كما ذكرناه** يعني في الحاربة الموصي بها. [العناية ٩ ٣٨٥] أو لأن مراد الخ أي لأن مراد الموصي من وصية بائيت المشترك بيه وبين صاحبه التقدير بذرعانه على أن يكون لموصي له من ملكه ذلك القدر تحصيلاً لمقصود، وهو تنفيذ الوصية؛ لأن مقصوده لا يحصل إذا أريد به التملك بعينه؛ لأنه ربما يقع بعد القسمة في نصيب صاحبه، ولكن إذا وقع البائيت في نصيب الموصي يتعين البائيت لتنفيذ الوصية لوجود معنى التقدير والتملك بعينه.

التقدير وهي فيما إذا وقع البيت في نصيب شريكه. [البناية ١٣ ٤٣٦] **الوجهين** يعني في وقوعه في نصيب الشريك. (العناية)

والتمليك بعينه على اعتبار الوجه الآخر كما إذا علق عتق الولد، وطلاق المرأة بأول ولد
تلدته أمته، فالمراد من جزء الطلاق مطلق الوعد، وفي العتق ولد حي، ثم إذا وقع البيت في
نصيب غير الموصي، والدار مائة ذراع، والبيت عشرة أدرع: يقسم نصيبه بين
الموصى له، وبين الورثة على عشرة أسهم: تسعة منها للورثة، وسهم للموصى له، وهذا
عند محمد . فيضرب الموصى له بخمسة أدرع نصف البيت، وهم بنصف الدار سوى
البيت، وهو خمسة وأربعون، فيجعل كل خمسة سهمًا، فيصير عشرة. وعندهما: يقسم
على أحد عشر سهمًا؛ لأن الموصى له يضرب بالعشرة، وهم بخمسة وأربعين، فتصير
السهم أحد عشر: للموصى له سهمان، وهم تسعة، ولو كان مكان الوصية إقرار،

الآخر يعني في وقوعه في نصيبه. [الباية ٣٨٥، ٩] كما إذا علق الخ بأن قال: إذا ولدت ممتني فهو حر،
وأنت صائق، فامرد في جلاء بطلاق مطلق الولد، حتى تصفق امرأة بولادة الولد كيف كان حيًا أو ميتًا؟
وفي العتق أي المراد في العتق ولد حي، لأن الميت ليس محل لعتق، حتى إذا ولدت ميتًا، ثم ولدت حيًا
يعتق الحي عند أبي حنيفة . خلافهما. (الباية) البيت أي إذا قسم ووقع الخ.
نصيبه أي نصيب الموصي وهو خمسون درعًا (الباية) عند محمد . قال الفقهاء: فلأن يضرب فيه بالثلث
أي يأخذ منه شيئًا حكم ماله من الثلث. يقسم أي نصيب الموصي بين الموصى له والورثة. [الباية ١٣/٤٣٦]
فصير السهام الخ بيانه. أن الإيجاب ما صح، وهو متناول للبيت، وهو عشرة أدرع من الدار، فإذا
رفعت العشرة من المائة بقي تسعون بين الشريكين لكل واحد منهما خمسة وأربعون، فيكون خمسة
وأربعون لورثة الموصي، وعشرة للموصى له إذا صمت إلى خمسة وأربعين يصير خمسة وخمسون، فيجعل
كل خمسة سهمًا، فيصير أحد عشر سهمًا. ولو كان مكان الخ يعني لو كان الدار بين شريكين، فأقر
أحدهما ست بعينه لو أحد، فيقسم الدار أولاً، فإن وقع البيت في نصيب المقر سم إلى مقره، وإن وقع في
نصيب الشريك يضرب المقر له فيما وقع في يد المقر مثل درع البيت، وكذلك لو أقر بصريق أو حائط،
كذا في الشامل . وعند محمد . يضرب المقر له بنصف درع البيت. [الباية ١٣/٤٣٧]

مع م الوصي: **باب دفعه فهو جائز**، **و لا يجمع**؛ لأن هذا تبرع بمال الغير، فيتوقف
 على إجازته، وإذا أجاز يكون تبرعاً منه أيضاً، فله أن يمتنع من التسليم، **بخلاف** ما إذا
 أوصى بالزيادة على الثلث وأجازت الورثة؛ لأن الوصية في مخرجها صحيحة لمصادفتها
 ملك نفسه، والامتناع لحق الورثة، فإذا أجازوها سقط حقهم، فنفذ من جهة الموصي.
قال: وإذا قسم الامان بركة الأب انما هما رجلان لأن الوصي له ثلث
 ما: **في ثلث حصته ثلث ما في يده**، وهذا استحسان، والقياس: أن يعطيه نصف
 ما في يده، وهو قول زفر **له**؛ **لأن إقراره بالثلث له تضمن إقراره بمساواته إياه**،
 للموصي له للموصي له

مخلاف حيث يجوز غير تسليم. **والامتناع** أي امتناع السقا في الزيادة على الثلث. قال أي محمد - في "الجامع الصغير". [النهاية ٤٣٨/١٣] **لأن إقراره إلح** يعني أن في رعم المقر أن المال يقسم أثلاثاً، ونصيب الموصى له، ونصيب كل واحد من الاثنين سواء، فما أنكر أحدهما، أو غاب جعل كأن نصيبه لم يكن، فيقسم الباقي عليهما نصفين؛ لأن نصبيهما سواء.

في قصص تسري عنه من الولد وفي "الجامع الصغير": عين صورة، وقال: رجل له ست مائة درهم، وأمة تساوي ثلاث مائة درهم، فأوصى بالجارية لرجل، ثم مات فولدت ولداً يساوي ثلاث مائة درهم قبل القسمة، فللموصى له الأم، وثلث الولد عنده، وعندهما: له ثلثا كل واحد منهما. لهما ما ذكرنا: أن الولد دخل في الوصية تبعاً حالة الاتصال، فلا يخرج عنها بالانفصال كما في البيع والعق، فتنفذ الوصية فيهما على السواء من غير تقديم الأم. وله: أن الأم أصل، والولد تبع فيه، والتبع لا يراحم الأصل، فلو نفذنا الوصية فيهما جميعاً تنتقض الوصية في بعض الأصل، وذلك لا يجوز، بخلاف البيع؛ لأن تنفيذ البيع في التبع لا يؤدي إلى نقضه في الأصل،

قل القسمة. وإن كانوا اقتسموا، وأخذ الورثة ثلاث مائة، وأوصى به أحرية، ثم ولدت ولداً، فلو لموصى به. الوصية لأن الوصية تسري إلى الورثة أحاداً قبل القسمة بالإجماع. كما في البيع أي تسري الوصية إلى الولد الحادث قبل القسمة كما يسري البيع إلى الولد الحادث قبل القسمة، وإذا اعتق جارية حامله عتق ولدها تبعاً، فإذا ولدت يبقى الولد كذلك عتقاً، أو بقول: إذا أوصى بعتق جارية فولدت قبل القسمة، فإن العتق ينفذ فيهما، وإن لم يجرحاً من الثلث يورع بينهما. [الكفاية ٣٨٦/٩]

إن الأم أصل، وإنما كانت الأم أصلاً؛ لأن الإيجاب يتناولها قصد، ثم يسري حكم الإيجاب إلى الولد، ولا مساواة بين الأصل والتبع، فتنفذ الوصية للأم، ثم يكون له من الولد قدر ما بقي من الثلث، وتنفيذ الوصية في جميع الأم كان مستحقاً قبل الولادة، فلا يتغير بزيادة المار؛ لأنه يؤدي إلى نقضها في الأصل. [العناية ٣٨٦-٣٨٧]

تبع فيه: أي في الوصية على تأويل الإيصاء. [العناية ٣٨٦/٩]

لا يراحم الأصل لأن الإيجاب تناول الأم قصد، ثم سري حكم الإيجاب إلى الولد، فلا يراحم الأصل؛ لعدم المساواة بينهما. (الساية) **ودلت لا يجوز** لأن فيه إبطال الأصل بالتبع. [العناية ٣٨٧/٩] أي لا يجوز انتقاص الوصية في بعض الأصل فراحمة التبع. **خلاف البيع** لأن فيه إبطال الأصل بالتبع، بل يبقى تاماً صحيحاً فيه، إلا أنه لا يقابله بعض الثمن، هذا جواب عما يقال: لا سلم. [الساية ٤٤٠/١٣]

بل يبقى تاماً صحيحاً فيه، إلا أنه لا يقابله بعض الثمن ضرورةً مقابلته بالولد إذا اتصل به القبض، ولكن الثمن تابع في البيع حتى ينعقد البيع بدون ذكره وإن كان فاسداً، ^{هذا البيع} حد: ^{هو} **وعد قبل القسمة**، فإن ^{هو} **وعد بعد القسمة** فهو ^{الولد} **موصى به**؛ لأنه نماء خالص ملكه لتقرر ملكه فيه بعد القسمة.

فصل في اعتبار حالة الوصية

قال: **وعد فخر المرحل لأمره من**، **أو وصى ما سمي له**، أو وهب له.

إلا أنه لا يقابله [أي لا يقابل الأصل بعض ثمن لأجل ضرورة مقابلة ذلك البعض بالولد] الخ جواب عما يقال: لا يسم أن تميد بيع في اتع لا يؤدي إلى نقصه في الأصل، فإن بعض الثمن لا يقابله في ذلك، وفيه نقص له حصته، ووجهه: أنه لا يقابله بعض الثمن ضرورةً مقابلته بالولد؛ إذا اتصل به القبض، فإن العوض لو اُخذ لا يقابل بعوضين، لكن لا يوجب ذلك انقضاء في البيع، لأن الثمن تابع إلى آخر ما ذكرناه. (العناية) إذا **اتصل به القبض** إما قيد بذلك؛ لأن مقابلة بعض الثمن بالولد إلى يكون أن لو كان مقوضاً بالأصل حتى لو هب قبل انقضاء بأفة سماوية لا يقاسه شيء من الثمن، بل يأخذ الأم بجميع الثمن. [العناية ٣٨٧/٩]

قبل القسمة أي قبل القبول أيضاً، فإن وُعدت بعد القبول وبعد القسمة، فهو موصى به؛ لأن التركة بالقسمة حُرِجت عن حكم ميث الميت، فحدثت زيادة على خالص ميث الموصى له، وإن وُعدت بعد القبول قبل لقسمة ذكر القدوري أنه لا يصير موصى به، ولا يعتبر حروجه من الثلث، وكان موصى به من جميع المال كما لو وُعدت بعد القسمة، ومشائخنا * قالوا: يصير موصى به حتى يعتبر حروجه من الثلث كما لو وُعدت قبل القبول، وإن وُعدت قبل موت الموصي لم يدخل تحت الوصية، وبقي على حكم ميث الميت؛ لأنه لم يدخل تحت الوصية قصداً ولا سرية والكسب كأولاد في جميع ما ذكرنا. [الكفاية ٣٨٧/٩]

في اعتبار الخ لما ذكر حكم المكلي في الوصية وهو الحكم الذي يتعلق بثلاث المال ذكر في هذا الفصل أحكاماً تتعلق بالأحوال المتغيرة من وصف إلى وصف؛ ما أن هذه الأحوال متمسكة بالعوارض والأحكام المتعلقة بثلاث المال متمسكة بالأصول، والأصل مقدم على عوارض كذا في الشروح. [نتائج الأفكار ٣٨٧/٩]

قال: أي محمد عليه السلام في "الجامع الصغير". [البنية ٤٤١/١٣]

ثم تروحيها ثم مات: جاز الإقرار، وبطلت الوصية ^{والهبة}؛ لأن الإقرار ملزم بنفسه، وهي أجنبية عند صدوره، ولهذا يعتبر من جميع المال، ولا يبطل بالدين إذا كان في حالة الصحة، أو في حالة المرض، إلا أن الثاني يؤخر عنه، بخلاف الوصية؛ لأنها إيجاب عند الموت، وهي وارثة عند ذلك، ولا وصية للوارث، والهبة وإن كانت منجزة صورة، فهي كالمضاف إلى ما بعد الموت حكماً؛ لأن حكمها يتقرر عند الموت، ألا ترى أنها تبطل بالدين المستغرق، وعند عدم الدين تعتبر من الثلث. قال: ^{وإن} ^{غير} ^{تسرى} ^{لأبيه} ^{بدين} ^{أو} ^{بدين} ^{بدين} ^{أو} ^{وهب} ^{لده} ^{أو} ^{أوصى} ^{لده} ^{فأسلمه} ^{لأبيه} ^{فصل} ^{موته}؛ ^{بصل} ^{دنت} ^{كده} ^{أما} ^{الهبة} ^{والوصية}؛

جاز الإقرار ^{الح}؛ مباه: أن المعتبر في حوار الوصية وفسادها كون الموصي له وارثاً، وغير وارث يوم الموت، لا يوم الوصية، والمعتبر في فساد الإقرار، وحواره كون المقر له وارثاً في الحال، فإن الإقرار تمليك في الحال. (العناية) ^{مكرم} ^{نفسه} فيه تلويح إلى رد قول رفر، وهو أن الإقرار أيضاً باطل؛ لأن إقرار المريض بمسألة التملك، ولهذا لا يصح للوارث، ووجه ذلك: أن الإقرار يشترط الحكم بنفسه من غير توقف على أمر زائد كالموت في باب الوصية. [العناية ٣٨٨/٩]

ولا يبطل بالدين أي لا يبطل الإقرار بسبب الدين يعني أن الدين لا يمنع صحة الإقرار، سواء كان الإقرار في الصحة، أو في المرض إلا أن الثاني وهو الإقرار الواقع في مرض مؤخر عندما عن الإقرار الواقع في الصحة، حتى أن المال يصرف إلى ما أقر به في حالة الصحة، فإن فصل منه شيء يصرف إلى ما أقر به في حالة المرض، وإلا فلا، وعند أي ليلى الإقراران يستويان، وهو مذهب الشافعي. الثاني: وهو الإقرار الواقع في المرض. [السياسة ٤٤١/١٣] الموت فإنها تمليك مضاف إلى ما بعد الموت.

أما تبطل ^{الح} فإن من وهب عدداً في مرض موته لأجنبي، وهو جميع ماله، وسلمه صح ذلك، وصار ملكاً للموهوب له، ثم إذا مات من ذلك المرض وجب الفسخ في الثلثين حقاً للورثة في الكل حقاً للعرماء، وصارت الهبة كالمشترى بالموت، فصار حكمها حكم الوصية. قال أي محمد ^{في} ^{الحامع} ^{الصغير} [الباب ٤٤٢/١٣]

فما قلنا: إنه وارث عند الموت، وهما إيجابان عنده أو بعده، والإقرار وإن كان ملزماً
 بنفسه، ولكن سبب الإرث، وهو البنوة قائم وقت الإقرار، فيعتبر في إيراد تهمة
 الإيثار، بخلاف ما تقدم؛ لأن سبب الإرث الزوجية، وهي طارئة حتى لو كانت
 الزوجية قائمة وقت الإقرار، وهي نصرانية ثم أسمت قبل موته لا يصح الإقرار؛
 لقيام السبب حال صدوره، وكذا لو كان الابن عبداً، أو مكاتباً فأعتق؛ لما ذكرنا.
 وذكر في كتاب الإقرار: إن لم يكن عليه دين: يصح؛ لأنه أقر لمولاه وهو أجنبي، وإن
 كان عليه دين: لا يصح؛ لأنه إقرار له، وهو ابنه، والوصية باطلة؛ لما ذكرنا أن المعتبر
 فيها وقت الموت. وأما أهبة: فيروى أنها تصح؛ لأنها تملك في الحال وهو رقيق،
 بوصية

فما يعني في المسألة الأولى. (السياسة) إيجابان عنده هذا بالنظر إلى أن الإيصاء تملك مضاف إلى رمد
 رواد الأهبة، وهو رمد الموت على ما روي عن الشافعي . أو بعده هذا بالنظر إلى أن الشركة مسقة
 على ملك ميت بعد الموت، والإيصاء تملك على سبيل الاستحلاف، فلا بد من اتصال أهبة الأصل كما
 هو مذهبنا. الإيثار: أي إيثار هذا الابن على الورثة الآخرين.

تقدم من الإقرار وهبة والوصية لامرأة. (السياسة) طارئة لأن الزوجية حصت بعد الإقرار لها بدين،
 فلا يصلح الإقرار. (سابقة) الإقرار أي إقرار المريض له بدين. **لصاحب السب**. وهو الزوجية وقت
 الإقرار. (سابقة) وكذا لو كان الخ أي يطل لإقرار والوصية وأهبة كما لو كان نصرانياً، فأسم قبل
 موت الأب. [كفاية ٣٨٨/٩] لما ذكرنا وهو قيام سبب الإرث وقت الإقرار. [السياسة ٤٤٢، ١٣]

وإن كان عليه الخ أي إن كان على أحد دينه يصح الإقرار؛ لأن الإقرار يكون بعد، وهو به، فلا
 يصح الإقرار. لأن المولى لا يملك ما في يده، وإن لم يكن على أحد يصح الإقرار؛ لأن الإقرار يكون
 لمولاه، ومولاه أجنبي، فيصح الإقرار له؛ وهذا لأن المولى يملك ما في يده.

وقت الموت لأنها تملك مضاف إلى ما بعد الموت، وليس حينئذ وارث، ولا وصية سوارث. (السياسة)
 رقيق: فتكون الهبة للموت، فتصح. [البنية ٤٤٣/١٣]

وفي عامة الروايات هي في مرض الموت بمنزلة الوصية، فلا تصح. **قال: والمُقعد والمفلوج**، لأنَّ ^{فيه} **المُسنون** إذا **تطاوَل** ذلك **وإن** لحقَّ منه موت، فيسب من جميع **أول**؛ لأنه إذا تقادم العهد صار طبعاً من طباعه، ولهذا لا يشتغل بالتداوي، ولو صار صاحب فراش بعد ذلك، فهو كمرض حادث. **وإن** وهب عند ما أصابه ذلك، ومات من أيامه: فهو من **الثبت** إذا صار صاحب فراش؛ لأنه يخاف منه الموت، ولهذا يتداوى، فيكون مرض الموت، والله أعلم.

قال: أي محمد في "الخامع الصغير". [الساية ٤٣٣/١٣] **والمُقعد** من لا يقدر على القيام. (العناية) **والمفلوج الخ** العاج ذهاب الحس والحركة من أحد شقي البدن، وسلامة الشق الآخر، واشتغل فساد في اليد يقال: شت يده فشن، ورحل أشل، ونسل عارة عن اجتماع المرة في الصدر وبطنها كذا ذكروا في كتب الطب، وتفسير المطرري أن المسنول الذي سلت أنثياه أي بزعت حصيته لا يناسب هذا الموضع؛ لأن الكلام فيها إذا تطاول المرض، ولم يخف منه الموت، والذي برعت حصيته بعد تطاول الزمان لا يسمى مريضاً أصلاً. **تطاوَل ذلك الخ**. ومدة التطاول مقدرة بالسنة، والمراد من الخوف الغالب منه لا نفس الخوف. (الكفاية) **صار** [يعني خرج من أن يكون مريضاً مرض الموت] (العناية ٣٨٩/٩) **طعنا** [فحكمه حكم الأصحاء، فيعتبر تصرفه من ثبوت المال، ولا يصح إقراره لموارث الخ] لأن المعبر لحكم التصرف مرض الموت، وهو ما يكون سبباً للموت غالباً، وإنما يكون كذلك إذا كان حاله يرداد حالاً فحالاً إلى أن يكون آخره الموت، فأما إذا استحكم وصار بحيث لا يرداد، ولا يخاف منه الموت، فلا يكون سبباً للموت كالعلمي ونحوه، وإنما يكون في حكم المرض في أول ما أصابه ذلك إذا صار صاحب فراش، وصاحب الدق والنسل قبل أن يصير صاحب فراش لا يكون في حكم المريض؛ لأن الإنسان قلما يخلو عن قليل مرض، فما دام يخرج في حوائجه بنفسه، ولم يصير صاحب فراش لا يعد مريضاً عند الناس كذا ذكره الإمام قاصيحيان. [الكفاية ٣٨٩/٩] **فهو كمرض الخ** فيعتبر فيه تصرفه من اثبت. (العناية) **وإن** وهب. أي الذي صار صاحب فراش بعد المال. [الساية ٤٤٤، ١٣] **ومات**. أي العالج والنسل وأمثاهما. إذا صار الخ أي إن صار صاحب فراش في أول ما حدثت تلك العلة، ومات في أيامه ذلك، فحكمه حكم المريض يعتبر تصرفه في ثبوت المال، ولا يصح إقراره لموارث.

باب العتق في مرض الموت

قال: ومن اعلم في مريمه عليا، فارجو وحسب او عسى ان ياتيكم بحبيب ومحمد

معظم من سنه، ويصير له مع صاحب الأصل، وفي بعض النسخ: فهو وصية مكان
 نسخ بقدره

قوله: جائز، والمراد الاعتبار من الثلث، والضرب مع أصحاب الوصايا لا حقيقة الوصية:

لأنها إيجابٌ بعد الموت، وهذا منحز غير مضاف، واعتباره من التلث لتعلق حقِّ الورثة،

وكذلك ما ابتدأ المريضُ إجابته على نفسه كالضمان، والكفالة في حكم الوصية؛

باب العلق الح الإعتاق في امريض في معنى موصية: لوقوعه ترعا في رمال تعنى حق مورثة ذكره في

كتاب الوصايا، ولكن أحر ذكره عما هو صريح في الوصية؛ لكون الصريح هو الأصل في الدلالة

ويصير به الخ أي يصير به شئ كل واحد من هؤلاء الثلاثة، وهو العبد المعتق في مرض الموت.

وہیشتری من مریض اندی بخ سحاناق، وٹوہوب لہ مع ما پری ؑصحب الوصایا، وٹرد من صرہم

بالتثنية مع أصحاب الوصايا استحقاقهم في الثبوت كما في سائر الوصايا، فهم يستحقون الثبوت لا غير.

وَيَسِّرُ الْمُرَادَ أَنَّهُمْ يَتَسَاءَلُونَ أَصْحَابَ الْإِنْصَابِ فِي الثَّلَاثِ وَخَاصُّهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَعَقَّبُونَ الْمُتَقَدِّمَ فِي الْمُرُصِ مُقَدِّمًا عَلَى

الوصية بالمال في الثلث. [البنية ١٣/٤٤٥]

والمراد الخ أي المراد من قوله وصية عندنا، للتعقّب الوقوع في مرض، أو بيع سخافة ما وقع فيه، أو أهنة

الموقعة فيه من الثث كاعتبار الوصية من الثث، وليس مراده أن كل واحد من الأشياء المذكورة وقع

وصية حقيقة؛ لأن حقيقة الوصية يخاب تميث مضاف إلى ما بعد الموت، وليس كل واحد منها بهذه

انشاء، بل وقع منجراً، ولكن ما كان حكم كل واحد منها حكم الوصية باعتبار انشئت سماه وصية.

كالصمان والكفالة عير بينهما بالعطف؛ لأن الصمان أعم من كفالة، فإن من صمان ما لا يكون

كفالة بأن قال لأحسني: حاله امرأته على ألف عمى أبي ضامس، وكذا لو قال: مع هذا العبد بألف عمى أبي

صامن لك خمس مائة من الشمس سوى الألف، فإن بدل الخلع يكون على الأحمى لا على المرأة، والخمس

مائة على الضامن دون المشتري. [العاية ٣٩٠/٩]

لأنه يتهم فيه كما في الهبة، وكل ما أوجبه بعد الموت، فهو من الثلث، وإن أوجبه
 في حال صحته؛ اعتباراً بحالة الإضافة دون حالة العقد، وما نفذه من التصرف،
 فالمعتبر فيه حالة العقد، فإن كان صحيحاً، فهو من جميع المال، وإن كان مريضاً
 فمن الثلث، وكل مرض صح منه، فهو كحال الصحة؛ لأن بالبُرء تبين أنه لا حق
 لأحد في ماله. قال: **وإن حابي، ثم غيب، وصاف انتب عنهما: فالخباة أولى**
عند أبي حنيفة رحمه الله، وإن أعتق، ثم حابي: فهما سواء،
بحاص

لأنه **سهم** قد أي لأن المريض متهم يتهم فيه أي في إيجابه على نفسه كما في الهبة أي كما يتهم. (الساية)
فهو من الثلث لأنه علقه بحال تعلق الورثة فيه بأمال، فكان المعتبر فيه حال الإضافة لا حال الإيجاب.
وإن أوحده أي وإن كان الإيجاب في حالة الصحة أي وإن كان واقعاً. (الباية) **التصرف**. كالإعتاق والهبة. (الكفاية)
 أي ولم يضافه إل ما بعد موت. [أبواب ١٣، ٤٤٦] **العقد**: أي حالة عقد التصرف.
أمال أي يعتبر تصرفه من جميع المال. **وكل مرض** **الح** أي كل مرض صح منه، وقد تصرف فيه كان
 تصرفه تصرف الأصحاء؛ لأنه لما برئ من مرضه تبين أنه م يكن مرضه سبب الحجر عن تصرفه حيث
 م يكن حق أحد متعلقاً بماله. **وإن حابي** [أي باع بعين فاحش] **الح** صورته: رجل باع في مرضه عبداً
 يساوي أمين من رجل باللف، وأعتق عبداً يساوي ألفاً، ولا مال له سواهما، فالخباة أولى. وإن ابتداء
 بالعتق تحاصفاً فيه عند أبي حنيفة. ففي الأول يسم العبد للمشتري باللف، ولم يبق من الثلث شيء
 إلا أن العتق لا يمكن رده، فيسعى العبد في قيمته للورثة، وفي الثانية: يتحصان في مقدار الثلث، وقالوا:
 العتق أولى سواء قدم الخباة أو أخرها، فيعتق العبد محاباً؛ لأن قيمته بقدر الثلث، ويحجر المشتري إن شاء
 بقص البيع، ورد العبد؛ لما لزمه من الزيادة في الثمن من غير رصده، وإن شاء أمضى العقد، وأدى كمال
 قيمة العبد ألفي درهم. [العناية ٣٩٠/٩]
فالخباة أولى **الح** إن كانت الخباة قبل العتق بدئ بالخباة قبل العتق، وإن كان العتق قبل الخباة تحاصفاً
 جميعاً صاحب الخباة واعتق، فإن لم يبق شيء بعدهما بطل ما بقي من الوصايا، وإن بقي من الثلث شيء،
 فضاربوا فيه على قدر وصاياهم.

وقال: العتق ^{في سائر} في سائر ^{الأمر لكي} والأصل فيه: أن الوصايا إذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث: فكل من أصحابها يضرب بجميع وصيته في الثلث لا يُقدَّم البعض على البعض إلا العتق ^{لعتق الممّدة} الموقوع في المرض، والعتق المعلق بموت الموصي كالتدبير الصحيح، والمحاباة في البيع إذا وقعت في المرض؛ لأن الوصايا قد تساوت، والتساوي في سبب الاستحقاق يوجب التساوي في نفس الاستحقاق، وإنما قدّم العتق الذي ذكرناه آنفاً؛ لأنه أقوى، فإنه لا يحقه الفسخ من جهة الموصي، وغيره يلحقه،

وقال الح. قال أبو يوسف ومحمد: يبدأ بالعتق قبل الحادة، قدم العتق أو آخر، فإن لم يبق شيء من الثلث نصت لوصية سابقة، وإن بقي من الثلث شيء تضارب أهل وصايا ابتقية على قدر وصاياهم، وكان لكل منهم قدر ما يخص وصية من ذلك. **الثلث** مثل أن يوصي بالربع والسدس. [أساية ١٣ ٤٤٧] **الثلث** فيكون الثلث بينهم، إلا [مستثنى من قوته: لا يقدم. (عدة ٩ ٣٩٠)] **العتق الح** فإنه يبدأ بكل ذلك قبل كل وصية، ثم يتضارب أهل الوصايا بعد ذلك، فما بقي من الثلث يكون بينهم على قدر وصاياهم. في المرض أي لم يحز لا يهوض إلى عتاق مورثة مثل أن يقول: أعتقوه، أو يوصي بعتقه بعد موته. (العباية) **والعتق المعلق الح** والخرف فيه أنه يكون مفعلاً عقب الموت من غير حاجة إلى تنفيذ، فهو في معنى أسبق مما يحتاج إلى التنفيذ، والترجيح يقع بالسبق، توصيته: أن العتق مفعول بموت يستحق استحقاق الديون، فإن صاحب الدين يعفد باستيفاء دينه، إذا طفر بحس حقه، وهذا بنفس الموت يصير مستوفياً حقه، والدين مقدم، فكذا ما في معناه. [الكفاية ٩/٣٩٠]

كالتدبير الصحيح مثل أن يقول رجل بممبوك: أنت حر بعد موتي أو أنت حر إذا مت أو إن مت، واحتتر بالصحيح عن تدبير الفاسد، كما إذا قال: أنت حر بعد موتي يوم أو شهر، فإنه لا يكون مقدماً على سائر الوصايا، بل هو وسائر الوصايا توصايا سواء. [البنية ١٣ ٤٤٣] **أنفاً** وهو العتق الموقوع في المرض. (الساية) **وغيره يلحقه**. أي غير العتق يحقه أي الفسخ من جهة الموصي؛ لأنه يصح الرجوع عنه، ولا يصح الرجوع في العتق. [البنية ١٣/٤٤٨]

وكذلك المحاباة لا يلحقه الفسخ من جهة الموصي، وإذا تقدم ذلك، فما بقي من الثلث بعد ذلك يستوي فيه من سواهما من أهل الوصايا، ولا يقدم البعض على البعض. لهما في الخلافية: أن العتق أقوى؛ لأنه لا يلحقه الفسخ، والمحاباة يلحقها، ^{ما بقي من الثلث} ولا معتبر بالتقديم في الذكر؛ لأنه لا ^{من المحاباة} يوجب التقدم في الثبوت. وله: أن المحاباة أقوى؛ لأنها تثبت في ضمن عقد المعاوضة، فكان تبرعاً بمعناه لا بصيغته، والإعتاق ^{من العتق} تبرع صيغة ومعنى، فإذا وجدت المحاباة أولاً دفع الأضعف، وإذا وجد العتق أولاً وثبت، وهو لا يحتمل الدفع كان من ضرورته المزاحمة، ^{فيها سوء}

وكذلك المحاباة إلخ: لأنها تثبت في ضمن عقد معاوضة، ومن قضية معاوضة الروم، فلزمه الوصية التي في ضمنها ممزعة العتق. (البناية) ذلك، أي العتق المذكور والمحاباة. سواهما أي من سوى عتق المذكور، ولدي حاشية. [البناية ٤٤٨/١٣] في الخلافية: قال صاحب 'العناية' في بيان الخلافية وهي لتي قدم فيها المحاباة على العتق، وتبعه العيني، أقول: هذا شرح فاسد، لأن الخلاف بين أبي حنيفة ^{فيها سوء} وصاحبيه في كتاب المسائلين المذكورين، وهما التي قدم فيها المحاباة على العتق، والتي قدم فيها العتق على المحاباة، وكذا الدليل المذكور من قبلهما، والدليل المذكور من قسمة يتمشيان في تبيح المسائلين معاً بلا كلفة كما لا يعنى على دي مسكة، فلا وجه لتفسير الخلافية هما بما يخص مسألة الأولى، فالصواب في بيانه أن يقال: وهي التي اجتمع فيها العتق والمحاباة، سواء قدم عتق على المحاباة، أو قدمت المحاباة على العتق. (فتح القدير ٣٩/٩) **يلحقها** الفسخ من جهة المشتري. **ولا معتبر** أي لا يكون محاباة أو بالتقدم في الذكر

لا يوجب التقدم إلخ لأن رمان التقرر بعد الموت، والكل يتقرر معاً. [الكفاية ٣٩٢/٩] ألا ترى أنه إذا أوصى بثلث ماله لفلان ولفلان كان بينهما أثلاثاً وصل أو فصل، ولا عرة بالدية، فكذلك ههنا. (العناية) **المعاوضة** يعني وبالمرص لا ينحرف الحجر عنها. [العناية ٣٩١/٩] **لا بصيغته** إلخ أي لا من حيث صيغته، فإن البيع بالمحابة عقد تجارة، حتى يجب للشفيع الشفعة، فالشفعة تخصص بالمعاوضات، وهذا إن البيع بالمحابة يصح من العبد المأذون والصبي المأذون. [البناية ٤٤٨/١٣]

اعتباراً بالوصية بالحج. وله: أنه وصية بالعتق لعبد يشتري بمائة، وتفيدها فيمن يشتري بأقل منه تنفيذ **لغير الموصي** له، وذلك لا يجوز، بخلاف الوصية بالحج؛ لأنها قرينة محضة هي حق الله تعالى، والمستحق لم يتبدل، وصار كما إذا أوصى لرجل بمائة، فهلك بعضها يُدفع الباقي إليه. وقيل: هذه المسألة بناء على أصل آخر مختلف فيه، وهو: أن العتق حق الله تعالى عندهما حتى تُقبل الشهادة عليه من غير دعوى. فلم يتبدل المستحق، وعنده: حق العبد حتى لا تُقبل البينة عليه من غير دعوى، فاختلف المستحق، وهذا أشبه. قال: ومن ترك ديناً ومائة درهم، وعبدًا قيمته مائة درهم، وقد كان أعفاه في مرضه، فأحار الورثة ذلك: ما يسع في شيء: لأن العتق في مرض الموت وإن كان في حكم الوصية، وقد وقعت بأكثر من الثلث، إلا أنها تجوز بإجازة الورثة؛ لأن الامتناع لحقهم، وقد أسقطوه. قال: ومن أوصى بعنف عبده، ثم مات، فجنى جناية.

بالوصية أي ما إذا أوصى بأن يحج عنه بمائة، فهلك درهم يحج عنه بما بقي، **لغير الموصي** له [وفي نسخة به] أي غير من أوصى له الموصي، فإن من قيمته دون المائة غير من قيمته مائة. وقيل: لقائل فخر الإسلام سردي في شرح 'الحامع الصغير'. **المستحق**. فم يكر العبد موصى له، بل الموصى له صاحب الشرع وهو لم يتبدل. وهذا أنسه يعني إلى الصواب؛ لأنه يثبت بالتدليل أنه حق العبد عنده، فيحذف المستحق إذا هلك منه شيء، وتبطل الوصية، وترد المائة إلى ورثته. [الغاية ٩ ٣٩٣] أي كون هذا الخلاف في عتق اسمته بناء على أن العتق حق لله عز وجل، أو حق المملوك هو أشبه بالصواب. [الغاية ١٣ ٤٥٠] قال 'في محمد' في 'الحامع الصغير'. (البداية) أنها. أي أن الوصية بأكثر من الثلث. **فجنى** جناية اعلم أن العبد إذا جنى جناية خطأ، فحكمه الدفع أو الفداء، ثم هدد العبد الموصى به بعتقه إذا جنى جناية بعد موت الموصي كانت الورثة بالخيار إن شاءوا دفعوه بالجناية، وإن شاءوا فدوه، فإن دفعوه بطلت الوصية؛ لأن اندفع يصح حق المالك لو كان حيًا، فكذلك يبطل حق من يتلقى المالك من جهته، وهو الموصى به.

فكان منكراً، والقول قول المنكر مع اليمين، ولأن العتق حادث، والحوادث تضاف إلى أقرب الأوقات؛ للتيقن بها، فكان الظاهر شاهداً للوارث، فيكون القول قوله مع اليمين، إلا أن يفضل شيء من الثلث على قيمة العبد؛ لأنه لا مزاحم له فيه، أو تقوم له البيّنة أن العتق في الصحة؛ لأن الثابت بالبيّنة كالثابت معاينة، وهو خصم في إقامتها لإثبات حقه. قال: ومن ترك عداً، فقل بوارث؛ اعتقني أنوك في الصحة. وقال رحى: بى عبي أبيت ألف درهم، فقال: صدقتما، فإن العبد يسعى في قيمته عند أبي حنيفة يحدد، وقال: يعتق ولا يسعى في شيء؛ لأن الدين والعتق في الصحة ظهراً معاً بتصديق الوارث ^{فاستويا} في كلام واحد، فصارا كأنهما كانا معاً، والعتق في الصحة لا يوجب السعاية،

منكراً معرضه أن لا شيء سموصى له. والقول قول إلح. فإذا كان القول قول الورثة كان الثلث مستحقاً بالعتق، فإن فصل شيء منه إلى تمام الثلث، فهو للموصى له، وإن لم يفصل، فلا شيء للموصى به. والحوادث تصاف إذا جهل التاريخ، وأقرب الأوقات حال المرض، فيصاف العتق الحادث إليه لتيقن الأقرب ما لم يتبين أنه من قبل. في الصحة أي م يكن وصية، فحينئذ تلت مال لموصى له وهو خصم إلح: جواب عن إشكال عني قول أبي حنيفة. فإن العتق عده حق العبد، فلا بد من الخصومة، وهو الدعوى حتى تقل البيّنة، وم توجد الدعوى من العبد، فيسعى أن لا يقل البيّنة على العتق، والجواب عنه: أن البيّنة إما وجدت من الخصم، فإن الموصى له بهذه البيّنة يثبت نفسه حقه، فيكون خصماً، وبيّنة من الخصم مقبولة. [الكفاية ٩/ ٣٩٤] قال: أي محمد ^{رحم} في 'الجامع الصغير'. (السيدة) واحد بقوله: صدقتما. [السعاية ٩/ ٣٩٤] فصارا أي العتق في لصحة والدين.

لا يوجب السعاية إلح: لأن من اعتق عبداً في صحته، ثم مات، وعليه دين لم يسع العبد له في شيء، فهذا مثله؛ وهذا لأن الإقرار بدين الأمرين في حالة المرض إما ينع أحدهما الآخر أن لو كان أحدهما متأخراً عن الآخر، فيسمع المتقدم المتأخر، وههنا ما حصل معاً بتصديق كل واحد يجعل كان لأمرين كانا مثبتاً بالبيّنة، فيثبتان معاً لذلك. [الكفاية ٩/ ٣٩٤]

وإن كان على المعتق دين. وله: أن الإقرار بالدين أقوى؛ لأنه يُعتبر من جميع المال، والإقرار بالعتق في المرض يُعتبر من الثلث، والأقوى يدفعُ الأدنى، فقضيته أن يبطل العتق أصلاً، إلا أنه بعد وقوعه لا يحتمل البطلان، فيدفع من حيث المعنى بإيجاب السعاية، ولأن الدين أسبق؛ لأنه لا مانع له من الإسناد، فيسند إلى حالة الصحة، ولا يمكن إسناد العتق إلى تلك الحالة؛ لأن الدين يمنع العتق في حالة المرض مجاناً،

وله ن **ح** أي حيفة وجهان: أحدهما: أن الإقرار بالدين أقوى من الإقرار بالعتق، ويدفع الأقوى لأضعف، والنسب على ذلك أن إقرار دين يصح من رأس مال لا من ثلث محسب، وأنه لا يعتبر وصية من المريض، والإقرار بالعتق من المريض يصح من الثلث لا غير. وإسناد الإقرار بالعتق إلى لصحة يد يصح به يمكن المانع من الإسناد، وقد وجد مانع، وهو شغل الدين، فإن منع الإسناد في حال الصحة، فافتقر العتق في حالة مرض، فعلى هذا كان بسعي أن يبطل عتق أصلاً، إلا أنه بعد وقوعه لا يحتمل الفسخ، ففسخ من حيث المعنى بوجوب سعاية على العبد، وبقضى به الدين، ولا يفسخ من حيث الصورة، ولأن الدين أسبق؛ لأنه لا مانع من إسناد الدين إلى حالة الصحة؛ لأن الإقرار يصح من رأس المال من الصحيح والمريض جميعاً، وإسناد العتق إلى حالة الصحة لا يمكن؛ لأن الدين يمنع أن يقع عتق مجاناً، فلا جرم وجبت سعاه عليه، وإقرار الوارث بمسئلة بإقرار المريض، ولو أن المريض أقر في مرضه أنه اعتق هذا العبد في صحته، وأقر بدين كان الدين أقوى، فكذلك إذا أقر بدين.

من **حب المعنى** لا من حيث الصورة. (السنة) **بأخبار السعد** على العبد، ويقضى به الدين. [السنة ٤٥٣/١٣] **فسد** **ح** فكذلك ثبت لدين من كل وجه، وبثبت عتق من حيث صورة لا من حيث معنى؛ لأن عتق مريض مدين يرد من حيث المعنى بوجوب السعاية، وصار بصدوق الوارث بمسئلة تصديق الميت، ولو قال العبد مولاه المريض: أعتقتني في صحنتك، وقال رجل آخر: ي عتبت ألف درهم دين، فقال مريض: صدقتما، عتق العبد، ويسعى في قيمته لعمره كذلك ههنا. [السنة ٣٩٤/٩] **ولا يمكن إسناد** **ح** وهذا لأن العتق لم يظهر إلا ومعه دين، وأنه يمنع ظهور عتق مجاناً في مرض، ويسند عتق في حالة لصحة يكون بعد ثبوته، فصار بدين مانعاً بسند العتق في الصحة، فبقي عتق مقصوراً. [السنة ٣٩٤/٩]

فتجب السعاية، وعلى هذا الخلاف إذا مات الرجل، وترك ألف درهم، فقال رجل: لي على الميت ألف درهم دين، وقال الآخر: كان لي عنده ألف درهم وديعة، فعنده: الوديعة أقوى، وعندهما: هما سواء.

الدين والوديعة

فصل

قال: **ومن أوصى بصلاة من حقه في الله تعالى: قدمت القرائن منها فله من ماله ما وصى به.**

وديعة. فقال الوارث: صدقتما. فعنده **الح** هـ من مسامحات، فإن أكار القدمات ذكر، خلاف على العكس، فالحاكم في مختصر 'الكافي'، والفقهاء أبو الليث السمرقندي في 'كتاب مختلف الروايات'، والقدوري في 'كتاب التفرير'، وفهر الإسلام في 'شرح الجامع الصغير'، وإمام نجم الدين أبو جعفر السبكي في 'كتاب الحصر' وغيرهم قايروا. إن عندهم الوديعة أقوى، وعنده هما سواء، والتفصيل في 'عناية السيار' أقوى. فإن صاحب الدين يدعي حقاً في الدمة انتقل إلى العين، وصاحب الوديعة يدعي العين، فإذا قال: صدقتما، فقد سبق حق صاحب الوديعة إلى العين قبل ثبوت حق صاحب الدين فيه، فكان أقوى به. وعندهما فالألف بينهما نصفان. **هما سواء**، فإن صاحب دين لما ادعى الدين، فقد ادعى حقاً في الدمة مقولاً إلى العين، وصار مدعياً للعين، وصاحب الوديعة يدعي العين أيضاً، فإذا كان كذلك، فكل واحد منهما يدعي العين، وصدقهما مورث فيه، فصارا مستويين في الحق في ذلك العين، فكان بينهما

فصل قدم باب العتق في المرض على هذا الفصل؛ بقوة العتق في المرض، لأنه لا يحذفه النسخ. (العناية) **ومن أوصى الح** اعلم أن من مات وعليه حقوق الله تعالى من صلاة، أو صيام، أو زكاة، أو حج، أو كفارة، أو نذر، أو صدقة فصر، إما أن يوصى بها، أو لا، فإن كان التالي لم يؤخذ من تركته، ولم تجز الورثة على إحراجها، لكن هم أن يترعوا بذلك، وإن كان الأول بعد من ثلث ماله عبداً. [العناية ٩ ٣٩٥]

قدمت القرائن الح الوصايا لا تحبو إما أن يكون كتبها لله تعالى أو كتبها لعماد، وما كان لله تعالى، فلا ينحو إما أن يكون كله فرائض كالزكاة والحج والصوم والصلاة، أو كله واجبات كالكفارات والنذر وصدقة المفطر، أو كله تطوعاً كالوصية نحر التصوع، والصدقة على الفقراء وما أشبهها. =

أو آخرها من: حج و زكاة و كفاية: لأن الفريضة أهم من النافلة، والظاهر منه البداءة بما هو الأهم، ^{في} ^{الوصية} ^{سأوت} ^{في} ^{القوة} ^{لأن} ^{تأ} ^{قصد} ^{موصي} ^د ^{صاف} عنها انتب: لأن الظاهر منه ^{يبتدئ} بالأهم. وذكر الطحاوي ^{٣٩٥} أنه يبتدئ بالزكاة، ويقدمها على الحج، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف ^{٣٩٦}. وفي رواية عنه: أنه يقدم الحج، وهو قول محمد ^{٣٩٧}. وجه الأولى: أنهما وإن استويا ^{على الزكاة} في الفريضة، فالزكاة تعلق بها ^{حق} العباد، فكان أولى، وجه الأخرى: أن الحج ^{لأحر} يقام بالمال والنفس، والزكاة بالمال قصراً عنه، فكان الحج أقوى، ثم تقدم الزكاة والحج على الكفارات؛ لمزيتها عليها في القسوة؛ إذ قد جاء فيهما من الوعيد

= فإن جمع بين هذه الوصايا كلها، فإن كان ثلث ماله يمتل جميع ما أوصى، فإنه يقدم وصاياه كلها من ثلث ماله، وإن كان ثلث ماله لا يمتل دلت، فإن أبحاث الورثة، فكذلك، وإن لم تحر الورثة، فإنه يصر إن كانت وصاياه كلها لله تعالى، فإنه يصر إن كانت كلها فرائض، فإن بدأ بما بدأ به الميت، وإن كانت واجبات، فإنه بدأ بما بدأ به أيضاً، وكذلك لو كانت كلها تطوعاً، فإن كان بعضها فرائض، وبعضها واجبات، وبعضها تطوعاً، فإنه يبدأ بالفرائض، أولاً، وإن أحرها، ثم بالواجبات، ثم بالتطوع. [الكفاية ٣٩٥/٩-٣٩٦]

في القوة بأن كانت كلها فرائض أو نوافل كاحسور ورياضات ومساجد. [أساية ١٣ ٤٥٥] وهو قول محمد ^{٣٩٨} عن أنصف وجد رواية، وإلا فلقنوري في 'شرح مختصر الكرخي'، وشمس لأئمة السرخسي في شرح كافي، وشمس ندس لبيهقي في الكفاية، وصاحب التحفة، والشيخ أبو نصر في 'شرح لأفصح' جعلوا قول محمد ^{٣٩٩} تقدم لركاة على الحج كذا في 'عدة سيد'، ^{حق} العباد يعني باعتباره 'المفقير حقه في انقص ثابت، فكان مخرجاً خفيين. [العناية ٣٩٦/٩]

من الوعيد ^{الح} أما في الزكاة فقولته تعالى ^{٤٠٥} ^{٤٠٤} ^{٤٠٣} ^{٤٠٢} ^{٤٠١} ^{٤٠٠} ^{٣٩٩} ^{٣٩٨} ^{٣٩٧} ^{٣٩٦} ^{٣٩٥} ^{٣٩٤} ^{٣٩٣} ^{٣٩٢} ^{٣٩١} ^{٣٩٠} ^{٣٨٩} ^{٣٨٨} ^{٣٨٧} ^{٣٨٦} ^{٣٨٥} ^{٣٨٤} ^{٣٨٣} ^{٣٨٢} ^{٣٨١} ^{٣٨٠} ^{٣٧٩} ^{٣٧٨} ^{٣٧٧} ^{٣٧٦} ^{٣٧٥} ^{٣٧٤} ^{٣٧٣} ^{٣٧٢} ^{٣٧١} ^{٣٧٠} ^{٣٦٩} ^{٣٦٨} ^{٣٦٧} ^{٣٦٦} ^{٣٦٥} ^{٣٦٤} ^{٣٦٣} ^{٣٦٢} ^{٣٦١} ^{٣٦٠} ^{٣٥٩} ^{٣٥٨} ^{٣٥٧} ^{٣٥٦} ^{٣٥٥} ^{٣٥٤} ^{٣٥٣} ^{٣٥٢} ^{٣٥١} ^{٣٥٠} ^{٣٤٩} ^{٣٤٨} ^{٣٤٧} ^{٣٤٦} ^{٣٤٥} ^{٣٤٤} ^{٣٤٣} ^{٣٤٢} ^{٣٤١} ^{٣٤٠} ^{٣٣٩} ^{٣٣٨} ^{٣٣٧} ^{٣٣٦} ^{٣٣٥} ^{٣٣٤} ^{٣٣٣} ^{٣٣٢} ^{٣٣١} ^{٣٣٠} ^{٣٢٩} ^{٣٢٨} ^{٣٢٧} ^{٣٢٦} ^{٣٢٥} ^{٣٢٤} ^{٣٢٣} ^{٣٢٢} ^{٣٢١} ^{٣٢٠} ^{٣١٩} ^{٣١٨} ^{٣١٧} ^{٣١٦} ^{٣١٥} ^{٣١٤} ^{٣١٣} ^{٣١٢} ^{٣١١} ^{٣١٠} ^{٣٠٩} ^{٣٠٨} ^{٣٠٧} ^{٣٠٦} ^{٣٠٥} ^{٣٠٤} ^{٣٠٣} ^{٣٠٢} ^{٣٠١} ^{٣٠٠} ^{٢٩٩} ^{٢٩٨} ^{٢٩٧} ^{٢٩٦} ^{٢٩٥} ^{٢٩٤} ^{٢٩٣} ^{٢٩٢} ^{٢٩١} ^{٢٩٠} ^{٢٨٩} ^{٢٨٨} ^{٢٨٧} ^{٢٨٦} ^{٢٨٥} ^{٢٨٤} ^{٢٨٣} ^{٢٨٢} ^{٢٨١} ^{٢٨٠} ^{٢٧٩} ^{٢٧٨} ^{٢٧٧} ^{٢٧٦} ^{٢٧٥} ^{٢٧٤} ^{٢٧٣} ^{٢٧٢} ^{٢٧١} ^{٢٧٠} ^{٢٦٩} ^{٢٦٨} ^{٢٦٧} ^{٢٦٦} ^{٢٦٥} ^{٢٦٤} ^{٢٦٣} ^{٢٦٢} ^{٢٦١} ^{٢٦٠} ^{٢٥٩} ^{٢٥٨} ^{٢٥٧} ^{٢٥٦} ^{٢٥٥} ^{٢٥٤} ^{٢٥٣} ^{٢٥٢} ^{٢٥١} ^{٢٥٠} ^{٢٤٩} ^{٢٤٨} ^{٢٤٧} ^{٢٤٦} ^{٢٤٥} ^{٢٤٤} ^{٢٤٣} ^{٢٤٢} ^{٢٤١} ^{٢٤٠} ^{٢٣٩} ^{٢٣٨} ^{٢٣٧} ^{٢٣٦} ^{٢٣٥} ^{٢٣٤} ^{٢٣٣} ^{٢٣٢} ^{٢٣١} ^{٢٣٠} ^{٢٢٩} ^{٢٢٨} ^{٢٢٧} ^{٢٢٦} ^{٢٢٥} ^{٢٢٤} ^{٢٢٣} ^{٢٢٢} ^{٢٢١} ^{٢٢٠} ^{٢١٩} ^{٢١٨} ^{٢١٧} ^{٢١٦} ^{٢١٥} ^{٢١٤} ^{٢١٣} ^{٢١٢} ^{٢١١} ^{٢١٠} ^{٢٠٩} ^{٢٠٨} ^{٢٠٧} ^{٢٠٦} ^{٢٠٥} ^{٢٠٤} ^{٢٠٣} ^{٢٠٢} ^{٢٠١} ^{٢٠٠} ^{١٩٩} ^{١٩٨} ^{١٩٧} ^{١٩٦} ^{١٩٥} ^{١٩٤} ^{١٩٣} ^{١٩٢} ^{١٩١} ^{١٩٠} ^{١٨٩} ^{١٨٨} ^{١٨٧} ^{١٨٦} ^{١٨٥} ^{١٨٤} ^{١٨٣} ^{١٨٢} ^{١٨١} ^{١٨٠} ^{١٧٩} ^{١٧٨} ^{١٧٧} ^{١٧٦} ^{١٧٥} ^{١٧٤} ^{١٧٣} ^{١٧٢} ^{١٧١} ^{١٧٠} ^{١٦٩} ^{١٦٨} ^{١٦٧} ^{١٦٦} ^{١٦٥} ^{١٦٤} ^{١٦٣} ^{١٦٢} ^{١٦١} ^{١٦٠} ^{١٥٩} ^{١٥٨} ^{١٥٧} ^{١٥٦} ^{١٥٥} ^{١٥٤} ^{١٥٣} ^{١٥٢} ^{١٥١} ^{١٥٠} ^{١٤٩} ^{١٤٨} ^{١٤٧} ^{١٤٦} ^{١٤٥} ^{١٤٤} ^{١٤٣} ^{١٤٢} ^{١٤١} ^{١٤٠} ^{١٣٩} ^{١٣٨} ^{١٣٧} ^{١٣٦} ^{١٣٥} ^{١٣٤} ^{١٣٣} ^{١٣٢} ^{١٣١} ^{١٣٠} ^{١٢٩} ^{١٢٨} ^{١٢٧} ^{١٢٦} ^{١٢٥} ^{١٢٤} ^{١٢٣} ^{١٢٢} ^{١٢١} ^{١٢٠} ^{١١٩} ^{١١٨} ^{١١٧} ^{١١٦} ^{١١٥} ^{١١٤} ^{١١٣} ^{١١٢} ^{١١١} ^{١١٠} ^{١٠٩} ^{١٠٨} ^{١٠٧} ^{١٠٦} ^{١٠٥} ^{١٠٤} ^{١٠٣} ^{١٠٢} ^{١٠١} ^{١٠٠} ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١} ^{٤٠} ^{٣٩} ^{٣٨} ^{٣٧} ^{٣٦} ^{٣٥} ^{٣٤} ^{٣٣} ^{٣٢} ^{٣١} ^{٣٠} ^{٢٩} ^{٢٨} ^{٢٧} ^{٢٦} ^{٢٥} ^{٢٤} ^{٢٣} ^{٢٢} ^{٢١} ^{٢٠} ^{١٩} ^{١٨} ^{١٧} ^{١٦} ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١ ^٠

لذلك وجوبها بالحسنة

[illegible]

قال: **قدّم منه ما قصده الموصي** لما بينا، وصار كما إذا صرح بذلك،
 قالوا إن الثلث يقسم على جميع الوصايا ما كان لله تعالى، وما كان للعبد، فما أصاب
 القربُ صرف إليها على الترتيب الذي ذكرناه، ويقسم على عدد القرب، ولا يجعل
 الجميع كوصية واحدة؛ لأنه إن كان المقصودُ بجمعها رضا الله تعالى، فكل واحد في
 نفسها مقصود، فنفرد كما تنفرد وصايا الأدميين. قال: **من وصى بحصة لا يملكها**
حصة من ماله لأن الواجب لله تعالى الحج من بلده،
 على موصي

قدّم منه أح بأن وصى بأن يخرج عنه تطوعاً، أو أوصى بأن يعتق عنه سمة تطوعاً، أو يعينها، وأوصى
 بأن يتصدق عنه بمائة على لفقراء لا أعينهم، فإنه يبدأ بما بدأ به الميت، ويكفي كان كذلك، لأن الموصي له
 في هذه بصورة واحد، وهو الله تعالى؛ لأن وصية صاحب صحت، وكذلك وصية يعتق سمة لا يعينها
 صحت لله تعالى لا يعبد؛ لأن العبد إذا لم يكن يعينه كان مجهولاً، ووصية بمجهول لا تصح، فثبت أن
 الموصي له واحد، والمقصود واحد، وهو التقرب إلى الله تعالى.

لما بدأ بإشارة إلى قوة. لأن صاهر أنه يتدنى بالأهم. (الكفاية) **صرح بذلك** وهو أن يقول: بدءاً بما
 بدأت به، هذا هو صاهر بروايه، وروى حسن عن أصحابنا أنه يبدأ بالأفضل، فالأفضل يبدأ
 بالصدقة، ثم بالحج، ثم بالعق، سواء بدأ بالصدقة أم أخره. (الكفاية) **ذكرناه** أي فيما مضى في هذا
 لفصل. [السيدة ١٣ ٤٥٧] **ونقسم على الحج** فيجعل كل جهة من جهات لقرية مفردة، ولا يجعل جهة
 واحدة نحو أن يقول: ثلث مالي في الحج، والزكاة، وللفقراء، ويريد يقسم على أربعة أسهم؛ لأن كل جهة
 من هذه غير جهة لأخرى، وإن كان متحداً، وهو لقراءة، ولكن تعتبر لجهة التسمية؛ لأن الجهة هي موصوف
 عيها، وهو كما بدأ وصى بفقراء والمساكين وأن يسيل يصرف لكل جهة سهم، وإن كان المقصود من
 لجميع لقرية، ثم ما أصاب القرب يصرف إليها على الترتيب الذي ذكرنا. [الكفاية ٩ ٣٩٧-٣٩٨]

سفرّد وصاه الحج فإن جميع منها، وإن كان المقصود به القرية إذا أوصى لفقراء والمساكين وأن
 السيل، لكن يجعل لكل جهة سهم على حدة، فكذا هذا. [العناية ٩/٣٩٧]

ولهذا يُعتبر فيه من المال ما يكفيه من بلده، والوصية لأداء ما هو الواجب عليه، وإنما قال: "راكباً؛ لأنه لا يلزمه أن يخرج ماشياً، فانصرف إليه على الوجه الذي وجب عليه. قال: فإن سعى موصيه بغير حرج من حبس سعى. وفي القياس: لا يخرج عنه؛ لأنه أمر بالحجة على صفة عدمناها فيه غير أننا جوزناه؛ لأننا نعلم أن الموصي قصد تنفيذ الوصية، فيجب تنفيذها ما أمكن، والممكن فيه ما ذكرناه، وهو أولى من إبطائها رأساً، ^{بشروط} وقد فرّقنا بين هذا وبين الوصية بالعتق من قبل. قال: ومن حرج من سعى ^{تنفيذ الوصية} حاجاً. فمات ^{بالحاجة} في سعى. ^{بشروط} وفرضي أن يخرج عنه: حج عنه من سعى عند أبي حنيفة. وهو قول زفر. وقال أبو يوسف ومحمد ^{حجاً}: يخرج عنه من حيث بلغ استحساناً، وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج عن غيره في الطريق. لهما: أن السفر بنية الحج وقع قرينة،

بغير لأنه يشترط من التراد والراحة ما يكفيه من بلده. لا يلزمه لأن الموصي لم يكن يجب عليه الحج إذا لم يقدر على رحلة، وإنما يجب عليه إذا قدر على الراحة، فإذا وجب الحج ركناً يرمي الأداء على أيدي يخرج عنه كذلك راكباً. [الباب ١٣ ٤٥٨] ما ذكرناه وهو الإحجاج عنه من حيث تبع اسقعة. (الباب) وقد فرّقنا الحج والفرق وقع على قول أبي حنيفة. وهو ما ذكر قبل هذا الفصل في قوة: وهو أنه وصية يعتق عند يشترى ثمانية، وتفيدها فيمن يشترى بأقل منه تفيد لغير الموصي له الحج. (الكفاية) حاجاً. قيد بقوله: حاجاً؛ لأنه لو حرج للنحارة، فإنه يخرج من بلده بالاتفاق. [الكفاية ٣٩٨، ٩] وقال أبو يوسف ^{الحج} قيل: هذا الخلاف فيما إذا كان له وطن، فأما إذا لم يكن، فيخرج عنه من حيث مات بالاتفاق؛ لأنه لو تخرج نفسه لتجهر من حيث هو، فكذلك إذا أوصى. [العمية ٣٩٨، ٩] حيث سعى أي من مكان سعى فيه، ومات هناك. لهما أن السفر الحج مدفوع بقوله: كل عمل ابن آدم ينقطع بموته إلا ثلاثة، فإن أخرج بلحج يس من، ورد بأن مكفر إذا أطلع بعض المساكين، ومات فأوصى وجب الإكمال بما بقي بالاتفاق، ولم ينقطع ما أطلع به مات ذكره في الأسرار. =

وسقط فرض قطع المسافة بقدره. وقد وقع أجره على الله، فيبتدئ من ذلك المكان كأنه من أهله، بخلاف سفر التجارة؛ لأنه لم يقع قربة، فيحج عنه من بعده. وله: أن الوصية تنصرف إلى الحج من بعده على ما قررناه أداءً للواجب على الوجه الذي وجب، والله أعلم.

= فما هو جواب في حيفة عن ذلك، فهو جواباً عن حج. ووجب التفريق بأن سفر الحج لا يتجرأ في حق لأمر بسبب الأول، بدنه في الطريق أن لا يحج بنفسه بعد ما مشى في بعض الطريق، وفوق الأمر أن غيره مرض الوصي مخرج، ورمه رد ما نفقه، وأما لإطعام، فإنه يقبل التجري حتى أن الأمور بالإصعاد بد أطعم البعض، ثم تترك للبعض، وأمر به غيره، فإنه يجزئه، كذا في الأسرار، وهذا ليس بدفع؛ لأن الحديث لا يفصل بين تجري وغيره في الانقطاع، إلا أن يقال: تجري في الإصعاد مستند إلى لكتاب، فإنه م يشترط فيه نتائج أصلاً حتى لو جامع في حلال الإطعام مثلاً لم يجب عليه إعادة ما سبق، واكتفى بقوة، وبكث دلالة، فعمل به، وحج به يكتفى فيه دليل أقوى من الحديث، فعمل به. [النهاية ٣٩٨/٩]

التجارة: بيان لفائدة قيد حاجاً. **تنصرف إلخ:** فإنه ما مات قبل تمام العمل صار خروجاً غير الحج، ولو أنه خرج لغير حج كما إذا خرج تاجر، فمات في بعض الطريق يحج من منزله، فكذلك ههنا؛ وهذا لأن الخروج بعد الموت قبل أداء حج القصع، فالمسح يبدل قوته. إذا مات ابن آدم انقص عنه إلا عن ثلاث: عنه يتفق به بعد موته، وولد صاح يدعو له، وصديقة جارية بعد موته، والخروج لحج ليس من ثلاث.

ما قررناه: أراد به قوله قبل هذا: ومن وصى نخعة لإسلام أحجوه عنه رجلاً من بعده يحج ركناً؛ لأن موجب لله تعالى الحج من بعده إلخ. [الكفاية ٣٩٨/٩] **الواجب الذي وجب:** وهو الحج من بعده، وفي كتاب نكت الوصايا: فإن كان مرحل أو صاب شتى، فإن كان مات في بعض الأوصان يحج من ذلك الوصل، وإن مات في الطريق يحج من أقرب الأوصان إلى مكة. [النهاية ٤٦٠/١٣]

باب الوصية للأقارب وغيرهم

قال: ومن أوصى خيرا، فيه الملاصقون ^{القدوري} عدل أن حسنة ^{القدوري} وهذا
استحسان، وقوله قياس؛ لأن الجار من المجاورة، وهي الملاصقة حقيقة، ولهذا يستحق
الشفعة بهذا الجوار، ولأنه لما تعذر صرفه إلى الجميع يُصرف إلى أخص الخصوص،
وهو الملاصق. ^{جوار الملاصق} وجه الاستحسان: أن هؤلاء كلهم يُسمّون جيراناً عرفاً، وقد تأيد
بقوله: "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد"، وفسّره بكل من سمع النداء،

باب الوصية الح: أحر هذا الباب عما تقدم؛ لأنه ذكر في هذا الباب أحكام الوصية لقوم مخصوصين، وذكر فيما
تقدمه أحكام الوصايا على وجه العموم، والخصوص أبداً يتو العموم كذا في الشروح. [تناح الأفكار ٣٩٩/٩]
ومن أوصى خيرا الح: كان حق الكلام أن يقدم وصية الأقارب نظراً إلى ترجمة الباب، ويجوز أن
يقال: الواو لا تدل على الترتيب. [الغاية ٣٩٩/٩] الملاصقون من داره، قربت الأبواب أو بعدت.
وهذا أي ولكون الجار هو الملاصق وغيرهم. (الساية) لما تعذر صرف الح: يعني لعدم دحور جار المحلة، وجار
القرية، وجار الأرض صرف إلى أخص الخصوص. وهو الملاصق. [الغاية ٤٠٠/٩] أن هؤلاء أي الملاصقون
وغيرهم. (الساية) الح: يعني أن الموصي قصد به من يحاط به ويقرب منه، وفي هذا المعنى يستوي الملاصق
وغيره؛ لأن كل واحد من جمعهم مسجد واحد يسمى صاحبه جاراً عرفاً، فوجب حمل الاسم عليه.

روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث عائشة [نصب الراية ٤١٢/٤] فحديث أبي هريرة:
أخرجه الدارقطني في "سننه" عن سليمان بن داود اليماني عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سمية عن أبي هريرة
قال: قال رسول الله ﷺ [رقم: ١٥٣٨، ٣٢٤/١، كتاب الصلاة]
قال ابن القطان في كتابه: وسليمان داود اليماني المعروف بأبي الخمل ضعيف، وعامة ما يرويه هذا الإسناد
لا يتابع عليه. [نصب الراية ٤١٣/٤] قلت: رواه السيوطي في 'العرف' من طريق الشافعي أنه ينعه عن
هشيم وغيره عن أبي حيان التميمي عن أبيه قرأته عن علي بن أبي طالب أنه قال: ^{القدوري}
مسجد إلا في المسجد، قيل: ومن جار المسجد؟ قال: من أسمع المدي. [البنية ٤٦٢/١٣]

ولأن المقصد برُّ الجيران واستجابةً ينتظم الملاصق وغيره، إلا أنه لا بد من الاختلاط، وذلك عند اتحاد المسجد، وما قاله الشافعي - الجوار إلى أربعين داراً بعيد، وما يروى فيه ضعيف، قالوا: ويستوي فيه الساكن والمالك، والذکور باعتبار لعرف ^{المشايخ} والأنثى، والمسلم والذمي؛ لأن اسم الجار يتناولهم، ويدخل فيه العبد الساكن عنده؛ لإطلاقه، ولا يدخل عندهما؛ لأن الوصية له وصية لمولاه، وهو غير ساكن. ^{المولى} قال: من أوصى لأصحابه: فالوصية لكل ذي رحم محرره من امرأته؛ ^{لأقرباء امرأته} ^{معدوري}

المقصود أي المقصود من وصية الشخص حيرته وحول إحسانه إليهم. [الساية ١٣ - ٤٦٢ - ٤٦٣] عند اتحاد المسجد قيل: حتى لو كان في المحلة مسجدان صغيران متقاربان، فجميع جيران. (العناية) ضعف وقد طعن في رواية. [العناية ٩ - ٤٠٠] فيه أي فيما أوصى به رجل حجراته. [الساية ١٣ - ٤٦٣] والذمي أقول: يسعى على قول محمد أن لا يدخل الذمي؛ لأن المسجد لا يضمه، إلا إذا رُيد اتحاد المسجد سماع الأذان. [العناية ٩/٤٠١] فيه: فيما أوصى به لجيرانه. [البنية ١٣/٤٦٤] لا إطلاقه أي لإطلاق اسم الحار على مملوك وغيره. (الساية) ولا يدخل عندهما الخ وفي "الريادات" والمحيط: ولا يدخل فيه العبد، والإماء، والمديرون، وأمهات الأولاد؛ لأنهم لا حوار لهم؛ لأنهم أتعاف في أسكني من غير ذكر خلاف، والأرملة تدخل؛ لأن سكنها مضاف إليهم، والتي هي ذات بعل لا تدخل؛ لأن سكنها غير مضاف إليها، فلم تكن جارة حقيقة. [الكفاية ٩/٤٠٠]

روي مسنداً ومرسلاً، فاستسد فيه عن كعب بن مالك، وأبي هريرة وعائشة [نصب الرابة ٤/٤١٣] فحديث كعب: أخرجه الطبراني في 'الكبير' عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال: أتني رجل، فقال: يا رسول الله! إنني نزلت محبة بني فلان، وإن أشدهم لي أذى أقربهم لي حواراً فعث النبي أبا بكر وعمر وعياً أن يأتوا باب المسجد، فيقوموا عليه فيصيحوا، ألا أن أربعين در جوار ولا يدخل ^{منهم} قيل برهري: أربعين داراً، قل: أربعين هكدا، وأربعين هكدا. وفيه يوسف بن السفر أبو الفيض فيه مقال. [رقم: ١٤٣، ٣٧/١٩]

لما روي "أن النبي ﷺ لما تزوج صفية أعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها إكراماً لها"، وكانوا يسمون أصهار النبي ﷺ. وهذا التفسير اختياراً محمد وأبي عبيدة رحمهما. وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه، وزوجة ابنه، وزوجة كل ذي رحم محرم منه؛ لأن الكل أصهار،

لما نروح صفة الحج هذا من مسامحات صاحب الهدية "، واصواب جويرية، وكان اسمها برة، فسموها جويرية؛ لأنه يكره أن يقال: خرج من بيت برة، وقصتها: أن جويرية بنت الحارث من بني المصطلق وقعت في سهم ثابت بن قيس، فكاتنها على ما لا طاقة لها به، فأدى رسول الله ﷺ ما جاءت سائلة في كتابتها، وتزوجها، فتسارع الناس أنه قد تزوج جويرية، فأرسلوا ما بأيديهم يعني من السبي، فأعتقوهم، وقالوا: أصهار رسول الله ﷺ، قالت عائشة رضي الله عنها: فما رأينا امرأة كانت أعظم بركة على قومها من جويرية أعتق في سبيها مائة أهل بيت من بني المصطلق كذا رواه أبو داود في "سنه" عن عائشة رضي الله عنها وغيره.

وهذا التفسير الح. وإنما قال: وهذا التفسير اختياراً محمد وأبي عبيدة؛ لأن الصهر في اللغة يعني بمعنى الختم أيضاً، قال الأثراري: قول محمد حجة في البعة استشهد بقوله أبو عبيد في عريب الحديث. (النهاية)

لأن الكل أصهار: لما مر من حديث جويرية. [البناءة ٤٦٥/١٣]

هكذا في الكتاب: صفة، وهو وهم وصوابه جويرية، أخرجه أبو داود في سنه في العتاق عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة قالت: وقعت جويرية بنت الحارث بن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس، أو ابن عم له، فكانت على نفسها وكانت امرأة ملاحاة تأخذ العين، قالت عائشة فجاءت تسأل رسول الله ﷺ في كتابتها، فما قالت على الباب فرأيتها كرهت مكافئها، وعرفت أن رسول الله ﷺ سري بها مثل الذي رأيت، فقالت: يا رسول الله! أنا جويرية بنت الحارث، وإنما كان من أمري ما لا يخفى عليك، وإني وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس، وإني كاتبت على نفسي فجئتك أسألك في كتابتي فقال رسول الله ﷺ: من أنت؟ قالت: وما هو يا رسول الله؟ قال: من بنتك، وأتزوجك قالت: قد فعلت، قلت: فتسارع - يعني الناس - أن رسول الله ﷺ قد تزوج جويرية فأرسلوا ما في أيديهم من السبي فأعتقوهم، وقالوا: أصهار رسول الله ﷺ، فما رأينا امرأة كانت أعظم بركة على قومها منها أعتق في سبيها مائة أهل بيت من بني المصطلق. [رقم: ٣٩٣١، باب في بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة]

ولو مات الموصي والمرأة في نكاحه، أو في عِدَّتِهِ من طلاق رجعي، فالصهرُ يستحق الوصية، وإن كانت في عدة من طلاق بائن لا يستحقها؛ لأن بقاء الصهرية ببقاء النكاح، وهو شرط عند الموت. قال: ومن وصى بالوصية لزوج كل دابة حرة مملوكة لا يملكها غيره، لأن الكلَّ يسمى ختنًا، قيل: هذا في عرفهم، وفي عرفنا: لا يتناول الأزواج المحارم، ويستوي فيه الحرُّ والعبدُ، والأقرب أهل الكوفة. قال: ومن وصى بالأخت، لأن اللفظ يتناول الكلَّ. قال: ومن وصى بالابن، لأن اللفظ يتناول الكلَّ.

ولو مات الموصي **الح** قال فخر الإسلام: ومن شرط بقاء هذا الاسم أن يموت الموصي، وهو يساؤه، في عدة منه من صلاق رجعي، فأما بعد السبوة، فيقطع المصاهرة، وإنما يعتبر يوم موت يعني أن حرمة هذا كانت معتدة من طلاق رجعي يستحق أقرباء المرأة الموصية بسبه لصهر، وإذا كانت منه يوم موته لا يستحقونها؛ لانقطاع المصاهرة بالإبانة، وعدم الانقطاع فيما لم تكن مبانة.

لا نسحقها يعني وإن ورثت منه أن يكون الطلاق في المرض. (عناية) دليله لروح ح يعني أن الاحتياط تصب على أرواح المخارم كروح ست والأخت والعمة وخالة، وعسى غيرها، وعسى مخارم الأرواح، فيكون كل ذي رحم محرم من أرواح المخارم من الذكر والأنثى، كنهم في قسمة لثت سوء. [عناية ٩ ٤٠١]

كل ذات الح كل امرأة ذات رحم محرم لموصي، وروحها من أختها، وكل ذي رحم محرم من روحها من ذكر، أو أنثى فهو أيضاً من أختها، وقال محمد في إملائه: إذا قال: قد أوصيت لأختي بنت ماري، فأختها أرواح كل ذات رحم محرم منه، وكل ذي رحم محرم من روح، فهؤلاء أختها، فإن كانت له ست، وست أخت، وحالة، ولكل واحد منهن روح، ولروح كل واحدة منهن أرحاء، فكأنهم جميعاً أختها.

الأزواج حرام لأن أزواج محارم لا يسمون أختاناً، وفي عرفهم يسمى الكل أختاناً. [السياسة ١٣، ٤٦٦]
ومن أوصى أخ حاصه: أن عبد أبي حنيفة في هذه المسألة ستة أشياء: أحدها: أن يكون المستحق
بهذا النقط دا رحم من أوصى، والثاني: أن دث لا يتفوت من قبل الآباء والأهتاء، والثالث: يجب أن
يكون ممن لا يرثه، والرابع: أن يقدم الأقرب فالأقرب، والخامس: أن يكون المستحق به اثنين فصاعداً،
والسادس: أن لا يدخل فيه الولد والولد، ويدخل فيه الجد وولد الولد في ظاهر الرواية، روى الحسن عن
أبي حنيفة . وهلال عن أبي يوسف أنه لا يدخل. [الكفاية ٤٠١/٩]

وإنما اعتبر أبو حبيطة كل ذي رحم محرماً؛ لأن الله تعالى أمر بصلة الرحم، وهي عن قصبة
الرحم، وأحق الوعيد الشديد من سعى في قصبته، وهو قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَبْذُلُونَ**
أَمْوَالَهُمْ طَائِفَاتٍ ذَاتِ رَحْمَةٍ بَيْنَهُمْ . فإذا كان مأموراً بصلة الرحم، فالظاهر أنه قصد بالوصية صلة الرحم، فانصرفت الوصية
إلى من وجب عنه صلتهم، وإنما يجب عليه صلة الرحم المحرم، ولا يجب عليه صلة غيرهم، ألا ترى أنه لا يجب
بعتهم إذا كانوا معسرين، ويجب عليه بقة ذي الرحم الآخر، فثبت: أن الوصية انصرفت إليهم.

والنصف للحالين: لأنه لا بد من اعتبار معنى الجمع، وهو الاثنان في الوصية كما في الميراث، بخلاف ما إذا أوصى لذي قرابته حيث يكون للعم كل الوصية؛ لأن اللفظ للفرد، ^{وكان عم وخال} فيحزر الواحد كلها؛ إذ هو الأقرب، ولو كان له عم واحد: **فله نصف الثلث؛ لما بيناه، ولو ترك عمًا وعمة، وخالًا وخالة:** فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية؛ لاستواء قرابتهما، وهي أقوى، والعمة وإن لم تكن وارثة، فهي مستحقة للوصية كما كان القرب رقيقاً أو كافراً، وكذا إذا أوصى لذوي قرابته، أو لأقربائه، أو لأنسابه في جميع ما ذكرنا؛ لأن كل ذلك لفظ جمع، ولو انعدم المحرم: بطلت الوصية؛ لأنها مقيدة بهذا الوصف.

والنصف للحالين لأن اللفظ جمع، فلا بد من اعتبار اجمع فيه، وهو الاثنان في الوصية على ما عرف. فيضم إلى العم الخال ليصير جمعاً، فيأخذ النصف؛ لأنه أقرب ويأخذ النصف لعدم من يتقدم عليه. **لأنه لا بد الخ** يعني لو كان العم اثنين كان لكل واحد منهما النصف، فكذا إذا انفرد كان له النصف أيضاً، فكذا إذا انفرد كان له النصف أيضاً. [العناية ٤٠٢/٩] **ولو كان** أي فيما إذا أوصى لأقاربه. [الساية ٤٦٩/١٣] **فله نصف الثلث** ويرد النصف إلى الورثة؛ لعدم من يستحقه؛ لأن اللفظ جمع، وأدناه في الوصية اثنان، فيكون لكل واحد منهما النصف، فلهذا يعطى له النصف، والنصف الآخر يرد إلى الورثة.

لما ساء أراد به قوته؛ لأنه لا بد من اعتبار معنى اجمع وهو الاثنان إلى آخره. (البنية) ولو ترك أي فيما إذا أوصى لأقاربه. [الساية ٤٦٩/١٣] **والعمة الخ** هذا جواب عما يقال: العمة لا تستحق العصوة وتقوم الأحوات بسبهما، فم يكن قرابتهما أقرب، وتقرير الجواب: أن العمة وإن لم تكن وارثة في هذه الورثة. (العناية) **لأنسابه** جمع السبب، وهو القريب كالأنصاء في جمع النصيب. (العناية) ما ذكرنا يعني من القيود المذكورة على قول أبي حنيفة رحمته بخلافهما. [العناية ٤٠٣/٩]

ولو انعدم المحرم الخ يعني إن لم يكن للموصي محرم في هذه المسائل بطلت الوصية عند أبي حنيفة. لأن الوصية عنده لذي الرحم، فإذا لم يكن للموصي قريب محرم كانت الوصية للمعلوم وهي ناصة. [الساية ٤٧٠/١٣] **هذا الوصف** لأن غرضه الصلة لأقربائه، وما كان بطريق الصلة يختص بذي الرحم المحرم كالعممة. (الكفاية)

لأن الأب أصل البيت، ولو أوصى لأهل نسبه: أو لجنسه، فالنسب عبارة عمّن يُنسب إليه، والنسب يكون من جهة الآباء، وجنسه أهل بيت أبيه دون أمه؛ لأن الإنسان يتجنس بأبيه، بخلاف قرابته، حيث يكون من جانب الأم والأب، ولو أوصى لأيتام بني فلان، أو لعُمَيّاهم، أو لزمَنّاهم، أو لأراملهم إن كانوا قومًا يُحصّون: دخل في الوصية فقراؤهم وأغنياءهم ذكورهم وإناثهم؛ لأنه أمكن تحقيق التمليك في حقهم، والوصية تمليك، وإن كانوا لا يحصّون: فالوصية في الفقراء منهم؛

= لأن الجنس وأهل البيت سواء، فإن محر الإسلام في شرح الربادات: وكذلك المرأة توصي بجنسها، وأهل بيتها لم يدخل فيه ولدها، إلا أن يكونوا من بني أعمامها.

نحو **باب** لأن الجنس عبارة عن النسب، والنسب إلى الآباء، ألا ترى أن إبراهيم بن أبي كان هاشميًا، وإن كان ولد من مارية، وكذلك احتفاء ولدوا من الإمام جميعًا، إلا ما شهد، وكانوا عمامين صالحين بخلافه. **باب** الأم والأب فيدخل في وصية بقراءة كل من الحاشين. [ساية ١٣ ٤٧٢]

باب **الح** فاليتيم اسم لصغير مات أبوه؛ بقول أبي: "لا يتم بعد حبه"، ولأن اليتيم عبارة عن الأفراد، يقال: ذرة يتيم أي لا نظير لها مفردة، فمن مفرد عمن يربيه في حال حاجته إلى تربيته كان يتيمًا، وبعد السوء فقد استعنى عمن يربيه؛ لقدرة على القيام بمصالح نفسه، فلا يسمى يتيمًا. [الكفاية ٩ ٤٠٤]

أو لأراملهم في التهذيب: يقال: بمفقر الذي لا يقدر على شيء من ربح، أو امرأة أرمل، ولا يقال لنتي لا روح لها وهي موسرة: أرمة، وقال الشعبي: الأوتة ليست بشرط، بل يدخل فيه الذكر والأنثى، إلا أن الصحيح ما فسره محمد: أن الأرمة هي المرأة السعة التي كان لها زوج فارقها، أو مات عنها، دخل بها، أو لم يدخل، وقوله حجة في البعة، وقال بعضهم: الأرمة التي لا روح لها، ولا يشترط أنه كان لها روح. (الكفاية) **إن كانوا قومًا** **الح** وتفسيره عند أبي يوسف: أن يحصوا غير كتاب، وقال محمد: إذا كانوا أكثر من مائة فهم لا يحصون، وقال بعضهم: مفوض إلى رأي القاضي، وعينه الفتوى، ولأيسر ما قاله محمد: كذا في فتاوى قاصيحات. [الكفاية ٩ ٤٠٤ ٤٠٥] فقراؤهم: فاشئت بينهم بأسوية.

لأن المقصود من الوصية القرية، وهي في سدّ الخلة، وردّ الجوعة، وهذه الأسامي تشعر بتحقيق الحاجة، فجاز حملُه على الفقراء، بخلاف ما إذا أوصى لشُبَّان بني فلان وهم لا يحصون، أو لأيامي بني فلان وهم لا يحصون حيث تبطل الوصية؛ لأنه ليس في اللفظ ما ينبئ عن الحاجة، فلا يمكن صرفه إلى الفقراء، ولا يمكن تصحيحه تمليكاً في حق الكل؛ للجهالة المتفاحشة، وتعذر الصرف إليهم، وفي الوصية للفقراء والمساكين: يجب الصرفُ إلى اثنين منهم؛ اعتباراً لمعنى الجمع، وأقلّه اثنان في الوصايا على ما مرّ،

سعر **سحق** اح أما اليتيم والعمى والرملة فظاهر، وكذا الأرملة، لأنها جمع أرملة، وهي المرأة التي مات زوجها، أو فارقها وهي فقيرة. [الكفاية ٩/٤٠٥] لسان اح في الكفاية ناقلاً عن الإصحاح: أن اثنان من خمسة عشر بن خمس سنين، والكهل من ثلاثين سنة إلى آخر عمره، واشيخ ما راد على خمسين، وفي العدة: قال محمد. لعلام ما كان له أقل من خمسة عشر، والحق من سبع خمسة عشر وفوق ذلك، والكهل يد سبع أربعين، فراد عليه، وما بين خمسين إلى ستين إلى أن يعقب الشيب يكون شيخاً.

و **لا ممي** الأيم التي لا روح لها بكرة كانت أو ثيباً، ورجل أيم أيضاً، وقد أمت أيمه والفقر فيه ليس بالارم، فدللت صار اسم الأيامي مسمرة سم الشبان في أنه لا يبي عن الحاجة، فطلت الوصية فيما إذا كانوا لا يحصون، وفي الجامع الكبير: والأيم اسم لكل امرأة جومعت بكاح جائر، أو فاسد، أو لعجور لا روح لها، عبة كانت أو فقيرة، صغيرة كانت أو باعة، هكذا فسرته محمد. وقيل: إن الأبوثة ليست بشرط، والجماع يس بشرط، والصحيح ما فسرته محمد كما ذكرنا. [الكفاية ٩/٤٠٥]

وهم **لا خصوب** اح فيه إشارة إلى أنهم إذا كانوا يحصون كان الحكم كما تقدم في دخول العمى والفقير. وهل يدخل الذكر والأنثى في الأيامي دخوله في الأرامل أم لا؟ قال الكرخي: يدخل؛ لأن الأيم هي التي لا روح لها بكرة كانت أو ثيباً، أو يقد: رجل أيم أيضاً، وقد محمد: الأيم هي ثيب خاصة، وقول المصنف محتمل، والمظاهر دخوله؛ لأنه تركه اعتماداً على ما ذكره في الأرملة. [العناية ٩/٤٠٥] ما مر: عن قريب في هذا الباب.

ولو أوصى لبني فلان: **يدخل فيه الإناث في قول أبي حنيفة** **رحم** أول قوله، وهو قولهما؛ لأن جمع الذكور يتناول الإناث، ثم رجع، وقال: يتناول الذكور خاصة؛ لأن حقيقة الاسم للذكور، وانتظامه للإناث تجوز، والكلام لحقيقته، بخلاف ما إذا كان بنو فلان اسم قبيلة، أو **فخذ حيث يتناول الذكور والإناث؛ لأنه ليس يراد بها أعيانهم؛ إذ هو مجرد الانتساب كبني آدم، ولهذا يدخل فيه مولى العتاقة والموالة وحلفاؤهم. قال: ومن أوصى بولد فلان: فالوصية سهم. والذكر والأنثى فيه سواء؛**

لفدوري

يدخل [الذكر والأنثى فيه سواء] فيه إلخ وإنما يدخل إناث تحت هذه وصية فيما إذا احتص الذكور والإناث، وأما إذا انفرد الإناث، فلا شيء لها بالاتفاق. [الكفاية ٩ ٤٠٥ ٤٠٦] أو **فخذ**. والمحد في العشائر وأقل من البصر، وبناه: أن العرب عني ست صبقات: وهي لشعب، وبقية، ولعمارة، والبصر، والفخذ، والعصية، والشعب يجمع القبائل، والبقية تجمع العمارة، والعمارة تجمع البصون، وسطل جمع الأفخاذ، والفخذ يجمع الفصائل حرمة شعب، كناية قبيلة، وقريش عمارة، وفصي بطن، وهاشم فخذ، والعباس فصيلة، وسميت الشعوب؛ لأن القبائل تشعبت منها. [البناء ١٣/٤٧٥]

حيث بنسول إلخ. هذا إذا كانوا يخصصون، أما إذا كانوا لا يخصصون، فالوصية ناصبة كذا في 'نيسوط'. (الكفاية) **وهذا يدخل فيه إلخ** وذكر في: 'الجامع الكبير' شمس الأئمة. وإن كان في بني فلان مولى عتاقة، وموي أسدوا على أيديهم، ووالوهم وفقراء موي موي وحيف هم، وعديدهم يدحور جميع في الوصية بنفس الوصي بين من يقدر عليهم من فقرائهم، والخليف اسم من يأتي قبيلة، فيحيف هم، فيحيفون له على التناصر، والعديد من يعد نفسه منهم، وهم عدوا، ذلك من غير حيف، وإنما دخل لكل؛ لأن الإيجاب ههنا تعلق بالنسبة إلى بقية، وهم في هذه النسبة سواء تناصر بينهم هذه لأسباب. [الكفاية ٩ ٤٠٦]

سواء. أي في القسمة والاستحقاق، حتى لو كانوا ذكورا أو إناثا يقسم بينهم بنسبته، ولو كان الكل إناثا دحس تحت الوصية؛ لأن الوصية حصصت باسم الولد، واسم الولد يصق على الإناث حاه الأفراد كما يطبق على الذكور، ثم في مسائلنا إن لم يكن فلان بواحد كان اثنتان، بخلاف ما لو أوصى لأولاد فلان، وله ولد واحد، فإنه يستحق النصف، ووجه الفرق بينهما: أن الأولاد جمع، =

لأن اسم الولد ينتظم الكل انتظاماً واحداً. ومن وصى - ^{بصديق لحقيقة} - قال **الوصية** **بسيهم** لذكر مثل **حظ الأسن**؛ لأنه لما نص على لفظ الورثة آذن ذلك بأن قصده التفضيل كما في الميراث، ومن أوصى لمواليه، وله موالٍ أعترفهم، وموالٍ أعترفوه: فالوصية باطلة. وقال الشافعي - في بعض كتبه: إن الوصية لهم جميعاً، وذكر في موضع آخر: أنه يوقف حتى يصالحوا. له: أن الاسم يتناوهم؛ لأن كلاً منهم يسمى مولى، فصار كالإخوة.

= وقف جمع في باب وصية وميراث أسن، فكأن لو حد لعصف كما لو أوصى لأقربائه، وهو عم واحد كأنه العصف، وأما لولد، فليس باسم جمع. وبك هو سم حس، ومصنف سم حس يطلق على أدنى ما يطلق عليه الاسم كما لو حلف لا يشرب الماء، ولا يتزوج النساء حيث بحث بشرب قطرة، وكبح وحدة، وإذا أوصى لأولاد فلان، وليس بفلان أولاد صنية يدخل في وصية أولاد أسن، وهن يدخل أولاد البنات فيه روايتان. [الكفاية ٤٠٦/٩]

الكل أي كل واحد من ذكر وأثني. **سج** **اح** **هد** **د** مات موصي لورثته، ثم مات الموصي، فما لو مات الموصي قبل أن يموت موصي لورثته، فوصية صنية. [لكفاية ٤٠٦/٩] ومن أوصى هذه من مسائل 'الجمع كثير' ذكرها تفرعاً على مسألة 'بقدر'. [ساية ٤٧٦/١٣] **فالوصية باطلة** [حتى بين لأي تفرقين أوصى، ولو مات قبل أسن لا يتعد وصيته] مساه على حور عموم مشترك، وعدم حوار، والشافعي بحر ذلك، فأجاز هد، وأصحابا ما حوروه، وكذلك هد. [العدة ٤٠٦/٩] حتى **ص** **حوا** أي حتى يصصحو على أن نشت بينهما، فإذا صطلحا على ذلك حارت الوصية، وكان لشت بين التفرقين، فإن بطلان الوصية قبل الاصطلاح مكان جهالة؛ إذ لا يدري من المستحق لشت، فقد رتب جهالة الاصطلاح؛ لأن بعضه يصل إلى المستحق، وبعضه إلى غير مستحق برضا المستحق، فيصح وصية، وحواله أن الإبضاء تثناء تميت من المحو، فلا ينعو، فلا يصير ملكاً لأحد التفرقين، فيبقى لشت على ملك الموصي، وانتقل موته إلى ورثته، فلا يكون للمواري عليه سبيل وإن صطلحو. **فصار** **ك** **لا** **حرون** يعني إذا أوصى لإخوة فلان، فإنه يصح، ويدخل فيه الأخ لأب وأم، والأخ لأب والأخ لأب، لأن كل يسمى أخاً بفلان، فكذلك يعني أن يدخل ههنا المولى الأعلى والمولى الأسفل، لأن كلاً منهما يسمى مولى، وهذه رواية عن أبي حنيفة [لكفاية ٤٠٦/٩]

ولنا: أن الجهات مختلفة؛ لأن أحدهما يسمى مولى النعمة، والآخر منعم عليه، فصار مشتركاً، فلا ينتظمها لفظ واحد في موضع الإثبات، بخلاف ما إذا حلف ^{عق المولى} لا يكلم موالي فلان، حيث يتناول الأعلى والأسفل؛ لأنه مقام النفي، ولا تنافي فيه. ويدخل في هذه الوصية من اعتقه في الصحة والمرض، ولا يدخل مدبروه وأمهاة أولاده؛ لأن عتق هؤلاء يثبت بعد الموت، والوصية تضاف إلى حالة الموت، فلا بد من تحقق الاسم قبله. وعن أبي يوسف: : أنهم يدخلون؛ لأن سبب الاستحقاق ^{التدبير والاستيلاء} لازم، ويدخل فيه عبْدٌ، قال له مولاه: إن لم أضربك، فأنت حر؛ لأن العتق يثبت ^{بمسار بالإجماع الإبقاء للموالية} قبيل الموت عند تحقق عجزه، ولو كان له موالٍ وأولادُ موالٍ، وموالي موالاة:

أ حيايته محبته لأن المولى الأعلى منعم، والمولى الأسفل منعم عليه، خلاف الإحوة؛ لأن اسم الأخ يصدق على كل واحد تعني واحد، وهو المتفرع من أصله، فصار الاسم عاماً لا مشتركاً. [الكفاية ٤٠٦، ٩] سبب كذا لا يدرى أن المراد أيهما. الباب احتزر به عن موضع النفي. (الساية) النفي والمشارك عموم في موضع النفي. الوصية: أي فيما إذا أوصى لمواليه. [البناءة ٤٧٨/١٣]

أ لأن المولى هو المولى، لأن الموقوف على الشيء لا بالعية يعقده وجوداً، والوصية تضاف إلى حالة الموت؛ لأنها تحت اميراث، واميراث كذلك، فلا بد من تحقيق اسم المولى قبل الموت، ولم يوجد فيهما. (العناية) وعن أبي يوسف الخ والأصح الأول؛ لأنهم لا يسمون إليه بالولاء بنفس الاستحقاق، بل بالإحياء الحاصل بالعتق، وذلك إما يكون بعد الموت. [العناية ٤٠٧، ٩] مدحون أي المدبرون وأمهاة الأولاد. حر فمات قبل أن يصره عتق قبل موته، ودخل في الوصية؛ لأنه من مواليه. (الساية) قبل الموت أي في آخر جزء من أجزاء الحياة لتحقيق عدم الصبر منه في تلك الحالة، ووقوع اليأس من حصوله. [الساية ٤٧٨ ١٣] وموالي موالاة: أسموا على يديه ووالوه.

يدخل فيها معتقوه وأولادهم دون موالى الموالاة، وعن أبي يوسف ^ع : أنهم يدخلون أيضاً، والكرُّ شركاء؛ لأن الاسم يتناولهم على السواء. ومحمد ^ع يقول: الجهة مختلفة في المعتق الإنعام، وفي الموالى عقد الالتزام، والإعتاق لازم، فكان الاسم له ^{معين} أحق، ولا يدخل فيهم موالى الموالى؛ لأنهم موالى غيره حقيقة، بخلاف موالىه وأولادهم؛ لأنهم ينسبون إليه بإعتاق وجد منه، وبخلاف ما إذا لم يكن له موال، ولا أولاد الموالى؛ لأن اللفظ هم مجاز، فيصرف إليه عند تعذر اعتبار الحقيقة، ولو كان ^{ولاد مولى عتقه} ^{عقد المولى} ^{سعى به} ^{لنصف} له معتق واحد وموالى الموالى: فالنصف لمعتقه، والباقي للورثة؛

وأولادهم وإنما دحمت أولاد مولى في وصية؛ لأنهم موالىه أيضاً بصريق الحقيقة؛ لأن ولاءهم يشتبه بعقد موصى إليهم، فكانوا موالىه حقيقة، وولاء أولاد موالى يشتبه أيضاً بعين ذلك الإعتاق لا بسبب حر، فكانوا موالىه أيضاً حقيقة، وهذا لا يجوز ملى أولاد موالى، ولا يصح أن يقدر: ليس هؤلاء موالىه، خلاف ما إذا وصى لى فلان، وفلان سون، وأولادهم تكون الوصية هم دون أولادهم؛ لأنهم أولاد بصريق المجاز، ولهذا يصح النفي، بأن يقال: ليس هؤلاء ولده.

على السواء. لأنه باشر سب ولاء كل. (ساية) **والإعتاق لازم**. هذا جواب عما يقدر: لما كانت الجهة مختلفة في معتقين، ومولى موالاة في أحدهم الإيعام، وفي الآخر عقد الالتزام كان يسعى أن يصل الوصية فأجاب بقوله: وإعتاق لازم لا يضمن المسح. (ساية) **أحق** من مولى موالاة. [ساية ١٣ ٤٧٩]

ولا يدخل فيهم أحق أي لا يدخل مولى المولى في وصية لمولى؛ لأن موالى المولى ليسوا موالى لموصى حقيقة، وهو يدي باشر بعتاقه، وإلى ضمير إليه بصريق لتسبب مجازاً؛ لأنه باشر سب ما هو سب ولأنهم. وهو عتاقه لمولى لأولين، وهذا يصح ملى الاسم عنهم بأن يقال: هؤلاء ليسوا بموالىه، وإنما هم موالى موالىه، واللفظ إذا عمل بحقيقته لا ينصرف إلى المجاز.

لأنهم أي لأن مولى موصى وأولادهم. **لم يكن** تكون وصية لمولى المولى. [الساية ١٣ ٤٧٩] **معتق واحد** فيما إذا وصى لموالىه. **للورثة**: أي لا لموالى الموالى.

لتعذر الجمع بين الحقيقة والمجاز، ولا يدخل فيه موال أعنتهم ابنه، أو أبوه؛ لأنهم ليسوا بمواليه لا حقيقة ولا مجازاً، وإنما يحرز ميراثهم بالعصوبة، بخلاف معتق البعض؛ لأنه ينسب إليه بالولاء، والله أعلم بالصواب.

ولا يدخل فيه الخ هكذا وجدت في بعض النسخ مصحاح التي يعتمد عليها، ووجد صاحب عاية البيان هكذا: ولا يدخل فيه موال أعنتهم ابنه؛ لأنهم الخ، وأما صاحب 'العناية' و'الكفاية'، فلم يعد هذه السحرة، ولا تلك، بل وجد هكذا، ولا يدخل فيه موال أعنتهم؛ لأنهم ليسوا بالخ، ثم تعقبا، وقال: هكذا وقع في النسخ، ولكن الصواب: أعنتهم أبوه، أو ابنه، فإن التعديل يطابق ذلك دون المذكور في الكتاب كما لا يخفى، فتدبر. **وإنما يحرز** جواب إشكال، وهو أن يقال: الموصي يرث من موالي أبيه، أو ابنه، والإرث يحكمه الولاء، وإليه أشار الحديث: 'ولاء لحمه كحمة النسب'، فأجاب بقوله: وإنما يحرز ميراثهم بالعصوبة لا لانتقال الولاء إليه.

خلاف الخ يرتبط بقوله: ولا يدخل فيه موال قد أعنتهم ابنه يعني أن معتق البعض يدخل تحت الوصية للموالي؛ لأنه مولاه حقيقة، خلاف موالي الان؛ لأنهم ليسوا بمواليه أصلاً، ولكن يعني أن يكون هذا على مذهبه؛ لأن معتق البعض عند أبي حنيفة كالمكاتب، والمكاتب لا يدخل تحت الوصية للموالي، هكذا معتق البعض، فعن هذا غير بعضهم لفظ الكتاب، وقال: خلاف معتق المعتق يعني أن معتق المعتق يدخل تحت الوصية للموالي إذا لم يكن للموالي ولاء أولادهم؛ لأن ولاء المعتق ينسب إلى الموصي مجازاً، بخلاف معتق الان، فإنه لا ينسب إليه لا حقيقة، ولا مجازاً. **خلاف** هكذا وقع في النسخ، لكن ليس هو بصواب، إنما الصواب أن يقال: خلاف معتق المعتق؛ لأنه ينسب إليه بالولاء. [الكفاية ٤٠٩/٩]

باب الوصية بالسكنى والخدمة والنمرة

قال: ونحو الوصية حملة غرض، ويمكن أن يكون معناه لا خير في الدنيا.

لأن المنافع يصح تملكها في حالة الحياة ببدل، وغير بدل، فكذا بعد الممات؛ **لحاجته**
 كما في الإجارة ^{كما في العارية}
 كما في الأعيان. ويكون محبوساً على ملكه في حق المنفعة، حتى يملكها الموصى له
 على ملكه كما يستوفي الموقوف عليه منافع الوقف على حكم ملك الواقف، وتجاوز
 مؤقتاً ومؤبدًا، كما في العارية، فإنها تملك على أصلنا، بخلاف الميراث؛

باب الوصية: أح ما فرغ من حكمه بوصايا المتعقة بالأعيان شرع في بيان أحكام بوصايا المتعلقة
بمنافع. وآخر هذا الباب ما أتى منافع بعد لأعيان وجوداً فأحررها عنها وصعاً. [عناية ٩/٤٠٩]
وآخراً الوصية: أح هذا عندنا. وعند ابن أبي شيبة: لا يجوز شيء من ذلك مؤقتاً، ولا غير مؤقت؛ لأن
منافع خاصة بعد موته ليست متموكة، فلا يصح تمليكها لغيره، وكما يقول: منافع يختل تمليكها
كما في لإجارة، وبغير بدل كما في لإعارة في حاله حياة، فكذلك بعد امته حاجته كما في الأعيان، فإن
لأعيان يصح تمليكها في حالة حياة بدل، وبغير بدل كالبيع وهبة، فكذلك بعد امته يصح تمليكها بدل،
أو أوصى بأن يدع عبده، أو بغير بدل بأن أوصى بعبده لفلان؛ وهذا لأن الموصي يبقى عين على ملكه
حيث جعله مشغولاً بتصرفه موقوف على حاجته، فبمجرد حدث منفعة على ملكه كما يستوفى لموقوف عليه
منفعة الوقف على حكم ملك الوقف. [الكفاية ٩/٤٠٩-٤١٠]

حاجته، وهي لا في بعض ما فرض منه من تعريض (السياسة) في **الأعمال** أي كما يصح تمييز المنافع في حياة في الأعباء نحو لإحارة وإلغائه (السياسة) **حق المنفعة** لا في حق رقة، فإنها من ثلث لورثة. **مؤلف** بأن عين مؤقتة من الأيدي أو لأشهر أو السنين (السياسة) في **العقود** فإنها تخور مؤقتة بوقت، وتخور بغير وقت. [سنة ١٣١٣هـ] أي بعبارة تمييز المنافع على أصناف، وعند الشافعي . يحده المنافع. [الكفاية ٩/٤١٠]

لأنه خلافة فيما يملكه المورث، وذلك في عين تبقى، والمنفعة عرض لا يبقى، وكذا الوصية بغلة العبد والدار؛ لأنه بدل المنفعة، فأخذ حكمها، والمعنى يشملهما. قال: **فإن خرجت رقبة العبد من الثلث: يُسلم إليه سخدمه؛ لأن حق الموصي له في الثلث لا يزاحمه الورثة. وإن كان لا مال له غيره: خدم الورثة يومين. والموصي له يوماً؛ لأن حقه في الثلث، وحقهم في الثلثين كما في الوصية في العين، ولا تمكن قسمة العبد أجزاء؛**

لأنه خلافة الخ فالإرث لا يجري في الخدمة بدون الرقبة؛ لأن إوارثة خلافة، وتفسيرها: أن يقوم الوارث مقام المورث فيما كان ملكاً للمورث، وهذا يتصور فيما يبقى بوقتين، والمنفعة لا تبقى وقتين، فأما الوصية، فإيجاب ملك بالعقد كالإجارة والإعارة. [الكفاية ٩/٤١٠] **ودلك الخ** أي الخلافة تتصور في عين تبقى، بخلاف إيجاب الملك وإحداثه، فإنه يتصور فيما لا يبقى.

بغلة. العنة كل ما يجعل من ريع الأرض، أو كرائها، أو أجرة غلام، أو نحو ذلك. والمعنى. وهي حاجة الموصي. [الكفاية] **فإن خرجت** [أو لم تخرج، وكس أجازت الورثة. (العناية ٩/٤١٠)] **رقبة الخ** وفي 'الإيضاح': ينظر إلى الأعيان التي أوصى بها، فإن كان رقبها مقدار الثلث حار، ولا تعتبر قيمة الخدمة والثمرة والغلة والسكنى، وإنما اعتبر الأعيان دون المنافع؛ لأن المقصود من الأعيان منافعها، فإذا صارت المنافع مستحقة من غير توقيت، وبقي العين على ملك إوارث صار مملوكة العين التي لا منفعة لها، ولهذا تعتبر قيمة الرقبة كان الوصية وقعت بالرقبة، [الكفاية ٩/٤١٠-٤١١]

خدم الورثة يومين الخ: أي أبدأ إذا كانت الوصية بخدمة العبد مطلقة غير مؤقتة، وأما إذا أوصى بخدمة عبده سبعين من غير تعيين السنة، وليس له مال غير العبد، ولم يجر الورثة، فإن العبد يخدم الموصي له يوماً، والورثة يومين إلى ثلاث سنين، فإذا مضى ثلاث سنين، ثم وصية الموصي له بالخدمة، وإن كان الوصية بخدمة سنة بعينها، ومات قبل دخول تلك السنة، فإن كان العبد يخرج من ثلث ماله، أو لا يخرج، ولكن أجازت الورثة، فإنه يسلم العبد إلى الموصي له حتى يستوفي وصيته، وإن كان لا يخرج، ولم يجر الورثة، فإن العبد يخدم الموصي له يوماً، والورثة يومين حتى تمضي السنة التي عليها، فإذا مضت يسلم العبد للورثة. [الكفاية ٩/٤١٠] **الوصية في العين:** أي كما أنهم يقسمون مع الموصي له بالثلث والثلثين فيما إذا أوصى بثلث في عين، ولا مال له غيره. [الساية ١٣/٤٨٣]

لأنه لا يتجزأ، فصرنا إلى **المهاياة** إيفاء للحقين، بخلاف الوصية بسكنى الدار إذا كانت لا تخرج من الثلث، حيث تُقسَم عينُ الدار أثلاثاً للانتفاع؛ لأنه يمكن القسمة بالأجزاء، وهو **أعدل** للتسوية بينهما زماناً وذاتاً، وفي المهاياة تقدّم أحدهما زماناً. ولو اقتسموا الدارَ مهاياة من حيث الزمان تجوز أيضاً؛ لأن الحق لهم إلا أن الأول، وهو **الأعدل** أولى، وليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من ثلثي الدار، وعن أبي يوسف **ح**: أن لهم ذلك؛ لأنه خالص ملكهم. وجه الظاهر: أن حق الموصي له ثابت في سكنى جميع الدار، بأن ظهر للميت مال آخر، وتخرج الدار من الثلث، وكذا له حق المزاحمة فيما في أيديهم إذا خرب ما في يده، والبيع يتضمن إبطال ذلك، فمنعوا عنه. قال: فإن مات الموصي له: عاد، أي الورثة؛ لأن الموصي أوجب الحق للموصي له؛ ليستوفي المنافع على حكم ملكه، فلو انتقل إلى وارث الموصي له: استحقها ابتداءً.

المهاياة. أشار به في امدّة من حيث الزمان. [الساية ٤٨٤/١٣] **الثلث** بأن لا مال له غيرها. وهو **أعدل** الح أي هذا النوع من القسمة أقرب إلى المعادلة؛ لأنه يحصل التسوية بين الموصي له والورثة زماناً وذاتاً، وفي المهاياة يرم تقدم أحدهما على الآخر زماناً، فلا يصار إليها إلا عند تعدد القسمة بالأجزاء، ولكن مع هذا لو تهاووا في القسمة من حيث الزمان تجوز أيضاً **ح**. **اقتسموا** أي الورثة والموصي له. **لأن**. أي لأن المعادلة في الزمان حقهم، فإذا أسقصوها جاز. **الأول** أي قسمة الدار أجزاء. **أولى**. لما ذكرنا أن كل واحد يستوفي نصيبه في الوقت الذي يستوفيه صاحبه. [الساية ٤٨٤/١٣] **ملكهم** فينفذ بيعهم فيه. **مات الموصي له** أي بعد موت الموصي. **عاد** أي الموصي له، وهو خدمة العبد وعنته، وسكنى الدار وعنتها إلى ورثة الموصي، لا إلى ورثة الموصي له. **ابتداءً**: لما تقدم أن ميراث خلافة فيما يتممكه المورث. [العناية ٤١١/٩]

من ملك الموصي من غير مرضاته، وذلك لا يجوز. **و** مات الموصى له في حياة الموصي: **بطلت؛ لأن إيجابها تعلق بالموت على ما بيناه من قبل، ولو أوصى بغلة عبده، أو داره، فاستخدمه بنفسه، أو سكنها بنفسه، قيل:** يجوز ذلك؛ لأن قيمة المنافع كعينها في تحصيل المقصود، والأصح: أنه لا يجوز؛ لأن الغلة دراهم أو دنانير، وقد وجبت الوصية بها، وهذا استيفاء المنافع، وهما متغايران ومتفاوتان في حق الورثة، فإنه لو ظهر دَيْن يمكنهم أدائه من الغلة بالاسترداد منه بعد استغلالها، ولا يمكنهم من المنافع بعد استيفائها بعينها، وليس للموصى له بالخدمة، والسكنى أن يؤاجر العبد أو الدار، وقال الشافعي **حسب**: له ذلك؛ لأنه بالوصية مَلَك المنفعة، فيملك تمليكها من غيره ببدل، أو غير بدل؛ لأنها كالأعيان عنده، **بخلاف العارية؛ لأنها إباحة على أصله، وليس بتمليك.**

وذلك: أي استحقاق المالك من غير مرضات المالك. (العناية) **لأن إيجابها إلح:** أي لأن إيجاب الوصية يكون بعد الموت؛ لأنه متعلق بوجود الموت، فإذا مات الموصى له لم يصح الإيجاب كما لا يصح إيجاب السائغ لمشتري بعد موته. **على ما بيناه إلح:** أي في فصل اعتبار حالة الوصية في بيان الفرق بين حوار الإقرار وبطلان الوصية بقوله: بخلاف الوصية؛ لأنها إيجاب عند الموت. [العناية ٤١١/٩]

ولو أوصى إلح: هذه المسألة مع ما بعدها إلى قوله: قال: ومن أوصى لآخر ثمرة سنتاه ذكرت تعريفاً على مسألة 'المختصر'. **قيل:** القائل: أبو بكر الإسكاف. (الساية) **المقصود:** وهو الانتفاع بالعبد والدار. [الكفاية ٤١١/٩] **وهذا:** أي الاستخدام بنفسه والسكنى بنفسه. [البداية ٤٨٥/١٣]

فإنه لو ظهر إلح: أي لو ظهر على الميت دين يقضى الدين من تلك الغنة، ولو سكر هو بنفسه لا يمكن أن يقضى من السكنى. **بخلاف العارية:** حيث لا يجوز. [البداية ٤٨٦/١٣] **وليس بتمليك.** ولهذا لا يمكن المستعير الإعارة عنده، ولهذا لا يتعلق بالإعارة اللزوم، والوصية بالمنفعة يتعلق بها اللزوم. [الكفاية ٤١١/٩]

ولنا: أن الوصية تمليك بغير بدل مضاف إلى ما بعد الموت، فلا يملك تمليكه ببدل؛ اعتباراً بالإعارة، فإنها تمليك بغير بدل في حالة الحياة على أصلنا، ولا يملك المستعير الإجارة؛ لأنها تمليك ببدل كذا هذا، وتحقيقه: أن التمليك ببدل لازم، وبغير بدل غير لازم، ولا يملك الأقوى بالأضعف، والأكثر بالأقل، والوصية تبرع غير لازم، إلا أن الرجوع للمتبرع لا لغيره، والمتبرع بعد الموت لا يمكنه الرجوع، فلهذا انقطع، أما هو في وضعه، فغير لازم، ولأن المنفعة ليست بمال على أصلنا، وفي تمليكها بالمال إحداث صفة مالية فيها تحقيقاً للمساواة في عقد المعاوضة، فإنما تثبت هذه الولاية لمن يملكها تبعاً لملك الرقبة، أو لمن يملكها بعقد المعاوضة حتى يكون مملكاً لها بالصفة التي يملكها، أما إذا تملكها مقصودة بغير عوض، ثم ملكها بعوض: كان مملكاً أكثر مما تملكه معنى، وهذا لا يجوز، وليس للموصى له أن يخرج العبد من الكوفة،

بدل كما في الإجارة. فإنها تمليك الخ قد تقدم في باب العارية، وفي الحقيقة هذا المعنى راجع إلى الأصل المقرر، وهو أن الشيء لا يتضمن ما فوقه. (العناية) لازم حتى لا يفسح إلا بعد. تبرع فلا يملك الموصى له الإجارة. إلا أن الرجوع الخ جواب عما يقال: الوصية وإن كانت غير لازمة لارمة ابتداء، لكنها تصير لازمة بعد موت؛ لعدم قوتها الرجوع حينئذ، ووجه ذلك: أن الاعتبار بموضوعات الأصلية، والوصية في وضعها غير لازمة، وانقطاع الرجوع بموت الموصي من العوارض، فلا معتبر به. [العناية ٤١١/٩]

تحققاً للمساواة لأن الأجرة مال، وقولنا ناسف، فحدثت في المنافع صفة مالية تحقيقاً للمساواة. (الكفاية) الولاية: أي ولاية إحداث صفة مالية في المنافع. (السبابة) يملكها: فإنه يجوز للمستأجر أن يواجر العير. بغير عوض أي لا في صم شيء آخر. (السبابة) لا يجوز يعني بقاء عني ما قال: ولا يملك الأقوى بالأضعف، وهو ظاهر. [العناية ٤١٢/٩] وليس للموصى له الخ يعني إذا أوصى رجل من أهل الكوفة لخدمة عبده يريد مثلاً، فليس ليريد أن يخرج العبد الموصى من الكوفة إلى موضع آخر ليستخدمه فيه، إلا أن يكون الموصى له، وأهله في غير الكوفة، فيرحله إلى أهله لخدمة هنالك. [السبابة ٤٨٧/١٣]

إلا أن يكون الموصى له، وأهلُه في غير الكوفة، فيخرجه إلى أهله للخدمة هنالك إذا كان يخرج من الثلث؛ لأن الوصية إنما تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصي، فإذا كانوا في مصره، فمقصودُه أن يملكه من خدمته فيه بدون أن يلزمه مشقة السفر، وإذا كانوا في غيره، فمقصودُه أن يحمل العبد إلى أهله لخدمتهم. ولو أوصى بَعْلَة عبده، أو بَعْلَة داره: يجوز أيضاً؛ لأنه بدلُ المنفعة، فأخذ حكمَ المنفعة في جواز الوصية به، كيف وأنه عينٌ حقيقة؛ لأنه دراهم أو دنانير، فكان بالجواز أولى، ولو لم يكن له مال غيره كان له ثلثُ غَلَّةِ تلك السنة؛ لأنه عين مالٍ يحتمل القسمة بالأجزاء، فلو أراد الموصى له قسمة الدار بينه وبين الورثة؛ ليكون هو الذي يستغل ثلثها لم يكن له ذلك، إلا في رواية عن أبي يوسف رحمته الله، فإنه يقول: الموصى له شريكُ الوارث، وللشريك ذلك، فكذلك للموصى له، طلب لقسمة يجوز طلب لقسمة

إذا كان يخرج الح. احتراز عما إذا لم يخرج، فإنه ليس له الإخراج إلى أهله، إلا بإجارة الورثة. (العناية) ولو أوصى الح قد علم جواره فيما تقدم من طريقين، ولعله ذكره تمهيداً لقوله: ولو لم يكن له مال غيره كان له ثلث عنة تلك السنة يعني إذا لم تخر الورثة وكانت الوصية بعنة عبده سنة، وتذكير الضمائر إما تأويل المال، أو نظراً إلى الخير. [العناية ٤١٢/٩] يجوز أيضاً أي كما يجوز أن يوصى بخدمته العبد وسكنى الدار. (النهاية) فكان بالجواز الح أي فكان الإيصاء بالخدمة أقرب إلى الجوار من الإيصاء بالخدمة؛ لأن الخدمة مفعلة محصنة ليست فيها العيبة، وهذا لم يجوز ذلك على قول أبي ليلى، فإذا جاز الإيصاء بها جاز الإيصاء بالخدمة بالطريق الأولى؛ لأنها عبارة عن مال عين، وهي الدراهم أو الدنانير. [الباية ٤٨٨/١٣] غيره أي غير هذا العبد، أو غير هذه الدار. مال وكل ما هو كذلك تعلق الوصية شئنه إن لم يخرج من الثلث [العناية ٤١٢/٩] يحتمل القسمة الح هذا احتراز عن الوصية بخدمته العبد، فإن هناك لما لم يحتمل نفس العبد القسمة بالأجزاء صرنا إلى قسمة الخدمة بطريق المهايأة. [الكفاية ٤١٢/٩]

إلا أنا نقول: المطالبة بالقسمة تبني على ثبوت الحق للموصى له فيما يلاقيه القسمة؛ إذ هو المطالب، ولا حق له في عين الدار، وإنما حقه في الغلة، فلا يملك المطالبة بقسمة الدار. ولو أوصى له بخدمة عبده، ولآخر برقبة، وهو يخرج من الثلث: فالرقبة لصاحب الرقبة، والخدمة عليها لصاحب الخدمة؛ لأنه أوجب بكل واحد منهما شيئاً معلوماً عطفاً منه لأحدهما على الآخر، فتعتبر هذه الحالة بحالة الانفرد، ثم لما صحت الوصية لصاحب الخدمة، فلو لم يؤص في الرقبة بشيء لصارت الرقبة ميراثاً للورثة مع كون الخدمة للموصى له، فكذا إذ أوصى بالرقبة لإنسان آخر؛ إذ الوصية أخت الميراث من حيث أن الملك يثبت فيهما بعد الموت: ولها نظائر،

والخدمة **الح** وفي 'المسوط': وبقعة العبد وكسوته على صاحب الخدمة؛ لأنه إما يتمكن من استخدامه، وإذ أنفق عليه، فإن العبد لا يقوي على الخدمة إلا بذلك، وهو أحق بخدمته، فيلزم نفقته كالمسعر، فإنه يفتق على استئجاره، ويستفيع به، وإن أبى أن يفتق رده على صاحبه، فهذا كذلك أيضاً، وإن كان أوصى بخدمة عبد صغير لإنسان، وبرقته لآخر، وهو يخرج من الثلث، فنفقته على صاحب الرقبة حتى يدرك الخدمة، فإذا حدم صارت نفقته على صاحب الخدمة. [الكفاية ٤١٢، ٩-٤١٣] **أوجب** لأحدهما الخدمة، ولآخر الرقبة.

عطفاً [واعتصف لا يقتضي المشاركة فيما أوصى به لكل واحد منهما. (الكفاية ٤١٢/٩)] **ح** ومعنى ذلك: أنه عطف قوله: والآخر برقته على قوله: أوصى له خدمة عبده. (العناية ٤١٣/٩) أي أفراد إحدى الوصيتين عن الأخرى، فلا تتحقق مشاركة بينهما فيما أوجب لكل واحد منهما. [العناية ٤١٢، ٩]

ثم لما صحب الح كالتيان والتفسير ما قلناه من حاة الأفراد يعني بوكات الوصية بالخدمة مفردة كانت الرقبة ميراثاً للورثة، والخدمة للموصى له من غير اشتراك، فكذا إذا أوصى بالرقبة لإنسان آخر تكون الرقبة له، والخدمة للموصى له بها؛ إذ الوصية أخت الميراث. [العناية ٤١٣/٩] **نظرو** من حيث أن الموصى له بالظرف لا يشارك الموصى له بالمظروف. [الكفاية ٤١٣/٩]

وهو ما إذا أوصى بأمة لرجل، وبما في بطنها لآخر، وهي تخرج من الثلث، أو أوصى لرجل بخاتم، ولآخر بقصّة، أو قال: هذه القوصرة لفلان، وما فيها من التمر لفلان: كان كما أوصى، ولا شيء لصاحب الظرف في المظروف في هذه المسائل كلها، أما إذا فصل أحد الإيجابين عن الآخر فيها: فكذلك الجواب عند أبي يوسف ^{عند أبي يوسف} ^{هذه مسائل} وعلى قول محمد - : الأمة للموصى له بها، والولد بينهما نصفان. وكذلك في أخواتها لأبي يوسف - : أن بإيجابه في الكلام الثاني تبين أن مراده من الكلام الأول إيجاب الأمة للموصى له بها دون الولد، وهذا البيان منه صحيح وإن كان مفصلاً؛ لأن الوصية لا تلزم شيئاً في حال حياة الموصي، فكان البيان المفصول فيه،

إذا أوصى الخ قال الإمام الإسبحاني في 'شرح الطحاوي' 'نو أوصى بالخدمة لإسان، وبما في بطنها لآخر، فإنه يجوز، إلا إذا ولدت لأكثر من سنة أشهر بعد موت الموصي، أو بستة أشهر، فحينئذ لا يجوز الوصية في الولد، وكلاهما يكون للموصى له بالخدمة. القوصرة بالتحفيف والتشديد: وعاء التمر يتخذ من قصب. (الكفاية) أوصى سواء كان الكلام متصلاً أو منقطعاً. لصاحب الخ أي للموصى له بالأمة والخاتم والقوصرة. (الكفاية) المظروف أي في الولد والفص والتمر. [الكفاية ٤١٣/٩]

أما إذا فصل الخ. [والمراد بالفصل: أن يكون الإيجابان بدفعين] أما إذا كان أحد الإيجابين موصولاً بالآخر فالإتفاق، وأما إذا كان أحدهما مفصلاً عن الآخر، فكذلك عند أبي يوسف - . خلافاً لـ محمد. [العناية ٤١٣/٩] في أخواتها. قال الأتراري: أي أخوات مسألة الوصية بأمة لرجل، وبما في بطنها لرجل آخر. وأراد بأخواتها: مسألة الخاتم مع الفص، ومسألة القوصرة مع التمر، ومسألة الشاة مع الصوف، ومسألة الدار مع الساء، ومسألة السيف مع الحية، والستار والتمر مثل ذلك، والأرض والحل مثل ذلك. [الساية ٤٩٠/١٣] لأبي يوسف - الخ الاختلاف ذكر في أكثر شروح "الريادات"، ولم يذكره فخر الإسلام في "شرح زيادته"، ولا في أصوله؛ لأن أبا يوسف لم يشت حلافه في طاهر الرواية، وإنما علم حلافه من رواية "الإملاء"، كذا ذكر الكرخي في "مختصر الريادات".

وفيه ثمره: فيه هذه الثمره وحدها، وإن قال: له ثمره بستانى أبدا، فيه هذه الثمره، وثمرته فيما يستقبل ما عاش، وإن أوصى له بغلة بستانه، فيه العنة القائمة، وعنته فيما يستقبل، والفرق: أن الثمره اسم للموجود عرفاً، فلا يتناول المعدوم إلا بدلالة رائدة مثل التنصيص على الأبد؛ لأنه لا يتأبد إلا بتناول المعدوم، والمعدوم مذكور، وإن لم يكن شيئاً، أما الغلة فتتظم الموجود، وما يكون بعرض الوجود مرة بعد أخرى يقال: فلان يأكل من غلة بستانه، ومن غلة أرضه وداره، فإذا أطلقت لا يتناولها عرفاً غير موقوف على دلالة أخرى. أما الثمره إذا أطلقت لا يراد بها إلا الموجود، فهذا يفتقر الانصراف^{بى} إلى دليل زائد. قال: ومن أوصى برجل بصوف عمه أبداً، أو بأولادها، أو بسنها، ثم مات: فله ما في بصوفها من الوعد، وما في ضروعها من الدس، وما عني ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي. سواء قال أبداً، أو لم يقل؛ لأنه إيجاب عند الموت،^{الوصية}

وفيه ثمره قيد بقوله. وفيه ثمره؛ لأنه إذا لم يكن فيه ثمره، فيه ثمره فيما يستقبل ما عاش موصى به، فيه ثمره فيما يستقبل كمسألة العنة. [الكفاية ٤١٤/٩] هذه الثمره. أي لثمره لموجوده وقت موت (إسايه) بعله بستانه إلخ ثم في بستان اسقي وأخرج، وما فيه صلاحه على صاحب العنة؛ لأنه هو المستفيع بستانه، فهي كالمعقبة في فصل الخدمة. [الكفاية ٤١٥/٩] والفرق أي بين العنة والثمره في أن العنة تتناول الموجود والحادث جميعاً سواء ذكر لفظ الأبد، أو لم يذكر، والثمره تتناول الموجود لا الحادث، إلا إذا ذكر الأبد، فحينئذ تتناول الحادث أيضاً هو أن ثمره إلخ. راند: مثل ما إذا قال: أبداً وما عاش. [إسايه ١٣ ٤٩٢] قال: أي محمد عليه السلام في: 'الجامع الصغير'. (إسايه) فله: أي فسر رجل الذي أوصى به. [إسايه ١٣ ٤٩٢] الموصي: ولا يستحق ما يحدث بعده.

فيعتبر قيام هذه الأشياء يومئذ، وهذا بخلاف ما تقدم. والفرق: أن القياس يأبى تمليك المعدوم؛ لأنه لا يقبل الملك، إلا أن في الثمرة، والغلة المعدومة جاء الشرع بورود العقد عليها كالمعاملة والإجارة، فاقتضى ذلك جوازَه في الوصية بالطريق الأول؛ لأن باها الوصية أوسع، أما الولد المعدوم واختاه، فلا يجوز أيراد العقد عليها أصلاً، ولا تستحق بعدها، من غيرها فكذلك لا يدخل تحت الوصية، بخلاف الموجود منها؛ لأنه يجوز استحقاقها بعقد البيع تبعاً، وبعقد الخلع مقصوداً، فكذا بالوصية، والله أعلم بالصواب.

هذه الأساء أي الولد واللى والصوف. **نقدم** أي من الثمرة والغلة. (الكفاية) والفرق **أح** أي الفرق بين هذه المسألة حيث لا تتناول الحادث، وإن ذكر الأبد، وبين ما تقدم من الوصية بثمره بستانه، فإذا ذكر الأبد يقع على الحادث أيضاً، وكذا الوصية بالغلة تقع على الحادث أيضاً ذكر الأبد أو لم يذكر، هو أن القياس إلخ. **كأنعمده** أي المساقاة، وقد مرت باها. **ذلك** أي ورود الشرع فيما ذكر. (الساية) **وحدد** أي أحث الولد المعدوم، وهما الصوف المعدوم واللى المعدوم. [الساية ١٣/٤٩٣]

بعقد بيع أي يدخل ما على ظهر العثم من الصوف في بيع العثم تبعاً للعثم، ويجوز الخلع على ما في ظهر غنمها من الصوف. [الكفاية ٩/٤١٥] **وبعقد خلع** صورته: أن تقول المرأة لزوجها: خالعي على ما في بطن جاريتي أو غنمي صبح، وله ما في بطنها، وإن لم يكن في البطن شيء، فلا شيء له، وما حدث بعد ذلك، فللمرأة؛ لأن ما في البطن قد يكون متقوماً، وقد لا يكون، فلم يضره حتى لو قالت: على حمل جاريتي، وليس لها حمل ترد المهر. [العناية ٩/٤١٥]

باب وصية الذمي

قال: وإذا صرع يهودي أو نصراني بيعه، أو كبسه في صحته، ثم مات: فهو ميراث؛ لأن هذا بمنزلة الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله، والوقف عنده يُورث ولا يلزم، فكذا هذا، وأما عندهما؛ فلأن هذه معصية: فلا تصح عندهما. **قال:** ولو أوصى بذلك لقوم مسميين: فهو من الثلث، معناه: إذا أوصى أن تُبنى داره بيعه، أو كنيسة: فهو جائز من الثلث؛ لأن الوصية فيها معنى الاستخلاف، ومعنى التملك، وله ولاية ذلك، فأمكن تصحيحه على اعتبار المعينين. **قال:** وإن أوصى بداره للذمي كبسه لقوم غير مسميين: حازت الوصية عند أبي حنيفة رحمه الله غير محصورة.

وصية الذمي: ذكر وصية الذمي بعد ذكر وصية المسلم؛ لأن الكفار محقون بالمسميين في أحكام المعاملات بطريق التعية، فذكر التابع بعد المتبوع، [نتائج الأفكار ٤١٦/٩] **قال:** أي محمد رحمه الله في 'الجامع الصغير'. [النهاية ٤٩٤/١٣] **فهو ميراث:** أي بالاتفاق على اختلاف الترخيع، فعند أبي حنيفة رحمه الله لعدم لزوم الوقف، وعندهما؛ لكون ذلك الفعل معصية، ولا يقار: البيعة في حقهم كالمسجد في حقنا، والمسلم إذا جعل داره مسجداً في صحته، وسلم لا يورث، فيسعي أن يكون البيعة كذلك؛ لأننا نقول: المسجد تحرز عن حقوق العباد، وصار لله تعالى حالصاً فلا يورث، ولا كذلك البيعة؛ لأن البيعة عندهم لمنافع الخلق، فإنها تسكن فيها أساقفتهم، وتدفن فيها موتاهم. [الكفاية ٤١٦/٩-٤١٧] **والوقف:** فإن مسلماً لو وقف أرضاً في حياته، ثم مات صار ميراثاً. **قال:** أي محمد رحمه الله في "الجامع الصغير". (النهاية) **مسميين.** أي معلومين يخصى عددهم جار بالاتفاق، وفيه خلاف الشافعي وأحمد رحمهما. [النهاية ٤٩٤/١٣] **تبنى:** أي لو أوصى بأن تعمل بيعة، أو كنيسة لقوم معينين. [النهاية ٤١٦/٩] **على اعتبار المعينين:** يعني الاستخلاف والتمليك، فجعلناه من اثنتي نظراً إلى الاستخلاف، فحورنا ذلك نظراً إلى التملك، وإذا صار ملكاً للمسميين صنعوا به ما شاءوا. [النهاية ٤١٧/٩]

وقالا: **وصية باطلة:** لأن هذه معصية حقيقة، وإن كان في معتقدهم قُرْبَةً، والوصية بالمعصية باطلة؛ لما في تنفيذها من تقرير المعصية. ^{وهذه الوصية} ولأبي حنيفة ^{وهو لا يجوز} ح: أن هذه قرابة في معتقدهم، ونحن أمرنا بأن نتركهم، وما يدينون، فتجوز بناءً على اعتقادهم، ألا ترى أنه لو أوصى بما هو قرابة حقيقة معصية في معتقدهم لا تجوز الوصية؛ اعتباراً لاعتقادهم، فكذا عكسه، ثم الفرق لأبي حنيفة ح بين بناء البيعة والكنيسة، وبين الوصية به: أن البناء نفسه ليس بسبب لزوال ملك الباني، وإنما يزول ملكه بأن يصير محرراً خالصاً لله تعالى كما في مساجد المسلمين، والكنيسة لم **تَصِرْ** محررةً لله تعالى حقيقة، فتبقى ملكاً لباني، فتورث عنه، ولأنهم يبنون فيها الحجرات، ويسكنونها، فلم يتحرروا؛ لتعلق حق العباد به، وفي هذه الصورة يورث المسجد أيضاً؛ لعدم تحرره،

وقالا ح: قال مشايخنا: هذا الاختلاف فيما إذا أوصى ببناء بيعة، أو كنيسة في لقرى، فأما في مصر، فلا تجوز بالاتفاق؛ لأنهم لا يمكنون من يحدث البيعة في الأمصار. (الكفاية) **تركهم** كما في الخبر والحرير حيث يجوز بيعهم فيما بينهم؛ لأنهم يدينون حوار ذلك، وهم يدينون حوار لإبضاء بناء بيعة وكنيسة، فيجوز ذلك بناء على اعتقادهم. **وما يدينون** وفي بعض النسخ: وما يعتقدون. [السيرة ١٣/٤٩٥] **كما هو الح** وهو كما إذا أوصى ببيع، أو بأن يبنى مسجداً للمسلمين، أو بأن يسرح في مساجد المسلمين، فهذه الوصية منه باطلة بالإجماع. [الكفاية ٩/٤١٧]

فكذا عكسه: أي تجوز الوصية بداره كنيسة لقوم غير مسلمين؛ اعتباراً لاعتقادهم. [الكفاية ٩/٤١٧] **بين بناء الح** أي ببناء ذلك، ثم مات يورث، وإذا أوصى ببناء ذلك، ثم مات لا تورث. [السيرة ١٣/٤٩٥] **لم يصّر محررة الح** بل محررة على معتقدهم، فتبقى ملكاً لباني، فتورث عنه. (العناية) ولأنهم دليل آخر على عدم تحرير الله تعالى. [العناية ٩/٤١٧] **المسجد** كما إذا جعل داره مسجداً، ونحن سرداب، ووقفه بيت.

بخلاف الوصية؛ لأنه وضع لإزالة الملك، إلا أنه امتنع بثبوت مقتضاه في غير ما هو قربة عندهم، فبقي فيما هو قربة على مقتضاه، فيزول ملكه، فلا يورث. ثم الحاصل أن وصايا الذمي على أربعة أقسام: منها: أن تكون قربة في معتقدهم، ولا تكون قربة في حقنا، وهو ما ذكرناه. وما إذا أوصى الذمي بأن تُذبح خنازيره، وتطعم المشركين، وهذه على الخلاف إذا كان لقوم غير مسلمين، كما ذكرناه، والوجه ما بيناه. ومنها: إذا أوصى بما يكون قربة في حقنا، ولا يكون قربة في معتقدهم، كما إذا أوصى بالحج، أو بأن يُبنى مسجد للمسلمين، أو بأن يسرج في مساجد المسلمين، فهذه الوصية باطلة بالإجماع؛ اعتباراً لاعتقادهم، إلا إذا كان لقوم بأعيانهم؛ فإنها تصح.

خلاف الوصية الح متصل بقوله: إن الناء نفسه يمس بسبب لروال ملك النابي، والضمير في قوله: لأنه وضع، وفي قوله: ثبوت مقتضاه، وقوله: فبقي على مقتضاه كلها راجع إلى الوصية بتأويل الإيضاء. [العاية ٤١٧/٩] **ثبوت مقتضاه** وهو روال الملك في غير ما هو قربة عندهم، فبقي أي الإيضاء فيما هو قربة على مقتضاه، وهو روال الملك، فذلك لا يورث، ثم أورد محمد - على نفسه سؤالاً - فقال: كيف يكون هذا قربة من الذمي، فإنه لا يثبت على ذلك، قلنا: الأحكام في حقهم إنما تنبى على ما يظهرون لا على الحقيقة، ألا ترى أنه إذا دبح، وسمى اسم الله تحل ذبيحته، وإن كان ما يعتقد أنه ليس به على الحقيقة، ولو دبح باسم المسيح لا تحل ذبيحته على ما قال عمر رضي الله عنه. "إذا سمعتموهم سموا بغير الله، فلا تأكلوا". [الكفاية ٤١٨/٩]

فيما هو قربة أي إذا لاقت فيما هو قربة عندهم عملت عملها. **وهو ما ذكرناه** يريد به الوصية ساء البیعة أو الكیسة. (العاية) **الخلاف** فيجوز الوصية عند أبي حنيفة - خلافاً لهما. **لقوم** فإن كانت لقوم بأعيانهم صححت بالإجماع. **كما ذكرناه** يعني من الخلاف في الوصية بالبیعة والکیسة. (العاية) **ما بيناه** أي من الخاصين، وهو أن المعتبر عنده اعتقادهم، وعندهما: أنها وصية بمعصية. [العاية ٤١٨/٩] **إلا إذا كان الح** وإن كانوا لا يحضون لا يصح الوصية؛ لأنه لا يمكن تصحيحاً تمكياً فتتطلب؛ لأنها ليست بطاعة عندهم؛ لأنهم لا يتقربون مثل هذا فيما بينهم، بل يعدون ذلك فيما بينهم استهزاء، فوقعت وصية حينئذ على سبيل المزول، والوصية يبطلها المزول.

لوقوعه تملكاً؛ لأنهم معلومون، والجهة مشورة. ومنها: إذا أوصى بما يكون قربةً ^{الوصية} في حقنا، وفي حقهم كما إذا أوصى بأن يسرج في بيت المقدس، أو يغزى الترك، وهو من الروم، وهذا جائز، سواء كانت لقوم بأعيانهم، أو بغير أعيانهم؛ لأنه وصية بما ^{سبب أوصى} هو قربة حقيقة، وفي معتقدهم أيضاً. ومنها: إذا أوصى بما لا يكون قربةً لا في حقنا، ولا في حقهم، كما إذا أوصى للمغنيات والنائحات، فإن هذا غير جائز؛ لأنه معصية في حقنا، وفي حقهم، إلا أن يكون لقوم بأعيانهم، فيصح تملكاً واستخلاقاً. وصاحب الهوى إن كان لا يكفر، فهو في حق الوصية بمنزلة المسلمين؛ لأننا أمرنا ببناء الأحكام على الظاهر، وإن كان يكفر، فهو بمنزلة المرتد، فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته بين أبي حنيفة رحمته الله وصاحبيه، وفي المرتدة: الأصح أنه تصح وصاياها؛

لوقوعه تملكاً. وتبطل الجهة التي عيها إن شاءوا فعنوا ذلك، وإن شاءوا تركوا، وإن كانوا لا يحصون لا يصح؛ لأنه لا يمكن تصحيحه تملكاً، وأما ليست بقربة في اعتقادهم حتى يكون تملكاً من الله تعالى في اعتقادهم، فلا يصح. (الكفاية) والجهة مشورة [هي مفعة لا مفعولة]: أي صرف هذا المال الموصى به إلى الحج، وبناء المسجد والإسراج فيه خرج على طريق المشورة. [الكفاية ٩/٤١٨] وفي معتقدهم. أن الديانة متفقة من الكل على ذلك؛ لأن هذا مما يتقرب به المسلمون وأهل الذمة جميعاً. [أساية ١٣/٤٩٧] إلا أن يكون إلح. وإن كانت لقوم لا يحصون بطلت؛ لأن التملك من المحبوس لا يصح، ولا يمكن تصحيحه قربة؛ لأنه معصية عند الكل. الهوى: أي البدعة، ذكره تفريراً على مسألة: 'الحامع الصغير'. على الخلاف إلح. يعني أنها جائزة عندهما موقوفة عند أبي حنيفة رحمته الله، إن أسسم بفد كسائر تصرفاته، وإلا فلا. [العناية ٩/٤٢٨] الأصح أنه إلح. ذكر صاحب الكتاب في 'الرياءات' على خلاف هذا، فقال: قل بعضهم: لا يكون بمنزلة الذمية، وهو الصحيح حتى لا تصح منها وصية، والفرق بينها وبين الذمية أن الذمية تقر على اعتقادها، وأما المرتدة، فلا تقر على اعتقادها كذا في 'النهاية'. [الكفاية ٩/٤١٨-٤١٩]

لأنها تبقى على الردّة، بخلاف المرتد؛ لأنه يقتل، أو يسلم. قال: **وإد دخل حرٌّ دار**
دار الإسلام بأمان، فأوصى مسلم، أو ذمي بماله كنه: **جازه**؛ لأن امتناع الوصية بما زاد على الثلث
لحقّ الورثة، ولهذا ينفذ بإجازتهم، وليس لورثته حقّ مرعي؛ لكونهم في دار الحرب؛
إذ هم أموات في حقنا، ولأن حرمة ماله باعتبار الأمان، والأمان كان لحقه، لا لحق
ورثته، ولو كان أوصى بأقلّ من ذلك أخذت الوصية، ويردّ الباقي على ورثته، وذلك
من حق المستأمن أيضاً، ولو أعتق عبده عند الموت، أو دبر عبده في دار الإسلام،
فذلك صحيح منه من غير اعتبار الثلث؛ لما بينا، وكذلك لو أوصى له مسلم، أو ذمي
بوصية: **جازه**؛ لأنه ما دام في دار الإسلام، فهو في المعاملات بمنزلة الذمي، ولهذا
تصحّ عقود التمليكات منه في حال حياته، ويصح تبرّعه في حياته، فكذا بعد مماته.

بقي فصارت كالدنية في صحة الوصية. قال: أي محمد . في "الجامع الصغير". [الباية ١٣/٤٩٨]
حار قيل: هذا إذا لم يكن ورثته معه في دار الإسلام، أما إذا كانت ورثته معه يتوقف على إجازتهم،
وأشار في الكتاب إلى هذا بقوله: وليس لورثتهم حق إلخ. [الكفاية ٩/٤١٩] **ينفذ** الوصية بكل المال.
لحقه ومن حقه تنفيذ وصيته. **ولو كان أوصى إلخ** جواب عما يرد على قوله: ورد الباقي على الورثة،
وهو أن يقال: قد قلت: ليس لورثته حق شرعي؛ لكونهم في دار الحرب، فكيف يرد عليهم الباقي ووجهه:
أن ذلك الرد على الورثة أيضاً مراعاة حق المستأمن؛ لأن من حقه تسليم ماله إلى ورثته عند الفراغ عن
حاجته، والزيادة على مقدار ما أوصى به فارغ عن ذلك. [العناية ٩/٤١٩]
ولو كان هذه المسألة مع ما بعدها إلى آخر الباب ذكرت على سبيل التفریع، وإنما هي من مسألة الأصل.
لما بينا إشارة إلى قوله: لأن امتناع الوصية بما زاد على الثلث على الورثة إلخ. [العناية ٩/٤١٩]
بعد مماته فالوصية تبرع بالتمليك بعد الموت، فيعتبر بالتبرع في حالة الحياة كالهبة والصدقة، وذلك
صحيح من المسلم للمستأمن، فكذا هذا.

وعن أبي حنيفة وأبي يوسف **رحمهما**: أنه لا يجوز؛ لأنه مستأمن من أهل الحرب؛ إذ هو على قصد الرجوع، ويمكن منه. ولا يمكن من زيادة المقام على السنة إلا بالجزية، ولو أوصى الذمي بأكثر من الثلث، أو لبعض ورثته: لا يجوز؛ اعتباراً بالمسلمين؛ لأنهم ^{أهل سنة} التزموا أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات، ولو أوصى لخلاف ملته: جاز؛ اعتباراً بالإرث؛ إذ الكفر كنه ملّة واحدة، ولو أوصى ^{بشيء} لحربي في دار الإسلام: لا يجوز؛ لأن الإرث ممتنع لتباين الدارين، والوصية ^{لأرث} أخوته، والله أعلم.

لا يجوز: أي وصية من مسلم ودمي مستأمن. **من أهل الحرب**: فوصية من هو من أهل دار الإسلام من هو من الحرب باطل؛ لأن تباين الدارين تأثير في فسخ لعصمة وموالاته. **التزموا إلخ**: فكما أن وصية فيما رد على اثنتي عشرة سنة من نكاح لا يجوز من مسلم مراعاة حق ورثته، فكذلك لا يجوز من دمي. **في دار الإسلام**: بمعنى بقوته؛ أوصى حربي في دار الإسلام حربي في دار حرب مخرجه؛ تباين الدارين بينهما حقيقة وحكمًا، وكذا نكاح المستأمن، ولأن دمي هو أوصى حربي في دار الإسلام يجوز على ما ذكر قل هذا وهو قوته؛ وكذا هو أوصى به أي مستأمن مسلم، ودمي وصية جاز. [الكفاية ٩ ٤١٩]

باب الوصي وما يملكه

قال: ومن وصي ^{المقوري} بن رجل، ففسد الوصي في وجه ^{مجهو وصياً} موصي، وردّها في غير وجهه: ففسد برده؛ لأن الميت مضي لسبيله معتمداً عليه، فلو صح رده في غير وجهه في حياته، أو بعد مماته: صار مغروراً من جهته، فردّ رده، بخلاف الوكيل بشراء عبدٍ بغير عينه، أو ببيع ماله حيث يصح رده في غير وجهه؛ لأنه لا ضرر هناك؛ لأنه حيٌّ قادر على التصرف بنفسه. فإن ردّها في وجهه: فهو رده؛ لأنه ليس للموصي ولاية إلزامه التصرف، ولا غرور فيه؛ لأنه يمكنه أن يُنيب غيره، وإن لم يقبل ولم يردّ حتى مات الموصي: فهو بالخيار إن شاء فسد، وإن شاء لم يقبل؛ لأن الموصي ليس له ولاية الإلزام، فبقي مخيراً، فلو أنه باع شيئاً من تركته،

باب الوصي ^{الح} لما فرع من بيان الموصى له شرع في بيان أحكام الموصى إليه، وهو الوصي؛ لما أن كتاب الوصايا يشملها، لكن قدم أحكام الموصى له؛ لكثرة ما وقع، فكانت الحاجة إلى معرفتها أمس. (العناية) غير وجهه أي بغير علم الموصي. [العناية ٤١٩/٩] معتمداً عليه: أي على الوصي الذي قبل في وجه الميت. (العناية) جهته وهو إصرار لا يجوز. [العناية ٤٢٠/٩] رده أي رد الوصي بغير علم الموصي وبعد مماته. (البناية) بغير عيبه احتراز عن الوكيل بشراء عبد بعينه؛ لأنه لا يملك عزل نفسه ثمة أيضاً بغير علم الموكل كما في الوصي؛ لأنه يؤدي إلى تصريح الموكل. [البناية ٥٠٠/١٣] لم يقبل ذكره على سبيل التفريع. بالخيار لأنه متبرع بالتصرف في حق الغير، فلا يترتب ذلك من قوله: كالوكالة. فبقي مخيراً [بين القبول والرد. (البناية)] قيل: كان يجب أن لا يكون مخيراً؛ لأنه لما بلغه الإيصاء، ولم يردّه اعتمد عليه الموصي، ولم يوص إلى غيره، وفي ذلك صبر به، والضرر مرفوع، وأحجب بأن الموصي معتز حيث لم يسأله عن الرد والقبول، فلا يطل الاحتياز. (العناية) فلو أنه باع ^{الح} بيانه: أن القبول يجوز أن يكون دلالة، فإنها تعمل عمل الصريح إذا لم يوجد صريح يخالفه، لكنه يعتبر ذلك بعد الموت. [العناية ٤٢١/٩]

لأن في إبطاله ضرراً بالميت، وضرر الوصي في الإبقاء مجبور بالثواب، ودفع الأول وهو أعمى أولى إلا أن القاضي إذا أخرجه عن الوصاية يصح ذلك؛ لأنه مجتهد فيه؛ إذ للقاضي ولاية دفع الضرر، وربما يعجز عن ذلك، فيتضرر ببقاء الوصاية. فيدفع القاضي الضرر عنه، وينصب حافظاً لمال الميت متصرفاً فيه، فيندفع الضرر من الجانبين، فلهذا ينفذ إخراجهم، فلو قال: بعد إخراج القاضي إياه أقبل لم يلتفت إليه؛ لأنه قبل بعد بطلان الوصاية بإبطال القاضي. قال: ومن أوصى إلى عبد. أو كافر. أو فاسق أخرجهم القاضي عن الوصاية، ونصب غيرهم. وهذا اللفظ يشير إلى صحة الوصية؛ لأن الإخراج يكون بعدها. وذكر محمد ^{رحمته} في الأصل: أن الوصية باطلة، قيل: معناه في جميع هذه الصور أن الوصية ستبطل.

إبطاله: بمجرد قول الوصي: لا أقبل. بالميت: لأنه مات معتمداً عليه. وضرر الوصي إلخ: هذا جواب سؤال مقدر بأن يقال: كما يلزم الضرر بالميت في بطلان الوصية بقوله: لا أقبل، يرمي الضرر بالوصي في بقاء الإيصاء ولزومه؛ لأنه يعجز عن القيام بذلك. الإبقاء. أي إبقاء الإيصاء. الأول: أي دفع الضررين، وهو ضرر الميت. وهو: الواو الحالية، أولى: لأن ضرر الميت غير مجبور. (الكفاية)

إلا أن القاضي إلخ: استثناء من قوله: فلهذا ينفذ ذلك. (الغاية) أخرجه: حين قال: لا أقبل. لأنه مجتهد فيه: أي لأن الموضع موضع الاجتهاد؛ إذ الرد صحيح عند ^{رحمته} دفعاً للضرر عن الوصي، وللقاضي ولاية دفع الضرر عن الناس فيعذ قضاؤه وبطل الإيجاب فلا يعتبر القول بعده. [الكفاية ٤٢٢/٩] ذلك: أي عن انصرام حكم الوصاية. إلى عبد: أي إلى عبد غيره بقوله بعده لتوقف ولاية العبد على إحارة المولى. كافر: دمي، أو مستأمن، أو حرّى. قيل: القائل: الفقيه أبو البيث في: شرحه لنجام الصعير. سنبتل: [بإخراجه القاضي عنها] يدل عليه ما ذكر في الإيضاح: ولو تصرف العبد قبل أن يخرج القاصي، نفذ تصرفه؛ لأنه أهل للتصرف مكن بإخراجه القاصي لعمى إدي ذكره، وهو أن منافع بده مستحقة للمولى، فلا يجوز الصرف إلى ورثة الموصي، وقبل الإخراج الوصاية نافية، فنفذ تصرفه. [الكفاية ٤٢٣/٩]

وقيل: معناه في العبد باطل حقيقة لعدم ولايته، واستبداده، وفي غيره معناه يستبطل.
 وقيل: في الكافر باطل أيضاً لعدم ولايته على المسلم، ووجه الصحة، ثم الإخراج أن أصل
 النظر ثابت لقدرة العبد حقيقة، وولاية الفاسق على أصلنا، ^{أي حقه} وولاية الكافر في الجملة،
 إلا أنه لم يتم النظر لتوقف ولاية العبد على إجازة المولى، وتمكنه من الحجر بعدها،
 والمعاداة الدينية الباعثة للكافر على ترك النظر في حق المسلم، وإتمام الفاسق بالخيانة،
 فيخرجه القاضي من الوصاية، ويقيم غيره مقامه إتماماً للنظر، وشرط في: الأصل أن
 يكون الفاسق مخوفاً عليه في المال، وهذا يصلح عذراً في إخراج، وتبديله بغيره. قال:
 ومن أوصى إلى عبد نفسه، وفي مورثته كسراً تصح وصيته؛ لأن للكبير أن يمنع، أو يبيع
 نصيبه، فيمنعه المشتري، فيعجز عن الوفاء بحق الوصاية، فلا يفيد فائدته، وإن كانوا
 من العبد ^{من الوصية} صغاراً كلهم، فالوصية إليه جائزة عند أبي حنيفة، ولا تجوز عندهما، وهو القياس.

باطل وإليه ذهب شمس الأئمة السرخسي في شرح الكافي. لعدم ولايته إشارة إلى ما قبل الإحارة
 واستداده إلى ما بعدها. واستداده أي ولعدم استداده بنفسه؛ لأن مافعه لمولاه، فالظاهر أنه يمنع من
 التبرع بها على غيره، وكذلك بعد إجازة المولى لا تصح وصايته أيضاً؛ لأن هذا بمنزلة الإعارة منه للعبد،
 فلا يتعلق به اللزوم. [الكفاية ٤٢٣/٩] العبد: فإن العبد أهل التصرف، وهذا جارٍ توكيده.
 الفاسق: فإنه يجوز شهادته وقضاؤه. ولاية الكافر [أي على المسم في الحملة]. وهو ما إذا اشترى عبداً
 مسلماً، فإنه يصح شراؤه، ويشت له الملك فيه، والولاية عليه إلا أنه يحجر على البيع، والحجر على البيع لا
 يشعر بعدم الولاية. [الكفاية ٤٢٣/٩] القاضي. أي فيخرج كل واحد منهم. وهذا الخ أي كون
 الفاسق بحيث يخاف عليه في المال لحياته يصلح عذراً في إخراج الفاسق عن الوصاية، وجعل غيره وصياً
 مكانه؛ لأن الميت إنما أوصى إليه ليطر في ماله، وأولاده بعده بالحفظ والصيانة، وبالحيانة ترتفع الصيانة،
 فلا يحصل الغرض من الوصاية. يمسكه عن انصرام مقتضى الوصاية. المنسرى من انصرام مقتضى العبد.

وقيل: قول محمد رحمه الله مضطرب يروى مرة مع أبي حنيفة رحمه الله وتارة مع أبي يوسف رحمه الله وجه القياس أن الولاية منعدمة؛ لما أن الرق ينافيها، ولأن فيه إثبات الولاية للمملوك على المالك؛ وهذا قلب المشروع، ولأن الولاية الصادرة من الأب لا تتجزأ، وفي اعتبار هذه تجزئتها؛ لأنه لا يملك بيع رقبته، وهذا نقض الموضوع. وله أنه مخاطب مستبد بالتصرف، فيكون أهلاً للوصاية، وليس لأحد عليه ولاية، فإن الصغار وإن كانوا ملاكاً ليس لهم ولاية المنع، فلا منافاة، وإيضاء المولى إليه يؤذن بكونه ناظراً لهم، وصار كالمكاتب، والوصاية قد تتجزأ على ما هو المروي عن أبي حنيفة رحمه الله.

مضطرب قال صاحب العاية: ولنا في هذا نظراً؛ لأن الكارثيات المتقدمين على صاحب الهدية كلهم ذكروا قول محمد مع أبي يوسف رحمه الله بلا اضطراب كالطحاوي في مختصره، والكرخي في "مختصره"، والحاكم الشهيد في "مختصره"، وأنا الليث في "كتاب نكت الوصايا"، والقُدوري في "التقريب"، وشمس الأئمة السرخسي في "شرح الكافي"، وصاحب القيل المنظومة فيها، وفي شرحها وغيرهم من أصحابنا، انتهى [فتح القدير ٤٢٤/٩] للمملوك أي العبد، والمملوك لا يلي على مولاه. **الأب** فكل ما تولاه الأب تولاه الوصي. **هذه** أي هذه الوصية، وهي وصية عبده على الورثة الصغار. وهذا **نقص الموضوع**. لأن الوصي إنما يملك الولاية من الموصي، وولايته لا تتجزأ؛ إذ لا يقال: ولايته في بعض دون بعض، فوُثِّت التجزئ في ولاية الوصي، ثبت في ولاية الموصي، لكنه غير متجزئ، فكان عائداً على موضوعه بالنقص. [العناية ٤٢٤/٩] **مخاطب**: احتراز عن الصبي والمجنون، فإن الإيضاء إليهما لا يجوز لعدم الخطاب.

مسند احتراز عن الإيضاء إلى عبد العير، فإنه لا استتداد له، وعن الإيضاء إلى عبد نفسه، وفي الورثة كبير؛ لأن للكبير أن يبيع نصيبه منه، فلا يبقى حيثئذ للعدد الاستتداد بنفسه، وأما فيما نحن فيه، فلا يملك بيعه أحد، فكان مستتبداً بالتصرف. [الكفاية ٤٢٤/٩] **يؤذن**. لأن العاقل يختار الأمين الشفيق على ما حلله. **وصار**. أي الإيضاء إلى العبد النقص كالإيضاء إلى المكاتب، فذلك يحوز، فكذلك هذا.

والوصاية إجماع جواب سؤال بسبيل المنع عن قولهما: وفي اعتبار هذه تجزئتها، بأن يقال: لا، نسب إن الوصايا لا تتجزأ، ولهذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله فيما إذا أوصى إلى رجلين، أحدهما في العين، =

أو نقول: يصار إليه كي لا يؤدي إلى إبطال أصله، وتغيير الوصف لتصحيح الأصل أولى. قال: ومن يعجز عن الفهم بالوصف، ضم إليه لقاضي غيره: رعاية الحق الموصي والورثة، وهذا لأن تكميل النظر يحصل بضم الآخر إليه لصيانتها ونقص كفايته، فيتم النظر بإعانة غيره. ولو شككنا إليه الوصي ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة؛ لأن الشاكي قد يكون كاذباً تخفيفاً على نفسه، وإذا ظهر عند القاضي عجزه أصلاً استبدل به رعاية للنظر من الجانبين. ولو كان قادراً على التصرف أميناً فيه ليس للقاضي أن يخرج به؛ لأنه لو اختار غيره، كان دونه؛ لما أنه كان مختار الميث ومرضيه، فإبقاءه أولى، ولهذا قدم على أب الميث مع وفور شفقتة، فأولى أن يقدم على غيره. وكذا إذا شككنا الورثة، أو بعضهم الوصي إلى القاضي، فإنه لا ينبغي له أن يعزله حتى يبدو له منه خيانة؛

= والآخر في تقاضي الدين يكون كل واحد منهما وصياً فيما أوصى إليه خاصة، وليس سيما أن الوصاية لا تنجرأ على ما هو الظاهر عن أبي حنيفة - حيث يكون كل واحد منهما وصياً في العين والدين جميعاً، فقول: إنما صرنا إلى تحريء الإيصاء كي لا يصل أصل لإيصاء؛ لأننا لو لم نحور استحزئ يصل الإيصاء أصلاً، وفيه إلغاء كلام العاقل، فلا نحور الإلغاء ما أمكن، وتغيير وصف الإيصاء أولى من تغيير أصل لإيصاء، فكان تغيير الوصف أحق. أصله: أي أصل التصرف، وهو نصف عبده وصياً على الصغار.

رعاية الحق موصي في إبقاء الأول وصياً تتصرف موصي، ورعاية حق الورثة في ضم الآخر إليه. شككنا. أي إذا لم يظهر ذلك عنده، لكن شكى إليه بخ. ذلك أي عجزه عن التصرف. عجزه عن اقيام عن الوصية. استبدل به. فلو ظهر عند الموصي في حياته عجزه استبدل به، فكذلك من قام مقدمه في النظر، وهو القاضي. ولهذا أي ولأجل أن وصي الميث مختار الميث، قدم على أب الميث في التصرف، فبالمعنى الأول أن يقدم الوصي على وصي القاضي الذي هو غير الميث. وكذا هذه أيضاً ذكرت تفريعاً له أي للقاضي من الوصي.

لأنه استفاد الولاية من الميت غير أنه إذا ظهرت الخيانة، فلميت إنما نصبه وصيا لأمانته، وقد فانت، ولو كان في الإحياء لأخرجه منها، فعند عجزه ينوب القاضي منابه كأنه لا وصي له. قال: ومن أوصى إلى اثنين لم يكن لأحدهما أن يتصرف عند أي حنيفة ومحمد جميعاً دون صاحبه إلا في أشياء معدودة نبينها إن شاء الله تعالى. وقال أبو يوسف رحمته:
ينفرد كل واحد منهما بالتصرف في جميع الأشياء؛ لأن الوصاية سبيلها الولاية،

الولاية والشاكي قد يكون طالما في شكواه. إلا في أشياء معدودة. وإما قال: إلا في أشياء معدودة ولم يذكر كميتها لاختلاف العلماء فيها، فذكر في 'الأسرار' ستة وهو ما عدا تنفيذ الوصية المعينة وقبول الهبة وجمع الأموال الضائعة من تجهيز الميت، وقضاء الدين بحس حقه، وشراء ما لا بد لصغير منه، وبيع ما يسرع إليه الفساد، ورد العصب والوديعة والخصومة، وذكر في 'الجامع الصغير' لقاضي حان عثمانية: وهي الستة المذكورة في 'الأسرار'، وتنفيذ الوصية، وقبول الهبة، وذكر فيه أيضاً جمع الأموال الضائعة، ويحتمل أن يكون قبول الهبة من حسن الأموال الضائعة فيعدان واحداً كي لا يرداد ما نص عليه من الثمانية، والذي ذكره المصنف أكثر من ذلك. [العناية ٤٢٥/٩]

وقال أبو يوسف رحمته الخ. روي عن أبي القاسم الصغار أن هذا الخلاف بينهم فيما إذا أوصى إليهما جميعاً معاً بعقد واحد، فأما إذا أوصى الميت إلى كل واحد منهما بعقد على حدة، فإنه ينفرد كل واحد منهما بالتصرف بلا خلاف، قال الفقيه أبو الليث: هذا أصح، وبه أخذ بمسئلة الوكيين إذا وكل كل واحد منهما على الأفراد، وحكي عن أبي بكر الإسكاف أن الخلاف فيهما جميعاً سواء أوصى إليهما جميعاً، أو متفرقاً، وجعل في 'المسوط' هذا أصح؛ لأن وجوب الوصية إنما يكون عند الموت، وعنده يثبت الوصية هما معاً، فلا فرق بين الافتراق والاجتماع، بخلاف الوكالة.

لأن الوصاية الخ. أي الوصاية إنما تثبت بطريق الولاية بانتقال ولاية الموصي إلى الوصي، لا بطريق الإنابة بدليل أن الإيصاء يتم بقوله: أوصيت مطلقاً، ولو كان بطريق الإنابة لم يصح إلا بالتخصيص على ما هو المقصود كالوكيل، فإنه لو قال. وكتبتك، لا يملك التصرف ما لم يذكر ما ذا فوض إليه من التصرف، وكذا لو قال: جعلتك حاكماً، لا يملك تنفيذ القضاء ما لم يبين له ذلك، وهما ما صح الإيصاء إليه مطلقاً، عرفاً أنه إثبات الولاية بطريق الخلافة، والدليل عليه أن أوان ولايته بعد روال ولاية الموصي. =

وهي وصف شرعي لا تتجزأ، فيثبت لكل منهما كملاً كولاية الإنكاح للأخوين، وهذا لأن الوصاية خلافة. وإنما تتحقق إذا انتقلت الولاية إليه على الوجه الذي كان ثابتاً ^{خلافة} للموصي، وقد كان بوصف الكمال، ولأن اختيار الأب إياهما يؤذن باختصاص كل واحد منهما بالشفقة، ^{على لورثة} فينزل ذلك منزلة قرابة كل واحد منهما. ولهما أن الولاية تثبت بالتفويض، فيراعى وصف التفويض، وهو وصف الاجتماع؛ إذ هو شرط مفيد، وما رضي الموصي إلا بالمتنى، وليس الواحد كالمتنى. بخلاف الأخوين في الإنكاح؛ لأن السبب هنالك القرابة وقد قامت بكل منهما كملاً، ولأن الإنكاح حق مستحق لها ^{المرأة} على الولي حتى لو طالبت به بإنكاحها من كفاء يخطبها يجب عليه، وههنا حق التصرف للموصي، ولهذا يبقى مخيراً في التصرف، ففي الأول أوفى ^{لأنكاح} حقاً على صاحبه فصح، وفي الثاني استوفى ^{لوصي} حقاً لصاحبه، فلا يصح أصله الدين الذي عليهما، ولهما بخلاف الأشياء ^{الإيصاء} المعدودة؛ لأنها من باب الضرورة، لا من باب الولاية، مواضع الضرورة مستثناة أبداً، وهي ما استثناه في الكتاب وأخواتها فقال: لا في ميراث الكسر ^{للمرور} مستثناة؛ لأن في التأخير فساد الميت، ولهذا يملكه الجيران عند ذلك، ^{التأخير} **صعد أصعب** **صعد أصعب** **صعد أصعب**

= والولاية إذا ثبت لثنين شرعاً، ثبت لكل واحد منهما كملاً على الأفراد كالأخوين في ولاية الإنكاح. فكذا إذا ثبت شرطاً، وهذا لأن الولاية لا يحتمل التجزئ؛ لأنها عبارة عن القدرة الشرعية، والقدرة لا تتجزأ، بخلاف التوكيل والتفويض في الحكومة. [الكفاية ٩/٤٢٥] الولاية أي ولاية تصرف الوصي. أوفى أي في أحد الأخوين حقاً واحداً على صاحبه. استوفى أحد الوصيين حقاً لصاحبه. عليهما وهما أي الدين إذا كان على رحيين، فأدى أحدهما ما على الآخر صح، وإن كان الدين لرحيٍ، فاستوفى أحدهما نصيب الآخر لا يصح **وهذا يملكه الخ** أي لأجل أن في تأخير الكسر فساد الميت يملك الجيران التكفين. الجيران: وإن لم يكن لهم ولاية.

لأنه يخاف موثقهم جوعاً وعرياً. ورد الوديعة بعينها، ورد المعصوب، ومسرته سرراً وسراً، وحفظ لأموال، وفصاء الدين؛ لأنها ليست من باب الولاية، فإنه يملكه المالك، وصاحب الدين إذا ظفر بجنس حقه، وحفظ المال يملكه من يقع في يده، فكان من باب الإعانة، ولأنه لا يحتاج فيه إلى الرأي، وتنفيذ وصية عتقها، وهذا الحفظ وعنى عتق عتقه؛ لأنه لا يحتاج فيه إلى الرأي، وبخصوصه في حق العتق؛ لأن الاجتماع فيها متعذر، ولهذا ينفرد بها أحد الوكيلين. وهو ههنا لأن في التأخير خيفة الفوات، ولأنه يملكه الأم، والذي في حجره، فلم يكن من باب الولاية، مع ما نحسب عليه أن لا ينفذ؛ لأن فيه ضرورة لا تخفى، وجمع لأموال نفسه ههنا. لأن في التأخير خشية الفوات، ولأنه يملكه كل من وقع في يده،

موثقهم فيكون من باب الضرورة. عتقها احتراز عن الوديعة احتفظت بملكه غير صغره كالمكيل والموروث باب الولاية أي الولاية المستفادة من الموصي؛ لتحقيقها من غير من أوصي إليه. [العناية ٤٢٦/٩] فيه نكته الخ أي أن من له الدين يملك أحده، فليس التسليم من الولاية في شيء، وكذلك تسليم الوديعة، وكذلك رد المعصوب؛ لأن من له الحق يملك أيضاً. المالك أي مالك الوديعة والمشتري والمعصوب إذا طهر يأخذ من غير رضاه. وسقيده وصية الخ أي كذلك تفيد الوصية بشيء يعينه إذا كان يخرج من الثلث، فللموصي له أن يأخذه، وكذلك لأحدهما أن يعينه على ذلك بالتسليم. قال في "شرح الطحاوي": وكذلك لأحدهما أن ينعقد الوصايا من حسن ذلك المال الذي أوصي به نحو ما إذا أوصي بدراهم الرحل، فأدى أحدهما تلك الوصية من الدراهم، أو كان ثياباً، فأدى من حسن تلك الثياب من حيث أنه لا يحتاج إلى التصرف، فإنه يجوز أدائه، فأما إذا احتاج إلى بيع شيء حتى يؤدي من ثمة الوصية، فإن ذلك البيع لا يجوز إلا بإذن صاحبه كذا ذكره الإمام الأسبغاني.

لأن الاجتماع الخ كأحد الوكيلين باخصومة ينفرد بها أحدهما، فأحد الوصيين أول؛ لأن ولاية الوصي أعم، وهذا كان للوصي أن يوصي إلى غيره، بخلاف الوكيل ليس له أن يوكل غيره. ههنا لشعب في محس القضاء.

فلم يكن من باب الولاية. وفي "الجامع الصغير": وليس لأحد الوصيين أن يبيع، أو يتقاضى، والمراد بالتقاضي: الاقتضاء كذا كان المراد منه في عرفهم؛ وهذا لأنه رضي بأمانتهما جميعاً في القبض، ولأنه في معنى المبادلة لاسيما عند اختلاف الجنس على ما عرف، فكان من باب الولاية، ولو أوصى إلى كل واحد على الانفراد، قيل: ينفرد كل واحد منهما بالتصرف بمنزلة الوكيين إذا وكل كل واحد على الانفراد؛ وهذا لأنه لما أفرد فقد رضي برأي الواحد، وقيل: الخلاف في الفصلين واحد وهو الأصح؛ لأن وجوب الوصية عند الموت، بخلاف الوكيلين؛ لأن الوكالة تتعاقب، فإن مات أحدهما جعل القاضي مكانه وصياً آخر. أما عندهما؛ فلأن الباقي عاجز عن التفرد بالتصرف، فيضم القاضي إليه وصياً آخر؛

الولاية لا ترى أن الحيزين يعنون كذلك. وفي "الجامع الصغير" ح. وذكر رواية الجامع الصغير لبيان أن اقتضاء اثنين أي قصده ليس كقصده، بل هو على الاختلاف. [العناية ٤٢٦/٩] الاقتضاء أي القصص في عرفهم، فيكون على الخلاف، وفي عرفها يراد به الطلب، فيملكه كل واحد منهما. [الكفاية ٤٢٧/٩] الانفراد أي يعقد على حدة، ذكرناه في مطلع الكلام مع ذكر صاحب كل قول منهما. [العناية ٤٢٧/٩] قيل وهو قول أبي القاسم الصفار. (الساية) وإليه ذهب الفقيه أبو الليث. وقيل وهو قول أبي بكر الإسكاف. [الساية ٥١٢/١٣] الفصلين أي فصل لا ينفرد وفصل الاجتماع. (الساية) لأن وجوب الوصية يكون عند الموت، فتنت الوصية هما جميعاً، خلاف الوكالة، وقد يوصي لإسناد إلى غيره على صفة يمكن من تمام مقصوده وحده، ثم يتبين أنه عجزه عن ذلك، فيضم إليه غيره، فكان بمنزلة الوصية بينهما معاً، خلاف لو كبير فإن رأى الموكل قائم هناك، وإذا عجز الوكيل يتمكن الموكل من مباشر نفسه، فم يكسر قصده إلى صفة ثاني إلى الأول، وإنما كان قصده إياه كل واحد منهما مائة بالانفراد. [الكفاية ٤٢٧/٩] فإن مات [ذكره بسبيل التفريع على مسألة "المنتصر" ح. متصل بأول الكلام. [العناية ٤٢٨/٩] بالتصرف لأن عندهما ليس لأحد الوصيين أن يتصرف دون صاحبه. [الساية ٥١٢/١٣]

نظراً للميت عند عجزه. وعند أبي يوسف رحمته: الحي الوصي منهما، وإن كان يقدر على التصرف، فالموصي قصد أن يخلفه متصرفان في حقوقه، وذلك ممكن التحقيق بنصب وصي آخر مكان الميت، ولو أن الميت منهما أوصي إلى الحي، فللحي أن يتصرف وحده في ظاهر الرواية بمنزلة ما إذا أوصي إلى شخص آخر، ولا يحتاج القاضي إلى نصب وصي آخر؛ لأن رأي الميت باقٍ حكماً برأي من يخلفه. وعن أبي حنيفة رحمته: أنه لا ينفرد بالتصرف؛ لأن الموصي ما رضي بتصرفه وحده، بخلاف ما إذا أوصي إلى غيره؛ لأنه ينفذ تصرفه برأي المثنى كما رضي المتوفى، وإذا مات الوصي، وأوصي إلى آخر، فهو وصيه في تركة، وتركته الميت الأول عندنا. وقال الشافعي رحمته: لا يكون وصياً في تركة الميت الأول؛ اعتباراً بالتوكيل في حالة الحياة، والجامع بينهما: التوكيل والإبقاء.

متصرفان. وفي بعض النسخ: وصيان. [الباب ١٣ ٥١٢] ولو أن الميت: ذكره سبيل التفريع أيضاً. رأي الميت إلخ: فالميت ما أوصى إلى صاحبه، فقد رضي بتصرفه، فصار فعله كفعلهما جميعاً، ألا ترى أنهما لو كانا حيين، فأذن أحدهما لصاحبه أن يبيع ويشترى، ففعل حاز فعه في قولهم جميعاً، فكذلك ههنا. لا ينفرد: يعني أن الميت رضي برأي الاثنين، ولم يرص برأي أحدهما، وفي اجتماع رأيهما منفعة؛ لأن الميت قصد أن يكون ماله بتدبير الاثنين؛ لكي يكون كل واحد منهما رقيباً على صاحبه، فإذا مات أحدهما، فقد فات ذلك المعنى، فلا يجوز أن يكون ماله بتدبير إنسان واحد. وإذا مات إلخ: ذكره سبيل التفريع أيضاً. فهو وصيه إلخ: هذا إذا أطلق، أما إذا قال: جعلته وصي ما أتركه صار وصياً في تركته، وتركته موصيه في ظاهر الرواية؛ لأن تركة موصيه تركته أيضاً، وعند أبي يوسف ومحمد رحمتهما يصير وصياً في تركة الموصي فقط؛ لأنه نص عليه. [الكفاية ٤٢٨/٩] لا يكون وصياً. لأن الميت فوض إليه التصرف ولم يفوض الإبقاء إلى غيره فلا يملك. بالتوكيل: ثم التوكيل لا يجوز له أن يوكل غيره، فكذا الوصي لا يجوز له أن يوصي إلى غيره.

ومفادها: يورثه عن الموصي له باصة^١ لأن الوارث خليفة الميت حتى يرد بالعيب، ويرد عليه به، ويصير مغروراً بشراء المورث، والوصي خليفة الميت أيضاً، فيكون خصماً عن الوارث إذا كان غائباً، فصحت قسمته عليه، حتى لو حضر،^{الوارث الوصي} وقد هلك ما في يد الوصي: ليس له أن يشارك الموصي له. أما الموصي له، فليس بخليفة عن الميت من كل وجه؛ لأنه مملكه بسبب جديد،^{للموصي له}

= وصاحب الوصية غائباً، فقام الوصي مع الوارث عن الموصي له، فأعطى الورثة حقهم، وأمسك الثلث للموصي له لم تنفذ القسمة على الموصي له صغيراً كان أو كبيراً، حاضراً كان أو غائباً في المنقول والعقار جميعاً، حتى لو هلك في يد الوصي ما أفرره كان له أن يرجع على الورثة ثلث ما في أيديهم، والفرق بين المنقول والعقار: أن الورثة إذا كانوا صغاراً كان للوصي بيع نصيب الصغار من المنقول والعقار جميعاً، أما إذا كانوا كباراً، فليس له بيع العقار عليهم، وله ولاية بيع المنقول، فكذا القسمة؛ لأنها نوع بيع، ووجه المسألة ما ذكره في الكتاب، وحاصله: أن الورثة، والوصي كلاهما خلف عن الميت، فيجوز أن يكون الوصي حصماً عنهم وقائم مقامهم، وأما الموصي له، فليس بخليفة عن الميت بكل وجه، فلا يكون بينه وبين الوصي مناسبة حتى يكون خصماً عنه، وقائماً مقامه في نفوذ القسمة عليه. [العناية ٤٢٨/٩-٤٢٩]

بالعيب أي فيما اشتراه المورث. (العناية) عليه أي فيما باعه المورث. (العناية) ويصير مغروراً [حتى يصير الولد حراً بالقيمة] بشراء إلخ: فإنه إذا اشترى جارية فمات، ثم استولدها الوارث، ثم استحققت الحارية، فإنه يرجع على بائع الميت، ولو لم يكن خليفة لما رجع كما لو باعها الوارث من آخر، والمسألة بخلافها، فإن المشتري يرجع على نائعه دون بائع بائه؛ لأنه ليس بخليفة عن بائه، حتى يكون غروره كغروره. [العناية ٤٢٩/٩]

عن الوارث. لأن من كان خليفة لأحد كان خليفة من قام مقامه، فصار تصرفه كتصرفه إذا كان عائناً فصحت قسمته عليه. [الكفاية ٤٢٩/٩] عائناً. وإذا كان كبيراً؛ لأنه إذا كان صغيراً لا حاجة إلى فعله. (البناية) فصحت قسمته إلخ: لأن ولايته قاصرة على الصغار، وعلى حفظ مال الكبار، والموصي له حصم، والقسمة تصح بين الحصمين فعذت القسمة. [البناية ٥١٤/١٣-٥١٥] بسبب جديد. وهو ما بقي له من ثلث مال الميت. [البناية ٥١٥/١٣]

ولهذا لا يرد بالعيب، ولا يرد عليه، ولا يصير مغروراً بشراء الموصي، فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته، حتى لو هلك ما أفرز له عند الوصي كان له ثلث ما بقي؛ لأن القسمة لم تنفذ عليه، غير أن الوصي لا يضمن؛ لأنه أمين فيه، وله ولاية الحفظ في التركة، فصار كما إذا هلك بعض التركة قبل القسمة، فيكون له ثلث الباقي؛ لأن الموصي له شريك الوارث، فيتوى ما توى من المال المشترك على الشركة، ويبقى ما بقي على الشركة. قال: **فإن قاسم الورثة** وأحد نصيب الموصي به، فصاع: رجع الموصي له ست ما بقي؛ لما بينا. قال: **وإن كان أمنت أوصي حقه**.

ولهذا أي ولكونه غير خليفة عن ميب. (ساية) لا يرد: فيما شتره مورث. (الساية) ولا يرد عليه أي فيما باعه ميت. [الساية ١٣ ٥١٥] ولا يصير [يعني يكون] ابناً رقيقاً مغروراً إلخ حتى لو كان الموصي به حارياً، فاستولدها موصي به، ثم ستحقت أحدها مستحق وولدها، ولا يصير ابناً حرّاً، بل بقيمة حكم المغرور، خلاف الوارث. [الكفاية ٩ ٤٢٩] لم تنفذ لأنه لا ولاية للموصي عليه. [الكفاية ٩ ٤٢٨] غير أن الوصي إلخ جواب سؤال. تفديده: إذا كانت القسمة غير صحيحة كان تصرفه غير مشروع، فتحب ضمان كما لو تعدى على المال واستهلكه. (العناية) وله ولاية الحفظ إلخ فيه إشارة إلى أنه لا يضمن عليه إذا كان ما أفرره مورثه في يده؛ لأن أن الحفظ بما يتصور في ذلك، أما لو سلمه إليهم، فموصي له بالخيار أن شاء ضمن انقاض ناقص، وإن شاء ضمن الدفع بالدفع كذا في الهدية. [العناية ٩ ٤٢٩] فإن قاسم الورثة إلخ كان معيوماً مما سبق من كلامه، ولكن ذكره لكونه يقط "الجامع لصغير". (العناية) لما بينا. يشترط فيه: لأن القسمة لم تنفذ عليه. (العناية) قال أي محمد بن أبي: "الجامع لصغير". (الساية) وإن كان إلخ. ربح مات وورث أربعة آلاف درهم، وأوصى أن يرحم عنه، وكان مقدار المحج ألف درهم، فأخذ موصي ألفاً، ودفعها إلى الذي يرحم عنه، فسرق في الطريق، فأبى الوصي أن يرحم عنه، فأخذ ثلث ما بقي من التركة، وهو ألف درهم، فإن سرق ثانياً يؤخذ ثلث ما بقي مرة أخرى هكذا، وقال أبو يوسف: لا يؤخذ ما بقي من ثلث جميع المال، وذلك ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون، وثالث درهم، فإن سرق ثانياً لا يؤخذ مرة أخرى، وقال محمد بن: إذا سرق الألف الأولى بطلت الوصية، فلا يؤخذ منه مرة أخرى. [العناية ٩ ٤٢٠]

فقسام الورثة، فهت ما في يده: حج عن الميت من تحت ما بقي، وكسبت إن دفعه
 بـ رجل ليحج عنه، فصاع في يده. وقال أبو يوسف ^{رحمته}: إن كان مستغرقاً للثلث
 لم يرجع بشيء، وإلا يرجع بتمام الثلث، وقال محمد ^{رحمته}: لا يرجع بشيء؛ لأن
 القسمة حق الموصي، ولو أفرز الموصي بنفسه مالا؛ ليحج عنه، فهلك: لا يلزمه
 شيء، وبطلت الوصية، فكذا إذا أفرزه وصيُّه الذي قام مقامه. ولأبي يوسف ^{رحمته}:
 أن محل الوصية الثلث، فيجب تنفيذها ما بقي محلها، وإذا لم يبقَ بطلت لفوات
 محلها. ولأبي حنيفة ^{رحمته}: أن القسمة لا تزداد لذاتها، بل لمقصودها، وهي تأدية الحج،
 فلم تُعتبر دونه، وصار كما إذا هلك قبل القسمة، فيحج بثلث ما بقي، ولأن تمامها
 بالتسليم إلى الجهة المسمّاة؛ إذ لا قابض لها، فإذا لم يصرف إلى ذلك الوجه لم يتم،
 فصار كهلاكه قبلها. قال: ومن وصى بثلاث ألف درهم، فدفعها لورثته إلى
 الفاضل، فقسّمها، والموصى به غائب: فقسّمته جائزة؛

الورثة: وهو ثلث المهر. فصاع: أي فصاع في يد الرجل الذي دفع إليه الثلث ليحج عن الميت.
 وإلا: أي فإن لم يكن الهالك مستغرقاً للثلث. (الساية) بتمام الثلث. وهو ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون
 وثلث، فإن سرقت ثانياً يؤخذ مرة أخرى. (الباية) شيء: أي لا يعطى مرة أخرى. دونه: أي دون المقصود
 وهو أداء الحج. [الساية ٥١٦/١٣] قال: أي محمد ^{رحمته}. في 'الجامع الصغير'. [الساية ٥١٧/١٣]
 فقسّمته حائرة: وذكر الإمام المحوي: أن هذا الجواب فيما إذا كانت التركة مما يكال أو يوزن؛ لأن
 القسمة فيه تغيير لا مبادلة، حتى يفرد أحد الشريكين بأحد نصيبه من غير قضاء، ولا رضا، ويحوز
 لأحدهما أن يبيع نصيبه مراعاة على ما قام عليه من الثمن، فأما فيما لا يكال ولا يوزن فلا يحوز؛ لأن
 القسمة فيه مبادلة كالبيع، ويبيع مال الغائب لا يحوز، فكذا قسّمته، قلت: وضع المسألة في اندراهم عنه
 إشارة إلى ذلك، فإنها مما يوزن. [العناية ٤٣٠/٩]

لأن الوصية صحيحة، ولهذا لو مات الموصى له قبل القبول: تصير الوصية ميراثاً لورثته، والقاضي نصب ^{لأمور} ناظراً لاسيما في حق الموتى ^{جمع غائب} والغائب، ومن النظر إفراز نصيب الغائب وقبضه، **فنفذ ذلك**، وصح حتى لو حضر الغائب وقد هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل. **قال:** وإذا نزع الوصي ^{عن} من تركه، ^{غير} محض من ^{غير} الغرماء: **فهو جائز**؛ لأن الوصي قائم مقام الموصي، ولو تولى ^{بيع} حياً بنفسه يجوز ^{بيع}ه بغير محضر من الغرماء، وإن كان في مرض موته، فكذا إذا تولاها ^{بيع} من قام مقامه؛ وهذا لأن حق الغرماء متعلق بالمالية لا بالصورة، والبيع لا يبطل المالية؛ لفواتها إلى خلف، وهو الثمن، بخلاف العبد المديون؛ لأن للغرماء حق الاستسعاء أما ههنا فبخلافه.

الوصية صحيحة قال الفقيه العتاي في شرحه 'الجامع الصغير': والوصية بغائب صحيحة؛ لأن قوله يس بشرط. **حق الموتى** يعجزهم عن التصرف أنفسهم. **فقد دلت** والفرق بين القاصي حيث حارت مقاسمته على الموصى له، وبين الوصي حيث لم يجز مقاسمته على الموصى له: أن للقاصي ولاية على الغائب فيما يفعله، ولهذا يملك بيع ما يخشى عليه التلف، فكان قسمته كقسمة الوصي له، والوصي لا يملك بيع شيء من مال الموصى له، فلم يكن له ولاية عليه أصلاً، فلم ينفذ قسمته.

قال أي محمد في 'الجامع الصغير'. (السياة) **فهو جائز**: صورته: في 'جامع محمد' عن يعقوب عن أبي حنيفة ^{عليه السلام} في الرجل يموت ويترك عبداً وعليه دين محيط بماله، فيبيع الوصي العبد بغير محضر من الغرماء، قال: بيبعه جائز، وأراد بذلك الدين على الميت لا على العبد. [السياة ٥١٧/١٣] **يبعه**. أي إذا باعه بمثل القيمة [الكفاية ٤٢١/٩] **بخلاف العبد الح**. أي بخلاف العبد المأذون المديون حيث لا يبيعه مولاه، أو وصيه بغير محضر من الغرماء؛ لأن هم حق الاستسعاء حتى يأخذوا كسبه، فيكون البيع مبطلاً خفهم، فله أن يبطله، ^{بيع}، وهما حق الغرماء في الثمن لا غير، فيكون البيع محققاً خفهم لا مبطلاً، فكان بيع الوصي بمحضر من الغرماء، وغير محضر منهم سواء.

قال: ويصح الرهن برأس مال السِّم، وبشئ الصرف والمُسْلَم فيه. وقال زفر ^{القُدوري}: لا يجوز؛ لأن حكمه الاستيفاء، وهذا استبدال لعدم الجحاسة، وباب الاستبدال فيها مسدود. ولنا: أن الجحاسة ثابتة في المالية، فيتحقق الاستيفاء من حيث المال، وهو المضمون على ما مر. قال: والرهن بالبيع باطل؛ لما بينا أنه غير مضمون بنفسه، فإن هلك: ذهب بعير شيء؛ لأنه لا اعتبار للبطل، فبقي قبضاً بإذنه. قال: وإن هلك الرهن بشئ الصرف، ورأس مال السِّم في مجلس العقد: تم الصرف والسِّم، وصار المرهن مستوفياً لدينه حكماً؛ لتحقق القبض حكماً، وإن اختلفا قبل هلاك الرهن: بطلا؛ لقوات القبض حقيقةً وحكماً. وهو ظاهر

لأن حكمه. حكم كل واحد من الثلاثة الاستيفاء يعني إذا هلك الرهن كان المرهن مستوفياً لدينه من الرهن، واستيفاء غير رأس مال، وبذل الصرف والمسلم فيه لا يجوز. [البنية ٥٩٠/١١-٥٩١] ولنا أن الجح: أي لنا: أن الرهن للاستيفاء، وكل دين يمكن استيفاؤه من الرهن حاز الرهن به كما في الرهن بسائر الديون، وهذه الديون يمكن استيفاؤها من الرهن، فيصح الرهن بها، والرهن وإن لم يكن من جنس حقه صورة، فهو من جنس حقه معنى وهو المالية، والمضمون من الرهن معناه لا صورته أمانة، فإذا هلك الرهن تم العقد، وصار مستوفياً لحقه.

وهو المضمون: أي المالية هي المضمونة في عقد الرهن؛ لأن العين أمانة في يده، فإذا كان مضموناً من حيث المالية، والأموال كلها جنس واحد من حيث المالية، فتتحقق الجحاسة. [الكفاية ٨٧/٩-٨٨] ما مر: إشارة إلى ما ذكر في أوائل كتاب الرهن، والاستيفاء يقع بالمالية، لا بالعين أمانة. (البنية) باطل لأنه ليس في مقابله حق مضمون نفسه. (الساية) فإن هلك: أي الرهن يد المشتري. [البنية ٥٩١/١١] وإن اختلفا: العاقدان في الصرف والمسلم. (البنية) وحكماً. لأنه المرهن إنما يصير قابضاً باهلا، وكان بالتعريق فلا يثبت قبله. بخلاف ما إذا اختلفا بعد هلاك الرهن؛ لأنه وجد القبض حكماً، فاستحكم العقد بالاستيفاء بالقبض السابق. [البنية ٥٩٢/١١]

وإن هلك الرهن بالمُسْلِم فيه: بطل السهم بهلاكه. ومعناه: أنه يصير مستوفياً للمسلم فيه، فلم يَبْقَ السلم، ولو تفاسخا السلم، و
 رهنا برأس المال حتى يحبسَه. لأنه بدله، فصار كالمغصوب إذا هلك وبه رهن،
 يكون رهناً بقيمته. ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالطعام. وهو رأس المال
 لأنه رهنه به، وإن كان محبوساً بغيره، كمن باع عبداً وسلم المبيع، وأخذ
 بالثمن رهناً، ثم تقايلا البيع: له أن يحبسَه لأخذ المبيع؛ لأن الثمن بدله، ولو هلك
 المرهون: يهلك بالثمن؛

يصير مستوفياً الح. قال الأتراري: هذا ليس عني إطلاقه؛ لأنه إنما يصير مستوفياً للمسلم فيه، إذا كان في
 الرهن وفاء به، أما إذا كان الرهن أقل منه فلا، ألا ترى إلى ما قل في باب السهم من شرح "الطحاوي".
 فإن هلك الرهن في يده صار مستوفياً، وفي الزيادة يكون استيعاء، وإن كان قيمته أقل من السهم فيه صار
 مستوفياً لذلك القدر، ويرجع عليه بالباقي. (الساية) حتى يحبسَه يرجع بحسبه؛ لأنه حتى بمعنى العاية،
 هذا جواب الاستحسان، وفيه القياس لا يكون رهناً به حتى لا يحبسَه وهو مذهب الأئمة الثلاثة. (الساية)
 لأنه بدله أي لأن رأس المال بدل السهم فيه، وبدل الشيء يقوم مقامه. [البنية ١١/٥٩٢]

إذا هلك أي ارتقن بالمغصوب، فهلك به أن يحبس الرهن بقيمته؛ لأن الواجب بالعصب استرداد العصب
 عند قيامه، والقيمة عند هلاكه. [الكفاية ٨٨/٩] ولو هلك أي في يد رب السلم. (الساية ١١/٥٩٣)
 يهلك بالطعام [حتى] لم يبق لرب السلم مطالبة السهم إليه بالطعام. (الساية) الح. فعني ارتقن أن يعصي
 مثل الطعام الذي كان له عني السهم إليه، ويأخذ رأس ماله؛ لأن نقبض المال صارت ماليته مضمومة بطعام
 السلم، وقد بقي حكم الرهن إلى أن هلك، فصار بهلاك الرهن مستوفياً طعام السلم، وهو استوفاه حقيقة
 قبل الإقالة ثم تقايلا يرمه رد المستوفي لاسترداد رأس المال، فكذلك ههنا؛ لأن الإقالة في باب السلم
 لا تحتل الفسخ بعد ثبوته، فهلاك الرهن لا يبطل الإقالة، وإنما جعله هالكا بالطعام، لا برأس المال؛ لأنه
 ليس برهن به؛ لكونه محبوساً به؛ لما قلنا، ويجوز أن يكون الشيء محبوساً بالشيء، ولا يكون مضموناً به.

لما بينا، وكذا لو اشترى عبداً شراءً فاسداً، وأدى ثمنه: له أن يحبسه ليستوفي الثمن، ثم لو هلك المشتري في يد المشتري: يهلك بقيمته فكذا هذا. قال: ولا يجوز رهس الحر والمدبر والمكاتب وأمة الولد؛ لأن حكم الرهن ثبوت يد الاستيفاء، ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء؛ لعدم المالية في الحر، وقيام المانع في الباقيين، ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس، وكذا بالقصاص في النفس وما دونها، لتعذر الاستيفاء، بخلاف ما إذا كانت الجناية خطأ؛ لأن استيفاء الأرض من الرهن ممكن. ولا يجوز الرهن بالشفعة؛ لأن المبيع غير مضمون على المشتري، ولا بالعبد الجاني والعبد المأدور المديون؛ لأنه غير مضمون على المولى، فإنه لو هلك لا يجب عليه شيء، ولا بأجرة الناحية والمغنية.

لما بينا. إشارة إلى قوله: لأنه رهن به. (الكفاية) وأدى ثمة إلخ. ثم أراد فسخه بفساد، نه أي للمشتري أن يحبس العبد ليستوفي الثمن؛ لأن العبد هناك بمنزلة الرهن عند المشتري؛ لاستيفاء الثمن من البائع في البيع انقاسد. [الكفاية ٨٨/٩] قال أي المصنف، وليس في كثير من النسخ لفظ "قال". [الباية ٥٩٤/١١] وقيام المانع: يعني حق الحرية في الباقيين، ولهذا لو طرأت هذه التصرفات أبطلته، فإذا كان مقارنة معته. [العاية ٨٨/٩] ولا يجوز [ذكره بسبيل التفريع] إلخ. لمعين: أحدهما ما ذكره في الكتاب: أن استيفاء المكفول به من الرهن غير ممكن. والثاني: أن المكفول به غير مضمون في نفسه، فإنه لو هلك لم يجب شيء، وهما جاربان في القصاص في النفس وما دونه. [الكفاية ٨٩/٩] خطأ: فالرهن بالدية والأرض صحيح. ولا يجوز [ذكرها على سبيل التفريع] الرهن بالشفعة: صورته: أن يطلب الشفع الشفعة، ويقضي القاضي بذلك، فيقول للمشتري: أعطني رهناً بالدار المشفوعة. [العاية ٨٩/٩] على المشتري: للشفع ألا ترى أن اسيع إذا هلك لا يزم المشتري ضمان. (الباية) ولا بالعبد الجاني. لأنه إذا مات بطل حق المحي عليه. [الباية ٥٩٥/١١] لا يجب عليه شيء: فإن العبد الجاني إذا مات بطل حق المحي عليه، ولا يلزم المولى شيء من ذلك، وكذلك العبد المديون إذا مات لم يجب موته على أحد شيء.

وكذا قياسه فيما تقدم من جنسه. قال: ويجوز للأب أن يرهن ^{عبد} بدين عليه ^{على الأب} عبداً لابنه الصغير؛ لأنه يملك الإيداع، وهذا أنظر في حق الصبي منه؛ لأن قيام المرهن بحفظه أبلغ ^{الأب} خيفة الغرامة، ولو هب يهلك مضموناً، وأودعة هب أماله، ^{من حفظ المودع هذا المرهون} والوصي ^{مرهون} مسرلة الأب في هذا الباب؛ لما بينا. وعن أبي يوسف وزفر ^{الأب والوصي} **رحم**: أنه لا يجوز ذلك منهما، وهو القياس، اعتباراً بحقيقة الإيفاء، ووجه الفرق على الظاهر وهو الاستحسان: أن في حقيقة الإيفاء إزالة ملك الصغير من غير عوض يقابله في الحال، وفي هذا نصب حافظ لماله ناجزاً مع بقاء ملكه، فوضح الفرق، وإذا جار الرهن ^{أي الرهن} صير المرهن مستوفياً دينه لو ^{الصغير} هب في يده، ونصير الأب أو الوصي ^{الرهن} موفياً له، ^{الرهن} وبضمنه للصبي؛ لأنه قضى دينه بماله، ^{الوصي}

وكذا قياسه إلخ. الرواية المحفوظة عن أبي يوسف ^{رحم} في مسألة الصلح عن الإنكار أن المرهن لا يضمن إذا تصادقا أن لا دين، ولم يحفظ روايته في مسألة من اشترى عبداً، ورهن بشمه، ثم ظهر العبد حراً وأحرقا، ولكن وجدوا تلك المسائل كمسألة الصلح على الإنكار، فقالوا: قياس قول أبي يوسف ^{رحم} في هذه المسائل يقتضي أن لا يكون الرهن مضموناً. [الكفاية ٨٩/٩-٩٠]

فيما تقدم: أي فيما تقدم منه مسائل من جنس هذا المذكور. (الساية) **لأنه الصغير**. احتراز عن الآن الكبير، فإنه لا يجوز للأب أن يرهن عبده بدين نفسه إلا بإذن الآن. [العيابة ٩٠/٩] **لأنه يملك الإيداع**. أي لأن الأب يداع ابنه الصغير. (الساية) **والوصي إلخ:** يعني إذا رهن الوصي متاع اليتيم بدينه جار. (الساية) لما بينا إشارة إلى قوله: وهذا أنظر في حق الصبي منه. (البابية) **اعتباراً**. أي قياساً على ما إذا أوفيا ديتهما من مال الصغير، فإنه لا يجوز، فكذا رهنهما، لأنه صرف إلى الصغير إلى منفعة تسهماً فلا يجوز. [البنية ٥٩٨/١١]

ويضمنه للصبي. وفي 'الدحيرة' و'المغي': وإذا صح الرهن بينهما، وهلك الرهن في يد المرهن هلك بما فيه، ويضمن الأب والوصي للصغير قيمة الرهن إذا كانت القيمة مثل الدين، وإن كانت القيمة أكثر من الدين يضمن مقدار الدين، ولا يضمن الزيادة؛ لأن الأب والوصي فيما راد مودع مال الصغير. [الكفاية ٩٠/٩]

وكذا لو سلط المرهن على بيعه؛ لأنه توكل بالبيع، وهما يملكانه، قالوا: أصل هذه المسألة البيع، فإن الأب أو الوصي إذا باع مال الصبي من غريم نفسه: جاز، وتقع المقاصة ويضمنه للصبي عندهما، وعند أبي يوسف لا تقع المقاصة، وكذا وكيل البائع بالبيع، والرهن نظير البيع؛ نظراً إلى عاقبته من حيث وجوب الضمان. وإذا رهن الأب ما عدا الصغير من نفسه، أو من ابن له صغير، أو عبد له تاجر، لا دين عليه حار؛

وكذا لو سلط أي كما أن الأب والوصي يضمنان للصبي إذا هلك متاعه الذي رهناه عند المرهن، وكذلك يضمنان إذا سلط المرهن على بيع الرهن فباعه. (الساية) قالوا الح أي المشايخ: أصل هذه مسألة الرهن من الأب أو الوصي بدين نفسه متاع الصغير سيع. (الساية) وتقع المقاصة أي بين الدين والتمس. [الساية ٥٩٩/١١] لا تقع المقاصة بل يبقى دين العريم على الأب كما كان، ويصير للصغير اثنان على المشتري. [العناية ٩٠/٩] وكل الناع الح يعني إذا كان للمشتري على وكيل الساع دين كان على هذا الخلاف يقع المقاصة عندهما خلافاً لأبي يوسف. (الكفاية) من حيث وجوب الح أي من حيث أنه يصير قاصياً ديه عند هلاك الرهن ضامناً مثله للصبي، وفي البيع كذلك، فإنه يصير قاصياً ديه من الثمن الواجب للصغير ضامناً له مثله [الكفاية ٩٠/٩] وإذا رهن الح يريد بيان جواز أن يكون الأب رهنًا ومرتهناً بالنسبة إلى مال واحد، وهو أن يكون له دين على ابنه الصغير، ويأخذ شيئاً رهنًا من متاعه، فيكون رهنًا من جهة ابنه ومرتهناً لذاته. [العناية ٩٠/٩] من ابن له أي رهن الأب متاع ابنه الصغير من ابن له آخر صغير، بأن يكون لرجل ابن صغيران، فصار لأحدهما دين على آخر نوجه من الوجوه، فله الأب متاع ابنه الصغير المديون من ابنه الصغير الذي هو رب الدين. [الكفاية ٩٠/٩] عبد له تاجر الح أي للأب عبد تاجر، ولهذا العبد التاجر دين على الصغير يعني رهن الأب متاع ولده الصغير من عبد نفسه. [الكفاية ٩٠/٩]

لا دين عليه إما قيد به؛ لأن الشبهة إما ترد فيما إذا لم يكن على العبد دين؛ لأنه حينئذ يكون عسرة أن يرهه من نفسه؛ لأن كسب عبده الذي لا دين عليه له، ولكن هو غير مانع؛ ما ذكرنا أنه لو رهن متاع ابنه الصغير من نفسه نجور، فكذا هنا، وأما إذا كان على العبد دين، فلا شك في جواز الرهن، حتى أن الوصي يشارك الأب في جواز الرهن في هذه الصورة. [الكفاية ٩١/٩]

وكذلك لو **اتجر** يتيم، فارهن أو رهن؛ لأن الأولى له التجارة؛ تمييزاً لمال اليتيم،
 فلا يجد بُدّاً من الارتقاء والرهن؛ لأنه إيفاء واستيفاء. **ود رهن الأب** متاع صغير،
 فأدرك الأب ومات الأب: ليس لأب أن يردّه حتى يقضى **دس**؛ لوقوعه لازماً من
 جانبه؛ إذ تصرف الأب بمنزلة تصرفه بنفسه بعد البلوغ؛ لقيامه مقامه. **ود** كان
 الأب رهناً لنفسه، **فقضاه** لأب: رجع به في مال لأب؛ لأنه مضطر فيه لحاجته إلى
 إحياء ملكه، فأشبهه معير الرهن. **و** كذا **د** هبت من أن يفتكه؛ لأن الأب يصير قاضياً
 دينه بماله، فله أن يرجع عليه، ولو رهنه **دس** على نفسه **ودس** على الصغير؛ **ح**؛
 لاشتماله على أمرين جائزين، فإن هبت، **حس** لأب حصته من ذلك **ب**؛
 نفسه الابن الابن **المرهون** **نفسه** **أي الرهن**

لو **اتجر** أي إذا اتجر الوصي لأجل اليتيم، فباع متاعه فأخذ رهناً، أو اشترى لأجل اليتيم، فرهن متاع
 اليتيم **ح**؛ **رهن الأب** أصغر رهن الأب متاع الصغير، فأدرك، ولم يذكر أنه رهن لدين
 الصغير أو لدين نفسه؛ لأن هذا الحكم الذي ذكره لا يختلف بين أن يكون الدين دين الصغير أو دين
 الأب، وقوله: ومات الأب قيد اتفاقي، وكذلك ذكر الأب ليس بقيد؛ لأن هذا الحكم وهو عدم ولاية
 استرداد الصغير قبل أداء الدين إذا بيع لا يختلف بين أن يكون الراهن أباً، أو وصياً بصغير. ذكر
 شيخ الإسلام في 'مسوطة': وإذا رهن الأب مالاً بولده، وهو صغير فأدرك، فأراد رد الرهن ليس له ذلك؛
 لأن الوصي لو رهن مال الصغير بما يديه أو بدين الصغير، ثم بلغ الصغير، فأراد أن يرد ذلك لم يكن له
 ذلك، فإذا فعله الأب، وأنه أعم ولاية أولى. [الكفاية ٩٢/٩] **فقضاه** **ح**؛ أي إذا قصي الأب دين المرهّن،
 فإن كان الرهن لنفسه فذاك، وإن كان بولده فله أن يرجع في مال والده؛ لأنه مصغر فيه. [العناية ٩١/٩]
ولو رهنه أي ولو رهن الأب متاع وده. [الباية ٦٠٣/١١] **أمرين حاربن** **ح**؛ يريد به رهن الأب
 والوصي متاع الصغير بدين على نفسه، ورهنهما ذلك بدين على الصغير؛ وذلك لأنه ما ملك أن يره
 بدين كل واحد منهما على الآخر؛ لأن كل ما جار أن يشت لكل واحد من أجراء
 المركب، جاز أن يثبت لكل دون العكس. [العناية ٩٢/٩]

لإيفائه دينه من ماله بهذا المقدار، وكذلك الوصي، وكذلك الجدُّ أب الأب إذا
 لم يكن الأب، أو وصي الأب. ولو رهن الوصي متاعاً لیتيم في دين استدانه عليه.
 وقبض المرهن، ثم استعاره الوصي لحاجة الیتيم، فضاغ في يد الوصي: فإنه خرج من
 الرهن، وهلك من مال الیتيم؛ لأن فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ؛ لأنه استعاره
 حاجة الصبي، والحكم فيه هذا على ما نيّنه إن شاء الله تعالى. والمال دين عني
 الوصي. معناه هو المطالب به، ثم يرجع بذلك على الصبي: لأنه غير متعد في هذه
 الاستعارة؛ إذ هي حاجة الصبي، ولو استعاره حاجة نفسه: ضمنه للصبي؛ لأنه
 متعد؛ إذ ليس له ولاية الاستعمال في حاجة نفسه. ولو عصبه الوصي بعد ما رهنه،
 فاستعمه حاجة نفسه حتى هلك عنده: فالوصي ضامن لقيمته؛ لأنه متعد في حق
 المرهن بالغصب والاستعمال، وفي حق الصبي بالاستعمال في حاجة نفسه، فيقضى به
 الدين إن كان قد حلّ، فإن كانت قيمته مثل الدين: أدّاه إلى المرهن، ولا يرجع على
 الیتيم؛ لأنه وجب لیتيم عليه مثل ما وجب له على الیتيم، فالتقيا قصاصاً.
 المرهن والوصي

وكذلك الوصي: أي وكذا حكم دين الوصي إذا رهن متاع الصغير بدين على نفسه، ويدين على
 الصغير. (النهاية) والحكم فيه إلخ: يعني لو كان الیتيم بالغاً، فرهن متاعه بنفسه، ثم استعاره من المرهن،
 فهلك في يده م يسقط الدين؛ لأن عند هلاك الرهن يصير المرهن مستوفياً، ولا يمكن أن يجعل صاحب
 الدين مستوفياً ديه باعتباره يد المدين. [العناية ٩٢/٩] ما بيّنه: أشار به إلى ما ذكره بعد عدة أوراق في
 باب التصرف في الرهن. [النهاية ٦٠٤/١١] لأنه غير متعد: لأن الاستعارة كانت لمصلحة الصبي وإن
 قضى دين الصبي، فيرجع عليه. (الباية) ضمنه للصبي: يعني إذا هلك في يده ضمنه. [النهاية ٦٠٥/١١]
 ولاية الاستعمال: أي استعمال مال الصغير بالاستعمال: لأنه متعد في حقه. [الباية ٦٠٥/١١]

وإن كانت قيمته أقل من الدين أدى قدر القيمة إلى المرتهن، ^{وَأدى الرادد من} ^{الدين} لأن المضمون عليه قدر القيمة لا غير. ^{وبن كذب} ^{فصل} ^{الرهن} ^{الدين} أدى قدر الدين من نفسه إلى المرتهن، ^{والفصل للبيه} ^{من قيمة} ^{فالنسبة رهن} لأنه ضامن للمرتهن بتفويت حقه المحترم، فتكون رهناً عنده، ثم إذا حلَّ الأجل كان الجواب على التفصيل الذي فصلناه. ^{بعد ذلك} ^{حاجته الصغرى} ^{بضمه} ^{حق المرتهن} ^{ولا يضمنه} ^{لوصي} لأن استعماله لحاجة الصغير ليس بتعدي، ^{ووصي} وكذا الأخذ؛ لأن له ولاية أخذ مال اليتيم، ولهذا قال في كتاب الإقرار: إذا أقرَّ الأب أو الوصي بغصب مال الصغير لا يلزمه شيء؛ لأنه لا يُتصور غصبه؛ لما أن له ولاية الأخذ، فإذا هلك في يده: يضمنه للمرتهن، يأخذه بدينه إن كان قد حل، ويرجع الوصي على الصغير؛ ^{لأنه ليس} ^{بوصي} ^{بوصي} بل هو عامل له، وإن كان لم يحل يكون رهناً عند المرتهن، ^{الدين} ^{القيمة}

الدين قدر الدين قال الكاكي: قوله: أدى قدر الدين إلى المرتهن، وفي بعض النسخ: أدى قدر القيمة، وهذا سهو وقع من الكاتب، وهذا ظاهر، لا حفاء لأحد أن حق المرتهن قدر الدين لا قيمة الرهن، فكان الصحيح ما أثبتته في المتن، وكذلك قاه الأتراري. [الساية ١١ ٦٠٦] ^{والفصل للبيه} لأنه يدل ملكه. ^{فالنسبة رهن} لأنها تقوم مقام الرهن. (الساية) ^{فصلناه} أراد به قوله: فإن كانت قيمته مثل الدين، إلى آخره. (الساية) ^{بضمه} ^{يعني أن الوصي يضمنه قدر الدين، وهو حق المرتهن؛ لأنه عصب حقه واستعمله، ولا يضمنه الريادة على قدر الدين، وهي حق الصغير؛ لأنه لم يوجد اتعدي من الوصي في حق الصغير؛ لأنه استعمل مال الصغير في حاجة الصغير غاية ما في الباب أنه أخذ مال اليتيم من يد المرتهن، وله ولاية الأخذ بدين ما قال في كتاب الإقرار: إذا أقرَّ إلخ. ^{ولا يضمنه} ^{يعني قدر الريادة على الدين.} (العناية) ^{بأخذه} ^{بدينه} أي يأخذ المرتهن ما ضمنه الوصي مقدارة دينه، فصمه عما قبله للاستثاف. [العناية ٩٣/٩] ^{لأنه ليس} ^{بمتعد} لأن عمده وقع لأجل الصغير}

ثم إذا حلَّ الدينُ يأخذ دينه منه، ويرجع الوصيُّ على الصبي بذلك؛ لما ذكرنا. قال: ^{القيمة} ^{بما أخذ المرهن} ويجوز رهسُ الدراهم والدنانير والمكيل والموزون؛ لأنه يتحقق الاستيفاء منه، فكان محلاً للرهن، فإن رُهِبَتْ بجنسها فهلكت: هلكت بمثلها من الدين، وإن اختلفا في ^{عند المرهن} ^{قدراً} الجودة؛ لأنه لا معتبر بالجودة عند المقابلة بجنسها، وهذا عند أبي حنيفة ^{عليه السلام}؛ لأن عنده يصير مستوفياً باعتبار الوزن دون القيمة، وعندهما: يضمن القيمة من خلاف ^{المرهن} ^{بالهلاك} جنسه، ويكون رهناً مكانه. وفي "الجامع الصغير": فإن رهس إبريق فضة ورنه عشرةً بعشرة فضاع: فهو بما فيه. قال ^{المصنف} ^{عليه السلام}: معناه أن تكون قيمته مثل وزنه، أو أكثر هذا الجواب في الوجهين بالاتفاق؛ لأن الاستيفاء عنده باعتبار الوزن، ^{الإمام} ^{ولا للجودة} وعندهما باعتبار القيمة، وهي مثل الدين في الأول، وزيادة عليه في الثاني،

لما ذكرنا. أشار به إلى قوله: لأنه ليس بمتعذر بل هو عامل له. [الباية ٦٠٧/١١] ويجوز إلخ: قد علمت أن كل ما يمكن الاستيفاء منه جاز أن يرهس بدين مضمون، والدراهم والدنانير على هذه الصفة، فيحوز رهنهما. [العاية ٩٣/٩] لا معتبر بالجودة: لأن الجودة لا قيمة لها إذا لاقت حسنها فيما يجري فيه الرهن. [الباية ٦٠٧/١١-٦٠٨] ويكون رهناً إلخ: لأنه لو صار مستوفياً بتضرر المرهن، فالأصل عنده أن حالة الهلاك حالة الاستهلاك، والاستيفاء إما يكون بالوزن، وعندهما: حالة الهلاك حالة الاستيفاء إذا لم يعص إلى الضرر. وفي "الجامع الصغير": وأتى برواية "الجامع الصغير" لاحتياجها إلى تفصيل ذكره. [العاية ٩٤/٩] فهو بما فيه: الهاء في فيه راجعة إلى الرهن، أي يهلك الرهن بالدين الذي في الرهن، وصار كأن الدين في الرهن من حيث المالية. قال بعض الفضلاء طعنًا فيه: لا يخفى أن رواية القدوري أيضًا إلخ. [تأنيذ الأمكار ٩٤/٩] بالاتفاق: وأراد بالعصير ما كانت قيمته مثل ورنه أو أكثر على ما ذكره في الكتاب، وفي بعض السح: في الوجهين. [الساية ٦٠٨/١١] في الأول: هو ما إذا كانت قيمة الرهن مثل وزن الرهن. في الثاني: وهو ما إذا كانت قيمة الرهن أكثر من وزنه.

فيصير بقدر الدين مستوفياً، فإن كانت قيمته أقل من الدين فهو **على الخلاف** المذكور. لهما: أنه لا وجه إلى الاستيفاء بالوزن؛ لما فيه من الضرر بالمرقن، ولا إلى اعتبار القيمة؛ لأنه يؤدي إلى الربا، فصرنا إلى التضمين، بخلاف الجنس؛ لينتقص القبض، ويجعل مكانه ثم يملكه، وله: أن الجودة ساقطة العبرة في الأموال الربوية عند المقابلة بجنسها، واستيفاء الجيد بالرديء جائز كما إذا تجوز به، وقد حصل الاستيفاء بالإجماع، ولهذا يحتاج إلى نقضه،

على الخلاف يعني عند أبي حنيفة **يهلك بالدين**، وعندهما يصحبه القيمة من خلاف جنسه. (الباية) **الضرر بالمرقن** وهو إسقاط حقه في الجودة. [الباية ٦٠٩/١١] إلى الربا لأنه لو صار مستوفياً من دينه ثمانية اعتباراً للقيمة لصار مستوفياً ثمانية عشرة من حيث الوزن، فيكون ربا. [الكفاية ٩٤/٩] **لنقص القبض** لا يقال: بأن القبض قد انتقص لقوات المحل، وهو فعل حسبي، فلا يتصور بدون المحل؛ لأننا نقول: القبض لا ينتقص إلا ببرد أو بالاستيفاء، ولم يوجد أحدهما، فيكون القبض باقياً حكماً وإن فات المحل، فيصار إلى التصمير، بخلاف الجنس؛ ويتم القبض صورة ومعنى، فيكون معنى قوله في الكتاب: لينتقص القبض ليكمل ويتم القبض. (الكفاية) **ثم سلكه** أي ثم يفتكه الراهن بقضاء الدين فيتملكه، أي ذلك الضمان الذي جعل مكان الأول. [الكفاية ٩٤/٩]

واستيفاء الجيد قال الكاكي: هذا وقع في السح، ولكن الأصح أن يقال: استيفاء الرديء باحيد جائز. [الباية ٦٠٩/١١] **إذا تحور** [في بدل التصرف، والتحور: هو المسامحة في الاستيفاء به] إنه يستعمل فيما إذا أحد الرديء مكان الجيد، ووضع المسألة فيما إذا استوفى المرهن بعشرة قيمة إريق، هي أقل من العشرة لرداءته. (النهاية) **حصل الاستيفاء الخ** لأنه من حسن حقه، وقد قصه على وجه الاستيفاء، ولهذا يحتاج إلى نقضه، ولا يمكن نقضه بإيجاب الضمان؛ لأنه لا بد له من مطالب ومطالب، ولا مطالب هاء؛ لأنه لو كان إما أن يكون هو الراهن أو المرهن، ولا يجوز أن يكون الراهن هو المطالب لنقص بعد قضاء دينه بالرديء، لأن ذلك يصرفه ولا يفعه، ولا يجوز أن يكون هو المرهن؛ لأن المرهن مطالب، فلا يصح أن يكون مطالباً للدافع. [الكفاية ٩٤/٩]

وكذا الإنسان الخ يعني لا يمكن أن يقال أيضاً: إن المرهن يضمن؛ لأنه صار مستوفياً بالهلاك، فصار المستوفى ملكاً له، ومن المحال أن يضمن الإنسان ملك نفسه، ولما تعدر التضمنين تعذر القبض. (الكفاية) وهو [أي حكم هذه المسألة لا متفرعة عليها] معروف. فإنه يسقط ديه، ولا شيء عليه في قول أبي حنيفة - وقال أبو يوسف - يضمن مثل ما قبض، ويأخذ مثل حقه. وقول محمد - أولاً كقول أبي حنيفة -، وآخر كقول أبي يوسف -، كذا ذكره عيسى بن أبان - والأصح: أن هذه المسألة مبتدأة؛ لأن محمداً مع أبي حنيفة - في تلك المسألة في المشهور، ومع أبي يوسف - في هذه المسألة. [الكفاية ٩/٩٥]

فيها أي في المسألة المتفرعة عليها. والفرق محمد يعني على تقدير أن تكون هذه المسألة بناء على تلك المسألة، أنه أي رب الدين قبض الزيف؛ ليستوفي حقه من عينها أي أن يكون عينها مقام ماله عليه من الدين، والزيف لا تمتع الاستيفاء، وقد تم بالهلاك، وللمرهن قبض الرهن؛ ليستوفي ديه من محل آخر، فكان قابلاً لرده بالضمآن، وأخذ مثل حقه، فينتقض القبض، ووجه الساء ما قيل: إن الزيف مقبوض للاستيفاء، فيكون بمنزلة المقبوض بحقيقة الاستيفاء، وهناك المستوفي إذا تعدر رده بالهلاك يسقط حقه، ولا يرجع بشيء عند أبي حنيفة - لملك الحوذة، فكذا في الرهن. وعندهما: هناك يضمن مثل المستوفي، ويقام رد المثل رد العين لمراعاة حقه في الحوذة، وكذلك في الرهن. [العناية ٩/٩٥]

الاستيفاء فكان الدين من جس حقه. (السياسة) من محل آخر يعني من غير الرهن. [البناية ١١/٦١٢]

ولو انكسر الإبريق، ففي الوجه الأول- وهو ما إذا كانت قيمته مثل وزنه- عند أبي حنيفة وأبي يوسف **ح**: لا يجبر على الفكك؛ لأنه لا وجه إلى أن يذهب شيء من الدين؛ لأنه يصير قاضياً دينه بالجودة على الانفراد، ولا إلى أن يفتكه مع دين المرهن ^{الرهن} الرهن ^{المرهن} المرهن؛ لما فيه من الضرر، فخيرناه إن شاء افتكه بما فيه، وإن شاء ضمنه النقصان؛ لما فيه من خلاف جنسه، وتكون رهناً عند المرهن، والمكسور للمرهن قيمته من جنسه أو خلاف جنسه، أي بالرهن ^{الرهن} الرهن ^{المرهن} المرهن؛ وإن شاء افتكه ناقصاً، وإن شاء جعله بالدين اعتباراً بالضمان، وعند محمد **ح**: إن شاء افتكه ناقصاً، وإن شاء جعله بالدين اعتباراً بحالة الانكسار بحالة الهلاك؛ وهذا لأنه لما تعدر الفكك مجاناً صار بمنزلة الهلاك، وفي الهلاك الحقيقي مضمون بالدين بالإجماع، فكذا فيما هو في معناه.

لأنه لا وجه إلخ أي لأنه إن أجبر عليه، فلما أن يكون مع ذهاب شيء من الدين، أو مع كمانه، وهو نقصان من جهة الرهن، لا وجه إلى الأول؛ لأنه أي المرهن يصير قابضاً دينه باخوذة على الانفراد، فإنه لم ينقص من الدين إلا في مقابلة ما فات من جودة الإبريق بالكسر، وذلك ربا، ولا إلى الثاني؛ لما فيه من الإصرار بالرهن؛ لأن المرهن قبض الرهن سيماً عن العيب، وبالنكسار صار معيماً، فيصل إليه حقه ناقصاً إذا لم يسقط شيء من دينه، وذلك ضرر به لاحتماله، فخيرناه إلخ. [العناية ٩٥/٩]

دنه فإنه لم ينقص عن الدين إلا في مقابلة ما فات من جودة الإبريق بالكسر، وذلك ربا. (البيان)

على الانفراد أي بانصياعة والجودة لا قيمة لها عند الانفراد. **مع النقصان**. أي أن يحسب الرهن الرهن مع النقصان. (البيان) **من الضرر** أي بالرهن، لأن المرهن قبض الرهن سيماً عن العيب، وبالنكسار صار معيماً، فيصل إليه حقه ناقصاً إذا لم يسقط شيء من دينه، وذلك ضرر به لاحتماله. (البيان)

افتكه بما فيه أي بالدين الذي في المكسور، يعني فتك الرهن الإبريق المكسور ناقصاً لما هو بالدين الذي هو مرهون فيه يعني بجميع الدين. [السياسة ٦١٢/١١] **بالدين** فيصير ملكاً للمرهن، ويذهب الدين.

لما تعدر إلخ لأنه لا وجه إلى أن يذهب شيء من الدين، ولا إلى أن يفتكه من النقصان؛ لما فيه من الضرر بالرهن فتعدر الفكك أصلاً فصار بمنزلة الهلاك. [الكفاية ٩٦/٩]

قلنا: الاستيفاء عند الهلاك بالمالية، وطريقه أن يكون مضموناً بالقيمة، ثم تقع المقاصة، وفي جعله بالدين إغلاق الرهن، وهو حكم جاهلي، فكان التضمين بالقيمة أولى. وفي الوجه الثالث: وهو ما إذا كانت قيمته أقل من وزنه ثمانية، يضمن قيمته جيداً من خلاف جنسه، أو رديئاً من جنسه، وتكون رهناً عنده، وهذا بالاتفاق. أما عندهما فظاهر، وكذلك عند محمد ^{نحوه عن الربا} لأنه يعتبر حالة الانكسار بحالة الهلاك، والهلاك عنده بالقيمة. وفي الوجه الثاني - وهو ما إذا كانت قيمته أكثر من وزنه اثني عشر - عند أبي حنيفة ^{محمد} : يضمن جميع قيمته، وتكون رهناً عنده؛ لأن العبرة للوزن عنده لا للجودة والرداءة، فإن كان باعتبار الوزن كله مضموناً، في الأموال الربوية الإمام

وطريقه أي طريق صيرورته مضموناً بالدين أن يجعل مضموناً بالقيمة بقدر الدين؛ لأنه عقد استيفاء، وسقوط الدين في الاستيفاء الحقيقي باعتبار أن يجعل مضموناً بالقيمة عنه، ثم يقع المقاصة بين ما له وما عليه، فكذا في الاستيفاء الحكمي، وجعله مضموناً بالدين في حال قيام الرهن يؤدي إلى إغلاق الرهن، وأنه حكم جاهلي مردود في الشرع، فصارت إلى التضمين بالقيمة؛ لأنه لا يؤدي إلى الإغلاق. لانتقال حكم الرهن إلا مثله. [الكفاية ٩٦/٩] ثم يقع المقاصة بين الدينين يعني ما له وما عليه وهو مشروع. (البناية) إغلاق الرهن وهو الاحتباس الكبي، بأن يصير الرهن مملوكاً للمرهّن. [البناية ٦١٣/١١]

فكان التضمين بالقيمة وفي هذه العبارة تسامح، والحق أن يقال: فكان التضمين بالقيمة واجباً، أو صواباً أو الصحيح أو ما شاكل ذلك. [البناية ٦١٣/١١] وفي الوجه الثالث ^{الح} وإنما قدم الوجه الثالث على الوجه الثاني لاحتياج الثاني إلى زيادة بيان، فيه طول. [العناية ٩٦/٩] من وره أن يكون الورن عشرة كالدین، وقيمته ثمانية. (البناية) فظاهر. لأن عندهما حالة الانكسار حالة التضمين بالقيمة بكل حال. (الكفاية) والهلاك عنده: فيما إذا كانت قيمته أقل من وره. [الكفاية ٩٧/٩] من وره لجودة صناعة فيه. [البناية ٦١٤/١١] فإن كان ^{الح} أي فإن كان الرهن باعتبار الورن كله مضموناً كما إذا كان وزن الرهن مثل وزن الدين، جعل الرهن كله مضموناً من حيث القيمة. [العناية ٩٦/٩]

يجعل كله مضموناً، وإن كان بعضه فبعضه؛ وهذا لأن الجودة تابعة للذات، ومتى صار الأصل مضموناً استحال أن يكون التابع أمانة، وعند أبي يوسف رحمته الله: **يضمن** المركب خمسة أسداس قيمته، ويكون خمسة أسداس الإبريق له بالضمان وسدسه يفرز، حتى لا يبقى الرهن شائعاً، ويكون مع قيمته خمسة أسداس المكسور رهناً، فعنده: **تعتبر** أي ينقص الجودة والرداءة، وتجعل زيادة القيمة كزيادة الوزن كأنه وزنه اثنا عشر؛ وهذا لأن بالجودة **الجودة** متقومة في ذاتها، حتى تعتبر عند المقابلة، بخلاف جنسها،

وإن كان إلخ يعني إن كان بعض رهس مضموناً لا ارئد عليه، وهو فيما إذا كان وزن الرهن أكثر من وزن الدين، فحينئذ يقسم الجودة على المضمون والأمانة، فما كان بمقابلة المضمون يكون مضموناً، وما كان بمقابلة الأمانة يكون أمانة، وفي مسألت: كان كنه مضموناً؛ لأن وزن الرهن مثل وزن الدين، فكان كنه مضموناً؛ لئلا يكون حكمه انما يحلفاً بحكم الأصل. (الهدية) **فبعضه** أي فبعضه مضمون، وهو مقدار الدين لا الزائد عليه. [الساية ١١ ٦١٥] **استحال** [لأن التابع لا يخالف الأصل] **إلخ** والفرق بين هذا وبين حاة الهلاك: أن حاة الهلاك حاة استيفاء، فيقع الفصل أمانة، وهذه الحاة ليست كذلك عنده، بل هي بمسرة العصب في كونها على خلاف رضا الرهن، فيكون مضموناً بالقيمة كالعصوب، لكن بخلاف حسه. [العناية ٩/٩٦] **يضمن إلخ** يصير خمسة أسداس الإبريق مضموناً لجودته وضعته، وسدسه أمانة، فالتعير بالاكسار فيما هو أمانة لا يعتبر، وفيما هو مضمون يعتبر. وحالة الاكسار ليست بحاة الاستيفاء عنده أيضاً، فيضمن قيمته خمسة الأسداس من خلاف حسه. [العناية ٩/٩٧] **حتى لا يبقى** [إن الطارئ منه كالمقارن كما تقدم] **إلخ**. لأن شيوع الطارئ في ظاهر الرواية كاشيوع المقارن؛ لما مر، وعن أبي يوسف رحمته الله أن الشيوع الطارئ لا يمنع، فلا يحتاج إلى التمييز. [الكفاية ٩/٩٧]

لأن الجودة فاجودة والصناعة كعين مال قائم. **في ذاتها**: فيه عبارة عن كمال امالية. وفي بيان قول محمد رحمته الله إلخ. وهو أن عند محمد رحمته الله إن انتقص بالاكسار درهم أو درهمان يحرق الرهن على الفكك نقضاء الدين، وإن انتقص أكثر من ذلك يحرق الرهن فإن شاء جعله للمركب لديه وإن شاء استرده نقضاء جميع الدين؛ لأن من أصبه الضمان في الوزن والأمانة في الجودة إلخ [الكفاية ٩/٩٧]

ولو **دش** ذكره أيضاً ترميماً. **جعل إلح** يعني يقدم الرجال إلى جانب القلعة؛ لأن جهتها أشرف، فالرجل للتقريب إليه أولى، وقد جاء في الحديث أنه أمر بتقديم أكثرهم؛ أحداً للقرآن إلى جانب القلعة. **صعد** ليصير ذلك في حكم قيرين. (العناية) **عنى المراد** العيش شبه الحمة مشتك يطبق على المرأة إذا وضعت على الجارية، وقد تقدم في كتاب الصلاة. [العناية ٤٤٤/٩] **وكفى** ذكرت على سبيل التبريع. **ولا بأس بذلك** لأن عدد الكف معتبر بعدد الثياب في حال الحياة، فالزيادة على الثلاث في الكفن نرجل لا يضره كما في حال الحياة، فإن للرجل أن يمس حال حياته الزيادة على الثلاث، وأما إذا كان شيء كان في الاقتصاد على الثلاث ترك السنة، فإن السنة في كفن خمسة أبواب، فكان أحوط الوجهين ما ذكرنا. (الكفاية) **إلا أن سبب إلح** هذا استثناء من قوله: وهو أنثى عبده في الميراث يعني وهو بأن يظهر فيه إحدى علامات المذكورة بلا تعارض، فحينئذ يعتبر ذكراً. [الباب ٥٣٥/١٣] **وقالاً للحسنى إلح** هذا وقع مخالفاً لعامة روايات الكتب؛ لأن محمداً - مع أبي حنيفة - في عامة الروايات، ويحتمل أن يراد أنهما قالوا على قياس قول الشعبي: للحثني نصف ميراث ذكر، ونصف ميراث أنثى. [الكفاية ٤٤٤/٩]

ونصف ميراث أثنى، وهو قول الشعبي . . . واختلفا في قياس قوله، قال محمد المال بينهما على اثني عشر سهماً: للابن سبعة، وللخنثى خمسة، وقال أبو يوسف المال بينهما على سبعة: للابن أربعة، وللخنثى ثلاثة؛ لأن الابن يستحق كل الميراث عند الانفراد، والخنثى ثلاثة الأرباع، فعند الاجتماع يُقسم بينهما على قدر حقيهما، هذا يضرب بثلاثة، وذلك يضرب بأربعة، فيكون سبعة. ولمحمد أن الخنثى لو كان ذكراً يكون المال بينهما نصفين، وإن كان أثنى يكون المال بينهما أثلاثاً، احتجنا إلى حساب له نصف وثلاث، وأقل ذلك ستة، ففي حال يكون المال بينهما نصفين لكل واحد منهما ثلاثة، وفي حال يكون أثلاثاً للخنثى سهمان، وللابن أربعة، فسهمان للخنثى ثابتان يقيين، ووقع الشك في السهم الزائد، فينتصف، فيكون له سهمان ونصف فانكسر، فيضعف ليزول الكسر، فصار الحساب من اثني عشر: للخنثى خمسة، وللابن سبعة. ولأبي حنيفة . . . أن الحاجة ههنا إلى إثبات المال ابتداءً،

واحمد . . . ثم اتفوت بين تخريجهما: أن على تخريج قول أبي يوسف ما كان يصيب الخنثى أكثر مما يصيبه على قول محمد . . . فإن ثلاثة من سبعة أكثر من خمسة هذا استثناء من اثني عشر؛ لأننا لو ردنا نصف سبع على ثلاثة أسباع تصير نصف المال، والخمسة لا يصير نصف المال، إلا زيادة سهم من اثني عشر، وهو نصف السدس، ونصف السدس أكثر من نصف السبع، فثبت أن ما قاه أبو يوسف أنفع للخنثى. [الكفاية ٩ ٤٤٥] ثلاثة الأرباع لأن الخنثى في حال ابن، وفي حال ست، ولمست في ميراث نصف الابن، فيجعل له نصف كل حال، فيكون له ثلاثة أرباع نصيب ابن، فيضرب بحرح الربع، وهو أربعة في سهم، وثلاثة أرباع سهم يحصل سبعة، فللخنثى ثلاثة، وللابن أربعة. [الكفاية ٩ ٤٤٤] . . . لأنه يكون له النصف والثلاث. أن أحدهما . . . لأنه لابد من بيان سبب استحقاقه المذكورة، أو الأبوثة، ولا شيء منهما معنوم، وإثبات المال ابتداءً بدون سبب محقق غير مشروع. =

والأقل وهو ميراث الأنثى متيقن به، وفيما زاد عليه شك، فأثبتنا المتيقن به قصراً عليه؛ لأن المال لا يجب بالشك، وصار كما إذا كان الشك في وجوب المال بسبب آخر، فإنه يؤخذ فيه بالمتيقن به كذا هذا، إلا أن يكون نصيبه الأقل لو قدرناه ذكراً، فحينئذ يعطى نصيب الابن في تلك الصورة؛ لكونه متيقناً به، وهو أن تكون الورثة زوجاً وأماً وأختاً لأب وأم هي خنثى، أو امرأة وأخوين لأم، وأختاً لأب وأم هي خنثى، فعندنا في الأولى للزوج النصف، وللأم الثلث، والباقي للخنثى، وفي الثانية للمرأة الربع، وللأخوين لأم الثلث، والباقي للخنثى؛ لأنه أقل النصيبين فيهما، والله أعلم بالصواب.

= فلابد من الساء على المتيقن، والأقل وهو ميراث الأنثى متيقن، فأوجبناه كما إذا كان إثباته بطريق آخر، فإنه يؤخذ بالمتيقن به دون المشكوك. إلا أن يقوم الدليل على الزائد، فإن من قال: لفلان علي دراهم يحكم بالثلاثة حتى يقوم الدليل على الزائد؛ لكون الأول متيقناً به دون الزيادة لا يقال: سب استحقاق الميراث هو القرابة، وهي ثابت بيقين في الخنثى، والجهالة وقعت في القسمة بقاء، فلا يتمتع الوجوب؛ لأننا نقول: ليس الكلام في استحقاق أصل الميراث، وإنما هو في استحقاق المقدار، وسه: المذكورة أو الأبوة، ولا شيء منهما بمتيقن به فيما نحن فيه. [العناية ٤٤٥/٩]

إلا أن استثناء من قوله: وهو ميراث الأنثى. (العناية) **فحسد** الخ ولو ماتت امرأة، وتركت زوجاً وأختاً لأب وأم، وخنثى لأب، فدرج النصف، وللأخت لأب وأم النصف، ولا شيء للخنثى؛ لأن أسوأ حاله أن يكون ذكراً؛ لأنه لو جعل ذكراً لا يصيبه شيء، ولو جعل أنثى لكان له سدس، وتعمل المسألة، فيجعل ذكراً. [الكفاية ٤٤٦/٩] **الورثة زوجاً** الخ للزوج النصف، وللأم الثلث، فلو قدرنا الخنثى يكون لها النصف، فتعمل المسألة إلى ثمانية، ولو قدرناه ذكراً يكون الباقي من الستة، وهو السدس، فيعطى له؛ لأنه أقل من النصف. (السياسة) **أو امرأة وأخوين** الخ أصل المسألة من اثني عشر، فللمرأة الربع، وللأخوين لأب الثلث، فلو قدرنا الخنثى ذكراً يكون له الباقي، وهو الخمسة، ولو قدرناه أنثى يكون لها النصف، وهي ستة، فتعمل المسألة إلى ثلاثة عشر، فتعطى الخمسة؛ لأنها أقل من الستة. [السياسة ٥٣٧/١٣]

وصارت له إشارات معلومة، قالوا: هو بمنزلة الأخرس، ولأن التفريط جاء من قبله حيث أخر الوصية إلى هذا الوقت، أما الأخرس، فلا تفريط منه، ولأن العارضي على شرف الزوال دون الأصلي، فلا ينقاسان، وفي الآبدة عرفناه بالنص. قال: وإذا كان لأخرس كتب كتاباً، أو يؤمى إيماءً يُعرف به: فإنه حور بكأخه، وصالحه وعنده، ويعد وشرفه، ويُخص به ومنه، ولا حد ولا يحد له. أما الكتابة؛ فلائها ممن نأى بمنزلة الخطاب ممن دنا، ألا ترى أن النبي أدى واجب التبليغ مرة بالعبارة،

ولأن التفريط الخ أقول: لا يذهب عليك أن هذا التعليق يقتضي أن لا يجوز إشارة معتقل السان، ولو امتد اعتقله؛ لأن تأخير الوصية قد جاء من قبله هناك أيضاً مع أهم قالوا: هذا بمنزلة الأخرس في الحكم كما صرح به المصنف فيما قبل آنفاً. [نتائج الأفكار ٤٤٧/٩] فلا ينقاس أي لا يقلل القياس، بخلاف الصغيرة والآيسة؛ لأن امتداد الظاهر وارتفاع الخيض على شرف الزوال دون الصغير والإياس. [البناية ٥٣٩/١٣]

وفي الأئدة الخ جواب عن قول الشافعي - كالوحشي والمتوحش الأهلي، وهو ما روي عن رافع بن خديج أن بعيراً من إبل الصدقات ند، فرماه رجل بسهم وسمى وقتته، فقال - إن لها أوابد كأوابد الوحش، فإن فعلت شيئاً من ذلك، فافعلوا بها كما إذا فعلتم بهذا ثم كنوه "كدا ذكره في صيد المنسوط". (الكفاية) قال أي محمد - في 'الجامع الصغير'. (البناية) ومنه أي ويقتصر به إذا قتل من به القصاص فيه. (البناية) ولا يحد له [أي إذا كان الأخرس مقدوفاً. (البناية ٥٣٩/١٣)] أي حد كان، فيتناول جميع الأنواع أي لا يحد الأخرس إذا كان قاذفاً بالإشارة، أو الكتابة، وكذا إذا أقر بالزنا، أو السرقة، أو الشرب؛ لأن المقر على نفسه بعض الأسباب الموجبة للعقوبة ما لم يذكر اللفظ الصريح لا يستوجب العقوبة. [الكفاية ٤٤٧/٩]

فلائها ممن نأى الخ. أقول: فيه شيء، فإن المدعي أن كتاب الأخرس حجة فيما سوى الحدود، وهذا الدليل يدل على أنه حجة في الحدود أيضاً، فإنه إذا كان بمنزلة الطلق في حق الحاضر لم يكن حجة ضرورية، فينبغي أن يكون حجة في الحدود أيضاً كما كان الطلق حجة فيها أيضاً. منزلة الخطاب: لأن الكتابة جعلت مقام العبارة في حق الغائب في حق الأخرس الزم. [البناية ٥٣٩/١٣]

فلا يثبت به الحكم. وأما الإشارة، فَجُعِلَتْ حجة في حق الآخرس في حق هذه الأحكام للحاجة إلى ذلك؛ لأنها من حقوق العباد، ولا تختص بلفظ دون لفظ، وقد تثبت بدون اللفظ. والقصاص ^{هذه الأحكام} حق العبد أيضاً، ولا حاجة إلى الحدود؛ لأنها حق الله تعالى، ولأنها تندري بالشبهات، ولعله كان مصدقاً للقاذف، فلا يُحدّد للشبهة، ولا يحدّد أيضاً بالإشارة في القذف؛ لانعدام القذف صريحاً، وهو الشرط. ثم الفرق بين الحدود والقصاص: أن الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة، ألا ترى أنهم لو شهدوا بالوطء الحرام، أو أقرّ بالوطء الحرام: لا يجب الحد، ولو شهدوا بالقتل المطلق، أو أقرّ بمطلق القتل: يجب القصاص وإن لم يوجد لفظ التعمد؛ وهذا لأن القصاص فيه معنى العوضية؛ لأنه شرع جابراً، فجاز أن يثبت مع الشبهة كسائر المعاوضات التي هي حق العبد.

الاحكام أي الكاح والطلاق، والبيع والشراء. (الباية) ولا تخص الخ يعني هذه التصرفات من النكاح ونحوه لا يتعمق بلفظ خاص، بل يثبت بالفاظ كثيرة، ويثبت بلفظ دون لفظ، أي كما ثبت بالعربي يثبت بالفارسي وغيره. [الباية ٥٤٠/١٣]

بدون النقط [أي بفعل يدل على القول كالتعاطي. (الباية ٤٤٧/٩ - ٤٤٩)] كما في بيع التعاطي، ونكاح الفصولي مع القدرة على التكلم، فلا يثبت هـ، والعمر متحقق أولى. [الكفاية ٤٤٨/٩] الشرط التصريح هو الشرط كما مر في الحدود. [الباية ٥٤١/١٣] بالوطء الحرام أي مع أن الوطء الحرام مطبقاً إما هو الرأ؛ لاحتمال أن يكون حراماً مقيداً. [الكفاية ٤٤٨/٩]

لم يرد أي في الشهادة والإقرار. **معنى العصب** لأنه يستوي كل واحد منهما نفس الآخر. (الباية) **فحذر** ن س ح أقول: إنه مخالف لما صرح به فيما مر في عدة مواضع من هذا الكتاب من أن القصاص أيضاً تندري بالشبهة كما قد مر في كتاب الشهادة، وكتاب الكفالة وكتاب الدعوى، فتأمل.

أما الحدود الخالصة لله تعالى فشرعت زواجر، وليس فيها معنى العوضية، فلا تثبت مع الشبهة؛ لعدم الحاجة. وذكر في كتاب الإقرار: أن الكتاب من الغائب ليس بحجة في قصاص يجب عليه، ويحتمل أن يكون الجواب هنا كذلك، فيكون فيهما روايتان، ويحتمل أن يكون مفارقاً لذلك؛ لأنه يمكن الوصول إلى نطق الغائب في الجملة؛ لقيام أهلية النطق، ولا كذلك الأخرس؛ لتعذر الوصول إلى النطق للآفة المانعة، ودلت المسألة على أن الإشارة معتبرة وإن كان قادراً على الكتابة، بخلاف ما توهمه بعض أصحابنا ^١ أنه لا تُعتبر الإشارة مع القدرة على الكتابة؛ لأنه حجة ضرورية، ولا ضرورة؛ لأنه جمع ههنا بينهما، فقال: أشار أو كتب، وإنما استويا؛ لأن كل واحد منهما حجة ضرورية، وفي الكتابة زيادة بيان لم يوجد في الإشارة، وفي الإشارة زيادة أثر لم يوجد في الكتابة؛

أما الحدود الخالصة ^٢ قيد الخالصة محل هناك، فإن حد القذف غير خاص لله تعالى، بل فيه حق الله تعالى، وحق العبد كما صرحوا به مع أنه أيضاً زاجر لا يشت بالشبهة لا يكون إشارة الأخرس حجة فيه أيضاً كما صرح به فيما مر، فلا يتم التقريب بالنظر إليه. كذلك أي لا تكون الكتابة حجة في حق الأخرس. (الكفاية) فهما أي في الأخرس والعائب غير الأخرس. [الكفاية ٩/٤٤٩] ودلت المسألة أي قوله: وإذا قرئ على الأخرس فأولاً برأيه أي نعم، أو كتب. [البناء ١٣/٥٤٢]

ولا ضرورة أي مع وجود الكتابة. (الساية) ههنا بينهما [أي في إجماع الصغير] يتعلق بقوله: بخلاف ما توهمه بعض أصحابنا، فيكون دليل كونه محالاً لما توهمه بعض. [الكفاية ٩/٤٥٠] فقال إشار أو كتب. وهذا دليل على أن الإشارة معتبرة، وإن كان قادراً على الكتابة. [الساية ١٣/٥٤٢] ريباه سان حيث يفهم منه المقصود بلا شبهة، بخلاف الإشارة، فإن فيها نوع إجماع. [العناية ٩/٤٥٠]

لما أنه أقرب إلى النطق من آثار الأقلام فاستويا. وكذلك الذي صمت يوماً أو يومين عارض؛ لما بيننا في المعتقل لسانه أن آلة النطق قائمة، وقيل: هذا تفسير لمعتقل اللسان. قال: وإذا كانت الغم مدبوحة، وفيها ميتة، فإن كانت المدبوحة أكثر: تحرى فيها وكل، وإن كانت الميتة أكثر، أو كانا بصفين: لم يؤكل. وهذا إذا كانت الحالة حالة الاختيار، أما في حالة الضرورة: يحل له تناول في جميع ذلك؛ لأن الميتة المتيقنة تحل له في حالة الضرورة، فالتى تحتمل أن تكون ذكينة أولى، غير أنه يتحرى؛ لأنه طريق يوصله إلى الذكينة في الجملة، فلا يتركه من غير ضرورة. وقال الشافعي: لا يجوز الأكل في حالة الاختيار، وإن كانت المدبوحة أكثر؛ لأن التحري دليل ضروري، فلا يصار إليه من غير ضرورة، ولا ضرورة؛ لأن الحالة حالة الاختيار.

لما أنه أقرب إلخ أي الإشارة أقرب إلى الكلام من الكتانة؛ لأن المعنى بالكتابة بما يحصل بآثار الأقلام، وهي منفصلة عن المتكلم. وأما العلم الحاصل بالإشارة حاصل بما هو متصل بالمتكلم، وهو إشارة بده، أو برأسه، فكان المتصل بمتكلم أقرب إليه من المفصل منه، فكان الاعتبار بما هو أقرب إلى الموضوع لبيان أولى. (الكفاية) الذي صمت إلخ: أي لا يجوز إقراره بأن أوماً برأسه أي نعم، أو كتب، وهو معطوف على قوله. ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه. [الكفاية ٤٥٠/٩] هذا: أي الذي صمت يوماً أو يومين.

قال: أي محمد في الجامع الصغير. [البيان ٥٤٣/٩] تحرى فيها: هذا خلاف الثياب، فإنه يتحرى فيها بكل حال، سواء كانت العنة لظاهر، أو للجنس، أو استويا؛ وهذا لأن حكم ثياب أحف، ولهذا لو لم يكن معه إلا ثوب واحد، وربعه طاهر يصح فيه بالإجماع، وإن كانت ثلاثة أرباعه نجساً، وأما إذا كان الطاهر أقل من الربع، فكذلك عند محمد. وعند أبي حنيفة وأبي يوسف جاز يتحرى بين أن يصلي عريداً قاعداً بالإيماء، فيما حارت الصلاة في ثوب نجس حالة الضرورة، فلا يجوز التحري حالة الاشهاد أو. (الكفاية) حالة الاحتياط: أي بأن يجد ذكينة بيقين. [الكفاية ٤٥٠/٩] ذلك: أي الكثرة ولقمة والمساواة.

ولنا: أن الغيبة تنزل منزلة الضرورة في إفادة الإباحة، ألا ترى أن أسواق المسلمين لا تخلو عن المحرّم، والمسروق، والمغصوب، ومع ذلك يباح تناول؛ اعتماداً على الغالب؛ وهذا لأن القليل لا يمكن الاحتراز عنه، ولا يستطيع الامتناع عنه، فسقط اعتباره؛ دفعاً للخرج كقليل النجاسة، وقليل الانكشاف، بخلاف ما إذا كانا نصفين، أو كانت الميتة أغلب؛ لأنه لا ضرورة فيه.

والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

..... فكما أن في حالة لضرورة تناج الميتة، فكذلك يباح تناول عند غلة الحلال على الحرم؛ لأن سعال حكم الكس؛ لأن قليل لا يمكن الاحتراز عنه، وكل قليل لا يمكن الاحتراز عنه فهو عفو كما في السحاسة اقليلة. [اساية ١٢ ٥٤٣] لا ضرورة فيه لأن احالة حالة الاحتياز، ويوجد ذكية بيقين. [الكفاية ٤٥١/٩]



فهرس المجلد الثامن

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
كتاب الاحياء	٣	باب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه..... ١٢	
		فصل : ومن شهَرَ على المسلمين سيفاً ٢٦	
		باب القصاص فيما دون النفس ٣٠	
		فصل: وإذا اصطَلح القاتلُ ٣٦	
		فصل: ومن قطع يدَ رجل خطأ، ثم قتله ... ٤٥	
		باب الشهادة في القتل ٥٩	
		باب في اعتسار حالة القتل ٦٥	
كتاب الذنات	٦٩		
		فصل فيما دور النفس ٧٩	
		فصل: وفي أصابع اليد نصفُ الدية ٩٤	
		فصل في الجنين ١١١	
		باب ما يُخذُّه الرجل في الطريق ١١٩	
		فصل في الخاطِئ المائل ١٣٢	
		باب جنابة البهيمة والجنابة عليها ١٤١	
		باب جنابة المملوك والجنابة عليه ١٦٠	
		فصل: ومن قتل عبداً خطأ: فعليه قيمته . ١٨٢	
		فصل في جنابة المدبر وأُمِّ الولد ١٩٢	
		باب غصب العبد والمدبر ١٩٦	
الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب القَسامة	٢٠٧	كتاب المعاقل	٢٣٤
		كتاب الوصايا	٢٥٥
باب الوصية بثلث المال..... ٢٧٥			
فصل في اعتبار حالة الوصية ٣٠٢			
باب العتق في مرض الموت..... ٣٠٦			
فصل: ومن أوصى بوصايا			
من حقوق الله تعالى ٣١٥			
باب الوصية للأقارب وغيرهم .. ٣٢١			
باب الوصية بالسكنى والخدمة والشمرة .. ٣٣٦			
باب وصية الدمى ٣٤٧			
باب الوصي وما يمكنه ٣٥٣			
فصل في الشهادة ٣٧٤			
كتاب احصى	٣٧٨		
فصل في بياحه..... ٣٧٨			
فصل في أحكامه ٣٨٠			
مسائل شتى ٣٨٨			

من منشورات مكتبة البشري

الكتب العربية

المطبوع

- هادي الأنام إلى أحاديث الأحكام
فتح المغطى شرح كتاب الموطأ للإمام محمد (المجلد الأول)
صلاة الرجل على طريق السنة والآثار
صلاة المرأة على طريق السنة والآثار
الهداية شرح بداية المبتدي المجلد ٨-١

سيطبع قريبا بعون الله تعالى

هداية النحومع الخلاصة والأسئلة والتمارين

مختصر القدوري (ملون)

زاد الطالبين

كافية (ملون)

اصول الشاشي (ملون)

نور الأنوار (ملون)

المقامات الحريية (ملون)

العقيدة الطحاوية (ملون)

السراجي (ملون)

القاموس البشري (عربي-ارو) (ملون)

الأحاديث المنتخبة

مطبوعات مكتبة البشري

اردو كتب

طبع شدہ

الحزب الأعظم مترجم (درمیانہ سائز)	لسان القرآن جلد اول اور مفتاح
الحزب الأعظم مترجم (چھٹی سائز)	لسان القرآن جلد دوم اور مفتاح
”الحجامة“ (پچھنا علاج بھی، سنت بھی)	تعلیم الاسلام مکمل (رنگین)
	تسہیل جمال القرآن (رنگین)

(انشاء اللہ جلد دستیاب ہو جائیگی)

زیر طبع

تفسیر عثمانی (اردو) (رنگین)	لسان القرآن جلد سوم اور مفتاح
عربی کا معلم (رنگین)	بہشتی گوہر
صفوة المصادر (رنگین)	منتخب احادیث
علم الصرف کامل	فضائل اعمال
	تسہیل المبتدی

Published

English Books

Tafsir-e-Uthmani Vol-1
Tafsir-e-Uthmani Vol-2
Lisaan-ul-Quran Vol-1 & Key
Lisaan-ul-Quran Vol-2 & Key
Al-Hizb-ul-Azam

To be published shortly Insha Allah

English :

Tafsir-e-Uthmani Vol-3
Lisaan-ul-Quran Vol-3 & Key

Other Languages :

Riyad Us Saliheen (Spanish)
Al-Hizb-ul-Azam (French)

